منطق أرسطو

حققه وقدم له

عبد الرحمن بدوي

الجزء ٢

دراسات إسلامية

– ٧ –

منطق أرسطو

حققه وقدّم له

عبد الرحمن بدوي

الجزء الثاني

الناشر

وكالة المطبوعات
الكويت

دار القلم
بيروت . لبنان

الطبعة الأولى

١٩٨٠

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب « أنولوطيقا الأواخر » ، وهو المعروف بكتاب « البرهان » لأرسطوطالس ، نقل أبي بشر متّى بن يونس القُنّائي إلى العربي من نقل إسحق بن حنين إلى السرياني

المقالة الأولى

< نظرية البرهان >

قال أرسطوطالس :

١

< ضرورة المعرفة المتقدّمة الوجود >

١٧١ ا كل تعليم وكل تَعَلُّم ذهني إنما يكون من معرفةٍ متقدّمة الوجود . وهذا يكون لنا ظاهراً ، إذا ما نحن نظرنا في جميعها : وذلك أن العلوم التعليمية[١] بهذا النحو تحصل عندنا ، وكل واحدة من تلك الصناعات الأُخَر . وعلى هذا المثال يجرى الأمر في الأقاويل[٢] أيضا ، أعني التي تكون بالمقاييس والتي تكون باستقراء ؛ فإن كلا[٣] العلمين إنما يجعلان التعليم بأشياء متقدّمة المعرفه : فبعضها يقتضب اقتضابا على < أساس : إما أن الخصوم[٤] > فهموا ، وبعضها

(١) أى الرياضيات . (٢) الأقاويل : الأقاويل الجدلية ، سواء أكانت تتم عن طريق القياس أم عن طريق الاستقراء . (٣) ص : كل .

(٤) خرم في الأصل ، أكملناه وفقًا للأصل اليوناني .

يبين الكلى من قِبَل ظهور الجزئى . — وكذلك تُقنع < الحجج > الخطبية ، وذلك أنها إما أن تُقنع بالأمثلة — وهذا هو الاستقراء ، و إما بالأ < نثوميا أى القياس الإضمارى ، وهو > أيضا قياس . وقد تجب ضرورةً ما يُقَدَّم فيُعرَف على جهتين : فبعـ < ـضها تحتـاج من > الضرورة إلى أن تتقدّم فتتصوّر[1] أنها موجودة ، و بعضها الأَوْلى[2] أن نفهم فيها على ماذا يدل القول . و بعض الأشـياء[3] قد تدعو[4] الضرورة إلى أن يُتقدّم فيعرف من أمرها كلا الصنفين . مثال[5] ذلك أن فى كل شىء قد يصدّق إما الموجبة و إما السالبة ، فإنه موجـود ؛ وأما[6] فى المثلث فإنه يعرف أنه يدل على هـذا الشىء ؛ وأما فى[7] الوحدة فكلا الصنفين : أعنى على ماذا يدل وأنها موجودة . وذلك أن كل واحد من هذه ليس هو معروفا لنا على مثال واحد .

وقـد يتعرّف الإنسانُ بعضَ الأشياء ، وقـد كان [١٩٢ ب] عرفه قـديما[8] ؛ و بعض الأشياء يعلمها من حيث يحصل تَعَرُّفُها معاً ، مثـال ذلك جميع الأشياء الموجودة تحت الأشياء الكلية التى هو مُقْتَنٍ لمعرفتها . فإنه أما أن « كل مثلث زواياه مساوية لقائمتين » فقد كان تقـدّم فعلِم ، وأما أن « هـذا المرسوم فى نصف الدائرة وهو مثلث » فقـد نتعرّفه ونعلمه مع

---

(١) فوقها : فيأخذ .   (٢) ف (= فوقها) : أى المجهول .
(٣) ف : المفروض .   (٤) ص : تدعوا   (٥) ف : على المقدّمات .
(٦) ف : مثال على المحمول فى المعقول .   (٧) ف : مثال على المفروض .
(٨) ف : من قبل .

إحضارنا إياه (فإنه قد توجد بعض الأشياء تعلمها إنما يكون بهذا النحو ، وليس إنما يعرف الأخير بالمتوسط : وهذه هى جميع ما كان من الأشياء الجزئية وليس يقال على موضوع[١]) فقبل أن يحضر ويحابه أو يقبل القياس ، فلعله قد يجب أن يقول إنا بنحو[٢] ما نعرفه ؛ وأما بنحو[٣] آخر فلا . وذلك أن الذى لم يكن يعلم أن هذا موجود على الإطلاق[٤]، فكيف يعلم أن زواياه مساوية لقائمتين على الإطلاق ؟ لكن من البيّن أنه إنما يعلم هذا بأنه عالم بالكلى[٥] ، وأما على الإطلاق[٥] فلا يُعْلَم . و إلا فقد تلزم الحيرة المذكورة فى كتاب «مانن»[٦] وذلك أنه : إما ألا يكون الإنسان يعلم شيئا ، و إما أن يكون إنما يتعلم الأشياء التى يعلمها . وليس ينبغى أن نقول فى هذا كما قال القوم الذين راموا أن يحلوها ، فإنهم قالوا : أتُراك[٧] تعلم أن كل ثنائية زوج ، أم لا ؟ فإذا < قال >[٨] إنى لأعلم ذلك ، يحضرونه ثنائية ما لم يكن يظن : ولا أنها < موجودة >[٨] ولا أنها زوج . وذلك أنهم قد يحلون هذه بأن يقولوا < إنه ليس كل ثنا > ئية يعلم أنها زوج ، لكن إنما يعلم أنها زوج من يعلم[٩] أنها ثنائية هـ < كـ >[٨] ذا . على أنهم يعلمون ما[١٠] عندهم البرهان عليه وما قد ٧١ ب

---

(١) هامش : + ما بين هاتين العلامتين يفيد فيه معنى غير المعنى الذى كان كلامه فيه . (٢) هامش : أى حيث هو تحت الكلى . (٣) ف : أى من حيث هو مشهور . (٤) ف : بالكلية . (٥) ف : أى بالحقيقة .

(٦) عند هذا الموضع فى الهامش : «أى المتشككين» فهو تفسير لعنوان محاورة أفلاطون ، راجع محاورة مينون ، ٨٠ هـ ؛ وقارن «التحليلات الأولى» م ٢ ف ٢١ ص ٦٧ أ ٩ وما يتلوه .

(٧) عند هذا الموضع فى الهامش : هذا حل الحيرة على غير الصواب .

(٨) خرم فى الأصل المخطوط . (٩) ص : التى . (١٠) ما : مفعول «يعلمون» .

أخذوا برهانه . والبرهان الذى حصلوه ليس هو أن كل ما يعلمون أنه مثلث أو أنه عدد ، لكن على الإطلاق فى كل عدد وكل مثلث . وذلك أنه ليس يقتضب ولا مقدّمة واحدة هذه حالها ، أعنى : «العدد الذى تعرفه» أو «المستقيم الخطوط الذى أنت عارف به» ، لكن على الإطلاق[1] . لكن لا شىء فيما أظنّ يمنع أن يكون الأمر الذى يعلمه الإنسان قد يعلمه من جهة [١٩٣ ا] ولا يعلمه من جهة * . ذلك أن القبيح الشّنيع ليس هو أن يكون ما يتعلمه يعرفه بنحو ما ؛ لكن إنما القبيح أن يكون ذلك بهذا النحو الذى به يعلمه كما هو الأمر .

٢
< العلم والبرهان >

وقد يظن بنا أنا نعرف كل واحد من الأمور على الإطلاق[2] ، < لا على طريق السوفسطائيين[3] > الذى هو بطريق العَرَض ، متى ظُنّ بنا أنّا قد تعرّفنا العلّة التى من أجلها الأمر ، وأنها هى العلّة ، وأنه لا يمكن أن يكون الأمر على جهة أخرى . ومن البَيّن أن هذا هو معنى : « أن يعلم » . وذلك أن الذين لا يعلمون والذين يعلمون : أما أولئك فقد يتوهمون من أمر الشىء أن هذه حاله ؛ وأما العلماء فقد يوجد لهم هـذا المعنى[4] . فإذن ما لنا العلم به < وجوداً[5] > لا يمكن < أن يكون[6] > على جهة أخرى .

(١) ف بالأحمر : أى على الكلى .

* عند هذا الموضع بالهامش : حل الحيرة على الصواب .

(٢) ف : أى بالحقيقة . (٣) هذا الموضع تآكلت حروفه . (٤) ف بالأحمر : أى المعرفة . (٥) مكتوبة بالهامش بالطول . (٦) خرم فى المخطوط .

فأما إن كان قد يوجد نحو آخر للعلم فإنا نخبر عنه بأَخَرَة. وقد نقول إنا نعلم علمًا يقينًا بالبرهان أيضًا [1]، وأعني بالبرهان القياسَ المؤتلف اليقيني؛ وأعني بالمؤتلف اليقيني الذي نعلمه بما هو موجود [2] لنا. — فإن كان معنى أن يعلم هو على ما وضعنا، فقد يلزم ضرورة أن يكون العلم البرهاني من قضايا صادقة، وأوائل غير ذات وسط، وأن يكون أعرف من النتيجة، وأكثر تقدمًا منها، وأن يكون عللها. وذلك أنه بهذا النحو تكون مبادئ مناسبة أيضا. < على أن > [3] الذي قد مرّ من القياس قد يكون من غير هذه أيضا، وأما البرهان فلا يكون، < لأنه لن يكون محصِّلًا لليقين > . أما أن تكون القضايا صادقة فقد [4] يلزم من قِبَل أنه لا سبيل إلى أن يعلم < ما ليس > بموجود، مثال ذلك أن القطر < مشا > رك للضلع. وأما أن البرهان من أوائل غير مبرهنة، < فذلك > أنه لم يكن يوجد السبيل [6] إلى أن تعلم إذا لم يكن عليها برهان. وذلك أن معنى أن تعلم الأشياء التي عليها برهان لا بطريق العَرَض، إنما هو أن تقتني البرهان عليها. — < ثم > وأن يكون عللا أيضا وأن يكون أعرف وأقدم: أما علل فمن قبل أنا حينئذ نعلم متى علمنا العلة. وأما أنها أقدم فإن كانت عللا؛ وأما أنها أعرف فلا بنحو واحد، أعني

---

(١) ف : العلمي . (٢) ف بالأحمر : من طريق ما هو موجود .

(٣) خرم في المخطوط . (٤) ص : وقد .

(٥) ف : لا يحتاج إلى برهان .

(٦) هامش : أي أنه إن كانت مسائل تحتاج إلى برهان فلا سبيل إلى أن يعلمه بدون البرهان .

بأن يفهمها، لكن بأن تعلم أنها موجودة — . وأن يكون أكثر تقدما وأعرف هو على ضربين : وذلك أنه ليس أن يكون [١٩٣ ب] الشيء متقدما عند الطبيعة وأن يكون عندنا أكثر تقدما هو معنى واحداً[١] بعينه ؛ ولا أيضا أن يكون أعرف عنـد الطبيعة وأن يكون أعرف عنـدنا معنى واحداً[١] بعينه . ٧٢ ا وأعنى بالتى هى < أقدم وأعرف > عندنا < تلك التى تكون > أقرب إلى الحس . وأما التى هى أقدم وأعرف على الإطلاق[٢] < فإنهـا > هى الأشـياء التى هى أكثر بعدا منـه . والأشياء التى هى أبعـد ما تكون منه هى الأمور الكلية خاصـةً . والتى هى أقرب ما يكون منـه هى[٣] الأشـياء الجزئية والوحيدة . فهذان قد يقابل بعضهما بعضا .

ومعنى أنه من الأوائل هو أنه من مبادئ مناسبة . وذلك أنى إنما أعنى بالأول والمبدأ معنى واحداً بعينه . ومبدأ البرهان هو مقدّمة غير ذات وسط . وغير ذات الوسط هى التى ليس توجد أخرى أقدمُ منها . فأما المقدّمة فهى أحد جزئى <القول >[٤]، أعنى <جعل> الحكم واحدا على واحد . وأما الديالقطقية ، أعنى الجدليـة ، فهى التى تقتضب أحد جزئى المناقضـة : أيهما كان . وأما الأبودقطقية ، أى البرهانية ، فهى أحد جزئى المناقضة مع التحديد ، وهو الصادق . وأما الحكم فهو أى جزء كان من المقابلة . وأما المناقضـة فهى أنطيفاسس ، أعنى التقابل الذى لا أوسـط له بذاته .

---

(١) ص : واحد . (٢) ف : أى على الحقيقة . (٣) ص : فهى .

(٤) خرم فى المخطوط فأكملنا بواسطة الأصل اليونانى .

وجزء المناقضة : وأما ما كان على شيء فهو موجبه ؛ وأما ما كان[١] من شيء فهو سالبه . وأما المبادئ القياسية غير ذات وسط : أما ما كان لا سبيل إلى أن تبرهن ، ولا أيضا يلزم ضرورة أن يكون حاصلا لمن يعـ < ـقـ > ـل شيئا ما ، فإنى أسميه وضعا[٢] . وأما < ما كا > ن[٣] منها لقد يجب ضرورة أن يكون المتعلم < حاصلا عليه فهو > أكسيوما ، أعنى < الشيء > المتعارف : فإنه قد توجد بعض الأشياء < من هذا الجنس >[٣] ، وذلك أن عادتنا أن نستعمل هذا الاسم فى أمثال هذه خاصةً . وأما الوضع فإنى أسمى ما يقتضب أى جزء من جزئى الحكم كان — وهو أن الشيء موجود أو غير موجود — أيو باتسيس[٤] ، أعنى الأصل الموضوع ؛ وأما ما كان غير هذا فالتحديد[٥] . فإن التحديد هو وضع ، وذلك أن صاحب العدد < قد >[٣] يضع أن الوحدة ما لا ينقسم بالكم وضعا ، وليس هو أصلا موضوعا . وذلك أن معنى ما هي الوحدة ومعنى أنها موجودة ليس هو واحداً بعينه .

ولما كان قد يجب أن نصدق بالأمر ونعلمه من طريق ما لنا [١٩٤ ا] عليه ، مثل هذا القياس الذى نسميه أبودكسيس[٦] ، أعنى البرهان ، وهذا هو

---

(١) أى ما يحمل فيه شيء على شيء أو محمول على موضوع فهو إيجاب ، وما يسلب محمولا عن موضوع فهو سلب .
(٢) وضع = thèse ؛ أكسيوما : ἀξίωμα
(٣) خرم فى المخطوط . (٤) hypothèse = ὑπόθεσις .
(٥) ف : تحديد . (٦) ἀπόδειξις .

موجود بأن هـذه موجودة ، أعنى التى منها يكون السلوجسموس نفسه ، فقـد يجب ضرورة ليس أن نكون عارفين بالأوائل فقـط : إما بجميعها ، و إما ببعضها — لكن أن نكون عارفين بهـا أكثر . وذلك أن ما من أجله يوجد كل واحد هو أبدًا أكثر وجودًا : مثـال ذلك محبتنا للذى من أجله يحب أكثر[١] .

فإن كنا إذن إنمـا نعلم ونتيقن ونصـدّق من أجل الأوائل ، فتصديقنا وتيقننا لها أكثر، إذ كان تصديقنا بالأشياء الأخيرة إنما هو <عن طريقها . إلا أنه > غير[+] ممكن أن يكون الإنسـان عارفا أكثر من التى هو عالم بهـا بالأشـياء التى يتفق له لا أن يعلمها[٢] ، ولا أن يكون حاله فى علمها أفضل ، ولا يكون حاله من أمرها كما لو اتفـق له أن يعرفهـا[٣] . وهـذا قد يلزم إن لم يتقـدّم الإنسان فيعرفها[+][٤] من التى إنمـا يصدّق بها من أجل البرهان . فقد يلزم ضرورةً أن يكون تصديقنا بالمبادئ — إما بجميعها أو ببعضها — أكثر من النتيجة .

فمن كان عازما على اقتناء علم برهانى فقـد يجب عليه لا أن يكون تعرفه وتصديقه بالمبادئ فقط أكثر من تعرّفه وتصديقه لمـا يتبين منها[٥] ، بل ألّا

---

(١) ش : الذى من أجله نحب إياه نحب أفضل . (٢) ف : يعرفها .

(٣) ش : + ... + نقل الفاضل يحيى : فغير ممكن أن يصدّق إنسان بأشياء لم يتقدّمه لا أن يعلمها ، ولا أيضا أن يكون فيها بحال أفضل مما لو اتفق له أن يعلمها ، أكثر من تصديقه بالأمور التى يعلمها . (٤) ف : فيعلمها . (٥) ف : عنها .

يكون عنده شيء آخر من الأشياء المقابلة للمبادئ . وهذه هي الأشياء التي منها ٧٢ ب
يكون قياس المغالطة المضاد أكثر تصديقا منها وأعرف ، إذ كان قد يجب على من كان عالما[١] على الإطلاق ألا يشوب تصديقَه تغير .

٣

< نقد بعض الأغلاط في العلم والبرهان >

فأما قومٌ فقد يظنون أنه — < لما > كان قد يجب أن تعلم الأوائل — فإنه[٢] ليس < تمكن ا > لمعرفة . وقومٌ آخرون قد يظنون أنه قد توجد معرفة ، غير أن البرهان قد يكون على كل شيء . وهذان الرأيان ولا واحد منهما صادق ، ولا أيضا ضروري . فإنه : أما أولئك فإنهم لما وضعوا أنه لا سبيل إلى علم شيء على وجه آخر[٣] ، ولا يوجبون التصاعد إلى ما لا نهاية ، قالوا بذلك من قِبَل أنه لا سبيل إلى علم الأشياء التي هي أكثر تأخرًا من الأشياء التي هي أكثر تقدما من أمور لا أوائل لها . (وقولهم هذا مستقيم صواب ، وذلك أنه غير ممكن أن نقطع الأشياء التي لا نهايةَ[٤] لها). فإن كانت متقدِّمة[٥] وقد توجد [١٩٤ ب] مبادئ فهذه هي غير معلومة ،

(١) من : تآكلت حروفها . (٢) ص : أنه .

(٣) ف : أي بغير برهان .

(٤) فوقها بالأحمر : ما لا نهاية له .

(٥) فوقها بالأسود : كان متقدما .

إذ كان ليس عليها برهان . وهذا هو الذى يقولون إنه وجده فقط معنى العلم .

فإن لم يكن سبيل إلى علم الأوائل، فإنه لا سبيل إلى أن نعلم على الإطلاق الأشياء أيضا التى عن هذه . ولا سبيل أيضا إلى أن تعلم على الحقيقة، اللهم إلا أن تكون بنحو(١) الأصل الموضوع، وهو إن كانت تلك موجودة .

وأما أولئك الآخرون فقد يُقرُّون و يذعنون بوجود العلم . وذلك أنهم يقولون(٢) إن العلم إنما هو بالبرهان فقط، غير أنهم يقولون(٣) إنه لا مانع يمنع أن يكون برهانٌ على كل شيء . فإنهم زعموا أنه قد يمكن أن يكون البرهان دورًا ولبعض الأشياء ببعض .

وأما نحن فنقول أن ليس كل علم فهو برهانا(٤)، لكن العلم الذى من غير توسط هو غير مبرهن . (فأما أن هذا واجب ضرورةً فهو بيّن . وذلك أنه إن كان قد يجب ضرورةً أن نعرف الأشياء التى هى أ كثر < تقدّ > ما والأشياء التى منها البرهان، وقد تقف المتوسطات وقتا ما : فهذه قد يجب ضرورة أن تكون غير مبرهنة) . فهذا القولَ نقول فى هذه على هذا النحو؛ وأنه ليس إنما يوجد العلم فقط، بل قد نقول إنه يوجد أيضا مبدأ ما للعلم(٥) هو الذى به تُتعرَّفُ الحدودُ .

---

(١) ف : على طريق .
(٢) ف : إلا أنهم .
(٣) ف : فانه .
(٤) ص : برهان .
(٥) ف : المعرفة .

فأما أنه غير ممكن أن[1] يتبين شيء على < شيء بالبرهان بالمعنى الـ>أدق فبيّن ، إذ البرهان إنما يجب أن يكون من الأشياء التي هي أكثر تقدّما < وأكثر معرفة ، لأنه من المستحيل أن تكون أشياء بعينها بالنسبة إلى أشياء بعينها أكثر تقدّما > وأكثر تأخرا < إلا > عند ما نسأل متى < يمكن > أن تكون : أما هذه فعندنا ، وأما هذه فعلى الإطلاق — أنه < بهذه تكون الطريقة > التي يصير بها الشيء معروفا بالاستقراء . وإن كان هذا هكذا ، لا يكون تحديد < نا > بالمعنى العلم على الإطلاق جرى على الصواب ، لكن يكون مضاعفًا من قِبَل أن البرهان الآخر لا يكون على الإطلاق من الأشياء التي هي أعرف .

وقد يلزم الذين يقولون إنه يكون البرهان بالدور ليس هذا الذى خبّرنا به الآن فقط ، لكن ألا يكونوا يقولون شيئا آخر ، غير أن هذا موجود بأن هذا الشيء نفسه موجود — وعلى هذا القياس[2] قد يسهل أن يتبيّن كل شيء . ومن البين أن هذا لازم إذا [١٩٥ ا] وضعت حدود ثلاثة . وذلك أنه لا فرق بين أن يقال إن التحليل بالعكس[3] قد يكون بأشياء كثيرة ، وبين أن يقال إنه يكون بأشياء يسيرة . ولا فرق أيضا بين أن يقال إنه يكون بأشياء يسيرة ، وبين أن يقال إنه يكون بشيئين . وذلك أنه إن كان متى كانت آ

---

(١) غير واضحة في المخطوط ؛ ويقصد : أما أنه غير ممكن أن يكون البرهان — بالمعنى المطلق — دوريًّا ، فهذا بيّن ... (٢) ف : النحو .

(٣) ف : يعني القياس .

موجودة ، كانت[1] بَ من الاضطرار موجودة ، و إذا[2] كانت هـذه موجودة فـ حَ موجودة، فإنه إذا كانت اَ موجودة قد تكون حَ موجودة . فإن كان متى كانت اَ موجودة تكون بَ من الاضطرار موجودة ، و إذا كانت
١٧٣ ا < بَ > موجودة فـ اَ موجودة (فإن هـذا هو البرهان بالدور) ، فلتوضع < اَ مكان حَ . و إذن فإن قولنا إن > كانت بَ موجـودة تكون اَ موجودة ، هو < القول بأنه إذا كانت بَ موجودة فإن حَ موجودة > ، وهذا هو أن يقال إنه متى كانت اَ موجودة < فإن حَ > موجودة . وحَ و اَ هما شيء واحد بعينه . فقـد يلزم إذن القائلين < إن البرهان > يكون دورا < ألا يقولوا > أشياء أُخَر غير أنه إذا كانت اَ موجودة < فإن اَ موجودة ، و بهـذا > قد يسهـل أن يتبيّن البرهان على كل شيء .

< وكذلك فإن مثل هـذا البرهان لا يمكن إلا في > الأشـياء التي يلزم بعضـ < ها بعضا ، مثـل الصفات الحقيقية . كذلك قد أثبتنا[3] أننا إذا قنعنا بأن نضع حدًّا > واحدًا ، أنه لا عندما توضع حدود <على نحو خاص> ، ولا أيضا عندما يوضع وَضْعٌ < واحد > يلزم شيء آخر، وأنه إنما يمكن أقل ما يكون من وضعين أوّلين متى أردنا أن نقيس . فإن كانت اَ لازمة لـ بَ و حَ ، وكان هـذان لازمين بعضهما بعضًا ولازمين لـ اَ ، فعلى هـذا

(١) ف : فـ بَ . (٢) ف : ومتى .

(٣) راجع التحليلات الأولى ، م ١ ، ف ٢٥ .

النحو قد يمكن أن يتبين البعض من البعض جميع الأشياء التى صودر عليها فى الشكل الأول عاما بين فى الأقاويل فى القياس[١] . وقد بين أيضا أن فى الشكلين الآخرين إما ألا يكون قياس ، وإما ألا يكون على الأشياء المأخوذة . فأما الأشياء [١٩٥ ب] التى لا تنعكس فتحمل[٢] ، فالسبيل أن تتبين دورا[٣] . ولذلك لما كانت أمثال هذه فى البراهين يسيرةً ، فمن البين الظاهر أن القول بأن البرهان يكون من البعض على البعض - فإن مِنْ قِبَل هذا قد يمكن أن يكون برهان على كل شيء - هو قول باطل وغير ممكن .

٤

< تعريف ما هو بالكل وبالذات والكلى >

ولما كان الأمر الذى العلم به على الإطلاق غير ممكن أن يكون على خلاف ما هو عليه ، فمن الاضطرار أن يكون المعلوم هو الأمر الذى يكون بالعلم البرهانى . والعلم البرهانى هو الحاصل لنا من طريق أنه يحصل لنا برهانه : فالبرهان إذًا هو قياس يكون عن مقدّمات ضرورية . فقد ينبغى إذن أن يؤخذ من ماذا ومن أىّ الأشياء يكون البرهان . — ولنفصّل أوّلا لماذا نقول : < محمول على كل الموضوع ، و > لماذا < هو بذاته ، ولماذا هو يقال بالكلى > .

---

(١) أى أنا قد بينا ذلك فى كتبنا الخاصة بالبحث فى القياس .

(٢) ش : التى لاتنكافأ فى الحمل . — فالسبيل : الصواب أن يقال : فلا سبيل ...

(٣) ف : بالدور .

< أما > ما نقول فيــه إنه على الكل ، فهو شيء لم يكن على البعض < دون أن يكون > على البعض < الآخر > ، أوْلا كان فى وقت ما موجوّدا وفى وقت آخر غير موجود : مثـال ذلك إن كان الحيوان على كل إنسان ، فإنه إن كان القول فى هذا < إنه إنسان > ، فالقول فيه < إنه حيوان > أيضا صادق ، وإن كان أحدهما الآن صادقا ، < فالآخر كذلك صادق فى نفس الوقت . وإذا > كانت النقطة فى كل خط ، < فالأمر على هذا النحو كذلك . والبرهان على ما قلنا > إنمـا يأتى بالمعاندة ، فنعاند بها القول بأنه < إذا كان الحمل صحيحا على كل الموضوع ، فإنه > موجود فى شيء ما ، أو أنه ليس بموجود فى وقت ما .

و < ماهو « بذاته هو أوّلا » > الأشياء الموجودة فيها هوَ[1] الشيء : مثال ذلك فى المثلث الخطّ ، وفى الخـط النقطة . وذلك أن جوهرهما هو فى هذه الأشياء .

والأشياء التى توجد فى القول المُخْبِر ماهو الشيء ، وجميع ما كان من الأمور توجد لأشـيـاء ، تلك الأشياء موجودة فى القول المخبر ما هى . مثال ذلك : الاستقامةُ[2] والانحناء موجودان للخط ، والفرد والزوج للعــدد ، والأول
٧٣ ب والمركّب ، والمتساوى الأضلاع [١٩٦ ا] والمختلف الطول ، وجميع هذه قد توجد فى القول المخبر ماهى : أما هنالك فالخط ، وأما هاهنا فالعدد . ــ وكذلك

---

(١) هوَ = ماهية = essence .   (٢) مشكولة فى الأصل .

فى تلك الأشياء الأُخَر الباقية أيضا ، فإنى أقول لأمثال هذه إنها موجودة بذاتها[١] للجزئيات والآحاد ؛ فأما جميع الأشياء التى ليست موجودة على أحد هذين الضربين فهى أعراض : مثال ذلك الموسيقى أو البياض للحيوان .

وأيضا ما لا يقال على شىء آخر موضوع ، مثال ذلك < بالنسبة إلى من > يمشى إنما هو الذى يمشى ، وهو شىء آخر . وكذلك الأبيض أيضا . وأما الجوهر وكل مايدل على المقصود إليه بالإشارة فليس إنما هى موجودة من حيث هى شىء آخر . — فالأشياء التى لا تقال على شىء موضوع أقول إنها بذاتها ، وأما التى هى على موضوع[٢] فهى أعراض .

وأيضا على نحو آخر ما هو موجود لكل واحد من أجل ذاته ، أقول إنه بذاته ؛ وأما ما لم يكن من أجل ذاته فَعَرَض . مثال ذلك إن كان عندما يمشى إنسان ما حدث البرق[٣] ، فذلك عَرَض ؛ وذلك أنه ليس إنما حدث البرق من أجل أنه يمشى ، لكن إنما نقول إن هذا عَرَضَ واتفق . فأما إن كان من أجله نفسه فهو بذاته : مثال ذلك أن يكون الإنسان عندما يُنْحَر يموت ، فنقول إن ذلك بذاته من قِبَل أن ذلك كان بسبب الذبح ؛ وليس إنما عرض واتفق أنه[٤] عندما ينحر يموت .

(١) ش : موجودة الجزئيات للاحاد بذاتها ... (غير واضح) .

(٢) ف : أى فى موضوع . (٣) فى الصلب : بر ، والتصحيح بالهامش بخط أحدث .

(٤) غير واضحة لخرم فى الأصل .

والتي تقال فى المعلومات على الإطلاق < إما > على أنها موجودة فى المحمولات، وهذه موجودة فى تلك، فهى موجودة من أجل ذاتها من الاضطرار، وذلك أنه غير ممكن ألا تكون موجودةً إما على الإطلاق وإما المتقابلة . مثال ذلك فى الخط : إما الاستقامة، وإما الانحناء؛ وفى العدد : إما الفرد وإما الزوج . وذلك أن المضادّ إما عدم وإما نقيض فى ذلك الجنس نفسه : مثال ذلك : الزوج هو ما لم يكن فى العدد فردا من قبل [١٩٦ ب] أنه قد يلزم لزوما . فلهذا السبب كان من الاضطرار إما موجبة وإما سالبة . فمن الاضطرار أن هذه أيضا موجودة بذاتها . فبهذا النحو يتلخص ما هو على الكل وما هو بذاته .

وأما الكلى فأعنى به الأمر(١) الموجود للكل وبذاته وبما هو موجود(٢) . فمن البيّن إذن أن جميع الأشياء التى هـ < ى كلية > هى موجودة للأمور من الاضطرار . وقولى « بذاته » وقولى « بما هو موجود » هما < أشياء واحدة > بأعيانها . مثال ذلك : أن النقطة موجودة للخط بذاتها(٣) والاستقامة أيضا ، وذلك أنهما موجودان له بما هو خط . والتساوى(٤) أيضا للزاويتين القائمتين هو شىء موجود للمثلث بما هو مثلث ، وذلك أن المثلث زواياه الثلاث مساوية لقائمتين بذاته . < والمحمول إن كان هو > الكلى، فحينئذ يكون موجودا — متى وجد(٥) — فى أى شىء اتفق ، ويتبيّن أنه موجود

(١) ف : الشىء . (٢) ف : أى أول . (٣) ف : بذاته .
(٤) ف : المساواة . (٥) ف : كان

فى الأوّل أيضا . مثـال ذلك أن يكون التساوى للقائمتين ، لا للشكل على طريق الكلية . هـذا على أنه قد يوجد السبيل ليتبين أن للشكل زاويتين مساويتين لقائمتين، لكن ليس فى أى شكل اتفق ، ولا أيضا يستعمل هذا المعنى المبرهن فى أى شكل اتفق . وذلك أن المربع هو شكل وليس له زوايا مساوية لقـائمتين، لكن ليس ذلك أوّلا ، لكن إنمـا ذلك أوّلا للمثلث .
فالأمر الذى أى شىء اتفق منـه هو الأوّل ممـا يتبين أن له زوايا مساوية ١٧٤ا
لقائمتين أو شـ < يئا آخر ، > أى شىء كان . فهـذا هو موجود أوّلا على طريق الكلى . والبرهان < بذاته(١) > على طريق الكلى هو لهـذا . وأما تلك الأُخَر فذلك على نحوٍ ما ، لا بذاته ، لوجود(٢) ذلك المتساوى الساقين ليس هو على طريق الكلى، لكن ذلك قد يقصد(٣) .

٥

< الأغلاط فى كلية البرهان >

وقد ينبغى ألا نُخْتَدَعَ ويغيب عنا أنّا مراتٍ كثيرة قد يعرض أن نقول بأن نظنّ أنه ليس الأمر الذى يبين أوّلا كلى ، أو عندما نظنّ أنه قد تبرهن الأوّل(٤) الكلى برهانا . وقد نُخْتَدَعُ هذه الخدعة ويغنى(٥) عنا هذا المعنى : إما بأنه لايوجد ولا شىء واحداً(٦) يقتضيـه هو أعلى [١٩٧ ا] غير الأشيـاء الجزئية

(١) غير واضحة فى الأصـل . (٢) غير واضحة تماما ويمكن أن تقرأ : بوجود .
(٣) ف : أى بأن يوجد لغيره . (٤) تحتها : الأولى .
(٥) كذا ! فهل صوابه : يغيب؟ (٦) ص : واحد .

والوحيدة ، فإما أن يوجد إلا أنه يكون الأمر المحمول على أمور مختلفة بالنوع غير مسمى ؛ وإما أن يعرض أن يكون وجوده كالكل فى الجزء فى الأشياء التى يتبين فيها . وذلك أن فى الأشياء الجزئية قد يكون البرهان موجودا وعلى الكل ، غير أنه ليس هو لهذا أولا على طريق الكلية . وأعنى بقولى لهذا أن يكون البرهان من طريق ما هو هذا متى كان له أول على طريق الكلية . فإن بيّن الإنسان أن الخطوط المستقيمة لا تلتقى ، فقد يظن أن البرهان هو لهذا الشيء من قِبَل أنه موجود فى جميع المستقيمة . وليس الأمر هكذا ، لأنه ليس بسبب أن هذه هى متساوية على هذه الجهة يكون هذا موجودا ، لكن من قِبَل أنها متساوية كيفما اتفق . — ولو لم يكن مثلث إلا المثلث المتساوى الساقين ، لقد كان لظانٍّ أن يظن أن البرهان هو له من حيث هو متساوى الساقين ، — وأن يكون ما هو يتناسب بالتبديل متناسبا أيضا بما هى أعداد وبما هى خطوط وبما هى مجسّمات وبما هى أزمنة ، كما كان بينا[1] على كل واحد منها على انفراده . فكان يمكن فى كلها أن يتبين أمرها ببرهان واحد ، لكن أما كان ليس يوجد شيء واحد مسمى هو هذه بأجمعها ، أعنى الأعداد والأطوال والأزمنة والمجسمات ، وهى مختلفة بالنوع ، فإنما كان يقتضب كل واحد منها على انفراده . < وأما البرهان الآن > فبما هو كلى يتبين . وذلك أنه لم يكن البرهان بما هى خطوط أو بما هى أعداد ، لكن من قِبَل الأمر الذى من أجله يضعونه أنه كلى ولهذا السبب . ولا

(١) ف : بين .

إنْ بَيَّنَ إنسانٌ أيضا فى واحدٍ واحدٍ من المثلثات ببرهان واحد أو ببراهين مختلفة أن كل واحد من المتساوى الأضلاع على انفراده وغير المتساوى الأضلاع والمتساوى الساقين زوايا كل واحد منها مساوية لقائمتين، يكون قد يعلم أن المثلث زواياه الثلاث [١٩٧ ب] مساويةً لقائمتين إلا أن يكون على ذلك النحو السوفسطائى ، ولا أيضًا على المثلث بأسره ، ولا أيضا يعلم أنه ولا مثلث[1] واحدا آخر خارج عن هـذه . وذلك أنه ليس يعلم ذلك من أمره من طريق أنه مثلث ولا أيضا أن كل مثلث كذلك، لكن إنما يعلم من طريق العـدد . وأما بالنـوع فليس كل ، ولا أيضا إن كان لا يوجد ولا واحد لا نعلمه .

فمتى إذن لا نعلم على طريق الكلى ، ومتى يعلم على الإطلاق ؟ فنقـول إنه من البيِّن أن ذلك إن كان الوجود للمثلث والمتساوى الأضلاع أو لواحد واحدٍ أو لجميعها واحدًا بعينه . فأما إن لم يكن الوجود لهـا واحدا بعينه ، لـكان الوجود قد يجب أن يكون معنى آخر ، فإنه لا يعلم .

فليت شـعرى ، البرهان إنما يوجد أولا و بالكلية[2] بما هو مثلث أو بما[3] هو متساوى الساقين ؟ ومتى يكون من أجل هذا موجودا أولا؟ وبالجملة لأى شىء هو البرهان؟ فمن البيِّن أن الأمر الذى إذا ارتفعت له يوجد أولا .

---

(١) ص : مثلثا واحد .

(٢) ص : موجود .

(٣) ف : بالكلية .

مثال ذلك أن المثلث المتساوى الساقين المعمـول من النحاس قـد توجد الزوايا مساوية لقـائمتين ، لكن ذلك له وإن ارتفع منـه أنه من نحـاس وأنه متساوى الساقين أيضا . — إلا أنه ليس وإن ارتفع منـه أنه شكل ٧٤ ب
أو أنه نهـاية ، غير أن ذلك ليس من حيث هو هـذان أول — فعند ماذا إذن أول ؟ — فإن كان ثانيا[1] يكون مثلثا . فمن أجل هذا يوجد البرهان لتلك الباقية . فالبرهان على طريق الكلى هو لهذا .

٦

< الضرورة فى مبادئ البرهان >

فإن كان العلم البرهانى من مبادئ ضرورية (وذلك أن ما يعلمه الإنسان علما لا يمكن أن يكون على خلاف ما هو عليـه) وكانت الأشـياء الموجـودة بذاتها هى الأمورَ الضرورية للأمور (إذ كان بعضهـا موجودا فى حدود الأمور ، وبعضها — وهى التى أحد المتقابلين قد يلزم ضرورة أن يوجد فى الأمور للأمور نفسها — موجودة فى حدود المحمولات عليها) — فمن البيّن أن المقاييس البرهانية إنما تكون من أمثال هذه : وذلك أن كل شىء إما أن يكون موجودًا بهذا النحو ، وإما أن يكون [١٩٨ ا] بالعَرَض . والأشياء التى بالعرض ليست ضرورية .

---

(١) ص : ثانى .

فإما أن يكون ينبغى أن نُجْرِى القول على هـذا النحو ، وإما أن نضع مبدءا ما . فنقول : إن البرهان هو شيء ضرورى ، وإن كان شيء ما قد بين فإن هـذا لا يمكن أن يكون على خلاف ما هو عليه ، فقـد يجب إذن أن يكون القياس من أشياء ضرورية . وذلك أنه قـد يمكن الإنسـان أن يقيس من مقدّمات صادقة ، من غير أن يبرهن . فأما أن يبين، فلا سبيل إلا من الضرورية : وذلك أن هذا هو خاصـة البرهان . والدليل على أن البرهان إنما يكون من أشياء ضرورية هو أن المتعاندة إنما تأتى بها على الذين يظنون أنهم قد بيّنوا أشياء بأن يروا أن ليس ما يأتون به ضروريا ، أو يمكن بالجملة أن يكون على جهة أخرى ، أو أنه بحسب القول فقط .

فظاهرٌ بيّنٌ من هـذه الأشياء أن الذين يظنون أنهم مصيبون فى أخذ المبادئ متى كانت المقـدّمة صادقة مشهورة[1] هم قوم <فيهم عَـ>تَهٌ : مثل ما يأتى به السوفسطائيون، وهو أن الذى له علم يعلم ماهو العلم . وذلك أنه ليس إنما تكون المقدّمة مبدءا بأن تكون مقبولة أوّلا ، لكن من طريق أنها أُولى لذلك الجنس الذى عليه يكون البرهان . وليس كل حقّ هومناسبا خاصيا[2] .

وقد يتبيّن من هذه الأشياء أيضا أن القياس قد يجب أن يكون من الأشياء الضرورية . وذلك أنه إن كان الذى ليس له عنده القول على لم[3] الشيء — والبرهان

(١) ف : مقبولة .   (٢) ص : مناسب خاص .   (٣) ف : أى المعرفة بالعلة — أى أنه إذا أمكن البرهان ، لكن كانت العلة مجهولة ، فإن هذا لا يؤدّى الى معرفة علية .

موجود — ليس هو عالما . وهذا يكون بأن تكون ا َ موجودة ا حَ من الضرورة ، وأما لـ بَ التى هى أوسط و بتوسطه كان البرهان ليس هو من الضرورة فإنه لا يعلم لم هو . وذلك أن هذا ليس هو من أجْل الأوسط إذ كان هذا قد يمكن[1] ألا يكون ، وأما النتيجة فهى ضرور ية . — وأيضا إن كان الإنسان لا يعلم من حيث له القول الآن وهو باق والأمر الذى [١٩٨ ب] كان يعلمه من قبل باقٍ ولم يتبعه . والأوسط قد يفسد فسادا من قِبَل أنه ليس هو ضرور يا . فقد يكون القول إذن حاصلا له و باقيا والأمر باقٍ ، غير أنه لا يعلم . فإذن ولا فيما تقدّم كان يعلم أيضا . فإن لم يكن الأوسط قد فسد ، لكن قد يمكن أن يفسد ، فالأمر اللازم هو ممكن ، إلا أنه غير ممكن أن يكون لنا علم بالأشياء التى هذه حالها .

أما إذا كانت النتيجة هى من الضرورة ، فلا مانع يمنع أن يكون الأوسط الذى به تثبت ليس هو ضرور يا . وذلك أنه قد يمكن أن نقيس على الضرورى من أشياء غير ضرورية ، كما يكون الصدقُ أيضا من أشياء غير صادقة . وأما متى كان الأوسط ضرور يا ، فالنتيجة أيضا موجودة من الضرورة ، كما أن النتيجة التى من المقدّمات الصادقة هى أيضا دائما صادقة . فلتكن ا َ على بَ من الاضطرار ، وهذه على حَ : فـ ا َ إذن موجودة أيضا لـ حَ من الاضطرار . فأما إذا لم تكن النتيجة ضرور ية فولا[2] الأوسط أيضا يمكن أن

(١) ف : يوجد .

(٢) تعبير عامى أصله : فالأوسط أيضا لا يمكن أن يكون ضرور يا ...

يكون ضروريا . وإلا ، فلتكن ا َ موجودة لـ حـ َ ليس من الضرورة ، ولـ ب َ ، وهـذه أيضا لـ حـ َ من الاضطرار : فـ ا َ إذن قد تكون موجودة لـ حـ َ من الاضـطرار ، لكن لم يوضع هـذا . فلما كان متى علم الإنسان بطريق البرهان قد يجب أن يكون موجودا من الاضطرار ، فمن البيّن أنه قد يجب أن يكون البرهان إنما هو حاصلٌ لنا بأوسط هو أيضا ضرورى . وإلا لم يكن بالذى نعلم ، لا لم الشىء ولا أن ذلك الأمر موجود من الاضطرار ، لكن إنما يظن ظنًّا أنه يعلم ، وهـو لا يعلم إذ كان ظانًّا بالأمر الذى ليس هـو ضروريا أنه ضرورى وإلا يكون يظن ولا ظنا أيضا كان عنـده من أمر الشىء أنه قد كان عالمـا أنه موجود بالأوساط ، أو(1) كان عنده من أمره لِمَ هو بالأوساط أيضًا على مثالٍ واحد .

وذلك أن الأعراض [١١٩٩] التى ليست موجودة بالذات على الجهة التى عليها حُدِّدَتْ ومُيِّزَتْ الأشياء التى بالذات ليس عليها علم برهانى . وذلك أنه لا سبيـل إلى أن يبين أن النتيجة ضرورية ، إذ كان العرض قـد يمكن أن يؤخذ ويمكن ألا يؤخذ . وذلك أنى ما أريد بقولى هذا عوضا هذه حاله . — على أنه لعـل الإنسان أن يتشكك فيقول : إن لم تكن النتيجة موجودة من الضرورة ، فأى سبب يوجب أن يسأل عن مثل هذه الأشياء إذا كانت النتيجة ليست ضرورية ؟ < إذ > أنه لا فرق فى ذلك أن يكون الإنسان

---

(١) الألف فى « أو » بالأحمر ، علامة أنها تصحيح .

عند ما يسأل أى شىء اتفق يصرح عند ذلك < بالنتيجة > . وقد يجب أن يسأل ليس على أنه ضرورى من أجل < القضايا المطلوبة > ، لكن من قبل[1] أنه قد يلزم ضرورةً أن يخبر بها و يصرح بها الذى يقول الأقاويل ، وأن يقولها قولا حقا إن كانت هذه موجودة على الحقيقة .

ولما كانت الأشياء الموجودة من الاضطرار فى كل واحد واحد من الأجناس إنما هى جميع الأشياء الموجودة بذاته و بما هو كل واحد واحد ، فمن البين الظاهر أن البراهين إنما تكون على الأشياء الموجودة بذاتها . ومن أمثال هذه هى موجودة . وذلك أن الأعراض ليست ضرورية . ولهذا السبب لا سبيل إلى أن تعلم النتيجة من الاضطرار . ولا أيضا لو كانت موجودة دائما إلا أنها ليست بالذات : مثال ذلك المقاييس التى تكون بالعلامات . وذلك أن ما هو بالذات ليس نعلمه أنه بالذات ، ولا أيضا لِمَ هو . وذلك أن العلم بالشىء : " لِمَ هو ؟ " هو أن نعلمه بالعلة . فقد يجب إذن لهذا السبب أن يكون الأوسط موجودًا للثانى أيضا ، والأول للأوسط بالذات .

٧

< عدم إمكان الانتقال من جنس إلى آخر >

وذلك أنه لا سبيل على هذا القياس أن ينقل البرهان من جنس إلى جنس آخر مثل أن ننقل معانى[2] الهندسة فنستعملها فى [١٩٩ ب] صناعة العدد .

---

(١) الواو مضافة بالأحمر . (٢) ف بالأحمر : المعانى الهندسية .

وذلك أن الأشـياء التي توجد في البرهان هي ثلاثة : أحدها الشيء الذي يتبين، وهو النتيجة ، وهـذا هو الموجود (١) لجنس ما بذاته ؛ والثـاني العلوم المتعارفة . والعلوم المتعارفة هي التي منها هي (٢) ؛ والثالث الجنس الموضـوع، وهو الذي البرهان يدل و يعرف التأثيرات والأعراض الموجودة له بذاته . ٧٥ ب
فالتي منها يكون البرهان قـد يمكن أن تكون واحدة بأعيانها ؛ وأما الأشياء التي أجناسها مختلفة (٣) بمنزلة جنس علم العدد وعلم الهندسة ، فلا سبيل الى أن يطابق بالبرهان على الأعراض اللازمة للأ <عظام> البرهان على الأعداد، إذ كانت الأعظام ليست أعدادًا (٣) . فأما < كيف > يمكن أن يكون هـذا في بعض الأشياء، فنحن نخبر < بذلك فيما بعد (٤) .

أما > البرهان العددي فهو مُقْتَنٍ دائما للجنس الذي فيه يكون البرهان؛ وكذلك تلك <العلوم> الباقية . فقد يجب إذن ضرورةً متى عزم المُبَرهِن أن ينقل البرهان، أن يكون الجنسُ واحداً بعينه : إما على الإطلاق ، و إما على جهة ما . وأما أن هذا لا يمكن أن يكون على جهة أخرى، فذلك بين. وذلك أن الطرفين والأوسـط قد لزم ضرورة أن يكون من جنس واحد

---

(١) ف : الذي يوجد .

(٢) مضافة بالأحمر .

(٣) تآكلت حروفها .

(٤) في الفصلين التاسع والثالث عشر .

(٥) ف بالأحمر : الاساط (الأوساط ؟) .

بعينه . فإنهـا إن لم تكن بذاتها فهى أعراض . ولهذا السبب ليس لعـلم الهندسـة أن يبين أن العلم بالأضداد واحد ، وأن المكعبين مكعّب واحد. ولا لعلم آخر أيضا ما لعلم آخر، اللهم إلا أن يكون ذلك فى الأشياء التى حال بعضها عن بعض هـذه الحال ، وهى أن يكون أحد الشيئين تحت الآخر بمنزلة ما المعانى المناظرية تحت الهندسـة ، ومعانى تأليف اللحون تحت علم العدد . ولا أيضا إن وُجد شيء ما للخطوط لا بما هى خطوط ولا بمـا هو من مبادئ خاصة ، مثل أن نبيِّن أن الخط المستقيم أحسن من سائر الخطوط ، أو أنه مقابل للخط المستدير ، وذلك أن هـذه الأشياء ليست للخطوط من طريق أن جنسَها الخاصّ مُقتَنٍ ، لكن من قِبَل أنه شيءٌ عام .

٨

< البرهان يتعلق بالنتائج الثابتة أبدا >

ومن البين الظاهر أنه إن كانت المقدمات التى منها يكون القياس كلية ، فمن الاضطرار أن تكون أيضا نتيجة [٢٠٠ ا] مثل هذا البرهان ، ونتيجة البرهان على الإطلاق هى دائمة . فليس إذن برهان(١) على الأشياء الفاسـدة ، ولا علم أيضا على الإطلاق ، اللهم إلا أن يكون بطريق العَرَض ، من قِبَل أن ليس البرهان له بالكلية ، لكن فى وقتٍ ما ، وعلى جهـةٍ ما . ومتى كان البرهان موجودا ، فقد يلزم ضرورةً أن تكون إحدى المقدّمات ليست كلية

---

(١) ف : ولا برهان إذن .

وتكون فاسدة (أما فاسـدة فمن قِبَل أنه إذا كانت موجودة فالنتيجة أيضا تكون موجودة ؛ وأما أنها ليست كلية، فمن قِبَل أن هذا الشى من الأشياء التى يكون[1] <فيها عذا> موجودا، وهـذا الآخر لا يكون موجودا) ولهذا السبب لا سبيل <إلى تحصيل> الكلية، لكن أنه الآن — وكذلك حالها فى التحديد أيضا، من قِبـل أن التحديد إما أن يكون مبدأ البرهان ، وإما أن يكون برهانا متغيرا[2] فى الوضع، و إما أن تكون نتيجة ماللبرهان. — وأما البراهين والعلوم بالأشياء التى تحدث وتكون دفعات كثيرة بمنزلة البرهان والعلم[1] بكسوف القمر، فمن البيِّن أن البراهين : أما من حيث هى لمثل هـذا، هى موجودة دائما ؛ فأما من حيث ليست < موجودة دائما > فهى جزئية . والحال فى البراهين على الكسوف كالحال فى الأشياء الأُخَر الباقية .

٩

<المبادئ الخاصة والتى لا يمكن البرهنة عليها فى البرهان>

ولـ كان بيّنـا ظاهرًا أنه لا سبيل إلى أن يتبـيّن كل واحد إلا من المبـادئ التى لكل واـ.، إذ كان الشىء الذى يتبين إنمـا هو موجود من طريق أن ذاك موجود، فلا سبيل إلى علم هذا وأن يتبين بمقدمات صادقة غير محتاجة إلى البرهان وغير ذوات أوساط . فإنه قـد تبين على هـذا النحو

---

(١) تا كلت حروفها . — موجودا : ص : موجود .

(٢) ف : مختلفا .

كما رام بروسن[١] تربيع الدائرة، وذلك أن هذا الكلام قد يدل على أمور عامّية ليست متجانسة؛ وهـذا هو موجود لشيء آخر أيضا . ولهذا السبب قـد
٧٦ ا تطابق هذه الأقاويل أشياء أُخَر أيضا ليست متناسـبة الجنس . فإذن ليس يعلم من طريق أن ذاك موجـودٌ ، لكن بطريق العَـرَض ؛ وإلا فما كان البرهان نفسه يطابق جنسا آخر أيضا [٢٠٠ ب] .

وإنما يعلم كل واحد لا بطريق العرض متى تعرفنا أنه موجود بما وجوده من مبادئه الخاصة به من طريق أن ذاك موجود: مثال ذلك أنّا نعلم أن المثلث زواياه مساوية لقائمتين بأن يكون هذا الذى قيل موجودا له بذاته من مبادئه الخاصة به . فإن كان إذن هذا أيضا موجودا لمـا هو موجود بذاته، فقد يجب ضرورةً أن يكون الحد الأوسط مجانسا مناسبا ومن جنس واحد بعينه . وإن لم يكن كذلك[٣] فكما تبيّن معانى تأليف الجوهر بعـلم[٢] العدد . وأمثال هذه قد تبين

(١) بروسن Bryson الميغارى الذى حاول تربيع الدائرة وهو بسبيل إيجاد مساحتها، وذلك أنه حاول إيجاد هذه المساحة برسم مربعات داخل الدائرة وأخرى تحيط بها، فحصل من ذلك على مضلعات، بين مساحاتها تقوم مساحة تلك الدائرة ؛ ويقال إنه رأى حينا أن مساحة الدائرة تعادل الوسط الحسابى بين مضلع مرسوم فى داخلها وآخر محيط بها .

وقد نقده أرسطو على أساس أن بريسون قد اعتمد فى برهانه على بديهية تقول إن الأشـياء التى تكون — نسبيا — أكبر وأصغر من أشياء أخرى هى تساوى هذه الأخرى . ويرى أرسطو أن هـذه البديهية تنطبق لا على الأعظام وحدها ؛ بل وأيضا على الأعداد، فهى تنطبق إذن على أشياء من أجناس مختلفة . ونقد أرسطو هذا تجده كذلك فى "التحليلات الأولى" م ٢ ف ٢٥ ص ٦٩ أ ٢٢ ؛ و"سوفسطيقا" ف ١١ ص ١٧١ ب س ١٦، و ١٧٢ أ ٢ — ٧ .

(٢) ف : بصناعة . — وتأليف الجوهر يقصد به التأليف الموسيقى . (٣) ف : تتبين .

بيانا على مثال واحد، غير أن <ثمت فرقا هو> أن البرهان على أنه موجود هو للعلم الأخير، إذ كان <النوع الذى هو موضوع له هو مميِّز مختلف>، وأما لِمَ هو فهو شأن العلم الذى هو أعلى وهو < الذى > التأثيرات موجودة له بذاته . فإذن بيّن ظاهر من هذه أيضا أنه لا سبيل إلى أن يـ <كون برها> ن على كل واحد على الإطلاق إلا من مبادئ كل واحد، لكن مبادئ هذه قد يوجد لها شيء عام .

فإن كان هذا بيّنًا، فظاهر أنه لا سبيل إلى أن تبرهن المبادئ الخاصية بكل واحد ، و إلا فقد تكون تلك(١) مبادئ جميعها، <والعل> م بتلك هو أحق من جميعها . وذلك أنه إنما <يكون> يعلم أكثر <مَـ> ن كان يعلم مِنْ أسباب هى أعلى(٢) . فإنه إنما يعلم من التى هى أكثر تقدما متى لم يكن علمه من علل أيضا هى معلولات . فإن كان إذن يعلم أكثر، فعلمه أيضا أجود . و إن كان العلم إنما هو ذاك، فهو فى باب العلم أكثر وأجود أيضا. وأما البرهان فلا يطابق أن ينقل إلى جنس آخر، اللهم إلا أن يكون ذلك كما قيل إن للمعانى الهندسية عند المَنَاظِرِيّة(٣) وفى المعانى العددية عند تأليف اللحون .

وقد يصعب أن نعلم هل قد علمنا، أو لا . وذلك أنه من الأمر الصعب أن نعلم هل قد علمنا كل واحد من الأمور علما يقينا من مبادئ مناسبة

(١) تآكلت حروفهما . (٢) ف : أى مقدمات أول .

(٣) المناظرية = optique .

خاصية به أو لا . وهذا هو معنى العلم . وقد نظن أنا [١٢٠١] قد علمنا متى كان لنا قياس من مقدّمات صادقة أُول[١] . وليس هذا هكذا ؛ لكن قد يجب أن تكون المعانى مناسبة ومجانسة للأوائل .

١٠

< المبادئ المختلفة >

وأعنى بالأوائل[٢] فى كل واحد من الأجناس هـذه التى نصفها وهى التى لا يمكن المبرهن أن يبرهن أنها موجـودة . فأما على ماذا تدل المبادئ والتى من هـذه ، فذلك يُقتضب اقتضابا . فأما أنها موجودة : أما المبادئ فقد يجب ضرورة أن تؤخذ أخذا ، فهـو يقتضب ذلك فى المبـادئ اقتضابا . وأما تلك الأخر فإن تبين : مثال ذلك أنه ماالوحدة أو ماالمستقيم ، وما المثلث . وقد تؤخذ الوحدة أخذا أو العِظَم أيضا . وأما تلك الأُخَر فتبين .

وقد يؤخذ ما تستعمله العلوم البرهانية : أما بعض الأشياء فـما تخص واحدا واحدا من العلوم ، وأما بعضها فأمور عامية ، والعامّية هى على طريق التناسب فى كل ما هو موافق للجنس الذى هـو تحت العلم — فالخاصّ هو بمنزلة القول بأن الخط هو مثل هذا والمستقيم مثل هذا . وأما الأمور العامّية فبمنزلة القول بأنه إذا نقص من المتساوية متساوية تكون الباقية متساوية .

---

(١) مضمومة الهمزة فى المخطوط .

(٢) ف بالأحمر : بالمبادئ .

فكل[١] واحد من هــذه هو كاف بمبلغ ما يستعمل فى ذلك الجنس و < ذلك أنه يكون > فعــلا واحدا بعينــه يفعل ، وإن لم يوجد فى جميعها ، لكن ٧٦ ب فى الأعظام فقط والعدد .

والأمور الخاصية هى تلك التى يؤخذ أيضا أنها موجودة ؛ وهــذا هو الذى ينظر العلم من أمره فى الأشياء الموجودة بذاته . مثال ذلك : أما علم العدد <ف> للوحدة ، وأما علم الهندسة فللنقط . وذلك أنهم قد يأخذون هذه أنها موجودة وأنها هذا الشىء ؛ وأما التأثيرات التى لهذه بذاتها فيأخذون على ماذا يدل كل واحد منها . مثــال ذلك : أما علم العدد فنأخذ ماهو الفرد وماهو الزوج ، أو ما المربع [٢٠١ ب] أو ما المكعب أو الدائرة . وأما علم الهندسة فنأخذ ماهو الأصم[٢] والمنكسر أو المنعطف . وأما أنه موجود فيبينون بيانا بالأمور العامية ومن الأشياء التى يبينون بها ؛ وكذلك علم النجوم . — وذلك أن كل علم برهانى هو فى ثلاثة أشياء[٣] : أحدها الأشياء[٤] التى نضع أنها موجودة (وهى ذلك الجنس الذى نظره فى التأثيرات الموجودة له بذاتها[٥]) ؛ والعلوم المتعارفة التى يقال لها عامية وهــذه هى الأوائل التى منها يبينون[٦] ؛ والثالث التأثيرات ، وهى تلك التى يأخذون أخذا على ماذا يدل كل واحد منها . وفى بعض العلوم لامانع يمنع أن نصدق بشىء شىء من هذه : مثال ذلك :

---

(١) تأكل أولها . (٢) الأصم : irrationnel .

(٣) ف بالأحمر : يؤخذ بثلاثة أشياء .

(٤) ف بالأحمر : الشىء الذى . (٥) ف بالأحمر : بذاته .

(٦) هنا وفى المواضع السابقة مباشرة بدون نقط ، فيمكن أن تقرأ أيضا : يثبتون .

أما الجنس، ألا يوضع إن كان[1] وجوده ظاهرا (وذلك أنه ليس حال العدد وحال البارد والحار فى أنه ظاهر الوجود حالا واحدة) ؛ ولا مانع يمنع أيضا فى أمر التأثيرات ألا يوجد على ماذا يدل إن كانت ظاهرة . كما أنه ولا الأمور[2] العامية أيضا : وذلك انه ليس يأخذ على ماذا يدل القول أنه إن نقص من المتساوية متساوية تبقى الباقية متساوية[3] من قبل أن ذلك ظاهر . وكذلك ليس وجود هـذه الثلاثة فى نفس الطبع بدون ذلك[4] : أعنى ما فيه يبرهن، والأشياء التى عليها يبرهن ، والأشياء التى منها يبرهن .

[وليس يوجد أصل[5]] ولا شىء من الأصل الموضوع ولا من المصادرة أيضا ما هـ < و > من أجل ذاته و يظن أنه ضرورى . وذلك أن البرهان ليس هو نحو القول < الخارج > ، لكن نحو القول الذى فى النفس، فإنه ولا القياس أيضا . وذلك أن القول الخارج قد يعاند دائما ، لكن القول الباطن ليس يعاند دائمـا . — فجميع التى يأخذها وهى مقبولة من حيث لم يبينها ، إن كان أخذه لها هو مظنونا[6] عند المتعلم ، فإنما يضعها وضعا ، وهى أصل موضوع، أعنى الوضع لا على الإطلاق[7]، لكنها عند ذاك

(١) تآكلت حروفها . (٢) تحتها : أمور، وصلحت بالأحمر فأضيف : أ <لا> مور .

(٣) ش : ليس فى السريانى بنقل إسحق هذه الألفاظ المعلم عليها موجودة (المعلم عليها هى : تبقى الباقية متساوية) .

(٤) ف بالأحمر : أى بدون ما هى فى البرهان .

(٥) ما بين المعقوفتين مضروب عليه بالأحمر . (٦) ص : مظنون .

(٧) ش : يحتمل أن يفهم منه الكلى و بالحقيقة .

فقط . فأما إن هو أخذه من حيث ليس له فيه بعينه ولا ظنّ واحد[١]، أو من حيث ظنه على ضد [٢٠٢ ا] ، فإنما يصادر عليه مصادرة ؛ وبهذا[+] المعنى يخالف الأصل الموضوع ويستعمله المصادرة . وهذا[+] هو الفرق بين المصادرة وبين الأصل الموضوع . وذلك أن المصادرة هي ما كان مقابلا لظنّ المتعلم ، وهذا هو الذي يأخذه الانسان وهو متبرهن[٢] من حيث لم يبينه .

وأما الحدود فليست الأصل الموضوع[٣]، وذلك أنها ليس تخبر أن الشيء موجود أو ليس بموجود ، لكن إنما هي أصول موضوعة[٤] في المقـدّمات . والحدود إنما ينبغي أن نفهمها فقط ، وهذا ليس هو أصلا موضوعا ، اللهم ألا أن يكون الإنسـان يسمي السماع أصلا[٥] موضوعا . ليكن < الأصـل الموضوع هو أنه حينا > جميع الأشياء التي عنـدما تكون موجودة تكون النتيجة موجودة من طريق أن تلك موجودة ، هو[٦] لا المهندس أيضا يضع أشياء كاذبة ، كما قال قوم عندما ظنوا أنه قد يجب أن تستعمل أشياء كاذبة عندما تقول في ماليس هو ذراعا إنه ذراع ، أو عندما تقول إن الخط المخطوط

---

(١) ش : أي لا يعتقد فيه أنه واجب ولا أنه غير واجب .

(+) ش : هذا الفصل المعلم عليه في السطر الثاني (= السطر الثالث هنا) تحبير للفصل المعلم عليه في السطر الأول (= السطر الأول هنا) .

(٢) ش بالاحمر : أي يحتاج إلى برهان .

(٣) ش بالأحمر : يريد « بالأصل الموضوع » هاهنا المقدمات الأوائل .

(٤) ش بالأحمر : أي إذا كانت في المقدمة إما محمولة وإما موضوعة تكون أصول موضوعة .

(٥) ف بالأحمر : إلا أن يقول إنسان إن ما يسمع أصل موضوع .

(٦) أي : والمهندس أيضا لا يضع أشياء كاذبة ...

مستقيم وليس هو مستقيما . والمهندس[١] ليس ينتج ولا نتيجة واحدة من طريق
١٧٧ أ أن هذا الخط هو كما خُبِّر عنه، لكن بالأشياء التى يستدل عليها بهذه .

وأيضا[٢] المصادرة والأصل الموضوع إما أن تكون كالكل ، وإما على طريق الجزء . فأما الحدود فولا واحدٌ من هذين .

١١
< المصادرات >

فأما وجود[٣] الصور ، أو وجود شىء واحد خارج عن الكثرة إن كان البرهان مُزْمَعا أن يكون ، فليس هو شيئا تدعو إليه الضرورة . وأما القول بأن الضرورة قد تدعو فى ذلك إلى أن يوجد شىء واحد على الكثير فصادق ؛ وإن لم يكن الأمر الكلى موجودا إن لم يكن هـذا موجودا . وإن لم يكن الكلى موجودا أو ليس يكون الأوسط موجودا ، فإذن ولا البرهان أيضا . فقد يجب إذًا أن يكون شىء واحد بعينه محمولا على الكثير، ليس على طريق الاتفاق فى الاسم .

فأما[٤] القول[٥] بأنه غير ممكن أن يحكم [٢٠٢ب] على شىء واحد بالإيجاب والسلب معـا ؛ فإنه ليس يأخذها[٦] ولا برهـان واحد ، اللهم إلا أن تدعو

(١) ش : أى وذلك المهندس .

(٢) ف بالأحمر : فرق آخر بين المصادرة والأصل الموضوع وبين الحدود .

(٣) ش : هذا الفصل يتصل بقوله إن البرهان يكون من الكلى وعلى الكلى ، وكأنه شك .

(٤) ش : هـذا راجع إلى قوله عندما بين أن الأشياء التى قوام البرهان منها إذا كانت ظاهرة لا نحتاج إلى استثنائها . (٥) ف بالأحمر : القصة . (٦) ف : أى لا يذكرها نشأنها .

الحاجة إلى أن يتبين أن النتيجة هذه حالها(١). وقد يتبين(٢) عندما يقتصون أن الأول قد يصدق على الأوسط بالإيجاب ؛ وأما بالسلب فلا يصدق. وأما الأوسط فلا فرق فى أمره أن يؤخذ أنه موجود(٣) أو غير موجود؛ وكذلك الثالث أيضا. وذلك(٤) أنه إن سلم(٥) أن مايصدق عليه القول بأنه إنسان قد يصدق عليه القول بأنه حيوان ، وإن كان قد يصدق أيضا القول بذلك(٦) على ماهو الإنسان ، إلا أن الإنسان هو حيوان ، وليس هو لاحيوان ، فيكون القول إذن صادقا فى قالياس ، وإن كان فى لاقاليـاس على مثال واحد أنه حيوان وليس هو لا حيوان . والسبب(٧) فى هذا هو أن الأول ليس إنما يقال على الأوسط فقط ، لكن على أشياء أخر ، من قبل أنه قد يقال على أشياء كثيرة . فإذن ولا فرق فى أمر النتيجة إن كان الأوسط موجودا(٨) هو وليس هو .

فأما القول بأن على كل شىء إما موجبة وإما سـالبة(٩) فإنه قد يأخذه البرهان السائق إلى المحال . وليس أخذه لهذا دائما(١٠) على طريق الكلية ، لكن

(١) ش : أى إيجاب شىء ما وسلب سلبه ، مثال قولنا الإنسان هو حيوان ، وليس هو لا حيوان .

(٢) ش : أن النتيجة هذه حالها . (٣) ش : أى الأصغر .

(٤) ش : هذا مثال لما ذكره . (٥) ف بالأحمر : أعطى .

(٦) ف : أى أنه حيوان . (٧) ش : أى فى أن الأوسط لا يحمل على الأصغر .

(٨) ف : للأصغر . (٩) ف : المناقضة .

(١٠) ش : أى ليس فى كل برهان يستعمل بطريق الخلف يشترط فيه مثل المهندس ، فإنه لايشترط ذلك على طريق الكلية بأن يقول إن على كل شىء يصدق إما موجبة وإما سالبة مناقضة لتلك الإيجاب .

بمبلغ ما يكون كافيا ، وهو كافٍ فى جنس جنس ، وأعنى فى الجنس بمنزلة ما هو فى الجنس الذى نأتى فيه بالبراهين ، كما قيل فيما تقدّم أيضا .

وقد يشارك جميعُ العلوم بعضُها بعضا فى الأمور العامّية ، وأعنى بالعامّية التى يستعملونها على أنهم منها يبينون ، لا لما فيه[1] يبينون ، ولا أيضا ما إياه[2] يبينون . والجدل لجميعها ، وإن كان يوجد شىء ما يلتمس بالكلية[3] تتبين[4] الأمور العامية ، مثال ذلك أنه لكل شىء : إما موجبة و إما سالبة ، و إن نقص من المتساوية متساوية أو شىء من أمثال هذه . وأما صناعة الجدل فليس حالُها حالا أنها للأشياء المحدودة ، ولا أيضا لجنسٍ ما محدود ، وإلا لم يكن بالتى تُسألَ ولا سؤالا . وذلك أن الذى يبرهن ليس له أن يسأل من قِبَلِ أنه إذا كانت [٢٠٣ ا] أشياء متقابلة لا يتبيّن شىء واحد بعينه وقد يتبين هذا فى «المقاييس»[5] .

١٢

< السؤال العلمى >

إلا أنه إن كان السؤال القياسى[6] والمقدمة المأخوذة من النقيض هما واحدا[7] بعينه ، وكانت المقدّمات[8] فى واحدٍ واحدٍ من العلوم هى التى منها يكون القياس

---

(١) ف : أى الموضوع . (٢) ف : أى المحمول .

(٣) ش : يجب أن يقدم ليكون الكلام هكذا : وبالجملة إن كان يوجد شىء ما .

(٤) ش : أى بوضع ما يدل عليه القول . (٥) الإشارة هنا إلى « التحليلات الأولى » م ١ ف ١ و م ٢ ف ١٥ ص ٦٤ ب س ٨ وما يليه . (٦) ش : أى الجدلى .

(٧) ص : واحد . (٨) ش : أى السؤالات .

فى واحدٍ واحدٍ منها ، فقد يكون سؤال ما علمنا[1] وهو الذى منه يكون قياس مُناسب خاص فى واحدٍ واحدٍ من العــلوم . فمن البيّن إذًا أنه ليس كل سؤال يوجد هندسيا[2] ولا طبيا . وكذلك فى تلك الأُخَر الباقية . لكن إما أن يكون من تلك التى منها نُبيِّن معنًى ما من التى عليها الهندسة ، وإما التى منها بأعيانها يتبين من ٧٧ ب
المعانى التى منهــا الهندسة بمنزلة المسائل المناظرية . وكذلك فى تلك الأُخَر الباقيــة . والقولُ[3] إنما ينبغى أن يقبلَ[4] فى هذه من مبادئ ونتائج هندسية . وأما القولُ[5] فى المبادئ فلا ينبغى للمهندس أن يوفى السبب بما هو مهندس ، وكذلك فى العلوم الأُخَر الباقية أيضا .

فليس ينبغى إذن أن يسأل كلُّ واحدٍ من العلماء عن كل شىء ؛ ولا أيضا ينبغى أن يجيب عن كل ما يسأل فى كل واحد به ؛ لكن إنما يجب أن يجيب عن أشياء محدودة مُنحازة[6] فى علمه . فإن وجد إنسان يجارى المهندس قولا ما ويناظر بمــا هو مهندس ، فمن البين أن فِعله[7] هذا يكون فعلا جميلا[8] متى كان بيِّن شيئا ما من أمثال هذه . وأما إن لم يكن كذلك فليس هو بالجميل[9] .

---

(١) ش : أى محدود وخاص بذلك العلم .

(٢) ف بالأخر : أى ليس يجب على المهندس أن يأتى بالسؤال .

(٣) ف : والسبب . (٤) ف : يوفى .

(٥) ف : الكلمة . (٦) ف : منفردة . (٧) مضبوطة فى المخطوط .

(٨) ش : أى مثل ما فعل بقراط فى تربيع الدائرة بأن عمل شكلا هلاليا .

(٩) ش : مثل ما فعل أنطيفن وأبرسن فى تربيع الدائرة فإن أنطيفن أخذ أن الخط المستقيم يطابق قوسا (ص : قوس) ، و <أ> برسن أخذ أن الصغير والكبير مستويان فى الجنس .

ومن البيّن أنه ليس يكسف المهندس ولا تكسيفا أيضا، اللهم إلا أن يكون بطريق العَـرَض[1] . فإذن لا سبيل إلى الكلام فى الهندسة بين قوم غير مهندسين . وذلك أنه قد يضل الذى تجرى مناظرته[2] مجرى رديئا . وكذلك فى العلوم الأُخَر الباقية أيضا . ولما كان قد توجد مسائل ما هندسية ، أترى قد توجد أيضا مسائل ما غير هندسية ؟ — وفى واحد واحد من العلوم مسائل هى بلا علم هندسية ، فأيّما هى ؟ وترى الذى هو بلا علم هو قيْسٌ أم مغالطة؟ وهو فى الهندسة ، أم فى صناعة أخرى ؟ مثال ذلك السؤال الموسيقى هو غير هندسى فى الهندسة . وأما الظنّ بأن الخطوط المتوازية [٢٠٣ ب] تلتقى فهو هندسىٌّ على جهة ما ، وغير هندسىٍّ على جهة أخرى . وذلك أن هذا يكون على ضربين كالحال فى : لاوزن، فيقال : لا هندسة[3] — أما على نحو واحد فمن قِبَل أنها ليست موجودة له بمنزلة عدم الوزن، وأما بنحو آخر فمن قِبَل أنه مُقْتَنٍ له اقتناءا رديئا . وهذا النحو من لا علم، وهو من أمثال هذه المبادئ، هو مضاد .

فأما فى التعاليم فليس المغالطة فيها على هـذا المثال[4] من قِبَل أن الحد الأوسط هو أبداً مُضاعف[5] ، وذلك أن آخر[6] يحمل على هذا كله، وهـذا يقال

(١) ش : أى يعرض للمهندس الا يكون معه علمُ الأمر الذى يسأل عنه مثل الطبيب مثلا.

(٢) ف : مخاطبته .

(٣) ش : فى السريانى : وأما بنحو واحد فغير هندسى من حيث هو غير مقتن لها بمنزلة غير الحن؛ وأما بنحو آخر فبأنه مُقْتَنٍ لها اقتناءا رديئا .

(٤) ش : أى كما يقع فى الجدل .

(٥) ف بالأحمر : أى ليس هو اسما مشتركا .

(٦) ف بالأحمر : أى الأكبر .

على الآخر[1] كله[2] (وأما المحمـــول فلا يقال كل[3]) ؛ وهذه حالها حال ينظر إليها في الذهن[4] . وأما في الجدلية[5] فقد يضلون : أترى كل دائرة هي شكل ؟ فإن رسمه ربما كان ظاهرا . وما يرى الكلام المسمى باليونانية [ ][6] في أهو دائرة ؟ فظاهر أنها ليست دائرة .

وليس ينبغي أن يؤتى عليه بالمعاندة إن كانت المقدّمة استقرائية . فكما أنه ولا المقدّمة تكون التي على أشياء كثيرة — إذ[7] كانت ليست على جميعها وكان القياس من المقدّمات الكلية — ، فمن البيّن الظاهر أنه ولا المعاندة أيضا . وذلك أن المقـــدمة والمعاندة هي واحدة بأعيانها ، إذ كانت المعاندة التي يأتي بها قد تكون مقدمة : إما برهانية وإما جدلية .

وقد يعرض في بعض الأشـــياء أن يكون ما يأتون به من الأقاويل غير قياسية من قِبَل أنهم يأخذون أشياء محمولة على كليهما ، مثال ذلك بمنزلة ما كان يفعل قانس[8] في قياسه على أن النار هي بالتناسب ذات أضعاف كثيرة . وذلك ١٧٨ a أن النـــار تولدها سريع كما زعم ، وما بالتناسب هـــو كثير الأضعاف قد تولد سريعا . فإنه على هذا النحو لا يكون قياسٌ ، اللهم إلا أن تكون كثرة الأضعاف تابعة للتناسب الذي هـــو أسرع ما يكون ، وكان التناسب الذي هـــو أسرع ما يكون في الحركة تابعا للنار .

---

(١) ف بالأحمر : الأصغر . (٢) ف بالأحمر : بإيجاب كلي .

(٣) ف بالأحمر : أي لا يقرن به سور . (٤) ف بالأحمر : التوهم .

(٥) ف بالأحمر : الاقناعية . (٦) ش : كلام موزون . — يقصد شعر الملاحم : les vers épiques

(٧) تحتها : إن . (٨) قانس = Caeneus .

فكثيرا ما لا يمكن أن يقاس من المقدمات التى اقتضبت . وأحيانا قد يمكن [٢٠٤ ا] ذلك ، لكنه ليس هو مما يُرى ويُعتقد .

ولو لم يكن يمكن أن يبين الحق من الكذب ، لقد كان التحليل بالعكس سهلا ، وذلك أنه قد كان ينعكس الأمر بالتساوى . فلتكن اَ مما هو موجود . وإذا كانت هذه موجودة ، فلتكن هذه الأشياء التى أعلم أنها موجودة موجودةً — مثال ذلك الأشياء التى عليها بَ : فمن هذه إذًا أبين أن تلك موجودة . والأشياء التى فى التعاليم فقد تنعكس بالتساوى أكثر ، من قِبَل أنه لا يوجد[1] فيها ولا عرض واحد ، لكن حدود (وبهذا المعنى أيضا قد تخالف الأمور الجدلية) .

وتزيد[2] وتُنمّى لا بالأوسط[3] ، لكن بأنهم[4] يستأنفون فيقتضبون : مثال ذلك : اَ ، ب بَ ، وهذه ب حَ ، وهذه أيضا ب دَ ، وعلى هذا النحو إلى ما لا نهاية . أو يعدلون إلى الجانب أيضا بمنزلة اَ على بَ وعلى هـَ . مثال ذلك إن كان العدد الكمى أو غير متناه أيضا المرسوم عليه اَ ، والعدد الفرد الكمى الذى عليه دَ ، والعدد الفرد الذى عليه حَ : فاَ إذن هو على حَ . وليكن أيضا العدد الزوج ذو كم[5] ما عليه دَ ، والعدد الزوج الذى عليه هـَ ؛ فاَ إذن هو على هـَ .

---

(١) ف : يقتضب . (٢) ص : تتزيد — أى أن البراهين تزيد .
(٣) ف : الأساط (كذا !) . (٤) ف : بأن يقتضب زيادة .
(٥) ف : الكمى .

١٣

< العلم بأن الشيء موجود والعلم بالعلة >

والعلم بأن الشيء موجود[١]، والعلم " بِلِمَ هو[٢] " قد يخالف بعضهما بعضا : أما أولاً[٣] ففي علم واحد بعينه ؛ وفي هذا يكون على ضربين : أحدهما متى كان كون القياس لا بغير ذوات الأوساط (وذلك أنه ليس توجد العلة الأولى[٤] ، والعلم بلِمَ هو إنما يكون بالعلة الأولى) ؛ والنحو الآخر متى كان القياس بغير ذوات أوساط ، لكن ليس العلة نفسها ، بل بالتي تعكس بالتساوي[٥] ، أو بأشياء هي أعرف : وذلك أنه لا مانع يمنع أن يكون ما ليس هو علة من التي تحمل بالتساوي أعرف من العلة[٦] ؛ ولذلك قد يوجد بتوسط هذا برهان : بمنزلة البرهان على أن الكواكب المتحيرة قريبة منّا ، من قِبَل أنها تلمع . — ليكن الذي عليه حـ [٢٠٤ ب] المتحيرة ، والذي عليه ب أنها لا تلمع[٧] ، والذي عليه ا أنها قريبة منّا ؛ فالقول بأن ب على حـ حق ، وذلك أن المتحيرة لا تلمع . وكذلك ا على ب ، فإن الذي لا يلمع هو قريبٌ منا . وهذه فلتوجد بالاستقراء أو بالحس[٨] . فا إذن موجودة لـ حـ من الاضطرار[٩] . فقد تبين إذن أن الكواكب المتحيرة قريبة منا .

---

(١) ش : إذا عرفناه من معلوله . (٢) ش : إذا عرفناه من علته .

(٣) ش : أي أن الفرق بينهما ، إذا كانا في علم واحد ، يكون على ضربين .

(٤) ش : أي العلة القريبة . (٥) ش : يعني المعلول .

(٦) ش : أي عندنا . (٧) ف بالأحمر : لا تلمع .

(٨) تأكلت حروفها . (٩) ش : أي لزومها للمقدمات من الاضطرار .

فهذا القياس ليس هو على " لِمَ الشيء " ، لكن على أنه إذا كان ليس سبب قربها منا أنها لا تلمع ، لكن من أجل أنها قريبة منا لا تلمع . وقد يمكن أن يتبيّن هذا بدال الآخر منها فيكون عند ذلك البرهان على " لِمَ هو ". مثال ذلك : لتكن حـ المتحيرة ، وليكن ما عليه ب قربها منا ، وليكن أنها
٧٨ ب لا تلمع ما عليه ا — فـ ب موجودة لـ حـ ، وتكون أيضا ا لـ حـ و ا أيضا — وهى أنها لا تلمع — لـ ب ؛ ويكون هذا القياس على " لِمَ هو " ، إذ كان قد أُخِذَتْ فيه العلة الأولى . وأيضا كما يبينون أن القمر كرى نيِّر بذاته ، وذلك أن الذى يقبل التريد بهذا الضرب من القبول هو كُرِىٌّ يتريد أنّه ، وذلك أن الذى يقبل التريد بهذا الضرب من القبول هو كُرِى ؛ والقمر يقبل هذا التريد ؛ فمن البيِّن أنه كرى . فعلى هذا النحو يكون قياس أَنَّه[1] . وأما إذا وضع الأوسط بالعكس[2] فيكون القياس على « لِمَ هو » ، وذلك أنه ليس إنما هو كرىٌّ بسبب تريُّده هذا الضرب من التريد ، لكن من قِبَل أنه كرى يقبل مثل هذه التريدات . فليكن القمر الذى عليه حـ ، والكرى ماعليه ب ؛ وليكن التريدات ماعليه ا .

وأما الأشياء[3] التى لا يرجع الأوسط فيها بالتساوى ، وكان الذى ليس هو علة أعرفَ من العلة ؛ أما أنّ[4] الشىء فقد يتبين ، وأما لِمَ هو فلا . — وأيضا

(١) ش : أى موجود . (٢) ف بالأحمر : بعكس هذه الحال .

(٣) ش : أى إذا كان الأوسط معلولا (ص : معلول) ، فليس يلزم إذا كانت علته موجودة أن يكون موجودًا ، بل إذا كان هو موجودًا أن تكون موجودة ، مثل الخشب والباب .

(٤) ش : أى موجود .

فى الأشياء التى توضع الأوساط فيها خارجا[(١)] فإن فى هذه أيضا إنما يكون البرهان على أنّ الشى لا على « لِمَ هو » إذ كان لا يخبر بالعلة نفسها — مثال ذلك : لِمَ لا يتنفس الحائط؟ فيقال : لأنه ليس [٢٠٥] بحيوان. فلو كان هذا هو السبب فى أنه لا يتنفس لقد كان يجب أن يكون الحيوان هو السبب فى التنفس — مثال ذلك[(٢)] إن كان السبب هو السبب فى ألا يكون الشىء موجودا، مثل أنه إن كان وجود الحارّ والبارد على غير اعتدال هو السبب فى ألا يكون صحيحا ، فوجودها معتدلة هو السبب فى أن يكون صحيحا[(٣)] . وكذلك أيضا إن كان الإيجاب سببا فى أن يكون الشىء موجودا، فالسلب فى ألا يكون موجودا .

وأما فى الأشياء التى وفيت على هذا النحو فليس ما قيل لازما ،وذلك أنه ليس كل حيوان يتنفس . والقياس الكائن بمثل هذه العلة يكون فى الشكل الثانى[(٤)] — مثال ذلك: ليكن ا َ حيوانا، وما عليه ب َ أنه يتنفس، وما عليه ح َ الحائط . فا َ موجود لكل ب َ إذ كان كل ما يتنفس هو حيوان؛

---

(١) س، : أبو يحيى عن الإسكندر قال : يريد نظام الشكل الثانى . ويحيى النحوى يقول : ليس الأمر كذلك ، بل إنما يريد به العلة البعيدة . وأبو بشر يظهر من قوله أنه يذهب إلى الأمرين جميعا . وأظن أن ما قاله يحيى النحوى أصحّ الأقاويل ، ويشهد بذلك قولُ الفيلسوف إذ يقول : " إن كان لا يخبر بالعلة نفسها " . قال لى الشيخ الفاضل يحيى بن عدى : الحق ما قاله يحيى النحوى فى ذلك . (٢) ش : أى برهان ذلك . (٣) ش : هذا عكس ما تقدم .
(٤) ش : قال : إنما إنما يكون فى الشكل الثانى ، وليس هذا مقصورا على أنه لا يكون إلا فى الشكل الثانى .

فى السريانى : مثال ذلك قول أناخرسس أن بلد الصقالبة لا يوجد فيه مغنّياتٌ ، وذلك أنه لا يوجد فيه كروم أيضا .

و اَ ولا على شيء من حَ ؛ فإذن بَ غير موجودة لشيء من حَ . فالحائط إذن لا يتنفس .

وقد يشبه أن تكون أمثال هـذه الأسباب يحتويها على جهة الغنى والنزارة، وهذا هو أن يخبر بالأوسط بعد أن يبعد بعداً كثيراً . مثال ذلك قول أناخرسس إنه ليس فى بلد الصقالبة الغناء وآلاته، إذ كان ليس قبلهم كروم .

أما الخلافات بين القياس على « أنّ » الشيء، وبين القياس على « لِمَ » الشيء فى علم واحد بعينه فهى هذه الخلافات . فأما فى علمين مختلفين فيكون[1] على نحو آخر، وهـذا أن يكون أحد العلمين ينظر فى أحدهما ، والعلم الآخر فى الآخر منهما . وأمثال هـذه العلوم هى جميع العلوم التى حال أحدهما عند الآخر هى هـذه الحال التى أنا واصِفُها، وهى أن يكون أحد العلمين تحت الآخر بمنزلة علوم المَناظِر عند الهندسة ؛ وعلم الحيل عند علم المُجَسَّمات، وعلم تاليف اللحون عند علم العدد، والظاهرات عند علم النجوم . وذلك أنه كاد[2] أن تكون هذه العلوم متواطئةً [٢٠٥ ب] أسماؤها بمنزلة علم النجوم التعاليمى
١٧٩ ا والذى تستعمله صناعة المـلاحة ؛ وبمنزلة تاليف اللحـون ، أعنى التعاليمى والسماعى . وذلك أن العلم بأنَّ الشيء فى هذه هو لمن يُحِسُّ بالأمر، وأما العلم بلِمَ هو فهو لأصحاب التعاليم ، إذ كان هؤلاء هم الذين عندهم العلم بالأسباب، وكثيرا ما لا يشعرون[3] بأنه[4] كالحال فى الذين يبحثون عن الأمر الكلى ؛ فإنهم

(١) تآكلت حروفها . (٢) ش : إنما قال : « كاد » على طريق الاستفهام .
(٣) ش : لا علم لهم . (٤) ف : بالوجود .

كثيرا ما لا يشعرون ببعض الأوحاد لقلة تأملهم لها . وهؤلاء هم جميع الذين يستعملون الصور، وهى شىء آخر فى الجوهر . وذلك أن أصحاب التعاليم إنما يستعملون الصور: وهى لا على شىء موضوع، وذلك أنه و إن كانت المقادير على شىء موضوع[1]، غير أنه ليس يستعملها من حيث هى على ذلك الأمر الموضوع .

وقد يوجد علم آخر حاله عند علم المناظرة كحال هذا عند علم الهندسة، مثال ذلك أمر القوس الحادثة فى السحاب : أما أنها موجودة فهو إلى الطبيعى، وأما لِمَ هى فالنظر فى ذلك إلى صاحب علم المناظر: إما على الإطلاق[2] و إما للذى هو فى التعاليم . — وكثير من العلوم التى ليس بعضها تحت بعض هذه حالها بمنزلة حال علم الطب عند الهندسة ، وذلك أن الجُرْح المستدير: أما أنه عسير البرء فعلمه إلى الطبيب، وأما لِمَ ذلك فإلى المهندس .

١٤
< فضل الشكل الأوّل >

وأصحّ العلم وأشدّ يقينا من الأشكال هو الشكل الأوّل . أما أوّلا فمن قِبَل أن العلوم التعليمية بهذا الشكل تأتى براهينها — مثال ذلك : علم العدد وعلم الهندسة وعلم المناظر . وكادت[3] أن تكون جميع العلوم التى تبحث عن « لم » الشىء هذا الشكلَ تستعمل . وذلك أن القيـاس على « لم » الشىء إنما يكون بهذا الشكلَ : إما بالكلية و إما على أكثر الأمر وفى أشياء كثيرة

(١) ف : يريد : فى... (٢) ش : أى الذى نظره بالحقيقة من حيث هو صاحب مناظر.
(٣) ف : أبو بشر : إنما قال : « كادت » لأنه ربما تستعمل برهان الخلف ، وربما استعملت الشكل الثانى .

جدا . فهو بهذا السبب أيضا أشدّ الأشكال يقينًا ، والعلم بلم الشيء هو أكثر تحقيقا . — وبعد ذلك أن العلم بما هو الشيء بهذا الشكل وحده فقط يمكن أن يُتَصَيَّد(١) . وذلك أنه فى الشكل الأوسط لا يكون قياس موجب ، والعلم بما هو الشيء هو موجب . وأما فى الأخير فقد يكون ، لكنه ليس هو بكلى ، وأما والعلم بما هو الشيء هو من الأمور الكلية ، إذ كان الإنسان ليس هو حيوانا [٢٠٦ ا] ذا رجلين بنحوٍ ما(٢) .

وأيضا فإن هذا الشكل ليس هو يحتاج إلى ذينك ، وأما ذانك فبهذا الشكل يتصل ويَنْمِى إلى أن يصير إلى غير ذوات الأوساط .

فمن البيّن إذن أن الشكل الأوّل أحق الأشكال جدا فى باب العلم .

١٥

< القضايا السالبة غير ذوات الأوساط >

وكما أنه(٣) قد يمكن أن تكون آ موجودة لـ ب بغير انقطاع(٤) ، كذلك قد يمكن ألا يوجد لها أيضا ، وأعنى بأن يكون الشيء موجودًا أو غير موجود

---

(١) ش : أبو بشر : لم يقل يتصيد ويستخرج بالشكل الأوّل فقط ، وهى تعنى أنه يتصيد على أنه حد المحدود ، ولكن يتبيّن جزء جزء من أجزاء الحد على أنه موجود المحدود ، والحد بأسره يتبين بالشكل الأول وحده فقط ، لا على أنه هو حد لذلك المحدود ، لكن على أنه موجود له وجودا .

(٢) ش : أى ليس إنما يوجب ذلك لبعض الناس ، بل نحكم بأن كل إنسان هذه حاله .

(٣) ش : هذا متصل بما قاله قبل من أنه قد تكون موجبات غير ذوات أوساط ، فقد أخذ أن يبين أنه وقد تكون سوالب هذه حالها .

(٤) س : إنما تسمى المقدّمة غير ذات الوسط بغير انقطاع ، لأن ليس بين المحمول والموضوع فيها شيء ثالث . — وف : وسط .

بغير انقطاع هو ألا يكون بينهما وسط، فإنه على هـذا النحو لا يكون الشيء موجودا أو غير موجود من أجل شيء آخر[١]. فأما متى كانت اَ أو بَ فى كل الشيء أو كليهما، فغير ممكن أن تكون اَ موجودة لـ بَ أولا[٢]؛ وإلا فلتكن اَ فى كل حَ. فإذن إن كانت بَ ليست فى كل حَ (وذلك أنه قد يمكن أن تكون اَ فى كل الشيء وتكون بَ غير موجودة فى هذا)، فيكون من ذلك قيـاس على أن اَ غير موجـودة لـ بَ. فإنه إن كانت حَ على كل اَ وغير ٧٩ ب
موجودة لشيء من بَ فـ اَ تكون ولا على شيء من بَ. ولذلك أيضا إن كانت حَ[٣] فى كل الشيء[٤] مثل أن تكون فى دَ، وذلك أن الـ دَ تكون موجودة فى كل بَ و اَ، ولا على شيء من دَ. فـ اَ إذن تكون غير موجودة لشيء من بَ بقياس. وبهذا النحو بعينه يتبين إن كانتا كلتاهما فى كلّ[٥] الشيء. — أما أن بَ قد يمكن ألا تكون فى الشيء الذى اَ فى كُلّه أو لا تكون اَ أيضا فى ما بَ فى كله، فهو بيّن ظاهر من الأشياء التى لا تتبدل الرتبة بعضها لبعض. وذلك أنه إن كان ولا واحدة من التى فى رتبة اَ حَ دَ تُحمَل ولا على شيء من التى فى رتبة بَ هـَ دَ، وكانت اَ فى كل الـ طَ التى هى من رتبتها، فظاهرٌ أن بَ لا تكون موجودة فى طَ، وإلا تبدل اللتان فى الرتبتين.

---

(١) ش: أى لا يكون أحد حدى المقدمة موجودا لآخر بتوسط.

(٢) ف: بغير توسط.

(٣) ف بالأحمر: فى السريانى بَ. — وهو بَ أيضا فى اليونانى.

(٤) ف بالأحمر: أى فى جملة شيء.

(٥) ف: جملة شيء.

وكذلك[1] إن كانت بَ أيضا فى كل الشىء، وكانت اَ غير موجودة لـ بَ ، فمن البيّن أن لا وجودها لها بغير انقطاع . وذلك أنه إن [٢٠٦ ب] كان بينهما أوسط ما ، فقد يلزم ضرورةً أن يكون أحدها فى كل الشىء ويكون قياس إما فى الشكل الأول وإما فى الثانى . فإن كان فى الشكل الأول فـ بَ هى التى تكون فى كل الشىء إذ كانت المقدّمة التى هى عند هذه قد يجب أن تكون موجبة . وإن كان فى الأوسط[2] فأيهما[3] اتفق . وذلك أن القياس قد يكون أيهما أخذتْ[3] سالبة . وأما إن كانتا كلتاهما سالبتين ، فلا يكون قياس .

فمن البيّن إذًا أنه قد يمكن أن يكون شىء آخر غير موجود[4] لشىء آخر . فأما متى يكون وكيف ذلك فقد خبّرنا به .

١٦

< الضلالة والجهل الناشئان عن مقدمات بغير أوساط >

وأما الجهل[5] الذى يقال لا على جهة السلب ، لكن على جهة الحال والملكة ، فهو خُدعة وضلالة تكون بقياس[6] . وهذا يكون فى الأشياء التى هى موجودة

---

(١) ش : يعنى إذا كانت دَ ولا على شىء من بَ وعلى كل اَ ، فـ اَ ولا على شىء من بَ ؛ فليس وجودها لها أوّلا . (٢) ش : أى الشكل (= الثانى) .

(٣) ف بالأحمر : أى المقدّمات . (٤) ف : بغير توسط .

(٥) ف : مثل جهل الصبيان . (٦) ف : افهم : من خارج ، أو بغير قياس . ش : أبو بشر : أى يعتقد ضدّ ما قد يبين بقياس .

أو غير موجودة ، أولاً[1] على ضربين : وذلك أنه يكون إما بأن يظنّ الإنسان أنه موجود أو غير موجود على الإطلاق[2] ، أو بأن يكتسب ظنه بقياس .

أما الخدعة وضلالة الظنّ البسيط فهما بسيطان ، وأما الضلالة التى تكون بالقياس فهى كثيرة الفنون[3] . — فلتكن ا غير موجودة لشىء من ب بغير انقطاع . فإن قاس أن ا موجودة لـ ب عندما تأخذ ح الحدّ الأوسط ، فقد يكون جاهلاً[4] بقياس[5] . فقد يمكن أن تكون المقدّمتان كلتاهما كاذبتين ، وقد يمكن أن تكون إحداهما[6] كاذبة فقط . وذلك أنه إن كانت ا غير موجودة لشىء من ح ، و ح أيضا غير موجودة لشىء من ب ، وقد أخذت كل واحدة منهما بالعكس[7] ، فقد تكون كلتاهما كاذبة[8] (وقد يمكن أن تكون حال ح عند ا وعند ب حالاً لا تكون بها تحت ا ولا تكون لـ ب بالكلية . فأما ب فغير ممكن أن تكون فى كل الشىء ، إذ كان قد قيل إن ا غير موجودة لها أولاً ، وأما ا فليست من الاضطرار موجودة لجميع الأشياء[9] بالكلية . فإذاً قد تكون كلتاهما [٢٠٧ ا] كاذبة[10]) . وأيضا قد يمكن أن توجد إحداهما صادقة ، غير أنه ليس أيهما اتفق ، لكن مقدّمة ا ح . وذلك أن مقدّمة ح ب ١٨٠
هى دائما كاذبة من قِبَل أن ب ليست ولا فى شىء واحد . فأما ا ح فقد

(١) ف : بغير توسط . (٢) ش : أى ليس هو بقياس . (٣) ف بالأحمر : فأنواعها كثيرة . (٤) ف بالأحمر : مغفلا عند علة مصلحا (غير واضحة فى المخطوطة) .

(٥) ف بالأحمر : أى بتوسط قياس . (٦) ص : أحدهما .

(٧) ف بالأحمر : بعكس ما هو عليه . (٨) ص : كاذبتين .

(٩) ف بالأحمر : الموجودة ، لأنها قد تحمل على البعض . (١٠) ص : كاذبتين .

يمكن؛ مثال ذلك إن كانت اَ موجودة لـ حـَ و لـ بَ بغير انقطاع(١)؛ ولا فرق فى ذلك وإن لم يكن بغير انقطاع ، وذلك أن هـذه المقدمة خاصة صادقة لا محالة ؛ وأما الأخرى فكاذبة . وذلك يكون متى كان شىء واحد بعينه محمولا على أكثر من واحد، وكان ولا واحد منهما(٢) ولا فى واحد منهما .

أما الضلالة والخُدعة على أن الشىء موجود فإنما يكون بهـذه الأشياء فقط وعلى هـذا النحو(٣) . وذلك أن القياس ما كان يكون على أن الشىء موجود فى شكل آخر . وأما القيـاس على أنه ليس بموجود ، فقـد يكون فى الشكل الأول والثـانى . فليخبر أولا على : كم ضربا يكون فى الشكل الأول ؟ وبأى حال من أحوال المقدمات يكون ؟

فنقول : إنه قد يمكن أن يكون قيـاس ، والمقدمتان كلتاهما كاذبة(٤) ، مثـل أنه إن كانت اَ موجودة(٥) لـ حـَ و لـ بَ أيضا بغـير توسط : فإنه إن أخذت اَ غير موجودة لشىء من حـَ ، وأخذت حـَ لكل بَ ، فالمقدمتان تكونان كاذبتين(٦) .

---

(١) ف بالأحمر : محمولة على حـَ و بَ : أما لـ حـَ فبالإيجاب ، وأما لـ بَ فبالسلب .

(٢) ف بالأحمر : أى من حـَ و بَ .

(٣) ف بالأحمر : يعنى الشكل الأول . (٤) ص : كاذبتان .

(٥) ش : الحـدود المأخوذة لتصحيح هـذا القول : الجوهر ، وذو النفس ، وغير ذى النفس ؛ — فالجوهر ولا على شىء من ذى النفس ؛ وذو النفس على كل غير ذى النفس ؛ فالجوهر ولا على شىء من غير ذى النفس .

(٦) ش : الحدود لهذا : الجوهر ، والكمية ، والإنسان .

وقد يمكن أن يكون القياس و إحدى المقدّمتين كاذبة ، والأخرى صادقة : أيهما كانت . وذلك أنه قد يمكن أن تكون مقدّمة ا ح صادقة ، و ح ب كاذبة . أما أن ا ح صادقة فمن قِبَل أن ا ليست بموجودة لجميع الأشياء الموجودة ؛ وتكون ح ب كاذبة من قِبَل أنه غير ممكن أن تكون ح ، التي ا غير موجودة لشىء منها ، موجودة لـ ب . وذلك أنه ما كانت تكون مقدّمة ا ح حينئذ صادقة . ولو كانت[1] أيضا مع ذلك كلتاهما صادقة[2]، لقد كانت تكون النتيجة أيضا صادقة . وقد يمكن[3] أن تكون ح ب أيضا صادقة [٢٠٧ ب] وتلك الأخرى كاذبة — مثل أن تكون ب موجودة فى ح وفى ا أيضا . وذلك أنه من الاضطرار أن تكون إحداهما تحت الأخرى . ولذلك إن أخذنا ا غير موجودة لشىء من ح تكون هذه المقدّمة كاذبة .

فمن البيّن إذن أنه قد يكون قياس الكذب إذا كانت إحداهما كاذبة ، وإذا كانت كلتاهما كاذبة[4] . وأما فى الشكل الأوسط فأن تكون المقدّمتان كلتاهما كاذبة[4] بكليتيهما ، فغير ممكن[5] . وذلك أنه إذا كانت ا موجودة لكل

(١) ش : طريق آخر يبين به أن مقدّمة ح ب كاذبة . (٢) ص : صادقتين .

(٣) ش : الحدود : الجوهر ، والحيوان ، والإنسان . (٤) ص : كاذبتين .

(٥) ش : الحسن (أى ابن الخمار) : قد تبين فى المقالة الثانية من كتاب القياس أنه إذا كانت المقدّمتان كاذبتين فى الشكل الثانى ، فإن النتيجة تكون صادقة لا محالة ؛ ولأن النتيجة التى تضده أن يبينها هاهنا كاذبة ، لم يمكن أن تكون المقدّمتان كلتاهما كاذبة (ص : كاذبتين) بالكلية .

قال لى الفاضل يحيى : إنما لم نتنج نتيجة كاذبة عن مقدّمتين كليتين إحداهما (ص : أحدهما) موجبة والأخرى سالبة كاذبتين نتيجة كاذبة من قِبَل أن نظمهما هو نظم ضدّيهما ، وهما صادقتان ؛ وعن الصادقتين لا ينتج كذب إذا كان نظمهما قياسيا .

ب فلا سبيل إلى أن يوجد شيء يؤخذ موجودا لأحدهما على الكل وغير موجود لشيء من الآخر(١). وقد يجب أن تؤخذ المقدّمتان بهذه الحال حتى يكون موجودا لأحدهما وغير موجود للآخر إن كان مزمعًا أن يكون قياس. فإن كانت إذن متى أخذت بهذه الحال كاذبتين فمعلوم أنه إذا أخذت على ضدّ هذه الحال تكون حالها عكس هذه الحال. وهذا غير ممكن. وأما بالجزء فلا مانع يمنع من أن تكون كل واحدة منهما كاذبة(٢) — مثال ذلك أنه إن كانت حـ موجودة لـ ا و لـ ب أيضا بالجزء(٣) وأخذت موجودة لكل ا وغير موجودة لشيء من ب قد تكون المقدّمتان كاذبتين، لكنه ليس بكلتيهما، بل بالجزء. وكذلك يكون وإن وضعت(٤) السالبة بالعكس(٥). وقد يمكن أن تكون إحداهما(٦) كاذبة — أيهما كانت، وذلك أن ما هو موجود لكل ا هو موجود(٧) لـ ب أيضا. فإن أخذت حـ موجودة لكل ا وغير

(١) ش: بيان ذلك إذا كانت ا بالحقيقة موجودة لكل ب فا إما أن تكون جنسا لـ ب أو نوعا أو عرضا غير مفارق، فظاهر أنه لا يوجد أمر مباينا للجنس وموافقا للنوع بالكلية وبالعكس.

حـ ا ب

(٢) ش: الحدود: ذو نفس، الجوهر، الجوهر الجسماني.

(٣) ص: بالجزء أخذت...

(٤) ش: أي إن وضعت الكبرى، بدلا من كونها صغرى.

حـ ا ب

(٥) ش: الحدود: الجوهر، الحيوان، الإنسان.

(٦) ف: يعني حـ.

(٧) ف: الموضوع الذي فرض صادقا.

موجودة لشيء من ب فإنه قد يكون : أما حـ أ فصادقة ، وأما حـ ب فكاذبة . ٨٠ ب
وأيضا ماهو غير موجود لشيء من ب فإنه ليس هو أيضا موجودا لجميع أ[1] . وذلك أنه إن كان موجودا لـ أ فهو موجود لـ ب أيضا ، لكنه لم يكن موجودا : فإن[2] [٢٠٨ ا] أخذت حـ موجودة لكل أ وغير موجودة لشيء من ب ، تكون مقدّمة ب حـ صادقة ، وتكون تلك الأخرى كاذبة . وكذلك تكون وإن بدّلت السالبة[3] : وذلك أن ماهو غير موجود لشيء من أ فليس يكون موجودا ولا لـ ب أيضا . فإن أخذت إذن حـ غير موجودة لشيء من أ ، وموجودة لكل ب ، فإنه تكون مقدّمة حـ أ صادقة ، والأخرى كاذبة . وأيضا أن[4] يؤخذ ما هو موجود لكل ب غير موجود لشيء من أ هو كذب ، إذ كان من الاضطرار أنه إن كانت موجودة لكل ب ، فهى موجودة لـ أ ما[5] أيضا . فإن أخذت إذن أن حـ موجودة لكل ب وغير موجودة لشيء من أ ، تكون حـ ب صادقة ، و حـ أ كاذبة .

فمن البيّن[6] إذن أن قياس الخدعة قد يكون فى الأشياء التى الوجود فيها بغير متوسط ، إذا كانت كلتا المقدّمتين كاذبة[7] ، وإذا كانت إحداهما فقط كاذبة .

---

(١) ش : إذا كانت الكبرى كاذبة .

(٢) ش : الحدود : الجوهر (أ) ، والكمية (حـ) ، والإنسان (ب) .

(٣) ش : يعنى إن وضعت الكبرى — بدلا من كونها موجبة كلية — سالبة كلية .

(٤) ش : الحدود : الجوهر (حـ) ، والحيوان (أ) ، والإنسان (ب) .

(٥) ما : أيا كانت .   (٦) تحتها : لما .   (٧) ص : كاذبتين .

١٧

< الجهل والضلالة الناشئان عن مقدّمات ذوات أوساط >

فأما فى الأشياء التى الوجود فيها ليس هو بغير متوسط[١]، فإنه متى كان القياس على الكذب بمتوسط هو مناسبًا ، فإنه ليس يمكن أن تكون كلتا المقدّمتين كاذبة . لكن إنما يمكن أن تكون كذلك المقدّمة الكبرى فقط ، وأعنى بالمتوسط المناسب ، المتوسطَ الذى به يكون قياسُ النقيض[٢] . فلتكن ا َ موجودة لـ ب َ بمتوسط هو حـ َ . فلما كانت مقدّمة حـ َ ب َ ، متى كان قياس ، قد يلزم أن تكون موجبة ، كان من البيّن أن هذه المقدّمة تكون دائمًا صادقة ، إذ كانت لا ترتجع[٣] . وتكون مقدّمة ا َ حـ َ كاذبة[٤] ، وذلك أن هذه هى التى ترتجع[٥] فيكون القياس المضادّ[٦] . — فكذلك وإن أُخذ الحدّ الأوسط من رتبة أخرى[٧] — مثال ذلك بمنزلة أنه إن كانت د َ فى كل ا َ ومحمولة على كل ب َ [٢٠٨ ب] فإنه قد يجب ضرورةً أن تكون مقدّمة د َ ب َ ثابتة على حالها وتنعكس المقدّمة الأخرى . ولذلك تكون هذه المقدّمة دائمًا صادقة ، وأما تلك الأخرى فدائمًا كاذبة . وكاد أن تكون مثل هذه[٨] الخدعة هى بعينها الخدعة الكائنة بمتوسط مناسب . فأما[٩]

---

(١) ف : انفصال .
(٢) ش : الحدود : الجوهر (ا َ) ، إنسان (ب َ) ، الحيوان (حـ َ) .
(٣) ف : أى لا تكون سالبة . (٤) ف : الكبرى .
(٥) ف : أى تصير سالبة . (٦) ف : أى لحق .
(٧) ف : أى من مقولة أخرى . (٨) فوق « مثل هذه » : هذه .
(٩) ش : الحدود : الحيوان (ا َ) ، (الفرس (حـ َ) ، الإنسان (ب َ) .

إن كان القياس ليس بمتوسط مناسب[1] ، فمتى كان الوسط تحت ا َ وغير موجود لشيء من ب َ ، فمن الضرورة أن تكون كلتا المقدّمتين كاذبة[2] ، إذ كان قد يجب أن تؤخذ مقدّمتان على الحال التي هي ضدّ للحال الموجودة لها متى كان القياس مُزمعا أن يكون . فإذا أُخذت هكذا تكون كلتاهما كاذبة[2] — مثال ذلك أن تكون ا َ موجودة لكل د َ ، و د َ ولا لشيء من ب َ ؛ فإنه إذا قُبِلت هاتان قد يكون قياس ، والمقدّمتان كلتاهما كاذبة[3] .

وأما متى[3] لم يكن الحدّ الأوسط تحت ا َ ، بمنزلة د َ ، فقد يكون : أما مقدّمة ا َ د َ فصادقة ، وأما مقدمة د َ ب َ فكاذبة . فأما كون ا َ د َ صادقة ١٨١ ا
فمن قِبَل أن د َ لم تكن في ا َ ؛ وأما مقدّمة د َ ب َ كاذبة فمن قِبَل أنه لو كانت صادقة لقد كانت تكون النتيجة صادقة ؛ لكن قد وُضع أنها كاذبة .

وأما إذا كانت الخدعة في الشكل الأوسط فإنه لا يمكن أن تكون كلتا المقدّمتين كاذبة[4] بكليتهما . وذلك أنه إذا كانت ب َ تحت ا َ فليس بممكن أن يوجد شيء يكون لأحدهما للكل وغير موجود لشيء من الآخر، كما قلنا فيما تقدّم . وأما إحداهما فقد يمكن — أيهما كانت — ؛ وذلك أنه إن كانت حـ َ موجودة لـ ا َ و لـ ب َ أيضا ، وأُخذت أيهما َ موجودة لـ ا َ وغير موجودة لـ ب َ ، تكون مقدّمة ا َ حـ َ صادقة ، والأخرى كاذبة . وأيضا

---

(١) ش : أى لا يكون الوسط المأخوذ فى قياس الضلالة هو الوسط المأخوذ فى قياس الحق .

(٢) ص : كاذبتين . (٣) ص : كاذبتان .

(٤) ش : الحدود : الحيوان (ا َ) ، الحجر (حـ َ) ، الإنسان (ب َ) .

إن أخذت حـ موجودة لـ ب وغير موجودة لشيء من ا تكون مقدّمة حـ ب صادقة والأخرى كاذبة .

فقد قيل كيف يكون قياسُ الخدعة، وبأي [٢٠٩ ا] مقدّمات يكون وهو سالب . فأما إن كان موجبا، فمتى كان بمتوسط مناسب فإنه ليس يمكن أن تكون كلتا المقدمتين كاذبة[1] ، إذ كان قد يلزم[2] ضرورةً أن تكون مقدّمة حـ ب باقية على حالها، إن كان القياس مُزْمَعا أن يكون كما قيل فيما تقدّم أيضا . فمقدّمة ا حـ إذن تكون دائماً كاذبة، إذ كانت هذه هي التي تنعكس . وكذلك تكون وإن أُخذ الحد الأوسط من رتبة أخرى، كما قيل في الخدعة السالبة: فإنه <يجب> أن تكون مقدّمة د ب باقية، وأما ا د فتعكس، <والخد>عة هي بعينها الخدعة التي تقدّمتها . — فأما متى لم يكن <القياس بوسط مـ>ناسب فإنه إن كانت د تحت ا، فهذه المقدّمة تكون صادقة، وأما الأخرى <فـ> تكون كاذبة . وذلك أنه قد يمكن أن تكون ا موجودة لأشياء كثيرة ليس بعضها تحت بعض . وأما إن لم تكن د تحت ا فمن البيّن أن هذه المقدّمة[3] تكون دائما كاذبة، إذ كانت إنما توجد موجبة . وأما د ب فقد يمكن أن تكون صادقة ويمكن أن تكون كاذبة أيضا . وذلك، أنه لامانع يمنع أن تكون ا غير موجودة لشيء من د وتكون د موجودة لكل ب، مثل أن يكون الحيوان موجوداً للعلم، والعلم موجوداً للموسيقى . وأيضا ولا إن كانت ا ولا لشيء من د، و د أيضا ولا لشيء

---

(١) ص : كاذبتين . (٢) ف : يجب . (٣) تآكلت حروفها .

من ب . فمن البيّن إذن أنه إذا لم يكن الحد الأوسط تحت ا فقد يمكن أن تكون كلتاهما كاذبة[1] ، وقد يمكن أن تكون إحداهما أيهما اتفق .

أما بأى مقدمات يمكن أن تكون الخدعة فى الأشياء التى لا أوساط لها وفى التى تتبيّن [٢٠٩ ب] بالبرهان[2] ، فذلك بيّن ظاهر .

١٨

< الجهل سلب العلم >

وظاهر أيضا أنه إن فقدنا حسًّا ما فقد يجب ضرورةً أن نفقد علما ما لا يمكننا أن نتناوله[3] . إذ كنا إنما نتعلم إما بالاستقراء ، وإما بالبرهان . فالبرهان هو من المقدمات الكلية ، والاستقراء هو من الجزئية . ولا يمكننا ٨١ ب أن نعلم الكلى إلا بالاستقراء . وإلا فيها الأشياء التى توجد فى الذهن على الإطلاق[4] إن قصد الإنسان إلى أن يوضح من أمرها أنها موجودة لو أخذ واحد من الأجناس إنما يوضحها بالاستقراء ، وإن كانت غير مفارقة أو كانت حال < ـها غير تلك > الحال ، ولا أيضا يمكننا أن نستقرئ إذا لم يكن < ثمت حس : لأن > الحس هو للأشياء الجزئية . فإنه لا يمكن أن نتناول < العلم بالجزئى ، لأنه لا يستخلص من الكليات بدون الاستقراء ولا يستخلص بالاستقراء بدون الإحساس . فالعلم هو بـ > الكلى[5] .

---

(١) ص : كاذبتين . (٢) ف : أى التى بين حديها متوسط .

(٣) ف : نتأوله . (٤) ف : أى وحدها . (٥) ف : الكلية .

١٩

< هل مبادئ البرهان محدودة العدد أو لا محدودة ؟ >

وكل قياس هو بثلاثة حدود : أحدها يقال فيه إنه يتبين أن ا موجودة لـ حـ من قِبَل أنها موجودة لـ ب وب موجودة لـ حـ . وأما السبب فيؤخذ[1] فى إحدى المقدمتين أن شيئا آخر موجود لشيء آخر . وأما الأخرى فيؤخذ[2] فيها[3] أنه غير موجود له .

فمن البيّن الظاهر أن المبادئ[4] ، والتى يقال لها الأصول الموضوعة ، هى هذه[5] . وذلك أنه إنما يلزم ضرورةً أن يبرهن عندما توجد هذه — مثال ذلك أن ا موجودة لـ حـ بتوسط ب ، وكذلك[6] أيضا أن ب موجودة لـ حـ . فالذين يقيسون على طريق الظن والرأى المشهور وعلى طريق الجدل فقط ، فمن البيّن الظاهر أن ماينبغى أن يبحث من أمر قياسهم إنما هو هذا ،

(١) تحتها : فيأخذ . (٢) ص : فيأخذ .

(٣) ش : فى السريانى : وأما الأخرى فغير موجود . قال الفاضل يحيى : يحتمل أن يكون أشار بهذا القول إلى نظام الشكل الأول ، وإلى نظام الشكل الثانى . أما نظام الشكل الأول فإذا نظر إلى الأكبر غير موجود فى الأوسط ؛ وأما الثانى — وهو الأليق والأحرى — فإذا نظر إلى الوسط وأضيف إلى الطرفين . فأما أنه أحرى فلأن المقدمات السوالب التى لا وسط بينها قد تبين أنها للواتى حداها ليس منها شيء تحت شيء بل هما جنسان عاليان . ولذلك إذا نظر إلى الأوسط كان مسلوبا من أحد الطرفين ، وموجبا للآخر ؛ وهذا نظام الشكل الثانى .

(٤) ش : المبادئ أعمّ من الأصول الموضوعة ؛ وذلك أن مبادئ البرهان منها علوم متعارفة ، ومنها أصول موضوعة ، ومنها حدود .

(٥) ش : أى المقدمات غير ذوات الأوساط . (٦) ش : أى فى أنها موجبة .

وهو : هــل القياس كان من مقــدّمات يمكن أن تكون مشهورة مقبولة ؟ حتى إنه ، وإن كان شيء ما بالحقيقة متوسطًا بين اَ وبَ ، ويظنّ أن ليس هو ، فإن الذى يقيس (١) بمثل هذا قــد قاس (٢) على طريق الجدل . [١٢١٠] وأما على طريق (٣) الحق ، فقد ينبغى أن نفحص ونطلب من أشياء موجودة . وحال هذا المعنى على هذا الوجه : وهو أنه لمـا كان قد يوجد شيء ما يحمل على شيء آخر ، لا على طريق العــرَض (٤) (وأعنى بقولى : على طريق العَرَض مثــل ما نقول فى وقت ما إن ذلك الأبيض هو إنسان ، وليس (٥) هذا القول على مثال ذلك قولنا : الإنسان هو أبيض . وذلك (٦) أن هذا ليس نقول فيــه إنه أبيض من حيث هو شيء آخر . وأما الأبيض فمن قِبلَ أنه إنما عَرَضَ للانسان أن يكون أبيض) ، فقد يوجد إذن أمثال هــذه الأشياء ، حتى إنها تحمل بذاتها . فلتكن حَ حالها حال هى أنها ليس توجد لشيء آخر بوجه من الوجوه . ولتوجد هَ لهذه أولا ، ولا يكون بينهما متوسط . وكذلك أيضا فليوجد لـ هَ ولـ دَ ، بَ . فليت شعرى قد يلزم ضرورة أن ينقطع هــذا

---

(١) ـــــ : يقاس .   (٢) ف : قيس .   (٣) ف : بحسب .

(٤) ش : قال : ا.. ول بطريق العــرض يقال على ضربين : أحدهما الذى قــد مثل له (ص : به) ها هنا بقوله : إنا نقول لذاك الأبيض إنه إنسان . وذلك أنه جعل ما من شأنه أن يكون موضوعا — وهو الإنسان — محمولا على ما من شأنه أن يكون محمولا — وهو الأبيض . والضرب الثانى من المحمولات بطريق العرض حمــل الجزئى على كليه ، مثل ما يحمــل الإنسان على الحيوان ، فيقال : بعض الحيوان إنسان .   (٥) تآكلت حروفها .

(٦) ش : قال الفاضل يحيى : الأشــبه أن يكون الفيلسوف عبّر عن هــذا المعنى هكذا : وذلك أن هذا ليس إذ هو شيء آخر هو أبيض ، وأما الأبيض فمن حيث عرض له إن كان إنسانا .

و يقف أمر يمكن أن يمضي(١) إلى ما لا نهاية ؟ وأيضا إن كانت اَ ليس يحمل عليهـا شيء بذاته(٢) وكانت اَ موجـودة لـ طَ أولا ، ولم يكن بينهما ولا شيء واحدا قد مر، وكانت طَ موجودة <لـ حَ وَ> حَ موجودة لـ بَ ، أترى هذا أيضا قـد ينقطع و يقف ضرورةً ؟ أم هـذا أيضا قـد أن يُمعن الى ما لا نهاية ؟

ومبلغ الفرق بين هذا الطلب و بين الطلب المتقدّم هو بأن الطلب المتقدّم يُطْلَبُ فيه : أترى قد يمكن الذى يبتدئ من موضوع ليس يوجد ولا لشيء واحد آخر، لكن شيئا آخر موجود(٣) له ، أن يمعن إلى ما لانهاية؟وأما الطلب الثانى فيطلب فيه و يبحث : هل يمكن عنـدما يبتدئ محمول يحمل على شيء
٨٠ ا آخر، ولا يحمل عليه هو شيءً آخر أصلا أن يمعن إلى أسفل إلى ما لانهاية، أم لا ؟ وأيضا قد يبحث عن التى بينهما(٤)، أتراها(٥) قد يمكن أن تكون بلا نهاية من حيث إن الطرفين محدودان [٢١٠ ب] ؟ وأعنى بقولى هـذا مثل أنه إن كانت اَ موجودة لـ حَ ، وكانت بَ متوسـطة بينهما ، وكانت أشـياء أُخَر محمولة على بَ ، وعلى تلك أشياء أخر — أترى هذه أيضا قد يمكن أن تمعن إلى ما لا نهاية؟ أو ذلك غير ممكن ؟

---

(١) ف : يمن .   (٢) ش : قال الفاضل يحيى : يريد أن ليس يوجد شيء يحـل على اَ يوجد فى حدها . أبو بشر : ليس يعنى بذاته على أنه يوجد فى حد اَ ، لكن ألا تكون اَ نفسها موضوعة له .   (٣) ف : أى الحل .

(٤) ش : أى التى بين الطرفين المحدودين .   (٥) تحتها : أتراها .

والبحث عن هـذا المعنى هو البحث : هـل يمكن أن تمعن البراهـين بلا نهاية؟ وهل يوجد برهان على كل شيء؟ أم[1] يتنهيان[2] بعضهما[3] عن بعض ؟

وكذلك القول فى المقاييس والمقدّمات السالبة . مثال ذلك : إن كانت اَ غير موجودة لشيء من بَ : فإما أن تكون غير موجودة لشيء منهـا ؛ أو لا ؛ و إما أن يكون بينهما شيء له أو لا يوجد اَ — مثال ذلك : إن كانت اَ غير موجودة لشيء من حَ ، وهى موجودة لكل بَ . وأيضا إن كانت غير موجودة لشيء مثل حَ . فإن فى هـذه أيضا قد يوجد[4] لا تناه[5] للأشياء التى هى الأُوَل ، مما لا يوجد ا حَ ، أو هذا أيضا ينقطع فيقف .

فأما فى الأشياء التى ينعكس بعضها على بعض < فليست > حال الأمر هذه الحال . وذلك أنه ليس فى الأشـياء التى ينعكس بعضها على أمر أول هو المحمول الأول ، أو آخر عليه يكون الحمل ، إذ كان جميعها عنـد جميعها فى هذا المعنى على مثال واحد . و إن كانت الأشياء المحمولة على هذا الأمر غير متناهية ، فالأمور التى فيها النظر والشـك هى غير متناهية من الناحيتين ، اللهم إن لم يكن يمكن أن يكون عكسها بعضها على بعض على مثـال واحد ، بل يكون هذا كالعرض ، وهذا كالحمل[6] .

(١) ش : فى السريانى : أم يغنى بعضها عن بعض . (٢) ش : يتوانى... ويتواقف ، يعنى الطرفين . (٣) ش : أى : أو هل تقف البراهين عند المقدمات البينة من غير توسط والحدود الأخيرة . (٤) ف : أى هل يوجد . (٥) ص : لا تناهى .

(٦) ش : أبو بشر : يعنى بقوله كالحمل الذى يحمل على أنه جوهر كما يحمل الإنسان على الضحّاك ، والفرس على الصهّال . قال الشيخ : يريد بقوله الحمل : إما حمل الكلى على الجزئيات ، أو حمل العرض على الجوهر .

٢٠

< عدد الأوساط غير لا محدود >

أما أن الأشـياء المتوسطة فغير ممكن أن تكون غير متناهية متى وقعت من فوق وأسـفل ، (وأعنى بالفوق الإمعـان إلى ناحيـة الأمر الكلى ، والأسفل الإمعان إلى ناحيـة الأمر الجزئى) فإنه إن كان عندما تحمـل اَ على دَ تكون(١) [١٢١١] المتوسطات — وهى المرسوم عليهـا بَ — غير متناهية ، فمن البيّن أنه قـد يمكن الإمعان من اَ إلى ناحيـة الأسفل آخر على آخر محمولا بلا نهاية . وذلك أنه قبل الوصول إلى دَ تكون التى بينهما بلا نهـاية . ومن دَ إلى فوق تكون الأشـياء التى بينهما قبل الوصول إلى اَ بلا نهـاية . فإن كان هـذا غير ممكن ، فلا يمكن أيضا أن تكون التى بين اَ و دَ غير متناهية . وذلك أنه ولا لو قال قائل إن بعض هذه المتوسطات مثل ما من اَ بَ ... حَ قد يتبع(٢) بعضا لبعض حتى لا يكون بينهما متوسط . وبعضها(٣) لا سبيل إلى أن يوجد كذلك(٤) ، فإنه لا فرق فى هـذا المعنى . فإن ما اقتضبه من بَ(٥) إما نحو اَ وإما نحو دَ . فإما أن يكون الذى بينه و بينه بلا نهاية ، وإما ألا يكون كذلك ، أعنى أن يكون التى بينها أولا بلا نهاية ، فإنه لا فرق فى ذلك : كان من أول وهلة أو لم يكن كذلك . وذلك أن الأشياء التى < تأتى بعد > هذه تكون بلا نهاية .

(١) ش : الأخير . والحرف متآكل فى المخطوط . (٢) ش : أى أن بعضها يلى ويتصل بالبعض من غير أن تفرق بينهما المتوسطات . (٣) تآكلت حروفها . (٤) ق : على النحو الذى ذكر . (٥) ق بالأحمر : أخذ الأوسط الذى بين اَ ودَ .

٢١

< فى البراهين السالبة ليست المتوسطات بلا نهاية >

ومن البيّن الظاهر أن هذا قد يقف أيضا فى البراهين الـ < سا > لبة إلى كلتا[1] الحيثيتين ، إذ كان قد يقف فى البراهين الموجبة . فليكن غير ممكن أن يمعن إلى ما لا نهاية ، لا إلى فوق من ناحية الأخير (وأعنى بالأخير الشىء الذى لا يوجد ولا لشىء من الأشياء ، وقد يوجد له شىء آخر بمنزلة دَ) ، ولا أيضا من الأول إلى ناحية الأخير (وأعنى بالأول ٨٢ ب ما هو محمول على شىء آخر وليس يحمل عليه هو ولا شىء واحداً[2] آخر) : فإن كانت هذه موجودة فى السلب أيضا ، فقد يقف الإمعان فيه . — وذلك أن الأنحاء[3] التى بها يتبين أنه غير موجود هى ثلاثة : فإنه إن كان ما يوجد له حَ قد يوجد بَ لجميعه ، وما يوجد له بَ لا يوجد اَ لشىء منه . فمقدمة بَ حَ — ودائما المقدّمة التى هى أحد البعدين — قد يجب ضرورة أن تتخطى[4] إلى ما لا وسط له ، إذ كان [٢١١ ب] هذا البعد إيجابا[5] .

وأما المقدّمة[6] الأخرى فمن البيّن أنه إن كانت غير موجودة لشىء آخر هو أقدم بمنزلة دَ ، فقد تدعو الحاجة إلى أن تكون موجودة لكل بَ . فإن

---

(١) ص : كلتى . (٢) ص : واحد . (٣) ف بالأحر : يعنى الأحوال .

(٤) ف : يقطع . (٥) ف : يعنى المقدّمة الصغرى

(٦) ش : تعليق على الفصل : قال الشيخ : يريد بما تضمنه هذا الفصل أنه يبين أن بَ غير موجودة لشىء من حَ بمتوسط سوى اَ مثل دَ يجب ضرورة أن تكون موجودة لكل بَ =

كانت أيضا غير موجودة لآخر هو أقدم من دَ ، فقد تدعو الحاجة أن يكون موجودا لكل دَ . فمن قِبَل أن الطريق إلى أسفل قد ينقطع ويقف، وجب أن يكون الطريق إلى فوق يقف أيضا ويؤخذ شيء ما أول هي غير موجودة له . — وأيضا إن كانت بَ موجودة لكل اَ وغير موجودة لشيء من حَ ، فاَ غير موجودة لشيء من حَ . فإن كان يجب أيضا أن تبين هذه، فمن البيِّن أنها إما أن تتبين بذلك النحو الذى أتى به فوق ، وإما أن تتبين بهذا النحو ، وإما أن تتبين بالنحو الثالث . فأما النحو الأول فقد قيل ، وأما النحو الثالث فنحن مزمعون أن نبينه . وذلك أن نتبين ذلك على هذا النحو : مثال ذلك : لما كانت اَ موجودة لكل بَ وغير موجودة لشيء من حَ ، < فلذلك > دعت الضرورة أن يكون شيء ما موجودا لـ بَ . وأيضا إن كان هذا غير موجود لـ حَ ، فقد يكون شيء آخر موجودا لـ اَ ويكون هذا غير موجود لـ حَ . فمن قِبَل أن <القول> بأنه موجود [فـ] قد يقف دائما فى الإمعان إلى فوق[1] . فسيقف أيضا القول بأنه غير موجود .

والضرب الثالث فقد كان هذا وهو أنه إن كانت اَ موجودة لكل بَ ، وحَ غير موجودة لها ، تكون حَ غير موجودة لكل اَ . وهـذه أيضا إما أن

= غير موجودة لشيء من حَ (ص : حاَ) وعكس ذلك . وإن احتيج إلى أن يبين المقدّمة السالبة وهى أن اَ غير موجود لشيء من دَ ، وجب ضرورة أن يكون شيء موجودا لكل اَ وغير موجود لشيء من حَ أو عكس ذلك .

(١) ش : إنما صير الامعان إلى فوق من طريق أن الموجبة التى أخذها فى هذا الرسم هى الكبرى .

تبين بتلك التي قيلت[1] فوق على مثال واحد . وبحسب ذينك النحوين فقد ينقطع ويقف ؛ وأما إن كان يتبين على هذا النحو فقد يؤخذ ـ أيضا أنها موجودة لـ هـ التي حـ غير موجودة لكل هـ[2] ؛ وهذه[3] أيضا على مثال واحد . فمن قِبَل أنه موضوع أنه قد يقف من ناحية أسفل[4] [١٢١٢] ، فمن البين أنها قد تقف أيضا القائلة إن حـ غير موجودة .

ومن البيّن الظاهر أيضا أنه وإن لم يكن بيانها بطريق واحد[5] ، لكن لجميعها أحيانا في الشكل الأوّل ، وأحيانا في الثاني ، وأحيانا في الثالث ، فإنه على هذا النحو أيضا قد ينقطع ويقف ، وذلك أن الطُّرُق هي متناهية ، فالتي هي متناهية مرات متناهية فلها بأجمعها نهاية .

فقد تبين وظهر أن الإ < معان > والسلوك فقد[6] ينقطعان ويقفان في السوالب أيضا كما ينقطع ويقف في الموجبات .

٢٢

< عدد الحدود متناهٍ في البراهين الموجبة >

فأما[7] أن الأمر هو[8] هكذا أيضا في تلك للذى ينظر على طريق المنطق فيتبين بهذا النحو ، وهو أنه في الأشياء التي تحمل من طريق ما الشيء ،

(١) ف : بالنحوين اللذين ذكرا . (٢) ف : لكلها . (٣) ش : أي على مثال ما تبينت في الأوّل والثاني . (٤) ش : أي الموجبة . (٥) ف : البرهان . (٦) ف : قد . (٧) ش : غرضه في هذا الفصل أن يبين أنه قد يوجد محمول أوّل وموضوع أخير .

(٨) ش : يعني إما أن الأوساط تتناهى بعد أن يوضع محمول أوّل وموضوع أخير فذلك قد تبين . وأما أن الأمر هكذا أيضا في تلك ، أي في أنه قد يوجد محمول أوّل وموضوع أخير فقد يتبين للذى ينظر على طريق المنطق ، ويريد على طريق المنطق الطريق الذي يبين الشيء بما يعمه وغيره .

فالأمر بيّن . وذلك أنه إن كان يوجد التحديد وكان قد يعلم ما هو وجود الشيء في نفس جوهره وكان غير ممكن أن يقطع(١) ما لا نهاية له ، فقد يلزم ضرورةً أن تكون الأشياء التي تحمل من طريق <ذاتيات> الشيء لها نهاية . —

٨٣ ا وأقول بالجملة هكذا : وهو أنّا قد نقول قولا حقا إن هذا الأبيض يمشي ، وذلك الكبير هو خشبة(٢) ، وأيضا إن هذه الخشبة هي كبيرة ، وهذا الإنسان يمشي . وذلك أن بين القول بهذا النحو وبين القول الآخر خلافاً . فإني إذا ما أنا قلت إن هذا الأبيض هو عُودٌ، فإنما أعني حينئذ أن ذلك الشيء الذي عَرَضَ له أن يكون أبيض هو عودٌ ، لا على أن الأبيض هو الموضوع للعود(٣) . وذلك أن العود ليس معناه أبيض، ولا أيضا ما هو موجود أبيض ما على أن الخشبة هي هذه ، لكن على طريق العَرَض . فأما إذا ما أنا قلت إن العود أبيض فلست أعني بذلك أن الأبيض [٢١٢ ب] عارضٌ لشيء آخر عَرَضَ له أن يكون عوداً (كما إذا قلت إن الموسيقار هو أبيض: وذلك أنه حينئذ إنما أعني بقولي إن الإنسان الذي عرض له أن يكون موسيقارا(٤) هو أبيض) ، لكن إنما أعني أن الخشبة هي الموضوعة ، وهذا هو(٥) الذي كان لا على أنه شيء آخر ، لكن على أنه هو(٦) الشيء الذي هو خشبة . — فإن كان يجب أن نضع في أمر الشهيد < س > فليكن(٧) القول على هذا النحو(٨) هو

(١) تآكلت حروفها . (٢) ف : عود . (٣) ف : للخشبة .

(٤) ص : موسيقار . (٥) ش : أي لا على أن الخشبة عرضت لشيء آخر ، وذلك الشيء هو الأبيض

(٦) ش : أي أن الخشبة نفسها موضوعة للأبيض .

(٧) ف : فلنسم . (٨) ف : يعني الطبيعي .

الحمل . فأما على ذلك النحو الآخر[1] ، فإما ألا يكون معنى الحمل أصلا ، وأما إن كان فلا على الإطلاق[2] ، لكن الحمل على طريق العَرَض . فيكون : أما المعنى الذى هو كالأبيض فهو أنه محمول ، وأما بما هو خشبة فهو ما هو محمول عليه . — فليوضع محمول يحمل دائما على ما يحمل عليه على الإطلاق ، لا على طريق العَرَض . وذلك أن البراهين هكذا تبرهن[3] حتى يكون الحمل إما من طريق ما هو ، وإما كيف هو ، وإما كم هو ، وإما المضاف ، وإما أنه يفعل أو ينفعل ، أو أين هو ، أو متى[4] حمل واحد على واحد . — وأيضا جميع الأشياء التى تدل على الجوهر ، مما تحمل على ما عليه تحمل — إما أن تدل على أنه هو ذاك ، وإما أن تدل على أنه هو الشىء ، وإما أن جميع الأشياء التى ليس تدل على الجوهر ، لكنها إنما تقال على شىء آخر موضوع الذى ليس هو ، لا ذلك الشىء الذى هو ذاك ، ولا أيضا ذلك الذى هو الشىء ، فهى أعراض — مثل أن يحمل على الإنسان أنه أبيض ، وذلك أن الإنسان ليس هو ما هو أبيض ، لكن لعله[5] أن يكون حيوانا . فإن الإنسان هو

(١) ف : يعنى الحمل العرضى . (٢) ف : الحقيقة . (٣) ش : أى أن البرهان إنما يستعمل هذين الضربين من الحمل . (٤) متى : وردت مكررة .

(٥) ش : إنما استعمل لفظة «لعل» — وهى عبارة تدل على الشك — وإن كان وجود الإنسان حيوانا غير مشكوك فيه لوضوحه — ليدل بذلك على أنه ليس استعماله عبارة التشكك مقصورًا على المعانى المشكوك فيها فقط ، وأنه قد يستعملها فى معان لا شك عنده فى صحتها ، غير بيّنة بنفسها ، بل هى محتاجة إلى تبيين وإيضاح ؛ إلا أن المواضع التى يجرى فيها ذكرها لا تحتمل تبيينا فيها ، فيستعمل لفظة الشك لينبه على أنها تحتاج إلى البيان والإيضاح ، وإن كانت عنده واضحة . ويزيل الظنة بها أنها عنده غير واضحة ولا بينة لاستعماله عبارة التشكك فى معان هى ظاهرة بينة .

ما هو حيوان . فأما أن جميع الأشياء التي لا تدل على الجوهر فهي دائما إنما تحمل على شيء موضوع ، فهو معلوم ، وأنه ليس يوجد شيء هو أبيض [٢١٣ ا] من حيث ليس هو شيئا آخر .

فأما الصور فعليها السلام ، إذ[1] كانت فرعا باطلاً لا محصول له . و إن كانت موجودة ، فليس لها مدخل فيما نحن بسبيله . وذلك أن البرهان إنما يكون على أمثال هذه[2] . وأيضا إن لم يكن هذا الشيء عند هذا الشيء كيفية ، وذاك لهذا ، ولم يكن أيضا للكيفية كيفية ، فليس بممكن أن ينعكس على هذا النحو بعضها[3] على بعضه ، لكنه أما أن يقال فالحق أنه يمكن ، وأما أن يحمل بعضها على بعض فغير ممكن على طريق الحق . وذلك

٨٣ ب أنه إما أن يحمل كالجوهر ، مثال ذلك إما وهو جنس ، و إما أن يكون فصلا لما يحمل عليه . وهذان قد تبين من أمرهما أنهما لا يجريان إلى ما لا نهاية ، لا إلى فوق ولا إلى أسفل . مثال ذلك : الإنسان ذو رجلين ، وهذا حيوان ، وهذا شيء آخر ، ولا أيضا الحيوان على الإنسان ، وهذا على قالياس ، وهذا على شيء آخر من طريق ما هو . وذلك أن كلّ جوهر هذه حاله[4] فقد يوجد له التحديد ، وأما الأشياء التي بلا نهاية فلا سبيل إلى أن تقطع بالذهن . ولهذا السبب ليست تكون بلا نهاية ، و إلا فلم يكن

---

(١) ف : الصفا . (٢) ش : أى أن البرهان إنما يكون على محمولات هي موجودات للموضوعات بذاتها ، وتكون بمتوسطات تحمل على ما تحمل عليه بالتواطؤ .

(٣) تآكلت حروفها . (٤) ش : أى له جنس وفصول .

ليوجد لما الأشياء التي تحمل عليه بلا نهاية تحديد[١]. أما كالجنس فلا يمكن أن يحمل بعضها على بعض، وذلك أنه يكون الشيء نفسه هو موجوداً[٢]. — ولا أيضا ما كان من الكيف (أو من تلك الأُخَر الباقية)، ولا واحد مما ليس حمله بطريق العرض، وذلك أن هذه بأجمعها إنما تعرض وتحمل على الجوهر. — غير أنها لا تكون بلا نهاية، ولا إلى فوق أيضا، وذلك أن الذى يحمل على كل واحد ما كان يدل: إما أن يكون كيفا ما، أو كمّا أو شيئا من أمثال هذه الأشياء التي في الجوهر: وهذه متناهية، وأجناس القاطيغورياس هي أيضا متناهية، وذلك أنها إما أن تكون كيفا، أو كمًّا، وإما المضاف، وإما يفعل، وإما ينفعل، وإما أين، وإما متى.

وقد وُضع أن المحمول واحد على واحد [٢١٣ ب]. وأما أنها هي على نفسها[٣] جميع الأشياء التي ليس معنًى[٤] ما هي لا تحمل — فذلك معلوم[٥]، إذ كانت بأجمعها أعراضا، لكن بعضها بذاتها، وبعضها على نحو آخر، وجميع هذه[٦] إنما نقول إنها محمولة على شيء موضوع، وإن العَرَض ليس هو شيئا موضوعا: وذلك أنا لسنا نضع ولا واحد من أمثال هذه ينعت ويقال مهما يقال وينعت من حيث ليس هو شيئا آخر، لكن إنما نقول < إنه محمول على شيء > آخر، وآخر على شيء آخر.

---

(١) أى أنه لا يمكن حد (تعريف) الجوهر الذى تكون محمولاته غير متناهية.

(٢) ص: موجود. (٣) ف: تلك التي عليها. (٤) زيادة بالأحمر: ليس < هى > معنى ... (٥) ش: ليس في السريانى: «فذلك معلوم».

(٦) ف: أى الأعراض.

فليس يقال إنه موجـود واحد على واحد ، لا إلى فوق ولا إلى أسـفل . وذلك أن الأشياء التي تقال عليها الأعراض هي جميـع الأشياء التي هي في الجـوهر(١) لكل واحد ، وهذه ليست بلا نهاية . أما إلى فوق ، فهـذه والأعراض كلاهما ليست بلا نهاية . فقـد يلزم إذن أن يوجد شيء يحمل عليه الشيء ، وعلى هـذا آخر ، وينقطع هـذا ويقف ، وأن يوجد شيء لا يحمل على آخر أقدم ولا أيضا عليه يحمل(٢) شيء آخر أقدم .

فهذا أحد أنحاء البرهان الذي يجري على طريق المنطق . وأما الآخر فهو هذا :

أقول أنه إن كان قـد يكون البرهان على الأمور التي تحمل عليهـا أشياء أكثر تقدما ، والأشياء التي يكون عليها برهان لا يمكن أن يوجد السبيل إلى أن نعلمها بنحو آخر أفضل ، ولا أن نعلمها بلا برهان . فإنه إن كان هـذا الشيء إنمـا يُعْلَم بهذه الأشياء ، وكانت هـذه الأشياء غير معـلومة عندنا ، ولا أيضا لنا إليها طريق علم هو أفضل ، فإنه سوف لا يعلم ولا الشيء الذي بهذه يعـلم . فإن كان قد يوجد العلم لشيء ما بالبرهان على الإطلاق لا من أشياء ولا أيضا من أصول موضوعة ، فقـد يلزم ضرورةً أن تنقطع وتقف

١٨٤ا المحمول التي في الوسط . فإنه إن لم تنقطع ولم تقف ، لكن كان قد توجد دائما للأمر الذي يوجد شيء هو أعلى ، فإنه على جميعها يكون الـبرهان . فلذلك إن كان غير ممكن أن يقطع الأشياء التي [٢١٤ ا] لا نهاية لهـا التي يكون عليها البرهان ، فسيؤول بنا الأمر إلى ألّا نعلم هذه بالبرهان . فإن كان ليس

(١) ف : جوهر كل ... (٢) يحمل : فوق « شيء » .

لنا فى أمرها نحوٌ آخر من العلم هو أفضل، فإنه ليس نعلم ولا شىء واحدا[1] بالبرهان على الإطلاق، اللهم إلا أن يكون ذلك عن أصل موضوع[2].

أما على طريق المنطق[3] فمن هذه الأشياء قد يجد الإنسان السبيل إلى التصديق بما قلناه. وأما على جهة التحليل، بالعكس[4]، فبهذه الأشياء يتبين بإيجاز من القول إنه لا إلى فوق ولا إلى أسفل يمكن أن تكون المحمولة بلا نهاية فى العلوم البرهانية التى عليها[5] هذا البحث. وذلك أن البرهان إنما هو جميع الأشياء[6] الموجودة بذاتها للأمور. والأشياء الموجودة بذاتها هى على ضربين: وذلك أن جميع الأشياء التى توجد فى تلك[7] من طريق ما الشىء، وجميع الأشياء[8] التى هذه هى موجودةٌ فيها من طريق ماهو: مثال ذلك أن الفرد موجود فى العدد، والعدد مأخوذ فى قوله. وأيضا فالكثرة من قِبَل أنه متصل، هو مأخوذ فى قول الحدود[9]. ولا واحد من هذين

---

(١) ص: واحد. (٢) ش: قال أبو بشر: يعنى: إلا أن يقول قائل إنه قد يعلم الشىء بالبرهان. وإن كانت المحمولات غير متناهية بأن يستثنى فيقول بأنه إن كانت هذه الأشياء وهذه الأصول موجودة، فتلك التى تعلم بهذه موجودة. وليس هذا كافيا فى علم البرهان. (٣) ش: أى من مقدمات عامية. (٤) ش: يعنى أن الحدود التى فيها يكون التحليل بالعكس — وهى الحدود المأخوذة فى حد الشىء — فإن التحليل بالعكس يكون، وهذه هى أجزاء حد الشىء؛ — فإنما قال فأما بالتحليل بالعكس بدلا من قوله: فأما أن الحدود التى بها يكون التحليل بالعكس متناهية. (٥) ف بالأحمر: عنها.

(٦) ش: أى أن البرهان إنما هو من محمولات موجودة للموضوعات بذاتها.

(٧) ف: أى فى الموضوعات. (٨) ف: أى المحمولات.

(٩) ف بالأحمر: فى السريانى: "منفصل"؛ وهكذا نقل مرايا: "منفصل"، وكذا فى تفسير يحيى النحوى.

الجنسين يمكن أن يكون بلا نهاية ، لا كالفرد للعـدد . وذلك أنه قد يوجد للفرد شيء آخر هو موجود فيه إذا وجد . وهذا إن كان موجودًا فقد يكون أولا العدد موجودا فى الأشياء التى توجد فيه . فإن كان لا يمكن أن توجد أمثال هذه[1] بلا نهاية للواحد ، فإنه لا يمكن أيضا أن تكون بلا نهاية إلى فوق ، لكن قـد يجب ضرورةً أن تكون بأجمعها للأول (مثـل العدد ، وأن يكون الأول موجودًا لتلك) ، فإذًا إنمـا يؤخذ أنها تنعكس فترجع ، لا أنها تمعن وتمتـد إلى فوق . وأيضـا ولا جميع التى هى موجودة فى الشيء من طريق ما هو ، فإنه ولاهذه أيضا تمر بلا نهاية ، وذلك أنه لمـا كان لوجود التحديد سبيل . فإن كانت الأشياء المحمولة[2] كلها تقال بذاتها ، وهذه ليست بلا نهاية ، فقد تنقطع وتقف الأشياء التى إلى فوق . فإذًا والأشياء التى إلى أسفل .

وإن كان هذا هكذا [٢١٤ ب] فالأشياء التى هى بين حدين هى أيضا دائما متناهية . وإن كان هذا ، فمن البيّن أنه قد يلزم أن يكون البرهان <من> مبادئ وأنه ليس لكل شيء برهان ، وهو ماقلناه فى أول الأمر إن قوماً يقولون . وذلك أنه إن كان قد توجد مبادئ فليس كل شيء هو مبرهنا[3] ، ولا أيضا يمكن أن يمعن إلى ما لا نهـاية . فإن وجود أحد هذين[4] ، أيهما اتفق ، ليس هو شيئا آخر غير أنه ليس ولا بعد[4] واحد ليس له وسط ولا منقسم ، بل كلها منقسمة . وذلك أنه إنمـا يتبين مايتبين بأن يدخل الحـد ويوضع داخـلا ، لا بأن يزيد ويقتضب .

(١) ف : أى الموجودة بذاتها . (٢) ف : يعنى المستعملة فى البرهان . (٣) ص : مبرهن . (٤) ف بالأحمر : أى إن كان على كل شيء برهان وأمكن أن يمعن إلى غير نهاية .

فلهذا السبب، إن كان هذا يمكن أن يمعن إلى ما لا نهاية فقد يمكن أن يوجد بين حدين أوساط بلا نهاية . لكن هذا غير ممكن إن كان قد ينقطع و يقف الحمل إلى فوق وإلى أسفل . وقد يبين أنها تنقطع وتقف : ٨٤ ب
أما على طريق المنطق ففيما تقدم، وأما على طريق التحليل بالعكس فالآن .

٢٣

< لوازم >

وإذ قد تبينت هذه الأشياء فمن البيّن الظاهر أنه إن وجد شيء واحد بعينه لشيئين بمنزلة وجود ا لـ حـ و لـ د ولم يحمل أحدهما على الآخر إما بـ < ما أو > إما لا على كل، فليس[1] وجوده لهما بشيء عام — مثال ذلك أن زوايا المثلث مساوية لقائمتين[2] هو معنى موجود للتساوى الساقين وللمختلف الأضلاع بشيء عام . وذلك أن هذا موجود لهما بما هما شكل ما، لا بما هو كل واحد منهما . وهذا ليس هو دائماً على هذه الحال . وإلا، فليكن ب الشيء الذى به يوجد ا لـ حـ و لـ د . فمن البيّن إذن أن د أيضا موجودة لـ حـ و لـ د بشيء آخر عام، وذلك لشيء آخر، فإذن قد يقع بين حدّين حدودٌ[3] من بلا نهاية . لكن ذلك غير ممكن . فبأمر عام ليس

(١) ش : فى السريانى : فليس أبدا وجوده .

(٢) ش : يقول يحيى النحوى إنه قد يوجد فى بعض النسخ أن الزوايا الثلاث متساوية لأربع قوائم . و يقول إنه إن كان هذا حقا، فإن الإشارة إنما هى واقعة على الزوايا الخارجة . وأما كيف ذلك، فإنا نقوله بعد قليل فى موضعه .

(٣) ف بالأحمر : أى من ب والشيء الآخر .

يلزم دائمًا أن يكون شيء واحد بعينه موجودا لأشياء كثيرة، إذ كان قد توجد أبعاد[١] ما ليس بينها أوساط. فأما أن تكون الحدود فى جنس واحد بعينه ومن غير متجزئة بأعيانها، فقد يلزم إن كان الأمر العام مُزْمَعًا[٢] أن يكون من الأشياء الموجودة بذاتها. وذلك أنه لم تكن الأشياء التى تبين تنتقل من جنس إلى جنس آخر. ومن البيّن [٢١٥ ا] إذا ما وجدت اَ لـ بَ إن وجد شيء ما متوسطا فقد يتبين أن اَ موجودة لـ بَ؛ واسطقسات هذا هى هذه وأمثالها، أعنى جميع الأشياء التى ليس بينها أوساط. وذلك أن المقدّمات غير ذوات أوساط هى اسطقسات: إما كلها وإما الكلية[٣] منها. وإن لم يكن أوساط[٤]، فلا يكون برهان. لكن هذا إنما هو طريق إلى المبادئ[٥]. وكذلك[٦] أيضا إن كانت اَ غير موجودة لـ بَ إن كان يوجد شيء ما متوسط أو ما هو أقدم اَ غير موجودة له، فقد يوجد برهان، وإن لم يكن فليس يوجد، لكن مبلغ المبادئ والاسطقسات بمبلغ الحدود. وذلك أن المقدّمات التى عن هذه هى مبادئ البرهان. فكما أنه قد توجد

(١) ف بالأحمر: أى مقدّمات.

(٢) ف بالأحمر: أى الوسط الذى به يتبين وجود الأخير ... (غير واضح) هو من الأشياء.

(٣) ف: أى الكبرى. (٤) ف: يعنى فبأوساط.

(٥) شـ: أى علم الاستقراء.

(٦) شـ: أبو يحيى المروزى فسّر هذا، قال: يعنى أن اسطقسات ومبادئ البرهان ليست فقط المقدّمات غير ذوات الأوساط، بل وتلك الحدود التى الأوساط بينها. وذلك أنه إن كانت المقدّمات التى فيها مبادئ فتلك أكثر جدا، كما أن فى الطبيعيات ليس فقط الأربعة الأسطقسات هى المبادئ، بل الهيولى والصورة اللتان فيهما الأسطقسات مركبة.

مبادئ ما غير مبرهنة يتبين بها أن هذا الشيء موجود[1] أمرا ما ويتبين بها أن هذا[2] الشيء لهذا الشيء ، وكذلك قد توجد مبادئ يبين بها أن هذا الشيء ليس هو موجودا أمرا ما، ولا أيضا هذا الشيء موجود لهذا الشيء . فتكون إذن مبادئ : بعضها لوجود الشيء ، وبعضها لغير وجوده . — فمتى دعت الحاجة إلى البرهان فقد يجب أن يوجد ما يحمل على ب َ أولا ، وليكن < ح َ ويضاف إلى > هذا — على ذلك المثال — ا َ . فإذا سلكنا دائما هذا المسلك ، فإنه لا سبيل إلى أن توجد مقدمة في وقت من الأوقات ، ولا أنه موجود أيضا ما هو أكثر خروجا[3] من ا َ في باب البرهان ، لكن يكون دائما الأوسط متصلا متكاثفا حتى ينتهي الأمر إلى أن تكون الحدود غير منقسمة وواحدا . وهو واحد متى لم يكن ذا وسط ، والمقدّمة الواحدة على الإطلاق هي التي لا وسط لها . وكما أن في سائر الأمور الاخَر المبدأ فيها هو شيء بسيط ، وهذا ليس هو واحدًا بعينه في جميع[4] المواضع (لكنه في الثقل هو منا ، وفي اللحن هو ربع الطنينة ، وهو في أشياءَ مختلفة مختلفٌ) ، كذلك في القياس يكون ذلك الواحد هو المقدّمةَ غير ذات وسط ، وفي البرهانِ والعلمِ العقلَ . فأما في المقاييس ٨٥ ا
التي تبرهن أنه موجود فليس يقع خارجا ولا واحدا .

وأما في السالبة فحيث[5] يكون موجودًا لشيء ما [٢١٥ب] فولا واحد من

(١) ف : أي الشيء المقدم لذات الشيء . (٢) ف : أي عن المقوّم لذات الشيء .
(٣) ف : خارج عن . (٤) ف : الأشياء .
(٥) ف بالأحمر : أي المقدّمة الصغرى ، إذ هي موجبة .

هذا يقع خارجا — مثال ذلك إن كانت ا َ لـ ب َ بتوسط حـ َ فإنه إن كانت حـ َ موجودة لكل ب َ ، و ا َ ولا على شيء من حـ َ ، إن دعتك ضرورة إلى أن تكون ا َ [(١)] ولا على شيء من حـ َ ، فقـد يجب أن يوجد حدٌّ أوسـط بين ا َ و حـ َ ؛ وهذا المأخذ نسلكه دائمـا . — فإن [(٢)] دعت الضرورة إلى أن يبين أن ى َ ليست موجودة لـ هـ َ بأن حـ َ موجودة لكل ى َ وغير موجودة لشيء من هـ َ أو ليست لكلها ، فإنه خارج عن هـ َ لا يقـع [(٣)] ولا فى وقت من الأوقات [(٤)] . وهـذا هو الذى لا يجب أن يكون موجودًا له . وأما الضرب الثالث فليس لك أن تسلك إلى خارج من ذلك الذى تسلبه [(٥)] .

٢٤

< فضل البرهان الكلى >

ولـما كان البرهان منه كلي ومنه جزئي، ومنه حملى [(٦)] ومنه سالب — ففى ذلك مواضع للشك : وهو أى البرهانين ليت شـعرى أفضل ! وكذلك قد نتشكك فى البرهان الذى يقال إنه برهانى ، وفى الذى يسـوق الكلام إلى ما لا يمكن . فلنبحث أولا عن البرهان الكلى والجزئى . فإذا ما نحن كشفنا أمر هذيـن ، ففى عزمنا [(٧)] أن نتكلم فى البرهان المستقيم ، وفى السائق الى

(١) ش : يعنى أن يبين فى الشكل الأول . (٢) ش : قد انتقل إلى السوالب الكائنة فى الشكل الثانى ؛ ويضع لمثال الضرب ب َ ى َ من الشكل الثانى . (٣) ف : أى الوسط . ش : ينبغى أن نفهم هاهنا أنه لا يقع الوسط تحت هـ َ . (٤) ف : أى الشكل .

(٥) ف بالأحمر : ... (غير واضح) فى الضرب الثالث فليس لك أن تسلك خارجا من الموجبة ، ولا أيضا خارجا من ذلك الذى تسلبه . (٦) ف : أى موجب .

(٧) تآكلت حروفها .

ما لا يمكن . ولعل قوما[1] يظنون أن البرهان الجزئى هو أفضل عندما يجعلون بحثهم بهذه الطريق . قالوا : إن كان البرهان الذى به نعلم أكثر[2] هو برهاناً < أفضل > — وذلك أن هـذا هو فضيلة البرهان — وقد يعلم كل واحد[3] متى علمناه بذاته أكثر[4] من علمنا به عند نظرنا إليـه بشىء آخر : مثال ذلك علمنا بأن قورسقوس هو موسيقار متى كان[5] قورسقوس موسيقارا ، أكثر من علمنا به مما هو إنسان[6] . وكذلك فى تلك الأُخَر الباقية .

وأما البرهان[7] الكلى فإنه إنما يبين ماهو ذلك الآخر ، وليس ذلك الشىء الشىء الذى اتفق أن يكون[8] هو يبين — مثال ذلك البرهان على المثلث المتساوى[9] الساقين لا بما هو متساوى الساقين[10] ، لكن بما هو مثلث .

وأما البرهان الجزئى فإنما يبين ذلك الشىء الذى هو . فإن كان البرهان الذى يبين بذاته هو أفضل ، وهـذا هو البرهان الجزئى أكثر من الكلى ، فالبرهان الجزئى [١٢١٦] أفضل من الكلى . — وأيضا إن كان الكلى ليس هو شيئا خارجا عن الأوحاد والجزئية ، والبرهان يوهمنا أن هذا هو شىء ، أعنى الذى

---

(١) ف : وقوم (يظنون ...) . (٢) ف : أوكد ، أفضل .

(٣) ف : أى كل شىء . (٤) ف : أوكد .

(٥) بالأخر : بأن يكون . (٦) ش : سريانى : مما هو إنسان موسيقار .

(٧) ش : أى أنه إذا . هن أن زيدا ضحاك ، إنما الضحاك لشىء آخر هو الإنسان .

(٨) ش : أى زيد . (٩) ش : أو أن زواياه الثلاث مساوية لقائمتين .

(١٠) ش : أى لم يلزم المساوى الساقين هذا من نفس ذاته ، بل من شىء آخر ، أعنى المثلث .

يكون البرهان فيه، وأن هذه الطبيعة هي شيء موجود في الأشياء الموجودة — مثال ذلك أن المثلث هو شيء خارج عن هذا المثلث وهذا المثلث، وأن الشكل هو خارج عن هـذا وهذا، وأن العدد خارج عن هذا العدد وهذا العدد ؛ وكان البرهان على ما هو موجود أفضلُ من البرهان على ما ليس هو موجودا ؛ وكان البرهان لا يكون سببًا للخدعة والضلالة أكثر من الذي يكون سببا لذلك، وكان البرهان الكلي هذه حاله [1] (وذلك أنهم إنما ينسون إذا ما أمعنوا إلى بين أيديهم مثل البرهان على التناسب — مثال ذلك : أن أي شيء كان مثل هذا هو متناسب، وهذا [2] هو لا خط ولا عدد أيضا ولا مجسّم ولا مسطح، لكن شيء آخر غير هذه، خارج عن هـذه) ؛ فإن كان البرهان الكلي هو في هذا ٨٩ ب
المعـنى [3] أكثر، وهو على ما هو موجود أقل من الجزئي، وقد يركز فينا ظنًا كاذبا فيكون البرهان الكلي أخسّ من الجزئي. فنقول في هـذا : أما أولا فليس [4] أحد القولين في الكلي < أقل مما > هو في الجزئي. وذلك أنه إن كان القول بأن الزوايا مساوية لقائمتين ليس هو بما هو متساوي الساقين، لكن بما هو مثلث، فالذي يعلم أنه متساوي الساقين علمه به أقلّ من الذي يعلم

---

(١) ش : أي أنه سبب للضلالة . — ينسون : مهملة النقط .

(٢) ف : أي الكلي .

(٣) ش : أي في أنه يأخذ ما ليس هو موجودا (ص : موجود) على أنه موجود .

(٤) ش : أي إحدى الجهتين وهي الجهة الثانية من حجج الخصوم في أن البرهان الجزئي أفضل من الكلي .

أنه مثلث . وبالكلية إن كان إنما يبين[1] بعد أن يأخذ[2] ما ليس هو له[3] بما مثلث[4]، فليس يكون برهان . فإن كان يبين لما هو موجود له ، فالذى يعلم كل واحد بما هو كل واحد فقد يعلمه أكثر . فإن كان إذاً[6] المثلث هو أكثر وكان الحد واحدا بعينه ، وليس معنى المثلث[7] على طريق الاتفاق فى الاسم . وقد يوجد معنى ما لكل مثلث ، وليس وجود مثل هذه[8] الزوايا له بما هو متساوى الساقين، لكن ذلك [٢١٦ ب] المتساوى الساقين إنما هو مثلث . فالذى يعلم إذن كليا هو بما هو به موجود أكثر علما مما هو عالم به على طريق الجزئى . فالبرهان الكلى إذاً أفضل .

وأيضا[9] إن كان الأمر الكلى هو قولا ما واحداً[10] وليس هو على طريق الاتفاق فى الاسم، فليس وجوده بأقل من الأوحاد والجزئية، لكن أكثر أيضا بمبلغ ما هى فيه غير فاسدة، والجزئية خاصة هى فاسدة . وأيضا ليس يدعو أولا ضرورة واحدة من طريق أنه يدل على واحد أن يظنّ أن هذا هو شىء خارج عن

---

(١) ف بالأحمر : وبالجملة ... أى الذى يبرهن .

(٢) ف بالأحمر : أى محمول . (٣) ف بالأحمر : أى للمثلث .

(٤) ف بالأحمر : أى على أنه موجود له .

(٥) ف بالأحمر : أى المبرهن .

(٦) ش : أى أنه إذا كان المثلث أطلق فى أن زواياه الثلاث مساوية لقائمتين أكثر من المتساوى الساقين .

(٧) ش : أى المطلق . (٨) ف بالأحمر : أى أن زواياه الثلاث مساوية لقائمتين .

(٩) ش : حل الشك الثانى . (١٠) ص : قول ما واحد .

هـذه . وذلك أن الحال فى ذلك ليست أكثر مما فى سائر الأشياء الأُخَر التى هى جميع الأشياء التى ليس تدل على شىء إلا : إما كيفية ، وإما مضاف ، وإما يفعل ، وسائر ذلك . فإن كان الظنّ بهذا ضروريا ، فليس اللوم راجعا على البرهان ، لكن الذى يُنْصِتُ .

وأيضاً[1] إن كان البرهان قياساً[2] على العلة وعلى « لِمَ هو »[3] ، وكان الكلى فى باب العلة أكثر (وذلك أن ما يوجد له الشىء بذاته هذا هو العلة له ؛ كأنّ الكلى هو الأوّل ؛ والكلى إذن هو علة) . فإذن هذا البرهان أيضا أفضل ، إذ كان بيانه عن العلة وعن لم الشىء .

وأيضا فإنما نطلب لِمَ الشىء إلى أن ننتهى إلى هذا ، وحينئذ نظنّ ونرى أنّا قد علمنا متى لم يوجد شىء آخر خارجا عن هـذا من أجله إما أن يكون كائنا أو يوجد وجودا ، وذلك أنه بهذا النحو هو آخر ونهاية — مثال ذلك نحو : ماذا جاء < به > ؟ فيقال : لكيما يأخذ المال ؛ وهـذا ليقضى غريمه الدَّيْن ؛ وهذا لكيما لا يظلم .

فإذا أمعنّا على هذا النحو متى لم يكن من أجل شىء آخر ، ولا على أنه لشىء آخر ، فقد هوّل أن مجيئه كان من أجل هذا كالأخير لما يكون ولما هو موجود ، وأنّا حينئذ نعلم خاصة لماذا جاء . — فإن كان الأمر فى سائر

(١) ف بالأحمر : قد أخذ يبين أن البرهان الكلى أفضل .

(٢) ش : أى هو قياس يبرهن على أن هذا موجود لهذا بوسط هو علة .

(٣) ش : إنما زاد : «وعلى لِمَ هو» ، لأن هذه العلة — وهى الكمالية — هى أشرف العلل .

العلل وفى لِمَ الشىء يجرى على هذا المثال[١] ، وكان فى جميع العلل التى هى على هذا النحو علل ، على أنها نحو ماذا هكذا تعلم خاصة ، فإذًا فى تلك الأخر أيضا الباقية[٢] [١٢١٧ ا] حينئذ يعلم أكثر[٣] متى لم يوجد هــذا من أجل شىء آخر . فمتى علمنا[٤] أن الزوايا الخارجة مساوية لأربع قــوائم مِنْ قِبَـلِ أنه متساوى الساقين ، فذلك ناقص . ولمـا ذا هو بمـا هو متساوى الساقين ؟ فيقال : إنه من أجل أنه مثلث ؛ وهــذا من أجل أنه شــكل مستقيم ٨٦ ا
الخطوط . وإن كان هذا ولا يوجد حينئذ شىء آخر هو من أجله ، فحينئذ نعلم أكثر[٣] ، والكلى أيضا فحينئذ نعلمه . فالكلى إذًا أفضل .

وأيضا كل ما كان جزئيًّا فوقوعه إلى ما لا نهـاية . وأما الكلى فمصيره إلى شىء بسيط ونهاية . والأمور أما بمـا هى بلا نهاية فهى غير معلومة ؛ وأما بما هى متناهية فهى معلومة . فهى إذًا من طريق الكلية أكثر معلومة مما هى كذلك من طريق الجزئية . فالأشياء الكلية إذًا هى فى باب ما هى مبرهنة أكثر . والأشياء التى هى مبرهنة أكثر برهانا أكثر، إذ كانت المضافات معًا تكون أكثر . فالكلية إذًا أكثر من قِبَل أنها برهان هو أكثر .

وأيضا أنْ كان البرهان الذى يعلم به هــذا الشىء وشيئا آخر هو آثر من الذى إنما يعلم به هذا فقط ؛ وكان الذى عنده علم الكلى قد يعلم الجزئى أيضا ، وأما هذا فلا يعلم الكلى . فالكلى إذن على هذا القياس آثر .

---

(١) ف بالأحر : أى على مثل ما جرى فى العلة الكمالية .

(٢) ف بالأحر : أى العلة الصورية والمـادية والفاعلة .

(٣) ف : خاصة . (٤) شـ : يريد أن يبين من العلة التى هى الصورة والفاعل .

وأيضا فإن البرهان على طريق الكلية خاصة هو أن يبرهن بأوسط هو أقرب إلى المبدأ ؛ والذى هو أقرب إلى المبدأ هو أكثر استقصاءً ويقيناً من الذى ليس هو من المبدأ ، وكان الذى هو من المبدأ أكثر من الذى هو منه أقل ، وكان هذا هو الذى أكثر كليا . فالكلى إذن هو أفضل . مثال ذلك : إن كان يجب أن نبين أن ا على ى ، والأوساط هى التى عليها ب ح التى قيلت ، وكانت ب أعلى ؛ فالبرهان إذاً الذى يكون بهذا هو أكثر كلية .

إلا أن بعض الأقاويل فى هـذا هى منطقية(1) . وأما ما منه يعلم خاصةً أن الكلى [٢١٧ ب] أكثر وأحق ، ففى المقدمات . وذلك أنه إذا ما كانت لنا الأولى فقـد نعلم — بنحوٍ ما — أيضا ، ونحن مقتنون لها بالقوة . مثال ذلك إن كان الإنسان يعلم أن كل مثلث زواياه مساوية لقائمتين ، فهو يعلم بنحوٍ ما أن زوايا المتساوى الساقين أيضا مساويةٌ لقائمتين . فهو يعلم بالقوة — وإن لم تكن له خبرة — بأن المتساوى الساقين هو مثلث . وأما الذى له هذه المقدّمة فليس عنده علم بالكلية بتةً ، لا بالقوة ولا بالفعل أيضا .

والكلى هو معقول . وأما الجزئى فيؤول أمره إلى الحس .

٢٥

< فضل البرهان الموجب >

فهذا مبلغ ما نقوله فى أن البرهان الكلى أفضل من الجزئى .

فأما أن البرهانى(2) أفضل من السالب ، فمن ها هنا نعلم ذلك : ليكن البرهان الأفضل هو الذى هو من المصادرات ، أو من الأصول الموضوعة ،

(١) ف : أى عامية .   (٢) ش : أى الموجب .

أو من مقدمات هي أقل . وذلك أنه إن كنّا نعـلم على مثال واحد فأن نعلم على جهة هي أوجز وأقربُ لهذه تكون ، وهذا آثر . وقول هذه المقدّمة — وهي أن العلم من الأشياء التي هي أقل هو أفضل وهو بالكلية هذا ، وهو أنه إن كانت الأوساط في باب ما هي معلومة على مثال واحد ، وكانت التي هي أقدم هي أعرف ؛ فليكن البرهان الواحد بأوساط هي : بَ ، حَ ، دَ — ٨٦ب
على أن اَ موجودة لـ هـَ . وليكن برهانٌ آخر بأوساط زَ حَ — على أن اَ موجود لـ هـَ — فوجود اَ لـ دَ و اَ لـ هـَ هو على مثالٍ(١) واحد . ووجود اَ لـ دَ أقدم وأعرف من وجود اَ لـ هـَ ، وذلك أن هذا بذاك يتبيّن . وما بتوسطه يتبين الشيء هو أكثر تصـديقا . فالبرهان إذن الكائن بأشياء هي أقل وتلك الأخر(٢) الباقية هي موجودة بأعيانها ، هو أفضل .

فكلا البرهانين يتم بثلاثة حدود ومقدّمتين(٣)(٤) ، لكن ذلك(٥) البرهان يأخذ أن الشيء موجود ، وأما هذا فيأخذ(٦) أنه موجود وغير موجود(٧) ، فإذًا بأشياء كثيرة ، فهو إذن أخس .

وأيضا فمن قبَل أنه قد يتبين(٨) أنه لا يمكن أن يكون قياس وكلتا المقدمتين [٢١٨ ا] سالبة(٩) ، بل يجب أن تكون حال إحدى المقدّمتين هذه(١٠) الحال ، وتكونَ الأخرى(١١) أنه موجود .

---

(١) شـ : أي موجبتين . (٢) ف : أي شروط المقدّمات .
(٣) شـ : أي الموجب والسالب . (٤) ص : بمكلى ... يتمان . (٥) ف : أي الموجب . (٦) ف : أي السالب . (٧) ف : أي مقدمة موجبة .
(٨) شـ : في الفصل الأول من المقالة الأولى من كتاب القياس .
(٩) ص : سالبتان . (١٠) ف : أي سالبة . (١١) ف : أي موجبة .

وأيضا مع هذا فقد(١) يجب أن يوجد هذا المعنى : وهو أن القضايا الموجبة ، إذا تريد البرهان ، قد يلزم ضرورة أن تكون كثيرة . وأما السوالب فلا يمكن أن تكون في كل قياس أكثر من مقدمة واحدة — : فلتكن اَ غير موجودة لشيء مما عليه بَ ، ولتكن بَ لكل حَ ، فإن احتيج إلى أن تنمى وتزيد المقدمتان كلتاهما ، فقد يجب أن نجعل بين اَ بَ حدا أوسط ، وليكن هذا دَ ، وبين بَ حَ ، هَ — فمن البين إذًا أن هَ هي موجبة ؛ وأما دَ فهي على بَ موجبة ، وأما عند اَ فهي سالبة . وذلك أن دَ <على كل> بَ ، و اَ قد يجب أن تكون ولا على شيء من دَ . فتكون إذن المقدمة السالبة واحدة وهي اَ دَ . — وعلى هذه الجهة بعينها يكون في المقاييس الأُخر(٢) أيضا . وذلك أن الأوسط الذي بين الحدين الموجبين دائما قد يلزم أن يكون موجبا من كلتا(٣) الحيثيتين . وأما الذي بين السالب فهو سالب من إحدى الجهتين . ولهذا السبب هذه المقدمة(٤) تكون هكذا(٥) . وأما المقدمات الأُخر الباقية فهي موجبات . فإن كان ما من أجله يكون البرهان هو أعرف وأصدق ، وكانت السالبة تتبين بالموجبة ، وكانت هذه لا تتبين بتلك — إذ كانت أقدمَ وأعرف وأصدق — فهي إذن أفضل .

وأيضا لما كان مبدأ القياس هي المقدمة الكلية غير ذات وسط ، وكانت هذه إما في البرهانية موجبة ، وإما في السالب سالبة ، أعني المقدمة الكلية ،

(١) ف : قد . (٢) ف بالأخر : أي التي في الشكل الثاني والثالث . (٣) ص : كلى ، وفوقها : كلتى . (٤) ف : أي السالبة . (٥) ف : أي واحدة .

وكان البرهان الموجب أقدم من السالب وأعرف منه (إذ كانت السالبة إنما تعرف من الموجبة ، وكانت الموجبة أقدم من السالبة ، كما الموجود أقدم من غير الموجود) ، فإذًا مبدأ البرهانية[1] أفضل [٢١٨ ب] من مبدأ البرهان السالب ، والتي تستعمل مبادئ أفضل هي أفضل .

وأيضا هي أشرف . وذلك أنه لا سبيل إلى أن يكون البرهان السالب من غير المبرهن[2] .

٢٦

<فضل البرهان المباشر على البرهان السائق إلى المحال>

ولما كان البرهان الموجب أفضل من السالب فمن البيّن أنه أفضل من ٨٧ أ
البرهان السائق للكلام إلى المحال .

وقد يجب أن ننظر ما الفرق بينهما . فلتكن آ غير موجودة لشيء مما توجد له ب ، ولتكن ب موجودة لكل ح ؛ فقد يلزم أن تكون آ غير موجودة لشيء من د . فإذا أُخِذَتْ الحدود بهذا النحو يكون سالبا برهانيا وهو أن آ غير موجودة لـ ح . وأما السائق إلى المحال فهذه <حاله> : إن احتيج أن يبين أن آ غير موجودة لـ ب ، فقد يجب أن يؤخذ أنها موجودة ؛ و ب لـ ح ، فقد يلزم إذًا أن تكون آ موجودة لـ ح . وليكن هذا معلوما مُقَرًّا أنه غير ممكن . فليس يمكن إذن أن توجد آ لـ ب . وإن كان مقرًا بأن ب موجودة لـ ح ، فإن آ لا يمكن أن توجد لـ ب .

(١) ف : الموجبة . (٢) ف : الإيجاب .

فترتيب الحدود فى كلا[1] البرهانين على مثال واحد . والفرق بينهما هو فى هذا المعنى وهو : أى القضيتين[2] أعرف من السالبتين ؟ أترى أن ا َ غير موجودة لـ ب َ ، أو أن ا َ غير موجودة لـ ح َ ؟ فمتى كانت النتيجة أعرف بأنها ليست موجودة ، فقد يكون البرهان السائق[3] إلى المحال . وأما متى كانت القضية التى فى القياس ، فبرهانياً . وإن ا َ غير موجودة لـ ب َ هى أقدم عند الطبيعة من ا َ ح َ ، إذ كانت التى عنها تكون النتيجة أقدم منها . والقضية القائلة إن ا َ غير موجودة لـ ح َ فهى نتيجة . وأما ا َ ب َ ، فالتى عنها تكون النتيجة .

وليس يلزم ، إن ارتفع شىء ما ، أن يكون هذا نتيجة وتلك هى التى منها ؛ لكن إنما يكون ما منه يكون القياس متى ما [٢١٩ ا] كانت حالهُ هذهُ الحال ، وهى أن يوجد إما كالكل عند الجزء ، أو كالجزء عند الكل . ومقدّمتا ا َ ح َ و <ا َ ب َ> ليس حالها بعضهما عند بعض هذه الحالَ .

فإن كان البرهان الذى يكون بمقدّمات هى أعرف وأقدم هو أفضل ، وكان كلا[4] البرهانين مصدّقاً[5] بأنه ليس يوجد الشىء ، غير أن تلك إنما تكون بما هو أقدم ، وتلك <الأخرى> بما هو أشدّ تأخراً ، فالبرهان السالب أفضل من السائق[6] إلى المحال . فما هو <يكون> أفضل من هذا ، وهو الإيجاب ، من الظاهر أنه أفضل أيضاً من البرهان السائق إلى المحال .

---

(١) ص : كلى . (٢) ف بالأحمر : أى المقدّمة والنتيجة التى فى القياس المستقيم .

(٣) ص : السابق . وفوق «المحال» كلمة بالأحمر غير واضحة .

(٤) ص : كلى . (٥) ص : مصدقين . (٦) ص : السابق .

٢٧

< شروط العلم الفاضل >

وقد يكون العلم أكثر استقصاءا ويقينا من علم . وأقدم العلم < العلم[١] > بأن الشيء موجود، والعلم بلم الشيء الذى هو هو بعينه ، لا العلم بأن الشيء الذى هو خلو من العلم بلم الشيء . والعلم أيضا الذى ليس هو على شيء موضوع[٢] : مثال ذلك علم الأعداد أكثر استقصاءًا ويقينا من علم تأليف[٣] اللحون. والعلم أيضا الذى يكون من أشياء هى أقل ، أكثر استقصاءا ويقينا من الذى يكون بالزيادة : مثل أن علم العدد أكثر استقصاءا ويقينا من علم الهندسة . وأعنى بقولى « بالزيادة » مثل أن الوحدة هى ذات[٤] لا وضع لها ؛ وأما النقطة فهى ذاتٌ قد قبلت وضعا[٥] : وهذا على طريق الزيادة .

٢٨

< وحدة العلوم وتنوعها >

وأما العلم الواحد فهو الذى يبين فى جنس واحد جميع الأشياء المركبة من مبادئ أُوَل وهى أجزاء لهذه[٦] ، أو الأشياء اللازمة لها بذاتها .

---

(١) الإضافة من لدنا . (٢) شـ : أى ليس هو فى شيء محسوس هيولانى .
(٣) شـ : لأن العددى ينظر فى الأعداد بذاتها ؛ والموسيقى ينظر فيها من حيث هى ملابسة لأمها الصور مثلا والنغم . (٤) ف : جوهر .
(٥) شـ : قولنا فى النقطة إنها ذات وضع هو كالزيادة على الذات ، فيحصل لها من هذا كالتركيب ، وتكون الوحدة أبسط منها ، لأنها ذات لا وضع لها ؛ وإنما سمى الوحدة والنقطة جوهرا على رأى الفيثاغوريين . (٦) شـ : يعنى أن العلم الواحد هو الذى براهينه على الأشياء اللازمة لجنس واحد بذاته ومن مبادئ واحدة بأعيانها .

وأما العلم الذى هو مخالف لعلم < آخر، > بجميع العلوم التى مبادئها ٨٧ ب ليس منها بأعيانها، ولا تلك الأُخر.(١) وعلامة هذا إذا أمعنّا إلى مبادئ غير مبرهنة، وذلك أنه قد يجب أن تكون هذه هى الجنس بعينه الذى توجد فيه الأشياء التى تبرهن . ودليل هذا أيضا إذا كانت الأشياء التى بها نتبيّن هى فى الجنس بعينه ومتناسبة .

٢٩
< تعـــدّد البراهين >

وقد يمكن أن تكون على شىءٍ واحدٍ براهينُ كثيرةٌ ، وليس إنما يكون ذلك بأن يؤخذ الحد الأوسط من رتبة واحدة [٢١٩ ب] بعينها فقط مثل أن < يوجد > الأوسط(٢) بين اَ و بَ : حَ و دَ و زَ ، لكن بأن يؤخذ من رتبتين مختلفتين . مثال < ذلك > : لتكن اَ المتغير ، والذى عليه دَ المتحرك، والذى عليه ب القابل للذة ، وأيضا لتكن جَ القابل للسكون ؛ فحق أن يقال دَ على بَ ، و اَ أيضا على دَ . وذلك أن قابل اللذة هو متحرك ؛ والمتحرك هو متغير . وأيضا حق < أن يقال > اَ على حَ و حَ على بَ . وذلك أن كل ما يقبل اللذة قد يقبل السكون، والقابل للسكون قد يتغير . فيكون القياس إذاً بأوساط مختلفة ليست من رتبة واحدة . غير أن ليس يكون ذلك بألا يكون ولا واحدَ من الوسطين محمولٌ على الآخر، إذ كان قد يلزم أن يوجد كلاهما لشىء واحدٍ بعينه .

---

(١) أى أو التى لا يستخرج مبادؤها بعضها من بعض . (٢) ف بالأخر: الأوساط .

وقد يجب أن نبحث فى الشكلين الآخرين الباقيين على كم جهة يمكن أن يكون قياس لشيء واحد بعينه .

٣٠

< الأشياء التى بالاتفاق لا تكون موضوع البرهان >

فأما الشيء الذى عن الاتفاق فلا علم به بالبرهان؛ إذ كان الأمر الذى بالاتفاق ليس هو ضروريا ولا على أكثر الأمر؛ لكن ما يكون خارجا عن هذين . وأما البرهان فهو على أحد هذين : وذلك أن كل قياس إنما يكون إما بمقدمات ضرورية ، وإما بمقدمات هى على أكثر الأمر . فإن كانت المقدمات ضرورية فالنتيجة هى أيضا ضرورية ؛ وإن كانت على أكثر الأمر فالنتيجة أيضا هـذه حالها . ولذلك إن كان مايكون بالاتفاق ليس هو على أكثر الأمر ولا هو ضرورى أيضا ، فليس يكون عليه برهان .

٣١

< امتناع البرهان بطريق الحسّ >

وأيضا لا سبيل إلى قبول العلم بالحسّ . وذلك أنه إن كان <الحس> لشيء هو مثل هذا وليس هو بهذا ، لكن قد يلزم أن يكون الإحساس بهذا الشيء وأين والآن . وأما الكلى والذى هو فى كل شيء ، فليس يمكن أن يقع بالإحساس ، إذ كان ليس هو لهذا ، ولا هو الآن أيضا ؛ وإلا ما كان يكون كليا . وذلك أنّا إنما نقول <إنه>[١] كل الأمر الذى هو دائم وفى كل موضع[٢] . فلما كانت البراهين

(١) بالأحمر فوق الكلمة التالية . (٢) ف : أى شيء .

من الأشياء الكلية، وكان لا سبيل إلى أن يقع الإحساس بهذه، فمن البيّن أنه لا سبيل إلى قبول العلم بالحس، بل [٢٢٠ب] معلوم أنه لو كان وجد السبيل إلى الإحساس بأن المثلث زواياه الثلاث مساوية لقائمتين، لقد كُنّا نطالب بالبرهان على هذا، وليس (كما يقول) قومٌ إنّا قد كنا نكون عالمين به. وذلك أن الحسّ قد يلزم أن يكون للأوحاد والأشياء الجزئية. وأما العلم فإنما هو العلم لشيء كلي. ولهذا السبب فإنا ولو كنا حاصلين فوق القمر وكنا نعاين أن الأرض تستره، لما كنا نعلم علة الكسوف. وذلك أنّا إنما كنا نحس حينئذ أنه

٨٨ أ قد أظلم الآن، وما كنا بالذين نعلم بالكلية لِمَ، إذ كان الحس ليس هو للأمر الكلي. وأيضا من المشاهدة بأن هذا الشيء قد عَرَض مرات كثيرة إذا تصيدنا الكلي كنا نقتني برهانا، إذ كان الكلي يظهر من جزئيات كثيرة.

والكلي هو أشرف، من قِبَل أنه يُنْبِيء ويُعرِّف السبب. فإذن الكلي على أمثال هذه هو أشرف من الحسّ ومن التصوّر أيضا بالعقل(١) فى الأشياء التى الواحد منها سببها. فأما الأوائل فالكلام فيها كلام آخر.

فمن البين إذن أنه لا يمكن أن يكون معنى الإحساس هو معنى علم شيء من الأشياء التى عليها برهان، اللهم إلا أن يحبّ إنسان أن يسمى العلم بالبرهان الإحساسَ. — إلا أنه قد توجد أشياء ترقى فى المطالب إلى فَقْد الحسّ. وذلك أن بعض الأشياء لو كُنّا نعاينها لما كنا نبحث، وليس ذلك

(١) ف بالأحرى: أى أن الكلي أشرف.

منْ قِبَلِ أنّا كنّا نحصِّل علما بالمعاينة والإبصار ؛ لكن من قِبَل أنّا كنّا نحصّل الكلى من المعاينــة والإبصار ؛ مثال ذلك أنّا لو كنّا نبصر الزجاج أن فيــه مسامّ ، وكنّا نرى الضوء يخرقها ، لقد كان يتبين لنا لأى سبب يخرق مِنْ قِبَلِ أن البصر فى كل واحد واحد على الانفراد يتصور معا أن الحالَ فى كلها هذه الحالُ .

٣٢

< تعـــدّد المبـادئ >

فأما أن تكون مبادئ[1] جميع مقاييس واحدة بأعيانها فيتبيّن أن ذلك غير ممكن : أما أوّلا إذا جعلنا بحثنا على طريق المنطق[2] . — وذلك أن بعض المقاييس هى صادقة ، وبعضها كاذبة . فإنه [٢٢٠ ب] وإن كان قد تكون نتيجةً صادقة من مقدّمات كاذبة ، فإن ذلك إنما يكون دفعـةً[3] واحدة ؛ مثل أن تكون اَ على حَ حقا ، ويكون الأوسط — وهـو بَ — كذبًا . وذلك أنه لا اَ موجودة لـ بَ ، ولا بَ موجودة لـ حَ . إلا أنه إن أُخِـذ بين هاتين المقدّمتين أوساط ، كانت المقدّمات كاذبة من قِبَـل أن كل نتيجة كاذبة إنمـا تنتج عن مقدّمات كاذبة ، والصادقة من الصادقة ، والصـدق والكذب هما مختلفان . وأيضا ولا المقاييس الكاذبة تكون منها بأعيانها[4] . وذلك أن الكاذبة قد يكون مضادا بعضُها لبعض وغير ممكنة أن تؤخذ لشىء

---

(١) ف : أى مقدّمات . (٢) ف : أى على العموم . (٣) ف : مرة .

(٤) ف بالأحمر : أى تكون مبادئها واحدة بأعيانها .

واحد، مثل القول بأن العــدل هو جَور أو جُبْن ، وأن الإنسان هو فرس أو ثور، أو المساوى هو أكبر أو أصغر .

وأما من الأشياء الموضوعة فعلى هــذا النحو ، وذلك أنه ولا مبــادئ المقاييس الصادقة هي واحدة بأعيانها . وذلك أن مبادئ أشــياء كثيرة هى مختلفة فى الحس حتى إنه لا يطابق[1] بعضُها[2] بعضا ، مثــل أن الوحدات غير مطابقة للنقط، وذلك أنه : أما تلك فليس لهــا وضع، وأما هــذه فلها . وقــد يلزم ضرورةً أن تكون مطابقــة : إما فى الأوساط[3]، وإما من فوق[4]، وإما من أســفل[5] ، وإما أن يكون لبعضها من داخل الحــدود[6] ، ولبعضها من خارج[7] . — وأيضا ولا من المبادئ العامية يمكن أن يكون البعض، وهى
٨٨ ب التى من شأنها أن يبيَن منها كل شىء (وأعنى بالعامية مثل أن القول على كل شىء إما موجبة وإما سالبة) : وذلك[8] أن أجناس الموجودات هى مختلفة ، وبعضها[9] هى موجودة للكميات فقط، وبعضها[10] للكيفيات فقط . وهذه هى التى معها يكون البرهان بالمبادئ العامية . وأيضا المبادئ ليست أقــلّ من النتائج بالكثير، فإن المبادئ هى المقدّمات ؛ والمقدمات تكون إما بزيادة حدّ يُقْتَضَب ، وإما بأن يُدْخَل . [١٢٢١] وأيضا النتائج تمعن إلى مالا

(١) ف بالأحمر : كالطب والهندسة . (٢) ف بالأحمر : أى غير ممكن .
(٣) ف بالأحمر : أى فى الشكل آ . (٤) ف بالأحمر : د
(٥) ف بالأحمر : حـ . (٦) ف بالأحمر : آ . (٧) ف بالأحمر : ب حـ .
(٨) ف بالأحمر : أى والدليل على أن الموجودات ليست واحدة ...
(٩) فوقها تعليق بالأحمر طمست معالمه . (١٠) ف بالأحمر : أى وبعض المبادئ .

نهاية ، والحدود متناهية من قِبَل أن المبادئ بعضها ضرورية ، وبعضها ممكنة . أما الذى يجعل بحثه على هذا[١] النحو، فإنه لا يمكن أن تكون المبادئ واحدةً بعينها أو محدودة والنتائج بلا نهاية . فأما إن قال الإنسان على جهة أخرى بنحو ما مثل أن نقول إن هذه[٢] للهندسة، وهذه للحساب ، وهذه للطب — فما الذى يقال غير أن للعلوم مبادئ ؟

فأما القول بأنها واحدة بأعيانها من قِبَل أن هذه هى واحدة بأعيانها فذلك مما يستحق أن يُهزأ به، إذ كان على هذا القياس تكون كلّها واحدة بأعيانها . وأيضا ولا القول بأنه قد يبين <أن> كل ما اتفق من جميعها حق[٣] . وهذا هو أن يطلب أن مبادئ جميعها هى واحدة بأعيانها . وذلك أن القول بهذا كثير البَلَه ، إذ كان لا يكون هذا إلا فى التعاليم التى هى بيّنة ظاهرة . ولا أيضا يمكن أن يكون فى التحليل بالعكس[٤] ، وذلك[٥] أن المبادئ هى مقدّمات غير ذوات أوساط . وقد تكون، عندما يزاد فيقتضب مقدّمات غير ذوات أوساط مختلفة، نتائج مختلفة . فإن قال قائل إن المقدّمات الأُوَل غير ذوات الأوساط هى المبادئ[٦]، إلا أنها واحدة فى كل واحد من الأجناس . — فإن كان ليس من جميعها[٧] يبين كل ما اتفق بطريق الواجب ، ولا أيضا هى مختلفة

(١) ف بالأحمر : أى على طريق المنطق والخاص .

(٢) ف بالأحمر : أى المقدّمات غير ذات الأوسط .

(٣) ف بالأحمر : أى المبادئ .　　(٤) ف بالأحمر : أى ولا فى البرهان .

(٥) ش : أى والسبب فى أن مبادئ المطالب المختلفة مختلفة .

(٦) ف : أى المبادئ الأوَل .　　(٧) ف : أى المبادئ .

على هذا الضرب من الاختلاف حتى يكون لكل واحد واحد من العلوم مبادئ مختلفة، فلعله أن يكون الباقى هو أن تكون مبادئ جميعها متناسبة فى الجنس، لكن من هذه هذه، ومن هذه هذه . ومن البيّن الظاهر أنه ولا بهذا أيضا ممكن . وذلك أنه قد تبين أن مبادئ الأشياء المختلفة فى الجنس هى أيضا مختلفة فى الجنس، وذلك أن المبادئ تقال على ضربين : التى منها[1] ؛ والتى[2] فيه[3] . فأما التى منها فهى عامية ؛ وأما التى[3] فيه فهى[4] خاصية[5] بمنزلة العدد من العظم[6] .

٣٣

< العلم والظن >

والعلم[7] والمعلوم هو مخالف للظنّ والمظنون ، بأن العلم يكون على طريق الكلى و بأشياء ضرورية، والضرورى لا يمكن أن يكون على خلاف ما هو عليه[8] . وقد توجد أشياء[9] هى صادقة وموجودة[10] ، غير أنها قد يمكن أن تكون على خلاف ما هى عليه .

(١) ف : أى عامية . (٢) تحتها : الذى .

(٣) ف : أى الخاصية . (٤) تحتها : فهو . (٥) تحتها : خاص .

(٦) ش : أبو بشر : أى كما أن منزلة العدد من العظم أنه مخالف له من جهة ، وموافق من جهة ، إذ هما فى جنس الكم — كذلك لكل واحد منهما مبادئ تخصه وإن كانت مشتركة فى الجنس العالى . وعند هذا خُتم الكلام فى أمر المبادئ .

(٧) ش : يجب أن تعلم أنه يفرق بين الظن والعلم بشيئين : أحدهما من الموضوع ، والآخر من الاعتقاد ؛ وهو أولا يورد الفرق بينهما الذى من جهة الموضوع . (٨) ش : أى ما يعلم من الاضطرار لا يمكن أن يعلم من أمره . (٩) ف : الموضوع للظن .

(١٠) ش : وقد يطلب لم زاد على قوله : " صادقة " قوله "موجودة" ، إذ كانت =

فمن البيّن إذًا أن فى هذه لا يكون علم[1]، وألا تكون أشياء[2] يمكن أن تكون
على خلاف ما هى عليه . وأيضًا[3] ولا العقل (وأعنى بالعقل مبدأ العلم) ،
ولا أيضا علم غير مبرهن ، وهذا هو اعتقاد مقدّمات غير ذوات أوساط[4] .
والصادقة هى العقل والعلم والظن وما يقال بهذه . فقد بقى إذًا أن يكون
الظن بالصدق أو بالكذب ، ويمكن أن يكون على خلاف ما هو عليه ؛ وهذا ٨٩ أ
هو الاعتقاد فى المقدّمات غير ذوات الأوساط وليس هو ضروريا . وهذا
هو هكذا موافق للأشياء المشاهدة . وذلك أن الظن هو شىء غير ثابت ؛
وطبعه هو مثل هذا . ومع هذه ليس إنسانٌ[5] يعتقد فى ما لا يمكن أن يكون
على خلاف ما هو عليه أن اعتقاده ظن ، لكن يرى أنه يعلم علما . لكن إذا
كان الأمر على هذا[6] ، ويمكن أيضا أن يكون على خلاف ما هو عليه ،
فلا مانع يمنع حينئذ أن يظنه ظنًا . فإذًا مثل هذا الأمر قد يكون عليه
ظن ، وأما على الأمر الضرورى فعلم .

= الأشياء التى يقال إنها صادقة هى موجودة لا محالة . فالإسكندر يقول إنه إنما زاد "موجودة" لأن الصدق أيضا قد يوجد فى الأشياء التى هى غير موجودة ، مثل قولنا إن عزائيل غير موجود . ويحيى النحوى يقول إن الإسكندر لم يصب فى هذا . فإن هذا ليس هو ظنا (ص : ظن) ، بل علم . وذلك أن القول فى ما ليس بموجود إنه ليس بموجود هو صادق ، ولا يمكن أن يكون على خلاف ما هو عليه . والذى ينبغى أن يقال فى ذلك إنه أشار بقوله "موجودة" إلى الأشياء الممكنة ، وكأنه استعمل القول المضاعف ، أى المؤكد .

(١) ف : أى برهان . (٢) ش : خلاف ما علم منه . (٣) ف بالأحمر : أى ولا العقل أيضا يحصل الأشياء الممكنة . (٤) ش : افهم : من خارج التى هى مبادئ البرهان تكون على الأشياء الممكنة . (٥) ف : وإن هذا .

(٦) ش : أى أن الظن لا يكون على ما نعلم من الاضطرار ، بل هو على ما هو ممكن .

فكيف يمكن[١] إذًا أن يُعْلَم ويُظَن شيءٌ واحد بعينه ؟ ولأى سبب لا يكون الظن علما ؟ إنْ وَضَعَ إنسانٌ أن كل ما يعلمه فهذا قد يظنه ظنا بالمتوسطات حتى تصير إلى غير ذوات الأوساط حتى يكون بما ذاك هو عالم يكون هذا أيضا يعلم. وذلك أنه كما أنه قد يوجد الظن بأنه موجود، كذلك بِلِمَ هو ؛ وهذا هو الوسط .

فنقول[٢] إنه إن كان اعتقاد على هذا من الحال ، وهو أن يعتقد فى الأشياء أنها لا يمكن أن تكون على خلاف ما هى عليه كما توجد الحدود التى بها تكون البراهين، فليس إنما يظنّ ظنا، لكنه يعلم علما. وإن كان يعتقد أنها صادقة، غير أنها ليست[٣] موجودة فى الجوهر والصورة [١٢٢٢]، فإنما يظنّ ظنًّا وليس يعلم علما بالحقيقة أنه موجود ولِمَ هو موجود أيضا ، إن كان بالمتوسطات فيظنّ لم هو موجود ؛ وإن كان بغير متوسطات فيظنّ أنه موجود فقط .

فأما أن يكون العلم والظنّ شيئا واحدا، فذلك ليس لا محالة يوجد. لكن كما أنه قد يكون ظنّ صادق وكاذب فى شيء واحد بعينه على جهة ما ، كذلك أيضا قد يكون العلم والظن علماً وظنا لشيء واحد بعينه . فقد يلزم الاختيارَ لذلك شناعةٌ ، وهى أن يلزمه أن يكون ما يظنه ظنا كاذبا أن لا يظنه . ولما كان الواحد بعينه يقال على وجوه كثيرة : فمنها ما هو كالممكن، ومنها كغير الممكن، فأن يظنّ <ظنًّا>[٤] حقا أن القطر مشارك

---

(١) ش : من هذا الموضع يذكر الخلاف بين العلم والظن من جهة الاعتقاد . (٢) ف : حل قول المتشكك . (٣) ف : جوهرية وأبدية . (٤) تآكلت حروف هذه الكلمات الثلاث .

للضلع هو شناعة، لكن أن يكون القطر <الذى ينطبق عليه القولان> شيئا واحدا بعينــه فهكذا يكون لشىء واحد بعينه[١] : فأما المـاهية لكل واحد منهما بالقول < ف > ليست واحدة بعينها. كذلك العلم والظنّ أيضا يكونان لشىء واحد بعينه. أما العلم فبأن نأخذ أنه حيوان هكذا، وهو على أنه لا يمكن أن يكون[٢] حيوانا ؛ وأما الظنّ فعلى أنه يمكن[٢]. مثال ذلك إن كان ذاك ما هو موجود للإنسان ؛ وهــذا أنه إنسان ؛ لكنه ليس هو موجودا[٣] للانسان . وذلك أنه شىء واحد بعينه وهو أنه إنسان[٤] ، وعلى هذا[٥] النحو[٦]، على أنه ليس هو واحدا بعينه[٧] .

فظاهر من هــذه أنه ليس يمكن ولا أن يكون لشىء واحد بعينه ظنٌّ وعلمٌ معا . و إلا، قد كان يحصل بشىء واحد بعينه الاعتقاد أنه قد يمكن أن يكون على خلاف ما هو عليه ولا يمكن ، وهذا غير ممكن . وأما فى مختلفين فقد ٨٩ ب يمكن أن يكون كل واحد منهما . فأما أن يكون لشىء واحد بعينــه كما قلنا بشىء واحد بعينه فلا يمكن أيضا على هذا الوجه[٨]، و إلا قد يكون له اعتقاد معا — مثلا فيما هو إنسان إنه حيوان ، وهــذا هو أنه يمكن أن يكون غير حيوان وأنه [٢٢٢ ب] ليس هو حيوانا ، وذلك أن هذا هو أنه قد يمكن .

---

(١) ش : أى أن يكون الموضوع لهما واحدا (ص : واحد) بعينه .

(٢) ش : أى يمكن الا يكون حيوانا .

(٣) ص : موجود . (٤) ف : أى الموضوع .

(٥) ف : الذى ذكره . (٦) ف : كأنه ليس هو واحدا بعينه .

(٧) ف : أى الاعتقادات . (٨) ف بالأحمر : النحو .

وأما كيف يجب أن تقسم الباقية في(١) الذهن والعلم والعقل والصناعة والفهم والحكمة: فبعضها من حق النظر الطبيعي، و بعضها(٢) من علم الأخلاق خاصة .

٣٤
< الذكاء >

وأما الذكاء فهو حُسْن حدس ما يكون في وقت لا يؤاتى للبحث عن الأوساط ، مثل ما أنه إذا رأى إنسان أن ما يلي الشمس من القمر هو دائمًا مضيء، يفهم بسرعة لأي سبب هو هذا، وهو أنه كذلك من أجل أنه من الشمس ينير ؛ أو إذا رأى إنسانا يخاطب غنيًا(٣) يعلم أن ذلك لكيما يقترض ؛ أو أنهما اصادقا(٤) من أجل أنهما أعداء واحد بعينه . وذلك أن الذي يعلم الطرفين يعلم جميع الأسباب < المتوسطة > . — فليكن < النير > ما ينظر إلى الشمس الذي عليه ا ، وأنه <ينير هو ما عليه> ب ، والقمر الذي عليه ح . فـ ب موجودة لـ ح ، أعني للقمر ؛ وأعني بالـ ب أنه ينير من الشمس؛ وا موجودة لـ ب ، أعني أن النير < هو أن يكون > هذا أعني إلى ناحية ما منه ينير . فـ ا إذن موجودة لـ ح بتوسط < ب(٥) > .

][تمت المقالة الأولى من كتاب أرسطوطالس في البرهان، نقل أبي بشر متى بن يونس القنائي من السرياني إلى العربي . نقلت من نسخة بخط الحسن بن سوار .

قوبل به نسخة كتبت من نسخة عيسى بن إسحق بن زُرعة المنقولة من نسخة يحيى بن عدي ، فكان موافقًا لها .][

(١) ف : أي في قوى النفس . (٢) ف : يريد الجزء النظري بأسره .

(٣) ف : صيرفيا . (٤) ص : اصدقا .

(٥) هنا يرد ملاحظة لقارئ هي : " قرأت هذه المقالة قراءة فهم بحسب الاجتهاد والقدرة بالقسطنطينية ؛ وعلمت على سقم أحله على الناسخ وبسعوم (؟) على بن . ثم حمدا لله وحده " .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقالة الثانية(١) من كتاب "البرهان"

نقل أبي بشر متى بن يونس ، من السريانى

< نظرية الحد والعلة >

١

< أنواع المطالب >

قال أرسطوطالس :

الأشياء(٢) التي تطلب(٣) < هي و > جميع الأشياء التي نعلمها هي متساوية(٤) .
والأشياء(٥) التي نطلبها هي أربعة : أحدها(٦) أنه يوجد ، والآخر لماذا ، إن كان موجودا ، وما هو .

(١) ش : عنايته في هذه المقالة مصروفة إلى الكلام في الحد ، وما هو الشيء ، وبأى طريق يستخرج ، وكيف الترقى إلى ما هو الشيء في نفس جوهره ، وإلى الكلام في الأسباب والعلل أيضا .

(٢) ش : الأشياء المطلوبة منها مفردة ، ومنها مؤلفة : فالمفردة مثل سقراط ، وهذا الحمار . والمؤلفة مثل قولنا : الشمس تنكسف . فالمفردة يطلب من أمرها : هل هي ؟ ثم : ما هي ؟ والمؤلفة يطلب من أمرها : هل هذا موجود لهذا ؟ ثم : لم صار هذا موجودا لهذا ؟ فالأشياء إذن التي تطلب هي أربعة : < ١ > هل هو ؛ < ٢ > وما هو ؛ < ٣ > وهل هذا موجود لهذا ؛ < ٤ > ولم هذا لهذا .

(٣) ش : كلامه إنما هو في المطالب البرهانية ، لا الجدلية .

(٤) ش : أي أن المعاني المطلوبة هي مساوية للمستخرجة عن الطلب .

(٥) ش : أي الأشياء الحقية .

(٦) ش : إنما رتب هذه الأربعة هذا الترتيب ، وصير بين الوسطين واحدا مركبا ، لئلا يظن أن البسيطين هما بسيطان لهذين المركبين .

وذلك أنّا متى طلبنا أى الشيئين[1] : أهذا، أو هذا؟ من حيث قد وضعنا بالعدد[2] — مثال ذلك : أى الأمرين ليت شعرى : أتقبل الشمس كسوفا أم لا ؟ فإنا نطلب هل[3] يوجد والدليل على ذلك هو هذا . وذلك أنّا إذا وجدنا أنها تقبل، قد كففنا عن الطلب . وإن علمنا منذ أوّل الأمر أنها تقبل الكسوف، ليس نطلب أى الأمرين[4] يرى هو . وإذا علمنا أنه قد يوجد، طلبنا حينئذ لأى[5] سبب[6] يقبل الكسوف، ولأى سبب تحرك الأرض[7] .

فهذه هكذا نطلبها . وبعض[9] يكون طلبنا لها على جهة أخرى[8] — مثال ذلك أن نطلب إن كان الإنسان أو الإله موجودا[10] أو غير موجود — وأعنى بطلبنا أنه موجود أو غير موجود على الإطلاق[11]، لا أنه أبيض أو غير أبيض .

وإذا علمنا أنه موجود نطلب ما هو — مثال ذلك ما هو إذًا الإله ، أو ما هو الإنسان .

---

(١) ف : أى المتناقضين .

(٢) ش : قال الشيخ : لأنه يشير بهذا القول — وهو قوله : " من حيث قد وضعنا بالعدد " — إلى الطلب المركب، وهو المتضمن موضوعا ومحمولا . وأوّل الأعداد اثنان، لذلك أوجب له العدد، فرقا بينه وبين المطلوب الذى إنما يطلب هذا هو ذات الموضوع موجودة فقط .

(٣) تحتها : إيه . وفوق الأخيرة : أى السبب .

(٤) ف : يعنى المتناقضين . (٥) ف : أى ما . (٦) ف : لماذا .

(٧) ف : إنما أورد ذلك على طريق الشاك، لا لأن الأرض تتحرك .

(٨) ف : أى المطالب المؤلفة . (٩) أى المطالب المفردة .

(١٠) ف : أى : أهو فى الموجودات، أم ليس هو فى الموجودات، أم هو مثل غير أيل .

(١١) ف : أى فقط .

٢

< كل طلب هو للأوسط >

فالأشياء التي نطلبها ، والأشياء التي إذا وجدناها علمناها علما يقينا[(١)] هي هذه[(٢)] ، وهذا عددها[(٣)] . فإذا طلبنا أنه يوجد (أو أنه [٢٢٣ ب] موجود على الإطلاق) ، فإنما نطلب : أترى قد يوجد له شيء أوسط[(٤)] ، أم لا ؟ (ومتى علمنا ١٨٩
إما أنه يوجد أو أنه موجود ، إما بالجزء[(٥)] وإما على الإطلاق ، وطلبنا من الرأس : لِمَ هو ؟ أو : ما هو ؟ فطلبنا حينئذ إنما هو أن يطلب ما هو الأوسط . وأعني بقولي إنه يوجد بالجزء <و> على الإطلاق : أما بالجزء فأن يطلب : أترى يقبل القمر كسوفا[(٦)] ؟ أعني عدم النور ، أو يتزيد تزيدا . وذلك أن طلبنا في أمثال هذه إما أن الشيء موجود أو غير موجود . أما على الإطلاق فهو أن نطلب إن كان موجودا أو غير موجود القمرُ والليل) .

فقد يلزم إذن في جميع المطالب أن يكون الطلب هو إن كان يوجد شيء وسطا[(٧)] ، وما هو الوسط ؟ وذلك أن الوسط هو العلة . وفي جميعها إنما يطلب هذا : ليت شعري قد يقبل الكسوف ؟ والطلب في هذا إنما هو : أترى يوجد شيء هو علة ، أم لا ؟ ومن بعد هذا ، عندما يعلم أنه يوجد ، يطلب ما هو

---

(١) ف : أي برهانيا . وإنما أورد ذلك ليعلم أن ليس كلامه في المطالب الجدلية .
(٢) ف : أي التي قد ذكرها . (٣) ف : أي أربعة . (٤) ش : أبو بشر : ليس يريد الحد الأوسط الذي يوضع في القياس ، وإنما يريد السبب الموجب لوجود المحمول للموضوع ، أو لوجود الشيء نفسه . (٥) ف : يعني به وجود المحمول للموضوع .
(٦) ص : كسوف . (٧) ف : أي يوجد شيء متوسط .

إذن هذا؟ وذلك[١] أن علة الوجود ليست[٢] لهذا الشىء أو لهذا الشىء ، لكنها على الإطلاق[٣] للجوهر ، أو لما هو لا على الإطلاق ، لكن بما هو شىء من الأشياء الموجودة بالذات ، أو على طريق العَرَض هو الأوسط . وأعنى بقولى ماهو على الإطلاق الشىءَ الموضوعَ — مثال ذلك : القمر أو الأرض أو الشمس أو المثلث ؛ وأما شىء ما[٤] فالكسوف والتساوى واللاتساوى . أو إن كان[٥] فى الوسط أوّلا[٦] . وذلك أن فى جميع هذه هو ظاهر أن الطلب لما هو ولِمَ هو ، هو واحد[٧] بعينه . ما هو الكسوف ؟ — عدم ضوء القمر لستر الأرض إياه . لم هو الكسوف ، أو لم يقبل القمرُ الكسوفَ ؟ لأنه يفقد[٧] نوره عندما تستره الأرض . ما هو اتفاق الصوت ؟ — نسبة للأعداد فى الحدّة والثّقل . لِمَ يوافق الحادُّ الثقيلَ ؟ — لأن الثقيل والحاد يشبه الأعداد . أترى نسبتها موجودة فى الأعداد ؟ وإذا أخذنا أنها موجودة ، طلبنا ماهى نسبتها .

فأما أن الطلب هو [٢٢٤ ا] الأوسط فذلك قد تدل عليه الأشياء التى الأوسط فيها محسوس . وذلك أنا قد نطلب ونحن لا نحسّ بالكسوف

---

(١) ش : أى : لا إذا طلبنا هل توجد علة موجبة لوجود الأمر الموضوع نفسه يكون طلبا لعلة موجبة لهذا الأمر بعينه ، لكن لنفس جوهر الأمر بالكلية .

(٢) ف : لا   (٣) ف : أى بالكلية .

(٤) ش : أى وأعنى بقولى : شىء ما — وهو أى شىء هو المحمول الذى يوجد لهذا الموضوع .

(٥) ش : أى إن كانت الأرض فى الوسط .

(٦) ف : أى فى الموضوع .   (٧) ف : ينقطع .

مثلا إن كان(١) موجودا أم لا . ولو كنا على القمر لما كنا نبحث لا هل يكون الكسوف ، ولا لم يكون . لكن قد كان يظهر لنا الأمران جميعا معا ، إذ قد كان يحصل لنا من الإحساس أن نعلم بالكلية . فإن الحسّ إنما هو أنه الآن يستر(٢)، وذلك أنه بيّن أن الآن أيضا يقبل(٣) الكسوف . ومن هذا قد كان يكون لنا الكلى .

فالعلم — كما نقول — بما هو و بلم هو واحد بعينه . وهذا إما على الإطلاق : لا شيء من الأشياء الموجودة(٤)، و إما لشيء من الأشياء الموجودة(٥) — مثال ذلك العلم بأنها قائمتان أو بأنه أكبر أو أصغر .

٣

< الفرق بين الحد والبرهان >

أما أن في جميع الأشياء المطلوبة الطلب إنما هو للأوسط فذلك بيّن ظاهر . فأما كيف يظهر معنى ما هو الشيء(٦)، وأيما هو طريق يوافى به ، وما هو الحدّ ، ولأىّ الأشياء هو — فلنخبر بذلك من حيث سيّر أولا على هذه المعانى شكّا . وليكن مبدأ الأقاويل المستأنفة ما هو الأمر للأقاويل التابعة . فقد يتشكك الإنسان فيقول : أترى قد يعلم

---

(١) ش : أى هل هو موجود، أم لا ؟ (٢) ص : أن .

(٣) ش : أى من مشاهدتنا الكسوف مرات كثيرة أنه ينكسف لستر الأرض إياه نعلم علما كليا أن كل ما ينكسف إنما هو بستر الأرض له . (٤) ف : أى المفردة .

(٥) ف : أى المركبة . (٦) بالهامش عند هذا الموضع : من ها هنا يبدأ الكلام فى الحد ، وفى أن هل يمكن أن يعلم الشيء الواحد بعينه بالبرهان والحد .

٩٠ ب شيء واحد على جهة واحدة[1] بالحدّ والبرهان ؟ أو ذلك مما لا يمكن ؟ وذلك أن الحدّ قد نظن[2] أنه لما هو الشيء، وما هو الشيء بأسره هو كلي وموجب . والمقاييس منها سالبة، ومنها ما ليست كلية — مثال ذلك المقاييس التى فى الشكل الثانى هى كلها سالبة، والتى فى الشكل الثالث غير كلية . و بعد ذلك ولا لجميع الموجبات التى فى الشكل الأول يوجد حدّ — مثال ذلك أن كل مثلث زواياه الثلاث مساوية لقائمتين . وهذا عليه برهان، وليس له حدّ من قِبل أن العلم [٢٢٤ ب] على طريق البرهان هو أن نقتنى البرهان . فإذاً إن كان فى أمثال هذه قد يوجد برهان ، فمن البيّن أنه ليس يوجد لها حدّ أيضا . و إلا قد كان للإنسان أن يعلمها بالحدّ أيضا من غير أن يكون عنده برهان . وذلك أنه لا مانع يمنع ألا يوجد له معا . والتصديق الكافى بهذا هو الاستقراء أيضا ، وذلك أنه ولا شيء واحداً[3] عندما حدّدناه نكون قد علمناه ، لا من الأشياء الموجودة بذاتها ، ولا من الأشياء الموجودة على طريق العَرَض . وأيضا من قبل أن الحدّ مبنى ومُعَرِّف بجوهر الشيء . ومن البيّن الظاهر أن أمثال هذه ليست جواهر[4] .

---

(١) ش : إنما قال من جهة واحدة لأنا قد نعلم المثلث مثلا بحده ما هو ، وأنه : شكل مسطح تحيط به ثلاثة خطوط . وقد نعلم أيضا ببرهان أن زواياه مساوية لقائمتين ، لكن ذلك ليس من طريق واحد بعينه ، لكن الأمر الأول من طريق ما هو ، والأمر الثانى من طريق أنه لزمه شيء آخر .

(٢) ف : حقيق . (٣) ص : واحد .

(٤) ف : أى ليست جوهر المحدود .

أما أنه ليس كل ما يوجد عليه البرهان[1] قد يوجد له حدّ، فذلك بيّن . فإذا يقول : الكُلّ ما يوجد له حد، أترى يوجد عليه برهان أم لا ؟ ففى هذا أيضا واحد، وهو هو بعينه[2] . وذلك أن العلم بشىء واحد بما هو واحد إنما هو علم واحد . فإن كان معنى أن يعلم المبرهن هو أن يقتنى البرهان عليه ، فقد يلزم شىء غير ممكن . وذلك أن الذى عنده حده ، فقد يعلمه علما من غير أن يكون عليه برهان . — وأيضا مبادئ[3] البرهان هى حدود ؛ وهذه فقد تبين فيما تقدّم أنه لا سبيل إلى أن يوجد عليها البرهان[4] . وإلا إما أن تكون المبادئ مبرهنة ، وأيضا مبادئ للمبادئ ، ويمر هذا بلا نهاية ، وتكون[5] الأوائل غير متناهية[6] . — إلا أنه يقال : أترى إن لم يكن للكل وهو هـو بعينه ؟ أو قد يكون لشىء واحد بعينه حدٌّ وبرهان ؟ لكن ذلك غير ممكن ، وذلك أنه لا برهان لمـا له حد ، من قِبَل أن الحد لمـا هو الشىء وللجوهر .

وأما البراهين فظاهرٌ من أمرها بأجمعها أنها تضع « ما الشىء » وضعًا ، وتقتضيه اقتضايا — مثال ذلك أن العلوم التعاليمية[7] تأخذ ما هى [٢٢٥ ا] الوحدة ، وما هو التعدّد . وكذلك تلك الأُخَر[8] . — وأيضا كل برهان إنما يبين شيئا على شىء — مثال ذلك : إما أنه يوجد ، وإما أنه لا يوجد .

---

(١) الكلمات الخمس الأخيرة تآكلت حروفها .

(٢) ش : أى أن هذا أيضا على ذلك المثال ليس يمكن أن يكون .

(٣) ش : مبادئ البرهان هى مقدّمات غير ذات وسط ، والمحمول فيها إما حدّ ، وإما جزء حد .

(٤) ف : البراهين .

(٥) ش : فى السريانى : أو تكون تلك الأوائل حدودا (ص : حدود) غير مبرهنة .

(٦) ف بالأحمر : مرتقية .

(٧) ف : أى الهندسة والنجوم والموسيقى .

(٨) ش : هذا فرق آخر بين الحد والبرهان .

وأما فى الحدّ فلا شيء يحمل على شيء آخر ، لا الحيوان على ذى رجلين ، ولا هذا على الحيوان ، ولا البسيط على الشكل ، ولا الشكل على البسيط . وأيضا معنى ما الشيء وأن يتبرهن أنه يوجد ، هما مختلفان (١) . فالحد يعرف ما هو الشيء ، وأما البرهان فيبين إما أنه يوجد هذا على هذا ، وإما ألا يوجد . ١٩١ أ
والبرهان (٢) على شيء آخر هو برهان آخر إن لم يكن البرهان بجزء ما من جميعه . وأقول هذا من قِبَل أنه قد تبرهن برهانا على أن المتساوى الساقين زواياه مساوية لقائمتين إن كان قد بين كل مثلث . وذلك أن < هذا > جزء ، وهذا كل ، وهذا أنّ ، أعنى أنه يوجد وما هو ليس حالها بعضهما عند بعض هذه الحال . وذلك أنه ليس ولا واحدة منهما جزء لواحد منهما . وظاهر إذن أنه لا لكل ما له حدّ له برهان ، ولا أيضا لكل ما له برهان يوجد له حدّ . فإذن لا يمكن أن يكونا كلاهما (٣) موجودين لشيء واحد بعينه بوجه من الوجوه .

فمن البيّن أنه لا الحدّ ولا البرهان هما شيء واحد بعينه ، ولا أيضا أحدهما أيهما كان فى أحدهما ، وإلا كانت الأشياء الموضوعة لها ، المرتّبة تحتهما ، حالها هذه (٤) الحال . فإلى هذا المقدار يكون ما يأتى به من الشك فى هذه .

---

(١) ص : مختلفين .

(٢) ش : أى أن البرهان على أن الأرض كرية غير البرهان على أن النفس مائتة .

(٣) ف : من جهة واحدة .

(٤) ف : أى واحدة بأعيانها .

٤

< لا برهان على الماهية >

وأما[1] القول[2] ما هو الشيء، أترى قد يوجد عليه قياس أو برهان، أم لا يوجد، كما وضع[3] الآن القول؟ وذلك أن القياس قد يبين شيئا على شيء بالمتوسط، فأما معنى[4] ما هو، هو خاصة[5] ومحمول من طريق ما هو. وهذه[6] قد تلزم ضرورة [٢٢٥ ب] أن تنعكس بالتساوي : فإنه إن كانت[7] آ خاصة لـ حـ[8] فمعلوم أنها[9] خاصة لـ ب[10] و ب خاصة لـ حـ، فجميعها إذن خواص بعضها[11] لبعض. فإن كانت آ أيضا موجودة لجميع ب من طريق ما هو؛ وكانت ب أيضا بالجملة تقال على كل حـ من طريق ما هو، فقد يلزم ضرورة أن تكون أيضا مقولة على حـ من طريق [ما طريق] ما هو. فإن لم يأخذ الإنسان بأن يكرر بهذا النحو[12]، فليس تكون آ محمولة على حـ من طريق ما هو إن كانت آ موجودة لـ ب من طريق ما هو، ولم يكن على جميع ما يقال عليه ب من طريق ما هو. ومعنى ما هو قد يوجد لكليهما؛ فتكون إذاً ب أيضا على حـ من طريق ما هو، < إذ > كان معنى ما هو ومعنى الوجود له موجوداً لكليهما. فيكون معنى ما هو والوجود له موجوداً أولا في الأوسط.

(١) ش : هل يمكن أن يقام البرهان على الحد أنه لهذا الشيء. (٢) ف : معنى.
(٣) ش : من أنه ليس كل ماله حد عليه برهان. (٤) ف : أي الحد. (٥) ف : أي هو خاصة لذلك المحدود. (٦) ش : أي الخاصة والحد. (٧) ف : الحد.
(٨) ف : المحدود. (٩) ف : أي آ. (١٠) ف : الوسط.
(١١) ف : أي لا يكون بعضها أعم من بعض.
(١٢) ش : أي بأن يقول إن الأكبر حد للأوسط، والأوسط حد للأصغر.

وبالجملة، إن وجد البرهان على ماهو الإنسان : فليكن حـ الإنسان ؛ ولتكن ا — وهى معنى ماهو — حيوانا ذا رِجْلين كان ذلك أو كان شيئا آخر. فإن انقاس هذا، فقد يلزم ضرورة أن تكون ا محمولة على كل ب و يكون هذا قولا آخر متوسطا . فيكون إذًا هـذا أيضا معنى ما هـو الإنسان . فإذاً إنما يأخذ مايجب أن يبينه أخذًا . وذلك أن ب أيضا هى معنى ماهو الإنسان . وقد يجب أن نتأمل فى المقدمتين جميعا الحدود الأُوَل[1] غير ذوات الوسط ، إذ كان بهذا خاصةً يتبين و يظهر ما يقـوله . فالذين يثبتون ما هى النفس أو ما هو الإنسان أو ما هو شيء آخر — أىّ شيء كان من الأشياء الموجودة ربما يرجع بالتساوى — فقد يصادرون على المطلوب الأوّل — مثل أن يوجب الإنسان أن النفس هى ما هو علة الحياة لذاته ، وهـذا هو عدد[2] محرك لذاته ؛ وذلك أنه قد يلزم ضرورةً [٢٢٦ ا] أن نصادر على أن النفس هى عددٌ محرِّكٌ لذاته . وتكون مُصادرته لهـذا على أنه هو هو معـنى واحد ٩١ ب
بعينه . وذلك أن ليس إن كانت ا لازمة لـ ب ، وهذه لـ حـ ، تكون ا لـ حـ معنى ما هو والوجود له . لكن إنما الحق أن يقال إنها موجودة فقط ؛ ولا إن كانت ا فى ذلك[3] الشيء ومحمولة أيضا على كل ب . وذلك أن ما هو[4] موجود حيوانا قد يحمـل على ما هو موجود إنسانا (فإنه حـق أن يقال إن

---

(١) ف بالأحمر : أوساط . (٢) ف : أى جوهر .

(٣) ف : أى جوهرية .

(٤) ف : أى معنى الحيوان .

كل ما هو موجود إنسانا هو موجود حيوانا ، كما أنه كل إنسان أيضا هو حيوان)، ولكن ليس بهذا النحو[1] على أنهما شيء واحد. فإذًا إن لم تأخذ هكذا لم يُقَسْ عليه أن ا َ موجودة لـ حـ َ ما هي والوجود لها ونفس الجوهر . فإن أخذ ذلك فيكون قد[2] أخذ معنى ما هي حـ َ والوجود لها أولا . فليس إنما يتبين إذًا بيانا إذ كان ما يصادر[3] على المطلوب الأول .

٥

< الماهية لا يمكن أن يبرهن عليها بالقسمة >

وأيضا ولا بالطريق التي تكون بالقسمة كما قيل في تحليل الأشكال بالعكس نقيس[4] ، إذ كان يلزم ضرورةً في وضع من المواضع أن يكون ذلك الأمر[5] موجودًا بوجود أشياء[6] ما . لكن[7] كما أنه ولا الذي يستقرى يبين بيانا، كذلك[8] ولا الذي يقيس[8]، إذ كانت النتيجة لا يصادر عليها ولا يسلّم أنها موجودة، لكن إنما يلزم ضرورةً إذا كانت تلك موجودة، فإن لم يصرّح بها ذاك الذي يجيب . < فيسأل مثلا > : أترى الإنسان هو حيوان أو غير[3] متنفس، ثم يأخذ أنه حيوان أخذًا وليس يقيس ذلك قياسا . وأيضا كل حيوان إما أن يكون ماشيا أو سابحا ؛ ويأخذ أنه ماشٍ[9] . — والقول بأن الإنسان هو هذه[10] الجملة

(١) ش : الذي نذكره . (٢) فيكون قد : تآكلت حروفها . (٣) تآكلت حروفها . (٤) ف : أي لا يكون منها قياس . (٥) ف : المبين .
(٦) ف : أي الأشياء الموضوعة . (٧) ف : يجب أن تحذف .
(٨) ش : المعلَّم عليه ليس هو في السرياني ؛ وهو مع ذلك لا يحتاج إليه ، وأظن أبا بشر بيّنها في نقله . (٩) ص : ماشي . (١٠) ش : أي حيوان مشاء ذو رجلين .

ليس هـو لازمًا من الاضطرار للتى قيلت ، لكن إنمـا يأخذ هـذا أخذا . ولا فرق فى ذلك بين أن يكون هـذا[(١)] بأشياء كثيرة[(٢)] أو بأشياء يسيرة ، إذ كان [٢٢٦ ب] المعنى واحدًا بعينه . وهذا ليس هو قياسا .

وقد ينتفع[(٣)] به أيضا الذين يستعملون هـذا المأخذ فى الأشياء أيضا التى يمكن أن تنقاس . فما المـانع أن يكون حقا أن يقال هذه الجملة على الإنسان ، إلا أنها ليست بمعنى ما هو ولا يدل على معنى ما الوجود له بذاته ؟ وأيضا ما المـانع من أن يراد شىء[(٤)] ما أو يترك[(٥)] شىء أو يتجاوز[(٦)] الجوهر ؟ — فهذه قد تترك وتنقص . غير أنه قد يمكن أن تصلح[(٧)] بأن يؤخذ الأشياء المحمولة بما هو كلها ويفعل ما هو لازم فى القسمة عندما يصادر على الأول ولا يترك < أى > واحد . وهذا قد يلزم ضرورة إن وقع كله فى القسمة ولا ينقص <شىء> . وهذا يلزم ضرورة ، إذ كان قد يجب أن يكون حينئذ غير متجزئ[(٨)] . —

(١) ف : الذى ذكره .

(٢) ش : أى بأن يبتدئ من الجوهر ويحدّد إلى المائت .

(٣) ف : أى بالقسمة .

(٤) ش : أى أن يزيد المقسِّم ما لا يحتاج إليه .

(٥) ف : أى لا يحتاج إليه .

(٦) ف : أى لا بقسمة الفصول الذاتية .

(٧) ش : أى أنه قد يمكن أن يحترس من هذه الأغلوطات الثلاثة التى قد ذكرها فى القسمة .

(٨) ش : أى إذا ضم الحيوان إلى الناطق وغير الناطق أخذ أن الانسان ناطق ، وقسم الناطق إلى المائت وغير المائت ، وأخذ أن الإنسان مائت . فانه إذا بلغ فى قسمته إلى المائت بعد أن يضيف إلى المائت الحى الناطق ، فإنه لا يجزأ المائت المضاف إليه حى ناطق .

غير أنه ليس هو ولا قياس واحد ، لكن لعـله أن يكون يكسب علما بنحو آخر . وهذا غير مُنْكَرٍ (١) بوجه من الوجوه، وذلك أنه ولا الذى يستقرى لعله أن يبين بيانا ، غير أنه قد يعرِّف الشىء تعريفا (٢) . وأما قياس فليس يأتى به الذى يقول الحـد (٣) فى القسمة . فكما أنَّ (٤) فى التاليج التى بلا أوسـاط (٥) إن قال إنسان قد يلزم ضرورة إذا كانت هذه الأشياء موجودة أن يكون هذا الشىء قـد يمكن أن يسأل لم ذلك ، كذلك أيضا فى الحـدود التى تكون بطريق القسـمة ما هو الإنسـان ؟ — حيوان ، مائت ، مشاء ، ذو رجلين، بلا ٩٢
أجنحة . لِمَ ذلك ؟ فى واحدة واحدة من الزيادات (٦) . وذلك أنه يخبر ويبيِّن

---

(١) ش : ليس هذا فى السريانى . (٢) تحتها : يتلوا . (٣) ف : بالأحمر : من .

(٤) ش : قال الشيخ ، رضوان الله عليه ، : غرضه فى هذا الفصل أن يبين أنه كما إذا أورد إنسان من الناس نتيجةً المحمولُ فيها موجود لأوّل الموضوعات له يسأل : لم ذلك ؟ فيعطى السبب، كذلك أيضا فى كل واحد من أجزاء الحـد إذا قسم القاسم وأخذ أحد القسمين يسأل : لم ذلك؟ فيعطى السبب . وإعطاؤه السبب ليس هو فى أن يزيد حدا أوسط يتم به قياس على أن الأكبر موجود للأصـغر ، بل إعطاؤه السبب هو أن يقول إذا سئل فى المثل : لم أخذت أن الإنسـان حيوان ؟ فيقول : لأنه ليس هو مرتبا تحت ما ليس بحيوان . ولا يجب أن نغلط فنظن أن هذا هو وسط قياس هـذه حكايته : الإنسان ليس هو مرتبا تحت ما ليس بحيوان ؛ وكل ما ليس هو مرتبا تحت ما ليس بحيوان فهو حيوان ، فالإنسـان إذن حيوان . وذلك أن ليس المقـدمة القائلة إن الإنسان ليس هو مرتبا تحت ما ليس بحيوان أظهر من أنه مرتب تحت الحيوان . والشىء ليس يتبين بما هو مثله فى الظهور . — فهذا هو الغرض فى هذا الفصل .

(٥) ش : قال : يريد بذلك المحمولات التى توجد لأوّل الموضوعات لها ، مثل مساواة الزوايا الثلاث من المثلث لقائمتين .

(٦) ف : أى الفصول .

بالقسـمة على ما يظنّ فيقول من أجل أن الكلّ[١] إما أن يكون مائتا ، وإما غير مائت . وكل قول هذه حاله هو حدّ[٢] ، إلا أنه وإن كان يبين بالقسمة [٢٢٧ ا] غير أن الحدّ لا يكون قياسا .

٦

< لا يمكن البرهنة على المـاهية بالقياس الشرطى >

أفترى قـد يوجد البرهان على ما هو الجوهر عند ما يأخذ من الأصول الموضوعة أن معنى ما هو الشيء والوجـود له فى ذاته هو الذى من خواص تحمل من طريق ما هو ، وهذه الأشـياء مثلا هى وحدها فقط من طـريق ما هو ، والكل هو خاصة ؟ فهذه إذًا هى معنى الوجود لذاك . — فنقول : إن هذا القول أيضا قد يأخذ أخذًا معنى ما هو والوجود له بذاته ، إذ كان قد يلزم ضرورة أن يبين بالمتوسط[٣] .

وأيضا كما أنه ولا فى القياس يؤخذ ما هو معنى القياس (إذ كانت المقدمات التى منها يكون القياس هى دائما كلًّا[٤] وجزءا) ، كذلك ولا معنى ما هو والوجود له فى ذاته يجب أن يكون فى القياس ، لكن يكون موجودا[٥] إذا كانت هذه

(٢) ف : يعنى كل حيوان . (٢) ف : بالأحمر : فى السريانى : وكل قول كهذا ليس هو حدًّا . (٣) ش : أى أن القياس إنما يكون بحد أوسط ، والحدّ الأوسط المأخوذ فى هذا القياس هو حدّ للشيء مفرّ به . (٤) ش : أى : كما أنه إذا أردنا أن نعمل قياسا أن زوايا المثلث مساوية لقائمتين ، لا نأخذ معنى القياس ، أى حده ، ونصيره مقدمة فى القياس ، كذلك ولا معنى الوجود فى ذاته . (٥) ف : أى القياس .

موضوعة ناحية. ويعاند بهذا من تشكك وامترى[1] أن الذى أتى به[2] هو قياس أو لا؛[3] ويقال إنه قد كان القياس هذا،[4] فيناقض بذلك القائل بأنه لم نَقِسْ على ما هو الشيء وما الوجود له فى ذاته. ويقال: بلى لعمرى! وذلك أن هذا هو الذى كان موضوعنا أن معنى ما هو الشيء والوجود له فى نفسه. فإذًا قد يجب أن يقاس الشيء من غير أن يستعمل فيه ما هو القياس أو ما الوجود له فى نفسه. — لكن لعلّه أن يبيّن بالشريطة — أعنى بالأصل الموضوع، مثال ذلك: إن كان معنى الوجود للشيء هو أنه للنفس والمختلف[5]، فالمعنى لضدّه هو أنه لضدّه. وهذا فى جميع الأشياء التى يوجد لها شيء مضادّ. فالخير مضاد للشر، والمنقسم للامنقسم. فالوجود إذًا للخير هو أنه لغير المنقسم. فإن هاهنا أيضا إنما يبين الأمر[6] عندما يأخذ معنى ما هو والوجود له فى نفسه، وأن يقتضب شيئا آخر فى البرهان على ما هو الشيء والوجود له فى نفسه. ليكن[7]، إذ كان[8] فى البرهان أيضا قد يؤخذ أن هذا على هذا. غير أنه ليس هو هو بعينه، ولا أيضا ذلك الأمر بعينه الذى القول عليه ومنعكس بالتساوى [٢٢٧ ب] والشك نحو كليهما.

---

(١) ف: أى بحدّ القياس. (٢) ش: من أن زوايا المثلث الثلاث مساوية لقائمتين. (٣) ف: أم لا. (٤) ف: أى: قول إذا وضعت فيه أشيا. أكثر من واحد وبأى الحدّ. (٥) ف: ليس هذا فى السريانى، ولا يحتاج إليه هنا.

(٦) ش: أى عندما يؤخذ حدّ شيء آخر مسلّمًا. (٧) عند هذا الموضع بالهامش: أى هو مطلق أن يأخذ أن شيئا على شيء، غير أنه له مطلق أن يكون ذلك الأمر الذى يقصد إلى تبيينه يأخذه بعينه مقدمةً. (٨) ف: ليسلم.

أعني الذى يبين بطريق القسمة ، والذى يقيس بهذا النحو(١) هو شكٌ واحدٌ بعينه ، وهو أن يقال : لم يكن الإنسان حيوانا مشاءا ذا رجلين ، لا حيوانا ومشاءا . وذلك أنه ليس ولا شيء واحداً(٢) من الأشياء المأخوذة يلزم ضرورةً أن يكون فيه ذلك المحمول(٣)، لكن كما أن الإنسان — وهو واحد بعينه — هو موسيقوس وغرماطيقوس(٤) .

٧

< الحد لا يمكن أن يبرهن على الماهية >

فعلى أى جهة يبين الجوهر، عندما يفصل ويحدد، معنى ما هو موجود ؟ وذلك أن ليس فعله كفعل الذى يبين من الأشياء المُقَرَّبها : أنها ظاهرة أنه قد يجب ضرورة إذا كانت تلك موجودة يكون شيء آخر موجوداً ، إذ كان هذا هو برهانا . ولا أيضا فعله كفعل من يستقرئ الأشياء الجزئية، مِنْ قِبَلِ أنها ظاهرة ، على أن جميعها هى على هذه الحال من قِبَلِ(٥) أنه ليس يوجد ولا واحد على خلاف ذلك ؛ وذلك أنه ليس إنما
٩٢ب يبين(٦) ما هو ، لكن إما أنه موجود ، وإما أنه غير موجود . فأى وجه آخر يبقى؟ وذلك أنه لا سبيل إلى أن يبين بالحس أو بالإصبع .

وأيضا فكيف يبين معنى ماهو ؟ فإنه قد يلزم الذى يعلم ماهو الإنسان أو شيئا آخر — أىّ شيء كان — أن يعلم أيضا أنه موجود . وذلك أن

(١) ف : أى بالقياس من الشرطى . (٢) ص : واحد .
(٣) ف : أى الجملة . (٤) ف : نحوى . (٥) ف : أى ولا واحد من الجزئيات يوجد . (٦) ف : أى المستقرئ .

ما ليس هو موجودا فليس إنسان من الناس يعلم ما هو (١) . لكن إذا قلت : عنزائيل — قد يعلم على ماذا تدل الكلمة والاسم . فأما < ما > هو عنزائيل فلا يمكن أن يعلم .

فإن كان إذًا يبيِّن ماهو فهو يُبين أيضا بقـول واحدٍ بعـ < ـينه > أنه موجود ، وكيف هو، إذ كان الحد والبرهان يدلان على شىء واحد . ومعنى ماهو الإنسان ، ومعنى أنه موجود ، مختلفان . وأيضا إنمـا يقول إنه يلزم أن يبين أنه موجود لكل ماهو موجود بالبرهان متى لم يكن الموجود جوهرًا . وقولنا الموجود ليس هو جوهرًا لشىءٍ من الأشياء، إذ كان الموجود ليس هو جنسا . فالبرهان إذًا يكون على أنه موجود. وهذا هو الذى تجرى عليه الآن العلومُ . وذلك أن المهندس إنما يقتضب اقتضابا [٢٢٨ أ] على ماذا يدل المثلث ، وأما أنه موجود فيبرهن برهانا . فما الذى يبين إذًا الذى يحد ما هو، لا المثلث . فإذا علم الإنسان بالحد ماهو، ليس يعلم أنه موجود، لكن ذلك غير ممكن .

وظاهر أيضا فى ضروب الحدود التى (٢) لا يبين بها من يَحُدُّ أنه موجود . وذلك أنه إن كانت الدائرة شيئا (٣) متساويًا من وسطه، إلا أنه ليس يخبر لم هو (٤)

---

(١) ف : أنه . (٢) ش : أى الحدود التى تورد لأشياء ما فلا يتبين بإيرادها أن الشىء موجود . (٣) ش : أى شكل مسطح فى داخله نقطة كل الخطوط الخارجة منها إلى الخط المحيط متساوية (ص : متساويا) . (٤) ش : أى أن هذا الحد ليس أن الدائرة موجودة ، ولا فيه جهة تضطر أن تكون حد الدائرة .

كذلك هذا المحدود ، ولم صارت الدائرة هـذا المعنى . وذلك أنه لقائلٍ إن يقول إن هذا[١] المعنى هو بجبلٍ من نحاس أيضا ؛ فإنه ليس تُعرِّفُ الحدودُ أنه قد يمكن أن يوجد ما خبر به[٢] . ولا أيضًا أن الحدود هي لذلك الشيء الذي عبّروا عنه ، لكنه مطلق دائمًا[٣] أن يقال لم هو[٤] . فإن كان إذًا الذي يحد يبيّن بيانا إمّا ماهو ، وإما على ماذا يدل اسمه إن لم يكن أصلًا[٥] لما هو[٦] قد يكون الحد قولا دلالته دلالة الاسم بعينها . لكن هذا شَنِـع : أما أولاً فمن قِبَل أنه قد يكون لأشياء ليست جواهر[٧] ولأشياء ليست موجودةً أيضا . وذلك أنه لنـا أن تدل على أشـياء ليست موجودة . وأيضا يكون جميع الكلام حدودا ، إذ كان قد يوضع اسم لأى كلمـة كانت ، فيؤخذ إذن اباجغيا[٨] أنّا تلفظ ونتكلم بالحدود ، ويكون ايلياس حدّا . وأيضا ولا برهانَ واحداً يبرهن على أن هـذا الاسم يدل على هـذا الشيء . فإذًا ولا الحدود أيضـا تعرف هذا .

فمن هـذه الأشياء يظهر أن ليس الحـد والقياس شيئاً واحدا بعينه ، ولا أيضا القياس والحد لشيء واحد بعينه[٩] . ومع هذه أن الحد لا يبين بيانا

(١) ش : أى حدّ الدائرة . (٢) ف : أى المحدود .
(٣) ف : أى للتشكك . (٤) ف : أى هذا الحدّ لهذا المحدود .
(٥) ف : ألبتة . (٦) ف : لا يحتاج إلى « قد » .
(٧) ف : ذوات ، وفوقها : أى ليست ذوات قائمة . (٨) راجع الجزء الأول ص ٢٩٧ — ص ٢٩٨ ؛ وفي الأصل اليوناني : « كل ما نقوله سيكون حدّا » . وايلياس هي الإلياذة لهوميروس . (٩) بالهامش عندهذا الموضع : قال الشيخ : لا سبيل إلى أن يكون قياس إلا بحدّ متوسط بين الطرفين ؛ والحدّ — إذ هو دالٌّ على ماهية المحدود — لا يمكن أن يكون بينهما وسط . فلذلك لا يمكن أن يتبين الحد بالقياس .

ولا شيئاً من الأشياء . ولا سبيل أيضا الى أن يعلم(١) معنى ماهو، لا بالحد ولا بالبرهان أيضاً(٢) .

٨

< الصلة بين الحد والبرهان >

وقد يجب أن نبحث من الرأس ما الذى قيل من هذه الأقاويل قولا ١٩٣ ا
حسناً(٣)، وما الذى لم يحسن(٤) فى القول فيه ؛ وما هو الحد [٢٢٨ ب] ؟ ونبحث : أترى كيف حال ما هو الشىء ؟ أيوجد له البرهان أو الحد، أو ليس يوجد له ألبتة ؟ فنقول : إنه لما كان العلم بما هو والعلم(٥) بعلة ما هو هما كما قلنا شيئاً واحداً بعينه ، والحجة فى هذا هى أنه يوجد سبب ما ؛ وهذا إما أن يكون هو هو بعينه(٦)، أو مختلفا ، أو مبرهنا ، أو غير مبرهن ؛ فإن كان إذن آخر(٧) ومختلفا و يمكن أن يبين ، فقد يلزم أن يكون السبب أوسط وأن يبين فى الشكل الأول ، إذ كان الأمر الذى تبين(٨) هو كلياً(٩) و إيجابا . فالضرب الواحد هو هذا الذى اعتبر الآن(١٠) : وهو أن يبين معنى ما هو بتوسط شىء آخر . وذلك أن الأشياء التى هى ما هو قد يلزم أن يكون الأوسط(١١) بينها ما هو والتى

---

(١) ف : أى بالبرهان . (٢) كتب قارئ هنا : هذا قول يجب أن يعتبر .
(٣) ف : أصيب فيه . (٤) ف : يصب فيه .
(٥) شـ : أبو بشر : يعنى أنه قد بيّنا أن العلم بما هو الشىء هو العلم بما هى العلة الموجبة لماهية الشىء . (٦) شـ : أى : إما أن يكون السبب وماهية الشىء واحدا بعينه .
(٧) ف : أى : سوى ما هو سببه . (٨) شـ : الذى قد ذكره فى الفصل الذى قبل هذا . (٩) ص : كل وإيجاب . (١٠) شـ : أى والسبب فى أنه لا يكون على الحد برهان هو أن الأوسط يجب أن يكون حدّا . (١١) ف : أى الأكبر للأصغر .

بين الخواص خاصة . فإذًا أما احداهما (١) فيتبيّن ؛ وأما الآخر (٢) من الأشياء التي هي معنى ما هو الشيء والوجود له في نفسه فلا تتبين لأمرٍ واحد بعينه .

أما أن هذا الضرب ليس هو برهانا — فقد خبرنانه فيما تقدّم ، غير أنه قياس (٣) منطقي . وأما على أيّ وجه يمكن ، فنحن مخبرون بذلك بأن نعود من الرأس إلى أوّل الأمر ، نقول : كما أنّا نطلب لِمَ هو عندما <نعرفه ، لكن> كثيرا (٤) ما يظهران جميعا معا . إلا أنه لا يمكن أن نتعرف أولا لِمَ هو ، قبل أن نتعرّف أنه موجود ؛ وكذلك لا سبيل إلى أن نتعرّف ما هو الشيء والوجود له في نفسه من غير أن نعلم أنه موجود . وذلك أنه غير ممكن أن نعلم ما هو إذا لم نكن عارفين بأنه موجود ، فمعنى أنه موجود قد يحصل لنا أحيانا بطريق (٥) العرض ، وأحيانا من حيث يوجد معنا شيء من الأمر — مثال ذلك أن الرعد صوت ما في السحاب ، وأن الكسوف فَقْدُ ما للنور ، وأن الإنسان حيوان ، وأن النفسَ الشيءُ المحرِّكُ ذاتَه . فجميع الأشياء التي

---

(١) ش : أي الأصغر إذا كان الوسط موجودا (ص : موجود) له . — وفي تعليق قارئ : الذي مرّ . (٢) ش : قال في هذا إنه بحسب وضع الواضع ، لا أنه بالحقيقة قياس . (٣) ف : أي في أن يتصحح الحد من البرهان .

(٤) ش : إنما قال « كثيرا » لأن في بعض الأشياء نعلم أن الشيء موجود ولم هو موجود إذا عرفناه بوسط هو علة لوجود الأمر ، مثل قيام الأرض في الوسط عند الكسوف .

(٥) ش : مثل أن نعلم أن الكسوف موجود للقمر ، بأن < يكون > المقياس : لا يكون له في وقت الاستقبال ظل إذا لم يكن بينه وبين القمر حاجز ، مثل غيم .

تُعْـلَمُ بطريق العَرَض قد يلزم ألا تكون موجودةً [٢٢٩ ا] عندنا فى باب ماهو، إذ كنا لسنا نعلم بالبرهان ولا أنها موجودة وجودا، وأن نطلب ماهو — فيما ليس هو حاصلا عندنا أنه موجود — ليس هو ولا طلبا . فأما فى الأمور التى يوجد عندنا فيها شىء فهو أسهل . فإذا كما أن لنـا أن الشىء موجود، كذلك لنا فى باب ما هو موجود . — فالأشياء التى يوجد عندنا شىء ما مما هو موجود : ليكن أوّلا هكذا : فليكن الكسوف ما عليه ا َ ؛ وليكن القمر ما عليه حـ َ؛ وليكن سَـتْرُهُ الأرضَ ما عليـه ب َ . فالطلب : أترى يقبـل الكسوف أو لا ، هو الطلب من أمر ب َ : أموجودة هى أم غير موجودة ؟ والطلب لهذا لا فرق بينه وبين الطلب : هل توجد له علة ؟ وإن كان هذا موجودًا فنقول إن ذاك موجود أو أى جزء من جزئَى النقيض توجد علة . أترى العلة فى أن له زاويتين قائمتين، أم على أن ليس له ؟ فإذا وقفنا على أنه موجود، فإنّا نعلم معًا لِمَ هو إن كان وجوده بالحدّ الأوسط . وإن لم يكن، فإنما نعلم أنه موجود. وأمّا لِمَ هو، فلا. فليكن القمر ب َ، وليكن الكسوف ا َ، وليكن معنى أنه إذا كان فى الاستقبال لا يمكن أن يحدث ظل من حيث ليس بيننا وبينه شىء، ما عليه ب َ . فإن كانت ب َ موجودة [ل حـ َ] أعنى أنه لا يمكن أن يحدث ظلا من حيث ليس بيننا وبينه شىء متوسط، وا َ لهذه ٩٢ب أعنى أنه ينكسف . أما أنه ينكسف فهو معلوم ؛ وأما لِمَ ينكسف فلم يعلم بعد ، وأن الكسوف موجود يعلم ، وأما ما هو لا يعلم . ووجود ا َ ل حـ َ معلوم، لكن الطلب : لم هو موجود ؟ هو أن يطلب : ما هى ب َ ؟ أترى

هى استتار أم انقلاب[1] القمر، أم الانطفاء؟ وهذا هو قول أحد الطرفين — مثال ذلك فى هذه ل اَ. وذلك أن الكسوف هو الاستتار الكائن عن الأرض. ما هو الرعد؟ — انطفاء النار التى هى فى السحاب. لِمَ تُرعِد؟ — لأن النار تنطفئ فى السحاب. فليكن السحاب حـَ؛ وليكن الرعد اَ؛ وليكن انطفاء النار بَ [٢٢٩ ب]، فـ بَ موجودة لـ حـَ، أى للسحاب[2]. وذلك أنه قد تنطفئ النار فيه[3]، و اَ — وهى الصوت — موجودة لهذه. و بَ هى قول اَ، وهو الطرف الأول. فإن كان يوجد لهذا أيضا وسط آخر، فقد يكون ذاك من الأقاويل التى هى باقية[4].

أما كيف يوجد معنى ما هو ويكون معلوما، فقد خبّرنا به؛ فإذًا القياس على ما هو الشيء فلا يكون ولا البرهان أيضا، غير أنه قد يكون ظاهرا بالقياس والبرهان. ولذلك لا سبيل إلى أن نعلم معنى ما الشيء من الأشياء التى توجد لها علة أخرى بلا برهان. ولا أيضا يوجد البرهان له نفسه، كما خبّرنا فى شكوكنا

< لا برهان على وجود المبادئ وماهيتها >

وقد يوجد لبعض الأشياء علة هى شيء آخر، ولبعضها لا يوجد. فمن البيّن أن الأشياء أيضا التى لها ما هو: بعضها لا وسط لها وهى

---

(١) شـ: قال الشيخ: قد يجوز أن يكون ذهب فى ذلك إلى ما كان يراه ارقليطس من أن غروب الكواكب فسادها. (٢) ف: السحابة. (٣) ف: فيها. (٤) ف: الباقية.

مبادئ ، وهذه قد يجب أن يوضع وضعا أنها موجودة ، وما هي ، أو يظهر ويوضح ذلك بنحو آخر . وهـذا ما يعمله صاحب العدد . وذلك أنه يضع وضعًا أن < الوحدة > موجودة ، وما هي . وأما الأشياء التي لهـا أوسط والتي قـد يوجد فيهـا للجوهر(١) علة ما هي شيء آخر ، فقـد تعرف وتظهر بالبرهان كما قلنا ، لا بأنا نبين معنى ما هو .

١٠

< أنواع الحـــد >

والحد بما يقال إنه قول ما هو ، فمن البين أن أخذ ذلك هو أن يقال على ماذا يدل الاسم أو قول آخر يدخل في باب دلالة الاسم — مثال ذلك : على ماذا يدل ما هو المثلث ؟ هذا الذي إذ كان لنا أنه موجود يطلب لم هو . وذلك أنه قد يصعب أن نأخذ الأشياء التي لا يعلم أنها موجودة . وسبب الصعوبة قد خبّرنا به فيما تقدم مِنْ قِبَـلِ أنّا لا نعلم ولا أنه موجود أو لا ، اللهـم إلا بطريق العَرَض . والقول يقـال إنه واحد على ضربين : أحدهما بالرباط ، بمنزلة ايليـاس(٢) ، والآخر بأن يدل بشيء واحد على شيء واحد ، لا بطريق العرض . — فأحد الحدود [٢٣٠ ؟] هو هذا الذي قيل الآن . وقد يوجد حد آخر وهو قول يعرِّف : لم هو الشيء ؟ فذلك المُتَقَدِّم قـد يدل دلالة ، فأما بيانًا فـلا يبين . وهذا الآخر فمن البيّن أنه كالبرهان على ما هو ، وإنما ٩٤ ا
يخالف البرهان بالوضع . وذلك أن بين أن يقال : لم يُرْعِد ؟ وبين أن يقال :

(١) ف : للوجود . (٢) أي الإلياذة = *Iliade* .

ما هو الرعد ؟ — فرقًا . وذلك أنه قد يجيب أما فى ذاك ، فلأن النار التى فى السحاب تنطفئ ؛ وأما ما هو الرعد فيجيب عنه بأنه صوت انطفاء النار فى السحاب . فإذن قولٌ واحد بعينه يقال على جهتين مختلفتين . فأما فى تلك الجهة فبرهان متصل ؛ وأما فى هذا فتحديد . — وأيضا حدّ الرعد أنه صوت فى السحاب . وهذا هو نتيجة البرهان على معنى ما هو وحدٌّ الأشياء التى لا وسط بها هو وضع لمعنى ما هو غير مبرهن .

فأحد أقسام الحدّ إذن هو قول على معنى ما الشيء غير مبرهن ؛ والآخر قياس على معنى ما هو ، يخالف البرهان بالتصريف ؛ والثالث[1] نتيجة البرهان على ما هو .

فقد ظهر مما قيل كيف يوجد البرهان على معنى ما هو ، وكيف لا يكون ، ولأى الأشياء يوجد البرهان ، ولأيّها[2] لا يوجد ؛ وأيضا على كم ضرب يقال الحدّ ؛ وكيف يبين معنى ما هو وكيف لا يبين ولأى الأشياء هو ، ولأى الأشياء لا ؛ وأيضا كيف حال الحدّ عند البرهان ، وكيف يمكن أن يكون ، موجودا لأمر واحد بعينه ، وكيف لا يمكن .

١١

< العلل المختلفة مأخوذةً أوساطا >

ولما كنّا إنما نظنّ أنّا قد علمنا متى علمنا العلّة ، وكانت العلل أربعا[3] : إحداها[4] : ما معنى الوجود للشيء فى نفسه ؟ والأخرى :

(١) تآكلت حروفها . (٢) كانت : «ضربا» ثم شطب على «با» وأبدل بها «ب» وكتب قارئ فى الهامش صححه «وقد يجوز الاعراب الأوّل بكم» . — وهو هنا يلخص الفصول من ٣ إلى ١٠ . (٣) ص : أربعة . ويجوز أيضا . (٤) ص : أحدها .

عندما[١] يكون : أى الأشياء يلزم أن يكون هـذا الشيء ؟ والثالثة : العـلة التي يقال فيها : ما الأول الذى حرك ؟ والرابعة : هى التي يقال فيها : نحو ماذا ؟ — فإن جميع هذه ترى فى المتوسط . — وذلك أن العلة التي يقال فيها إن عند وجـود هذا الشيء يجب أن يوجد هـذا الشيء فإنهـا ليست [٢٣٠ ب] عند أخذ مقدّمة واحدة، لكن عندما هى، أقل ما تكون، اثنتان . وهاتان هـا شيء كان لها وسط واحد . فإنه عند ما يوجد هـذا واحدا، فالنتيجـة موجودة من الاضطرار . وهـذا معلوم هكذا أيضا : لِمَ صارت الزاوية التي فى نصف الدائرة قائمة ؟ والقائمة هى شيء ما . فلتكن القائمة التي عليها ا . وليكن نصف القائمتين التي عليها ب . ولتكن الزاوية التي فى نصف الدائرة التي عليهـا حـ . فالعـلة فى أن ا القائمـة موجودة لحـ ، وهى التي فى نصف الدائرة، هى ب . وذلك أن هـذه مساوية لا ، وحـ لب نصف القائمتين . فإذا كانت ب — وهى نصف القائمتين — موجودة لحـ ، فـ ا موجودة لحـ ، وهذه هى القول بأن الزاوية التي فى نصف الدائرة قائمـة ؛ وهذه، وهو معنى ما الوجود للشيء بذاته، هى هى واحد بعينه من قِبَل أنه على هذا يدل القول . فقـد ظهر الأوسط أيضا أنه هو العـلة لمعنى وجود الشيء بذاته .

فأما القول: لِمَ حارب أهل أثينة الذين حاربوهم؟ فهو أن يقال: ما العلة فى حروب[٢] أهل أثينة؟ وهذه مِنْ قِبَل أنهم كَبَسوا أهل ساردس مع أراثريا ، ٩٤ب

(١) ف بالأحمر : أن . (٢) ف بالأحمر : أن حورب . — أراثريا : ص : أراطيما . والتصحيح عن اليونانى .

وذلك أن هذا هو الذى تحرّك[1] أوّلا . فلتكن الحرب ما عليه اَ ؛ ولتكن بَ الكَبْس الذى تقــدّم ، وليكن أهل أثينــة حَ — فـ بَ موجودة لـ حَ ، أعنى أنه كبس[2] أوّلا أهــل أثينة . و ا موجودة لـ بَ ، وذلك أنهم قــد يحاربون الذين بدأوهم بالجَــوْر . فـ اَ إذن موجودة لـ بَ ، أعنى محاربة الذين بدأوا أوّلا ؛ وهذه ، وهى بَ ، موجودة لأهل أثينة ، وذلك أنهم هم الذين بدأوا أوّلا . فالحدّ الأوسط هاهنا أيضا هو علة فى الأشياء التى العلة فيها المحرّكُ الأوّل .

وأما جميع الأشياء التى العلة لها هى معنى: نحو ماذا ؟ — فمثل أن يقال: لِمَ يمشى ؟ فيقال : لكيما يَصِحّ . لِمَ البيت موجود ؟ لكيما يحفظ الأثاث . فتــلك نحو الصحة ، وهــذه نحو الحفظ [٢٣١ ا] . ولا فـرق بوجه من الوجوه بين أن يقال : لم يجب المشى بعد العشاء ؟ أو بين أن يقال : نحو ماذا؟ فليكن المشى بعد العشاء الذى عليه حَ ؛ وليكن : ألا تطفو الأطعمة الذى عليه بَ ؛ والصحة التى عليها اَ . فليوضع أن معنى ألا تطفو الأطعمة فى فم المعدة موجودٌ للمشى بعد العشاء ، وأن هذا هو صحّى ، فإن هــذا هو مظنون؛ وألا تطفو الأطعمة — وهو بَ — موجود للمشى، وهو حَ ؛ و اَ — وهو أن يصح — موجود لهذه . فالعلة فى أن توجد اَ لـ حَ ، وهى

(١) تحتها : ثار .

(٢) تحتها : أنهم كبسوا .

التي من أجله ، هي ب ـ ، وهي ألا تطفو الأطعمة ؛ وهذه كأنها قـول[١] لتلك . وذلك أن ا ـ هكذا تُوَفِّي القول[٢] ، ووجودها ل حـ من أجل ب ـ من قِبَلِ أن هذه هي معنى أن يصح ، أعني أن تكون بهذه الحال . وقد ينبغي أن نبدل الكلام ؛ فيكون بهذا النحو تظهر واحدة واحدة . والأكوان[٣] هاهنا حالهـا عكس حالها في العلل التي على طريق الحركات[٤] . وذلك أن هنالك ينبـغي أن يكون الأوسـط أوّلاً[٥] . وأما هاهنا فالأوّل هو الثالث الأخير ، وآخر ذلك الشيء الذي نحوه .

وقد يمكن أن يكون شيء واحد هو نحو ماذا[٦] ومن الاضطرار[٧] ـــ مثال ذلك نفوذ الضوء في المصباح[٨] . وذلك أن نفوذ الشيء اللطيف الأجزاء بتوسط منافذ هي أكبر هو من الضرورة إن كان الضوء يكون بالنفوذ ، وهو نحـو ماذا[٩] ، أي كيما لا يتغير . فليت[١٠] شعري إن كان وجودها ممكنا فقد يمكن أن يكون أيضا ـــ مثل أنه إن أرعد عندما تنطفئ النـار انتش[١١] من اضطرار ، ويكون لهـا صوت ؛ وإن كان كما تقول شيعة فوثاغورس إن ذلك يكون لتهديد الذين في طرطاروس[١٢] كيما يفزعوا . وأمثال هذه كثيرة جدا ، وخاصة

---

(١) ف : حد . (٢) ف بالأحمر : في (القول) . (٣) شـ : الأشياء الكائنة بعد أن لم تكن ، وهي الممكنات . (٤) ف : أي الضروريات .

(٥) ف : أي علة . (٦) ف : أي من أجل شيء . (٧) شـ : أي ومن هيولى . (٨) ف : من . (٩) ف : أي من أجل شيء .

(١٠) ضـ : معنى هذا الكلام هو : وصوت الرعد أيضا يكون من الاضطرار بسبب انطفاء النار وكيما يفزع به أهل الجحيم كما قال فوثاغوروس . (١١) بمعنى نَشَّ : صوت .

(١٢) ف : الجحيم .

هى معا فى الأشياء التى قوامها ووجودها بالطبيعة . وذلك[١] أن الطبيعة تفعل من أجل شىء، وهذا من [٢٣١ ب] الاضطرار . — فإن الضرورة تقال[٢] على
١٩٥ أ مرتين[٣] : إحداهما الطبيعة والقوّة، والأخرى[٤] قسرا[٥] أو خارجا عن القـوّة — بمنزلة حركة الحجر إلى فوق و إلى أسفل أيضا، لكن ليس ذلك بضرورة واحدة.

فأما الأشياء التى تكون بالروية والذهن بعضها ليس يكون عن تلقاء[٦] نفسه أصلا[٧] — مثال ذلك البيت أو التمثال ، ولا أيضا من الاضطرار[٨]، لكن من أجل شىء[٩] ؛ وبعضها يكون بالاتفاق — مثال ذلك الصحة[١٠] والسلامة ، وخاصة فى جميع الأشياء التى يمكن فيها أن يكون هكذا ، وعلى جهة أخرى أيضا متى لم يكن كونها عن البخت[١١] .

فالكمال إذًا أو الخير[١٢] يكون على أنه لشىء إما بالطبيعة و إما بالصناعة . فأما عن البخت والاتفاق فولا شىء يكون من أجل[١٣] شىء .

---

(١) ش : أما أن الطبيعة تفعل أكثر ما تفعله من الاضطرار ومن أجل شىء معا — فهو ظاهر ؛ من ذلك أن الأسنان فى مقدّمة الفم صُيِّرت عريضة وقليلة الثخن بسبب الهيولى ، وذلك أن منشأها من عظم رقيق ؛ وحادّة من أجل شىء : لكيا تقطع الطعام بحدّيها .

(٢) ش : أى أن طبيعة كل واحد من الأشياء ضربان .

(٣) ص : أحدهما . (٤) ص : والآخر .

(٥) ش : أى على طريق الهيولى والضرورة، أى أنه إلى أسفل بالطبع وإلى فوق قسرا .

(٦) ف : الاتفاق . (٧) ف : أى بل يكون بفكر وروية .

(٨) ش : أى أن ليس حدوث البيت عن البنّاء من الضرورة ، لأنه ليس حدوثه عنه لا قسرا ولا بالطبع . (٩) ش : أى ليستر ويحفظ المتاع .

(١٠) ش : مثل أن يأكل الإنسان لا ليصح ، بل لأنه يشتهى ، فيوافق ذلك الغذاء بذاته فيصحّه . (١١) مهملة النقط تماما . (١٢) ف : الجيد . (١٣) ف : أى بالذات .

١٢

< معية العلة والمعلول >

والعلة[1] للأشياء التى تكون[2] والتى هى مُزْمِعةٌ بالكون[3] — مثال[4] ذلك : لِمَ كان الكسوف ؟ — مِنْ قِبَلِ أنه قد كانت الأرض فى الوسط ؛ ولِمَ هو مُزْمِع بأن يكون ؟ — من قبل أنها مُزْمِعةٌ أن تكون فى الوسط ، وهو موجود من قِبَل أنها موجودة؛ ما الجليد؟ وليؤخذ[5] أنه ما <هو> جامد؛ — فليكن الماء الذى عليه حـَ ، وأنه جليد ما عليه اَ ؛ ولتكن العلة — وهى الأوسط — وهى ما عليه بَ فَقْدَ الحرارة التام ، فـ بَ موجودة لـ حـَ ولهذا معنى الجمود وهى التى عليها اَ ؛ فيكون الجليد عند < ما > تكون بَ ؛ وقد كان عندما قد كانت ، وهو مُزْمِعٌ بأن يكون عندما تكون مُزْمِعة ؛ — فالعلة التى على هذا النحو[6] والشيء الذى العلة عليه يتكوّن عندما يتكوّن معا ، وموجود متى كانت موجودة . وكذلك فى باب ما أنه قد كان ومُزْمِع [٢٣٢ ا] أن يكون .

---

(١) شـ : الشيخ : هـذا إنما يصح فى الثلاث العلل التى فى الطبيعيات ، وهى : الصورية والغائية والفاعل ، لأنها فى الطبيعيات واحد .

(٢) شـ : أى المتكونة فى الوقت الحاضر .

(٣) مزمعة بالكون = ستكون فى المستقبل ، أى الممكنات المستقبلة .

(٤) شـ : هـذا مثال على أن العلة الصورية (فوقها : الضرورية) ومعلولها هما معا ، وكذلك المثال الذى بعده .

(٥) شـ : إنما قال « يؤخذ » ، أى يسلم أن هذا هو حد الثلج .

(٦) ف : أى الضرورة .

فأما فى الأشياء التى ليست[1] معا أترى هى موجودة فى الزمان المتصل ، كما يظن أن أشياء أخر هى علل لأشياء أُخَر ، وهذه هى العلة لأن قد كان الشيء ، بأن قد كان شيء آخر ، وأنها علة لمزمع أن يكون شيء آخر مزمعا ، وهى أيضا لمعنى أنه يتكوّن من قبل ؟ فالقياس[2] هو موجود من الأخير[3] متى كان (ومبدأ هـذه أيضا هى الأشـياء التى قد كانت ، ولهـذا السبب هى فى الأشياء التى تتكوّن على هذا المثال) .

وأما من الذى هو أكثر تقدّما فليس يكون (مثال ذلك أن هذا الأخير يتكوّن مِنْ قِبَلِ أن هـذا قد كان ، وكذلك فيما هو مُزْمِع أن يكون) : وذلك أنه ليس هو مُزْمِعًا بأن يكون لا بأن يكون الزمان محدودا ، ولا بأن يكون غير محدود مزمعا أن يكون ، حتى يكون من أجل أن القول بأنه قد كان هذا هو صادقًا[4] يكون القول بأنه قد كان الأخير صادقا : وذلك أن فى الزمان الذى فى الوسط يكون القول بأن هـذا قد كان وفرغ ، عندما قد كان ذاك الآخر ، كذبا . وهذا القول بعينه فيما هو مزمع أن يكون : فإنه ليس من أجل أن هذا قد كان يكون هذا مُزْمِعا بأن يكون ، وذلك أن الأوسط قد يجب أن يكون متساويا فى الكون : أما للأشياء التى قد كانت أنه قد كان ، وللأشياء التى هى مُزْمِعـة بأن تكون بأنه مزمع بأن يكون ، وللتى تكون أن يكون ،

---

(١) شـ : أى الأشياء التى ليس العلة والمعلول فيها معا ، بل العلة يتقدّم وجودها وكونها المعلولَ (ص : للعلول) فى الزمان .

(٢) ف : أى العلة .

(٣) ف : المعقول .

(٤) ص : صادق .

وللأشياء التي هي موجودة أنها موجودة[١]. فأما ما يكون كونا وما هو مزمع بأن يكون، فلا يمكن أن يكون متساويا في الكون. وأيضا الزمان الذي في الوسط ليس يمكن أن يكون لا محدودا ولا غير محدود. وذلك أن القول بأن الوسط موجود، كذب. — فقد يجب أن نبحث ما الذي يربط ويصل حتى يكون معنى ٩٥ ب
أنه يكون موجودا في الأمور، بعد معنى قد كان. فنقول إنه من البين أنه ليس معنى أنه يكون مُضامًّا [٢٣٢ ب] تابعا للذي قد كان، وذلك أنه ولا معنى قد كان أيضا مُضامًّا تاليا لمعنى قد كان، إذ كانا طرفين وغير متجزئين: فكما أنه ولا النقط أيضا يتلو بعضها[٢] بعضا، فولا التي قد كانت أيضا[٣]، إذ كان كلا[٤] الأمرين غير متجزئ[٥]. ولا أيضا الذي يكون تاليا للذي قد كان، لهذا السبب بعينه، وذلك أن الذي يكون هو متجزئ، وأما معنى قد كان فغير متجزئ[٦]. فكما للخطوط عند النقطة، كذلك لمعنى يكون، عند معنى قد كان. وذلك أنه قد يوجد فيما يكون[٧] معاني أنها قد كانت بلا نهاية. فقد يجب أن نتكلم في هذه كلاما أوضح في أقاويلنا التي نأتي بها بالكلية في الحركة.

---

(١) ص: أنه موجود. (٢) ف: لأن بين كل نقطتين خطا (ص: خط).

(٣) ش: أي كما أن النقط لا تتوالى، كذلك الآن الذي هو انتهاء الشيء الذي قد كان. فالآن الذي هو مبدأ للزمان الذي فيه المتكون لا يتلو بعضها بعضا.

(٤) ش: يعني الآن الذي هو انتهاء الشيء الذي قد كان، والآن الذي هو مبدأ للزمان الذي فيه المتكون. (٥) ص: غير متجزئين. (٦) ش: أي الأمر الذي يكون هو متجزئا، إذ كان يبين في "السماع الطبيعي" أن المتكون والمتحرك منقسم.

(٧) ش: المعنى المفهوم من قولنا إن الأمر يكون — وهو السلوك إلى الوجود — ليس يكون في أزمن الزمان، وإنما يتكون في الزمان أولا فأولا وجزءا جزءا. قلنا أن نأخذ آخر كل جزء ونهاية لتكونه، وهو المعنى المفهوم من قولنا "قد كان"، فإنه سيتبين في "السماع" أن المتغير منقسم.

أما كيف يكون حال الأوسط الذى هو علة إذا كان الكون على التالى، فهذا مبلغ ما نقتضب فيــه . وذلك أنه قد يجب فى هــذه أيضا أن يكون الأوسط والأول غير ذوات أوساط — مثال ذلك : ا [1] قد كانت من قبــل أن حـ [2] قد كانت؛ وأخيرا كانت حـ ، وأما أولا فـ ا ؛ وحـ هى مبدأ [3] من قبل أنها أقرب من الآن الذى هو مبدأ الزمان . وحـ [4] كانت، إن كانت د كانت. فعندما قد كانت د ، قد يلزم ضرورة أن تكون قد كانت ا . والكلمة [5] هى حـ ، وذلك أنه عندما قد كان د يلزم أن يكون قد كانت حـ ؛ وعندما قد كانت حـ يلزم أن تكون ا قد كانت أولا . — فإذا ما أخذت الأوسط هكذا ينتهى ويقف فى موضع عندما الأوسط له ، وإلا قد يقع دائما فى الوسط من قبل لا نهاية. وذلك أنه لا شىء كان متصلا بما قد كان . فما قلنا غير أنه قد يلزم أن يبتدئ من الوسط ومن الذى هو أول الآن . — وكذلك فيما هو مزمع أن يكون . وذلك أنه إن كان القول بأن د مُزْمِعة بأن تكون ، حقا ، فقــد يلزم [٢٣٣ ا] أن يكون القول بأن ا مزمعة بأن تكون أولا، حقا ، وعلة هذه هى حـ ؛ فإنه إن كانت د مزمعة بأن تكون، فـ حـ مزمعة بأن تكون أولا ؛ فإن كانت حـ مزمعة بأن تكون، فتكون ا هى المزمعة بأن تكون أولا . — وعلى هذا المثال " القطع [6] فى هذه أيضا بلا نهاية، وذلك أنه لا شىء من الأشياء التى هى مزمعة

---

(١) ف : العلة . (٢) ف : المعلة . (٣) ش : أى مبدأ للاتصال .

(٤) ش : يريد أن يبين بهذا الكلام أنه إذا كان بين العلة والمعلول متوسط ، هو للعلة الأولى معلول ولما بعده علة ، ويلزم أيضا أن يكون عند كون المعلول الأخير يتقدم كون العلة الأولى .

(٥) ف : أى العلة . — أى مبدأ البرهان . (٦) القطع = القسمة .

بأن تكون تتلو[1] أو تضام[2] بعضُها بعضا . والمبدأ فى هذه أيضا ينبغى أنه يؤخذ بلا وسط . ومعنى هـذا[3] فى الأعمـال والأفعال أنفسها هو هكذا : إن كان البيت قد كان، فيلزم ضرورة أن يكون قد نُحِتَتْ الحجارة . وقد كان هذا من أجل ماذا ؟ نقول إنه من أجل أنه يلزم أن يكون الأساس قـد كان أولا إن كان البيت قـد كان . و إن كان الأساس فيلزم ضرورةً أن تكون الحجارة قـد كانت أولاً[4] ومن الرأس[5]، إن كان البيت مزمعا بأن يكون . كذلك قد تكون الحجارة هى أولا مُزْمِعة[6] بأن تكون . وقد نرى ونتبين فى الأوسط على مثال واحد ، وذلك أن الأساس قد يكون مُزْمِعا بأن يكون أولا .

ولمـا كنا قد نرى فى الأشياء التى تكون، قد يوجد كونٌ ما دوراً[7]، فهذا إنما يمكن أن يكون إن كان الوسط والطرفان يتبع بعضُها بعضا ، وذلك أنه فى هذه يكون العكس بالتساوى . وقد تبين هـذا فى تلك الاول، أعنى أن

---

(١) ش : أى أنه ليس آخر كون الأوّل والعلة الذى وقوعه فى الأزمن الزمان هو ابتداء كون الأخير والمعلول حتى يكون كلاهما فى آن واحد . لكن أحد كون الأوّل فى آن، وآخر كون المعلول والآخر فى آن آخر؛ فهما آنان (ص : آنين)، و بين كل آنين زمان؛ فلعمرى إنه كما قال : لا يتلو او يضام أحدهما الآخر . (٢) ش : أى هذه التى مزمعة بأن تكون ينبغى أن تؤخذ المبدأ الذى هو إما مبدأ الكون فالعلة ؛ و إما مبدأ القياس والاتصال الأخير . فالمعلول قد يجب أن يؤخذ أيهما كان، ليس بينه و بين ما قرب منه وسط، و إلا تمادى الأمر إلى ما لا نهاية .

(٣) ش : أى الذى قد ذكره آنفا . (٤) ش : ينتظم معنى ما فى هذا الفصل و يتضح هكذا : إن كان البيت قد كان، فالأساس قد كان ؛ و إن كان الأساس قد كان، فالحجارة قد كانت . فإذن أركان البيت قد كانت (ص : كان)؛ فالحجارة قد كانت . (٥) ف : أى كما لزم ذلك فى الزمان الماضى، كذلك يلزمه فى الزمان المستقبل . (٦) ف : بالأوسط .

(٧) ش : المثال : الإنسان، والضحاك، والقابل للعلم .

١٩٦ ا النتائج قد ترجع بالتساوى ؛ فإن معنى الدور هو هذا[١] . فأما فى الفعل والعمل فقد يظهر هـذا هكذا : يقول إنه : إذا كانت الأرض ندية ، فقد يلزم أن يتولد بخار وهو السحاب . وإذا تولد هذا أن يتولد المـاء ؛ وإذا تولد المـاء أن تندى الأرض ؛ وهذا هو الذى كان أولا . فإذًا قـد دار دورا ، وذلك أنه عندما يكون الواحد من هذه الأشياء موجودا — أيها كان — يكون الآخر موجودا ؛ وعندما يكون ذلك ، يكون الآخر ؛ وعنـدما يكون هذا ، يكون الأول موجودا .

وقد يوجد[٢] بعض الأشياء كونها على طريق الكلية[٣] [٤] (وذلك أنه دائم وعلى الكل إما أن تكون موجودة هكذا ، وإما أن تتكون) ؛ وقـد توجد أشياء ليست دائمـا ، غير أنها فى أكثر الأمر — مثال ذلك : ليس كل ذَكَرٍ من الناس يَنْبُتُ الشعرُ فى ذقنه ، لكن فى الأكثر . فالأوسط لأمثال هذه قـد يلزم أن يكون فى أكثر الأمر[٥] . وذلك أنه إن كانت ا محمـولة على ب على طريق الكلية ، وهـذه على ح على طريق الكلية ، فقـد يلزم أن تكون ا

(١) ش : أى أنه قـد تبين فى "أنولوطيقا الأولى" أن معنى الدور هو أن نبـين النتيجة بإحدى المقدمتين وعكس الأخرى ؛ وأنه إنما يتم هذا بأن ترجع النتيجة والمقدمتان بالتساوى .

(٢) ش : قد أخذ فى أن يتكلم فى اختلاف الأشـياء المتكونة والموجودة فى أن بعضها هى كائنة وموجودة دائما ؛ وبعضها ليس دائما ، بل فى أكثر الأمر . وهذا المعنى يجب أن يكون تاليا (ص : تال) لمـا قدمـه ، وذلك أن فى الأشـياء التى تكون على أكثر الأمر ليس الأخير تابعا للأول لامحالة .

(٣) ش : هذا هو المحمول الذى يحمل على الموضوع على الكل دائما وبذاته .

(٤) ف : أى دائمة .

(٥) ش : قد أخذ أن يبين أن الأوسط لمثل هـذه الكائنة على أكثر الأمر هو أيضا على أكثر الأمر ببرهان الخلف : بأن يضع بأنه ليس على أكثر الأمر .

محمولة على حـ دائما وعلى الكل، إذ كان هذا هو القول على طريق الكلى، وهو أن يكون على الكل ودائما؛ لكن قد وَضَعَ أنه فى أكثر الأمر. فقد يلزم إذن أن يكون الأوسط — وهو الذى عليه بـ — فى أكثر الأمر. فتكون إذًا المبادئ غير ذوات أوساط للأشياء التى فى أكثر الأمر: جميع الأشياء التى هى فى أكثر الأمر إما موجودة هكذا، وإما متكوّنة.

١٣

<حد الجوهر بطريق التركيب — استعمال القسمة>

أما كيف يُوَفَّى(١) معنى ماهو، وعلى أى نحو يوجد له برهان أو حدٌّ، أو ليس يوجد له؟ — فذلك قد قلناه فيما تقدم. فَلْنَقُلْ الآن كيف يجب أن نتصيد(٢) الأشياء المحمولة من طريق ماهو. فنقول: إن الأشياء الموجودة دائما لكل واحد منها ما يَفْضُل عليه وهى أكثر منه، غير أنها لا تخرج عن جنسه (وأعنى بقولى « إنها تَفْضُلُ عليه وهى أكثر منه » جميعَ الأشياء الموجودة لكل واحد من الأشياء على الكل، وهى موجودة أيضا لآخر غيره). مثال ذلك: قد يوجد شىء موجود لكل ثلاثية، إلا أنه موجود أيضا لما ليس هو ثلاثية (بمنزلة معنى الموجود فإنه قد يوجد للثلاثية، إلا أنه قد يوجد أيضا لما ليس هو عددا)، ومعنى الفرد أيضا موجود لكل ثلاثية، ووجوده أكثر (وذلك أنه موجود للخماسية [١٢٣٤] أيضا)، غير أنه ليس يخرج عن جنسها. فإن الخماسية هى عدد، وليس يخرج معنى

(١) ف: الحدود. (٢) ف: نلتقط.

الفرد عن العدد . فينبغى أن نتخير أمثال هـذه إلى أن ننتهى فى تخيّرها إلى مقدار ما يكون كل واحد منها وجوده أكثر وتكون جميعها ليست[١] بأكثر . وذلك أن هذا قد يلزم ضرورةً أن يكون جوهرَ الأمر — مثال ذلك معنى العدد، ومعنى الفرد . ومعنى الأوّل على ضربى الأوّل موجودٌ لكل ثلاثية . وأعنى بضربى الأوّل أنه لايعده عدد ، وأنه ليس هو مركبًا من الأعداد . فالثلاثية إذًا هى هـذا الشىء : أعنى عددا فردا أوّل، وبهذه الحال أوّل . وذلك أن كل واحد من ذينك المعنيين موجد[٢] لجميع الأفراد ، وهـذا الأخير[٣] موجود للثنائية أيضا . فأما جميعها[٤] فليست موجودة ولا لواحد[٥] . ٩٦ ب

فإن كان قد علم مما أتينا به فوق أن الأشياء المحمولة من طريق ماهو ، هى ضروريةٌ ، وكانت الضرورية هى كلية ، وكانت الأشياء المقتضبة[٦] بهـذه الحال هى موجودة للثلاثية بشىء آخر من طريق ماهو ، فمن الاضطرار أن تكون الثلاثية هى هذه . — فأما[٧] أنها جوهر[٨] فعلوم من هـذا المعنى، وهو أنه

(١) ص : ليس . (٢) ص : موجدان . (٣) ش : أى قولنا الأوّل على ضربى الأوّل، فإن الاثنين لايعدّه عدد ، وليس هو مركبا من الأعداد .

(٤) ش : هذه الجملة القائلة إن الثلاثة هى عدد فرد أوّل على ضربى الأوّل .

(٥) ف : أى لشىء من الأعداد سوى الثلاثة .

(٦) ش : المقتضبة أى المأخوذة فى حد الثلاثة بهذه الحال . أى : إن كان كل واحد منها موجودا (ص : موجود) لثلاثة على الكل وبذاته ودائما ، إلا أن كل واحد من الجملة موجود للثلاثة ولشىء آخر . وأما الجملة فإنها موجودة للثلاثة فقط .

(٧) ش : يريد أن يوضح بهذا الكلام أن الحدّ الذى أورده للثلاثة هو حدٌّ لها .

(٨) ش : أى أن جوهر الثلاثة هو هذا الذى قد ذكرناه .

قد يلزم ضرورةً إن لم تكن هذه معنى الوجود للثلاثية ، فتكون بجنس ما : إما مسمّى [١]، وإما غير مسمّى [٢] . فيكون إذًا موجودا لأكثر من الثلاثيـة : فليوضع أن الجنس هو هذا ، أعنى أنه موجود بالقوّة [٣] لأكثر ؛ فإن كان هذا [٤] ليس موجودًا ولا لشيء آخر إلا للثلاثيات غير المتجزئة ، فقد يكون هذا هو معنى الوجود للثلاثية . وذلك أنّا [٥] نضع أيضا أن جوهر كل واحد هو المقولة الأخيرة [٦] التي بعـد غير المتجزئة التي هي بهـذه [٢٣٤ ب] الحال . وكذلك إذًا تكون الأشياء التي تبين من أمرها أنها هكذا لشيء آخر — أىّ شيء كان — هي الوجود له وما هو [٧] .

وقد ينبغي ، متى قصد الإنسان إلى تحديد جملة ماوكلّ ، أن يقسّم الجنس إلى غير المتجزئة الأول بالنوع [٨] — مثـال ذلك أن يقسم العدد إلى الثلاثيـة والثنائية ؛ ثم يلتمس أن يأخذ حدود هذين ونظائرهما [٩] — مثال ذلك [١٠] حدّ الخط

---

(١) ش : أي مثل الشكل الذي هو جنس وله اسم .

(٢) ش : أي مثـل جنس الضعف الذي يوصف بأنه كثير الأضعاف ، فإن هـذا إنما يوصف بالقول .

(٣) ش : مرايا (اسم أحد المترجمين) : أي بالطبع وطبيعى .

(٤) ش : أي حد الثلاثية الذي أورده . (٥) ش : أي نسلم في هذا الموضع .

(٦) ف : أي نوع الأنواع مثـلاً .

(٧) ش : في تصيد الحدود لما هو جنس ونوع .

(٨) ش : يعني أن أنواع الأنواع لا يجزأ كل واحد منها إلى أنواع .

(٩) ش : أي إذا رمنا بأن يتصيد حدّ جنس آخر ليس هو واحدًا في العدد .

(١٠) ش : أي إذا أردنا أن نستخرج حدّ الخط الكلي الذي هو جنس للخط المستقيم والمستدير .

المستقيم، وحدّ الدائرة، وحدّ الزاوية القائمة[1] . ثم بعد ذلك إذا ما أخذ أيما هو جنسه — مثال ذلك : أترى هو من الكميات أو من الكيفيات ؟ فلننظر إلى لوازمه الخاصّية بتلك الأمور العامّية أوّلا . وذلك أن التي هي لازمة للأشياء المركبة من غير المتجزئة[2] تكون معلومة من الحدود[3] من قبل أن الحدّ والبسيط هو مبدأ الكلّ[4] ، والأشياء اللازمة إنما هي موجودة بذاتها للبسائط[5] وحدها فقط ، وأما وجودها لتلك الأخر[6] فإنما هو من أجل[7] هذه .

وأما القسمة بالفصول فقد[8] يُنتفَع بها في الإمعان على هذا النحو[9] . وأما كيف يبينون، فقد قيل فيما تقدّم[10] . وقد تكون نافعة بهذا الوجه فقط : أعني في أن تقاس على ما هو . على أنه قد[11] يظنّ أن ليس هذا شيئا غير الاقتضاب دَفْعةً ، كما أنه لو كان الإنسان يقتضب من أوّل وهلة من غير قسمة .

---

(١) ف : أي إذا أردنا أن نستخرج حدا لزاوية الكلية .

(٢) ش : يريد بالأشياء اللازمة الأشياء التي منها تتقوم الأجناس ؛ ويريد بالأشياء المركبة من غير المتجزئة أنواعَ الأنواع . فكأنه يقول : الأشياء التي هي غير متجزئة بالنوع < هي > المركبة . (٣) ف : أي من حدود أنواع الأنواع . (٤) ف : أي هو مبدأ للأنواع . (٥) ش : يريد الأجناس ؛ وإنما سماها بسائط بإضافتها إلى الأنواع .

(٦) ف : أي الأنواعَ والأشخاص . (٧) ف : أي بسبب .

(٨) ش : أي عندما يمعن المقسم ويحط من الجنس العالى إلى الجنس القريب من المحدود ويقسمه بالفصول الذاتية . (٩) ف : أي النحو الذى نصفه .

(١٠) ف : أي في « أنالوطيقا الأولى » . — يشير إلى ماسبق م٢ ف٥ ٩١ ب ١٢ وما يليه ؛ وإلى "أنالوطيقا الأولى" م ١ ف ٣١ ، ص ٤٦ أ س ٣١ ، حيث ينقد أرسطو القسمة الثنائية الأفلاطونية . (١١) ف : أي ظاهر .

وفى أنه أيمـا ينبغى (١) أن يحمل أولا ، وأيما أخيرا من الأشياء المحمولة — خلافٌ وفرق . مثال ذلك بين أن يقـال : حيوان آنس ذو رجلين ، وأن يقال : ذو رجلين حيوان آنس (٢) — فرق . وذلك أنه إن كان الكل (٣) هو من شيئين (٤) ، وكان معنى الحيوان الآنس واحدا (٥) ، وأيضا من هـذا ومن الفصل (٦) الإنسان [٢٣٥ ا] أو أى شىء كان إذا صار واحدًا ، فقد يلزم ضرورة أن يكون عنـدما ينقسم يصادر (٧) — وأيضا فى ألا يترك ولا ينقص ولا واحد من طـريق ما هو ، فهكذا (٨) فقط يمكن . وذلك أنه إذا ما أخذ الجنس الأول فإن هو اقتضب بعض الأشياء التى عن القسمة السـفلى فإنه

---

(١) ش : أى أيما من الفصول ينبغى أن نضعه أولا بعد الجنس ، وأيما ثانيا .

(٢) ش : إنمـا ينبغى أن يورد الأعم فالأعم ، ولا يورد الأخص والأعم بعده . لأنه إذا أورد الأعم بعد الأخص لم يفصله من شىء ؛ وإذا أورد الأخص بعد الأعم فصله مما هو مشارك له فى العام . فإذا أورد الحيوان بعد ذى الرجلين لم يفصل ذى الرجلين من شىء يشاركه .

(٣) ف : أى جملة الحد وجملة المحدود .

(٤) ش : أى من الجنس ومن الفصل الأخير الذى إذا أضيف إلى ما قبله صار مساويا للانسان . (٥) ف : أى يؤخذ على أنه جنس .

(٦) ف : أى من الفصل الأخير .

(٧) ف : يسأل .

(٨) ش : أى إنمـا لا يتم له ألا ينقص ولا يترك شيئا من الفصول التى منهـا ومن الجنس يلتئم الحـد بهذا الفعل فقط بأن يأخذ الفصل الأول — وهو الأعم والقريب من الجنس — ثم يتدرج فى ذلك على الترتيب . ولمـا خبر بهذا ، أى بالعلة فى أنه إن يخطئ هذا الفعل ولم يمتثله ، لم يلتئم له ما يقصد إليه ، فقال : وذلك أنه وما يتلوه .

لا يقع الكل[١] فى هـذه — مثال ذلك : ليس كل حيوان إما أن يكون متصل الأجنحة[٢] أو متفرق الأجنحة[٣] ، لكن كل[٤] حيوان طائر ، وذلك أن هذا

١٩٧ ا الفصل إنما هو لهذا . وأما فصل الجنس الأول[٥] فهو الذى يقع للجنس كله . وكذلك فصل كل أحد[٦] من تلك الأخر[٧] ، وفصول[٨] الأجناس التى من خارج والتى تحتها[٩] — مثال ذلك : فصول[١٠] الطائر: ما كل طائر له ، وفصول[١١] السمك : ما كل سمك له . فإنك إذا سلكت[١٢] هـذا المسلك ، فلك أن تعلم أنك لم تُبْقِ ولم تَنْقُصْ شيئا . وأما على جهة أخرى فقد يلزم أن يترك ويُنْقَص والا يعلم .

---

(١) ش : يعنى أنه لا يقع الجنس بأسره فى الفصول المأخوذة عن القسمة الثانية وهى السفلى . ولما قال هذا أخذ يوضحه بالمثال فقال : مثال ذلك ... (٢) ف : ملتئم .

(٣) تآكلت حروفها . (٤) ش : أى لكن ما ذكره لكل حيوان طائر .

(٥) ش : أى الأعم والقريب من الجنس .

(٦) ف : أى الأول . (٧) ف : أى الأجناس الأخر .

(٨) ش : أى وكذلك فصول الأجناس الخارجة عما ذكر .

(٩) ش : أى وكذلك الفصول الأول ، التى هى لأجناس تحت أجناس هى أعلى منها ، هى الفصول التى تقع لذلك الجنس الذى هو أسفل . ولما قال هذا أوضحه بالمثال .

(١٠) ش : أى فصول الطائر الأُول تلزم كل طائر .

(١١) ش : أى والفصول الأول للسمك هى التى تلزم كل سمك .

(١٢) ش : أى إذا سلكت هذه الطريق ، بأن تقسم الجنس بالفصول الأول وتقسمه إلى جميع أقسامه التى لا يخرج من شىء منها ، فاعلم أنك لم تنقص بالعرض ، أى لم تترك بعض الأقسام ، ولم تقسم بالفصول السفلى .

وليس تدعو الحاجة[1] بوجه من الوجوه المقسم والمحدّد إلى أن يعلم جميع الموجودات . هذا على أنه قد يقول بعضُ الناس إنه غير ممكن أن يعلم الفصل الذى لكل واحد إن لم يعلم كل واحد ، وأنه من غير العلم بالفصول لا سبيل إلى أن يعلم كل واحد . وذلك أن ما ليس هو مخالفا له هو واحد عند هذا ، وما بينه و بينه خلاف[2] هو آخر غير هذا . فنقول : أما أولا فهذا كذب ، وذلك[3] أنه ليس هو لكل فصل آخر مخالفا ، إذ كان قد توجد فصول كثيرة لأشياء هى واحدة بأعيانها فى النوع ، لكن ليس فى الجوهر[4] ولا بالذات . وأما بعد[5] ، فإنه عندما يأخذ[6] فى الفصول المتقابلات وأن الكل يقع هاهنا أو هاهنا ، و يأخذ أن المطلوب فى واحد من كليهما[7] [٢٣٥ ب] ويكون عالما بهذا[8] . ولا فرق فى أن يعلم أو لا يعلم الأشياء التى تحمل عليها فصولٌ أشياءَ أُخَر . وذلك أنه من البيّن الظاهر أنه إن كان عندما يأخذ هذا المأخذ يصير إلى الأشياء التى ليس يوجد فيها أيضا فصلٌ ، قد يكون مقتنيًا لقول الجوهر .

---

(١) ش : هذ. سب ف. أنه ليس يمكن المقسم أن يحد إلا بعد أن يعلم جميع الفصول التى تفصل بين الحدود والموجودات بأن يعلم كل الموجودات . (٢) تآكلت حروفها .

(٣) ش : أى والسبب فى ذلك هو أنه ليس إذا خالف أمر ما أمرا بشىء ما يجب أن يكونا مختلفين بالنوع . (٤) ف : بالجوهر . (٥) ش : هذا حل قول المتشكك ، وذلك أنه إذا قسم العام بقسمين جيه . . . وجعل المحدود تحت أحدهما ، فقد فصله بهذا من جميع الأشياء التى تحت الفصل الآخر ، فاستغنى بذلك عن معرفة الفصول التى بين الأشياء التى تحت ذلك الفصل .

(٦) ف : أى المقَسّم . (٧) ف بالأخر : أى فى بعض تلك الفصول المتقابلة .

(٨) ش : أى يكون عالما تحت أى الفصول يوجد المطلوب الذى يقصد إلى تحديده .

فأما القول بأنه يقع الكل فى القسمة إن كانت الفصول المتقابلة من التى ليس فيها متوسط ، فليس هو مصادرة ، وذلك أنه قد يلزم ضرورةً أن يكون موجودا فى أحدها إن كان فصلا لذاك .

فأما فى إثبات الحدّ بالقسمة فقد يجب أن يحو نحو هذه الثلاثة ، وهى أن تؤخذ الأشياء المحمولة من طريق ماهو وأن يرتب فى هذه أيما هو الأوّل والثانى وأن جميعها هى هذه . — فالأُولى من هذه مِنْ قِبَل[1] أنه قد يمكن كما يقاس فى العرض أنه موجود أو أن يثبت الجنس . — وأما الترتيب على ما ينبغى فقد يكون إن أخذ الأوّل . وهذا يكون إن اقتضب ما هو لازم لجميعها . وأما لهذا فليس كلها[2] ، وذلك أنه قد يوجد من الاضطرار شىء مثل هذا . فإذا أخذ هذا فبالأشياء التى تحت ، يكون هذا النحو بعينه[3] . وذلك أنه يكون الثانى الأمر الذى هو للأشياء الأخر الباقية أوّلا ، والثالث هو الذى للأشياء التى تتبع . وذلك أنه إذا ارتفع ذلك الذى فوق ، فالأمر الذى يتلوه يكون أوّلا للباقية ، وكذلك فى تلك الأُخَر الباقية . — فأما أن جميعها هى هذه فيتبين[4] من أخذ الشىء الأوّل من القسمة[5] ، وأن الكل[6] إما أن يكون حيوانا فلانيا أو حيوانا فلانيا

(١) ش : لما كانت الأشياء العامية الموجودة فى أنواع أكثر من واحد قد يكون منها جنس ومنها عرض ، كذلك احتيج أن يميز بين الجنس منها و بين العرض ، إذ كان هو القول بما هو دون العرض ، لذلك وصى بهذا . و إنما قال فى العرض إنه يقاس ، وفى الجنس إنه يثبت ، من قبل أن العرض طبيعته غريبة من طبيعة المعروض ، ولذلك إنما يوجب بقياس ، وأما الجنس فلأنه ذات للنوع فإنه يوجب آكد من العلم بالقياس .

(٢) ف بالأحمر : أى لا تلزمه جميع الفصول المقوّمة لأنواعه المختلفة .

(٣) تآكلت حروفها .

(٤) ص : يتبين .

(٥) ف : بالقسمة من أن

(٦) ف بالأحمر : أى الجنس .

< آخر > ، والحيوان الفلانى موجود(١) ؛ وأن الفصل أيضا هو لهذا(٢) كله ، وأنه ليس يوجد لذلك الآخر(٣) فصل ، أو أنه أيضا مع الفصل الأخير لا فرق بينه وبين [٢٣٦ ا] جملة الكل(٤) فى النوع . وذلك أنه ظاهر أنه لم يرد فيوضع شىء ٩٧ ب
فصل ، إذ كانت كلها مأخوذة من طريق ماهو ولم ينقص ويحلل لشىء من هذه ولا واحد . وذلك(٥) أنه إما أن يكون جنس ، وإما أن يكون فصل . فالجنس هو الأول ، وهو المأخوذ مع الفصول معا ، والفصول هى جميعا لازمة ، فلا يكون حينئذ شىء هو أشدّ(٦) تأخرا ؛ وإلا فقد كان يكون شىء آخر مخالفا بالنوع . وهذا قد قيل إنه غير مخالف .

وقد يجب(٧) أن يكون طلبك عندما تتأمل المشابهة غير المختلفة ، أما أولا : فما الشىء(٨) الذى هو موجود لجميعها واحدا بعينه ؟ ثم تطلب من الرأس فى الأشياء الأخر التى هى ، وتلك(٩) فى جنس واحد بعينه ، وتلك(١٠) هى بعضها عند بعض واحدة بعينها فى النوع(١١) وهى أشياء أخر غير تلك(١٢) . فإذا أخذ فى هذه ماهو موجود فى جميعها

(١) ش : أى موجود للذى يقصد إلى تحديده . (٢) ف : أى للجنس .

(٣) ش : أى أنك إذا بلغت إلى الفصل الأخير لا يكون لتلك الجملة فصل .

(٤) ش : أى ما يدل عليه الجنس مع الفصول المقومة بالحدود لا فرق بينه وبين الكل وهو المحدود فى النوع ؛ أى ليس هما نوعين مختلفين ، بل هما نوع واحد بعينه .

(٥) ش : أى إن كان قد نقص شيئا فإن المنقوص إما أن يكون جنسا (ص : جنس) وإما أن يكون فصلا (ص : فصل) . (٦) ف : أى تصل .

(٧) ش : يعنى أنك إذا وجدت أشياء تنعت بما تكون به متشابهة ، أول ما تطلب من أمرها : ما هو ذلك الشىء الذى يوجد لجميعها : هل هو واحد بعينه فى المعنى ، أو اسم مشترك ؟

(٨) ف بالأحمر : إحدى جماعتين . (٩) ف بالأحمر : أى الجماعة الأخرى .

(١٠) ف بالأحمر : أى الواحد المشترك .

(١١) ف : أى فى كبر النفس مثلا . (١٢) ف بالأحمر : أى الجماعة الأخرى .

واحدا بعينه ، وفى أشياء أُخَر على هذا المثال ، فقد ينبغى أن يبحث من الرأس فى الأشـياء المأخوذة إن كان واحدا بعينه(١) ، ويكون البحث إلى أن ينتهى إلى قول واحد(٢) ، وذلك أن هـذا هو حدّ الأمر . فإن كنت إذا سلكت لا تصير إلى واحد ، لكن إلى اثنين أو إلى ثلاثة ، فمن البيّن أنه لا يمكن أن يكون المطلوب واحدًا ، لكن أكثر من واحد . وأعنى بهذا ما أنا واصفه :

وهو أنه إن كان طلبنا ما هو كِبَر النفس فقـد يجب أن نتأمل وننظر فى الأنواع التى هى كبيرة الأنفس التى نحن عارفون بهـا : ما المعنى الواحد الموجود لكلها من طريق ماهى بهذه الصفة — مثال ذلك إن كان ألقيبيادس كبير النفس أو أخيلوس أو آيس(٣) ، أن يبحث ما الأمر الموجود الذى هو واحد لجميعهم ، فهو أنهم لم يحتملوا الضيم إذ كان واحد منهم حارب ، والآخر حَقِد ، والآخر قتل نفسه . ثم يُبين هذا من الرأس فى قوم آخر — مثال [٢٣٦ ب] ذلك فى لوساندروس أو فى سقراط ، فنجد معناه أنهم لم يتغيروا(٤) عند ما يجح بختهم أو يُكْدِى . فإذا أخذت هـذيـن المعنيين فأثبت ما الذى يوجد واحدا بعينه لغير قبـول التأثير من الاتفاق ولفقد الصبر على الامتهان . فإن لم يوجد ولا واحد ، فيكون لكبر النفس نوعان(٥) قائمان . وكل حدّ هو أبدا كلى ؛ وذلك أن الطبيب ليس يخبر بشفاء هذه العين ، لكن للكل ، أو عندما يفصل بالنوع .

(١) ف بالأحمر : أى كبر النفس . (٢) ف : أى حد واحد .

(٣) القيبيادس = Alcibiades ؛ أخيلوس = Achilles ؛ آيس = Ajax ؛ لوساندروس = Lysander . (٤) ص : يتغيرون . — أكدى الرجل : لم يظفر بحاجته . (٥) ف بالأحمر : أى معنيان لاسم مشترك .

وتحديد(١) الأوحاد أسهل من تحديد الكلي . ولهذا السبب فإنما ينبغي أن ننتقل من الأشياء الجزئية والأوحاد إلى الأشياء الكلية . وذلك(٢) أن اشتراك الاسم يضلّل في الأشياء الكلية أكثر مما يضلل في الأشياء الغير(٣) مختلفة . وكما أن في البراهين قد يجب أن يكون معنى القياس موجودا ، كذلك يجب أن يكون في الحدود الظهور(٤) أيضا . وهذا يكون متى حدّد في واحدٍ واحدٍ من الأجناس بالأشياء التي في الجزئية التي خبر بها (مثال ذلك(٥) أن يرى لا لكلي شبيها(٦) ، لكن للذى في الألوان أو في الشكل ، وللحاد الذى في الصوت) ، وبهذا المأخذ يسلك إلى العام من حيث يحترس ألا يتلقانا اشتراك الاسم فنقع فيه .

فإن لم يجب أن يستعمل الاستعارة والتشبيه عند المناظرة والكلام ، فمن البيّن أنه ليس يجب(٧) أن يستعمل في التحديد لا استعارة الأسماء والتشبيه ،

---

(١) ش : أبو بشر : يعني أن تحديد أنواع الأنواع لما كانت إنما يؤخذ في واحد واحد من قرب ، يعني من الأشخاص والأوحاد ، صار تحديدها أسهل من تحديد الجنس الذى عبّر عنه بالكلي .

(٢) ش : أي أن البحث في هل الجنس اسم مشترك أو طبيعة ، هو أصعب من البحث عن هذا المعنى : أنواع الأنواع ، التي سماها غير مختلفة . (٣) ش : يريد أنواع الأنواع ؛ وإنما سماها غير مختلفة لأنها لا تختلف في الجنس . (٤) ف : الوضوح .

(٥) ش : أي المثال على أنه إنما ينبغي أن يبتدئ من حدود أنواع الأنواع ، ثم ينتقل إلى استخراج حد الكلي ، وهو جنس . (٦) ص : شبيه . ش : قد أعطى أرسطوطالس في كتاب "المقولات" أن الخاصة الحقيقية للكيفية هي أن بها يقال في الشيء إنه شبيه أو غير شبيه . وإذا تأمل معنى الشبيه في واحد واحد من أنواع الكيفية لم يوجد معنى واحد . وذلك أن معنى الشبيه في الشكل غير معناه في الكيفيات الانفعالية والانفعالات ، وبالجملة في واحد واحد من الثلاثة الأنواع الباقية ، فلذلك يضطر أن ينظر في أي شيء تتفق هذه الأربعة الأنواع من معنى الشبيه ، فيجد ذلك إنما هو في نسبة كل واحد منها إلى ما ينعت به . (٧) ف : ينبغي .

ولا أيضا ينبغى أن يستعمل فيها جميع الأشياء التى تقال على طريق الاستعارة والتشبيه . وذلك أنه قد يلزم ضرورة أن يستعمل الاستعارة والتشبيه فى باب المناظرة .

١٤

< تحــديد الأجنــاس >

وقد يجب فى الإخبار عن المسائل والمطالب(١) أن يكون عندنا(٢) أمر التشريح(٣) والقسمة ونجرى فيها هذا المجرى ؛ وهو أن نضع الجنس العام لجميعها — مثال
١٩٨ <ذلك> إن كانت الأشياء [٢٣٧ ا] التى النظر فيها حيوانات ، فقد يجب أن ننظر أى الأشياء موجودة لجميع الحيوانات . فإذا أُخذت هذه ننظر من الرأس : أى الأشياء هى اللازمة للأول كله من الباقية — مثال ذلك إن كان هذا طيرا فيجب أن نطلب الأشياء التى هى لازمة لجميع الطير . وهكذا دائما نأخذ الأقرب حذا ، فإنه من البين أن يحصل لنا حينئذ أنا نخبر لأى سبب توجد الأشياء اللازمة للأمور التى تحت ذلك العام — مثال ذلك لأى سبب يوجد للإنسان أو الفرس(٤) . فليكن الحيوان الذى عليه اَ ، ولتكن بَ الأشياء(٥) اللازمة لجميع الحيوان ، وليكن الذى عليه حَ الحيوانات الجزئيــة . فهو بيّن إذًا لم يوجد دَ لـ(٦) حَ ، فإنها توجد من أجل اَ ، وكذلك لتلك الأشياء الأخر .

(١) ف بالأحمر : أى المسائل التى يطالب فيها بالسبب الموجب لوجود معنى ما الموضوع .

(٢) ف بالأحمر : أى نكون عارفين .   (٣) ف بالأحمر : أى تشريح الحيوانات .

(٤) ف بالأحمر : أى لأى سبب يوجد للانسان أو الفرس أن كل واحد منها حساس .

(٥) ف : أى الحساس .   (٦) ف بالأحمر : أى لأجلها .

وهذا القول بعينه فى الأشياء المرتّبة يجب دائما . أما الآن فإنما مخاطبتنا وكلامنا بحسب الأشياء العاميّة التى تأدت إلينا[1] . وقد يجب أن نبحث لا فى هذه فقط، لكن وإن كان شىء آخر يظهر أنه موجود عام بأن نأخذ هذا والأشياء التى يتبعها هـذا[2] والأشياء التى هى لازمة لهـذا[3] — مثال ذلك أن الأشياء اللازمة للحيوانات ذوات القرون هى أن لهـا كَرِشًا وأنه ليس لها الأسـنان العليا[4] . ثم نأخذ من الرأس لأى الأشياء تلزم القرون . وذلك أنه بيّنٌ لأى سبب وجد لتلك الأمرُ الموصوف، فإنه إنما يوجد لها من أجل أن لها قرونًا.

وأيضا قد يوجد نحوٌ آخر من التخير والالتقاط، وهو ما يقال على طريق التناسب . وذلك أنه إن لم يوجد سبيلٌ إلى أخذ شىء واحد بعينه مما يجب أن نسميه صَدَفَةً وشوكاً وعظماً، غير أنه قد يكون عندنا الأشياءُ اللازمة لهذه أيضا، كأن الشىء الذى هو مثل هذا هو طبيعة واحدة .

١٥

< اتحاد الأوسط فى مسائل عديدة >

وقد تكون المسائل واحدة بأعيانها [٢٣٧ ب] : أما بعضها فبأن يؤخذ لها أوسط واحدٌ بعينه مثال ذلك لجميعها الرجوع على طريق التقابل . — وبعض

---

(١) ش : أبو بشر : قد أخذ فى أن يخبر بالسبب الموجب لوجود المعنى لشىء شىء من الموضوعات له مما ليس السبب فى وجوده له جنسه ، ولكن تأثير ما وعرض ضرورى لازم لكل ما يوجد له ذلك المعنى، فيحصل السبب فيه هذا اللازم، فقال ...

(٢) ف : أى الأشياء الجزئية التى يوجد هذا بوجودها .

(٣) ف : أى للأمر العام . (٤) تحتها : من فوق .

هذه هى واحدة بعينها فى الجنس ، وهى جميع الأشياء التى توجد لها فصول من طريق أنهـا لأشياء أخر أو على جهات مختلفة[١] ، مثال ذلك : لم يحدث الصدى؟ ولأى السبب يرى فيها ؟ ولأى سبب تكون فى السحاب قوس؟ وذلك أن جميع هـــذه هى مسئلة واحدة بعينها فى الجنس ، إذ كان جميعها إنما هى الانعطاف والانكسار[٢] أو هى فى النوع مختلفة .

وبعض المسائل قد يختلف مِنْ قِبَلِ أنه يوجد فيها أوسط تحت أوسط — مثال ذلك : لم صار النيل يكون جريه عند المحاق أكثر[٣] ؟ — لأن الشهر عند المحاق أدخل فى باب الشتاء . ولِمَ صار أدخلَ فى باب الشتاء؟ — لأن القمر ينقص نوره . فأما هذه فحالها بعضها عند بعض هذه الحالَ .

١٦
< الصلة بين العلة والمعلول >

وأما[٤] فى العلة[٥] ، والشىء الذى العلة علته[٦] ، والشىء الذى العلة له[٧] ، فقد يتشكك الإنسان فيقول : أترى متى وجد المعلول[٨] فالعلة أيضا موجودة —

(١) ف : أى : أو يوجد الأوسط لها على جهات مختلفة .
(٢) ف : الانعكاس . (٣) ف : أشد .
(٤) ش : أبو بشر : قد أخذ [أن] ينظر فى العلة وهى الحدّ الأوسط ، وفى الشىء الذى العلة علته وهى والحـــدّ الأكبر ، وهو المحمول فى نتيجة البرهان وهو المعــلوم ، وفى الشىء الذى العـــلة علة فى وجود المعلول له ، وهو الأمر الموضوع فى نتيجة البرهان وهو الحد الأصـــغر — كيف حال بعضها عند بعض فى باب الوجود والفقد ، وهل العلة والمعـــلول موجودان معـا ، أم قد يوجد المعلول ولا توجد العلة ؟ كذلك ينظر فى أمر الموضوع ويبحث من أمر هذه الثلاثة : هل هى منعكسة بالتساوى حتى إنه إذا وُجِد أحدها وُجِد الباقى ، أو ليس الأمر كذلك ؟
(٥) ف : أى الأوسط . (٦) ف : أى الحد الأخير (= الأكبر) .
(٧) ف : أى لحد الأصغر . (٨) ف : أى الحد الأكبر .

مثل أنه إن كان ينثر ورقة أو ينكسف، فقد توجد ليت شعرى علة الكسوف أو علة انتثار الورق — مثال ذلك إن كانت هذه العلة هى أن يكون ورقه
عريضا، وكانت علة الكسوف هى أن الأرض فى الوسط . — فإنه إن لم ٩٨ب
يوجد، فَقَدْ تكون علتها شيئا آخر؛ وإن كانت العلة والمعلول موجودين معا، مثل أنه إن كانت الأرض فى الوسط فهو منكسف، أو إن كان ورقه عريضا فينثر ورقه — فإنه إن كانت هكذا فقد يلزم أن تكون موجودة(١) معا، ويوجد السبيل إلى أن يتبيّن(٢) بعضها من بعض . فليكن انتثار الورق الذى عليه ا؛ وليكن عريض الورق الذى عليه ب؛ وليكن الكروم الذى عليه ح . فإن كانت ا موجودة لـ ب (إذ كان كل عريض الورق ينثر ورقه) وب موجودة لـ ح (إذ [٢٣٨ ا] كان كل كرم عريض الورق)؛ فـ ا موجودة لـ ح؛ ويكون كل كرم ينثر ورقه . والعلة التى هى الأوسط هى ب، وهو أن الكرم عريض الورق . وقد يبين أن الكرم(٣) عريض الورق بأنه ينثر ورقه . فليكن د عريض الورق؛ ولتكن هـ انتثار الورق، والكرم الذى عليه ز؛ فـ هـ موجودة لـ ز؛ وذلك أن كل كرم ينثر ورقه، و د موجودة

(١) ف : أى العلة والمعلول .

(٢) ش : القياس هو هذا : كل كرم عريضُ الورق؛ وكل عريض الورق ينثر ورقه؛ فالنتيجة عن ذلك أن : كل كرم ينثر ورقه .

(٣) ش : القياس فى ذلك هو هنا : كل كرم ينثر ورقه؛ وكل ما ينثر ورقه هو عريض الورق؛ فكل كرم إذن عريض الورق .

ل هـ ، إذ كان كل ما ينثر ورقه عريض الورق ؛ والعلة هى هـ َ ، وهى أن ينثر ورقه . — فإن لم يمكن أن تكونا علتين بعضهما لبعض (إذ كانت العلة أقدم مما هى علته[1] ، وكان وجود الأرض فى الوسط هى العلة فى أن تنكسف ، ولم يكن الكسوف العلة فى وجود الأرض فى الوسط) ، فإن كان البرهان الكائن بالعلة هو برهانا[2] على «لِمَ هو» ، وأما ما لم يكن بالعلة فهو برهان على «أنَّه» ، فإنه إذا علم[3] أنها فى الوسط فقد علم أنَّها ولم يعلم لِمَ هى . فأما أن ليس كسوفه علة وجود الأرض فى الوسط ، بل وجود الأرض فى الوسط هى العلة فى الكسوف ، فذلك بيّن ظاهر ، إذ كان وجود الأرض فى الوسط مأخوذا[4] فى قول[5] الكسوف . فهو إذًا بيّن أن بهذا يعلم ذاك ، لا هذا بذاك .

أوَ يمكن أن يكون الشىء واحدا بعينه < وله > علل كثيرة ؟ وذلك أنه و إن كان قد يحمل شىء واحد بعينه على أشياء كثيرة أوْ لا : فليكن ا َ

---

(١) شـ : يلزم وضع شيئين أحدهما علة للآخر : أن يكون كل واحد منها متقدما ومتأخرا ، وظاهرا وخفيا .

(٢) شـ : برهان .

(٣) شـ : أى إذا علم أن الأرض موجودة فى الوسط وأن القمر منكسف ، بأن قال إن القمر منكسف إذا كان منكسفا والأرض موجودة فى الوسط بينه و بين الشمس ، فالأرض إذًا موجودة فى الوسط فى هذا الوقت . فإن هذا البرهان هو على أنها موجودة فى الوسط ، لا على لِمَ هى موجودة .

(٤) شـ : لأنّا نحد الكسوف بأن نقول : إن كسوف القمر هو إظلامه ، لقيام الأرض فى الوسط بينه و بين الشمس .

(٥) ف : أى حد .

(الحيوان) أنهـا موجودة أولا (أى بلا توسط) لـ بَ (الناطق) و لـ حَ (غير الناطق) وليكن[١] هذان موجودين لـ دَ (للانسان) و هَ (الغراب) . فـ اَ إذن موجودة لـ دَ هـَ . والعلة أما لـ دَ فـ بَ ، وأما لـ هـَ فـ حَ . فلذلك عندما تكون العلة[٢] موجودة قد يلزم أن يكون الأمر[٣] موجودا . و إذا كان الأمر[٤] موجودا[٥] ، فليس من الاضطرار أن يكون كل ماهو علة أى شىء كان ، لكن أن تكون علة ، غير أنه ليس كلًّا .

فنقول[٦] [٢٣٨ ب] إن المسئلة[٧] دائما هى كلية ، والعلة هى كلٌّ ما ، والأمر الذى العلة علته[٨] هو كلى — مثال ذلك أن انتثار الورق هو موجود على الانفراد لكلٍّ ما[٩] ، و إن كان له أنواع[١٠] . وهو موجود لهذه على طريق الكلية : إمّا للنبات[١١] ، و إما لهذا النبات . فالأوسط إذن والأمر الذى العلة علته[١٢] فى هذه قد يجب أن يكونا متساويين وينعكسا بالتساوى — مثال ذلك : لِمَ صار الشجر ينثر ورقه؟ — إن كان ذلك لانعقاد الرطوبة ، فقد يجب إن تَرَبَتْ الشجرةُ

---

(١) ص : وليكونا . (٢) ش : أى الحد الأوسط .

(٣) ف : الآخر ، أى الحد الأكبر . (٤) ف : أى الحد الأكبر .

(٥) ف : أى لشىء آخر . (٦) ف : أى فنقول فى جواب ذلك .

(٧) ف : أى المسئلة البرهانية ، أعنى المطلوب البرهانى هو أبدا كلى لأخرى .

(٨) ف : أى الحد الأكبر وهو المعلول .

(٩) ف : أى لكل شجر عريض الورق .

(١٠) ف بالأحمر : أى و إن كان الشجر العريض الورق أنواعا .

(١١) ف : أى للشجر . (١٢) ف بالأحمر : أى الحد الأكبر .

ورقها أن يوجد انعقاد الرطوبة ؛ وإن وجد الانعقاد لا لكل ما اتفق ، لكن للشجر الذى ينثر ورقه .

١٧

< هل يمكن العلل المختلفة أن تنتج معلولا واحدا >

١٩٩ ا فليت شعرى[١] : قد يمكن أن تكون لشىء واحد بعينه فى الكل لا علة واحدة بعينها ، لكن علل مختلفة ، أم لا يمكن؟ فنقول فى جواب ذلك إنه إن كان قد تبيّن من أمر العلة أنها بذاتها لا على طريق العلامة وبطريق العرض فذلك مما لا يمكن ، وذلك أن الأوسط هو قول[٢] الطرف ؛ وإن لم يكن هكذا فقد يمكن .

ويجوز أن نبحث عن الأمر الذى العلّة علته ، وعن الأمر الذى العلة له على طريق العَرَض ؛ وليس يظنّ بهذه أنها مسائل[٣] . وإلّا كان يوجد لها الأوسط على مثال واحد إن كانت متفقة أسماؤها ، فالأوسط لها اسم مشترك ؛ وإن كان على طريق الجنس ، فهو لها على مثال واحد . مثال ذلك : لم صارت إذا بدلت[٤] هى أيضا متناسبة ؟ وذلك أن العلل فى ذلك فى الخطوط والأعداد هى مختلفة وهى واحدة بعينها : وذلك أن بما هى خطوط هى مختلفة .

---

(١) ش : قد أخذ فى أن يفحص هل إن وجدت العلة — وهى الحد الأوسط ، مثل انعقاد الرطوبة — لا لأى شىء اتفق ، لكن للشجر الذى ينثر ورقه ؛ هل يمكن أن يوجد للشجر المنتثر الورق لا هذه العلة فقط بل علة أخرى ؟ أم لا يمكن أن يكون غير هذه العلة ، ولا يمكن أن تكون له علل مختلفة غير انعقاد الرطوبة ؟ (٢) ف : حد . (٣) ف : أى ليست مسائل برهانية . (٤) ش : يعنى أنه إذا سئل : لم صارت أربع كميات متناسبة إذا بدلت أيضا تكون أيضا متناسبة ؟ يعنى : ما العلة فى أنها إذا بدلت تكون متناسبة ؟

وأما من طريق ما يتزيّد هذا الضرب من التزيّد فهى على هذا النحو واحدة بعينها فى جميعها .

وأما العلة فى أن يكون اللون يشبه اللون فهى غير العلة فى أن يكون الشكل يشبه الشكل (١)؛ وذلك أن الشبيه فى هذه هو اسم مشترك . فإن الشبيه أما فى الأشكال [٢٣٩ ا] فلعلةٍ هو أن تكون أضلاع متناسبة وزواياه متساوية، وأما فى الألوان فبأن يكون الجنس (٢) واحدا أو شيئا (٣) آخر مثل هذا .

والأشياء التى هى بالتناسب واحدةٌ بأعيانها فالأوسط موجود لها أيضا على طريق التناسب . فأما فى العلة والأمر الذى العلة علته، والأمر الذى العلة له هى لازمة بعضها بعضا، فالحال فيها هذه الحال، وهى أنك إن أنت أخذت الشىء الذى العلة علته فى الجزئية (٤) فهو أكثر (مثال ذلك أن تكون زواياه الخارجة مساوية لأربع قوائم هى أزيد (٥) مما المثلث والمربع)، فأما إذا أخذت جميعها (٦) فهى بالتساوى (وذلك أن جميع الأشياء التى زواياها الأربع

---

(١) ش : الشبيه فى الشكل هو أن تكون زواياه متساوية وأضلاعه متناسبة . — فهى : ص : هو . (٢) ش : إنما قال : أو شىء واحد لأن الكلام فى هذه (ص : هذا) المعانى إنما هو من صناعة غير هذه . (٣) ص : شىء آخر .

(٤) ش : أى فى الأشياء التى يحصرها الأصغر .

(٥) ش : أى زوايا المثلث الخارجة الثلاث مساوية لأربع قوائم . وليس كل ما زواياه الخارجة مساوية لأربع قوائم هو مثلث، لأن المربع زواياه الخارجة مساوية لأربع قوائم؛ وليس هذا المعنى أيضا للربع وحده . فهو إذن أزيد من المثلث والمربع .

(٦) ش : أى إذا أخذت جملة المربع والمثلث كان هذا مساويا؛ فإن جملة المثلث والمربع زواياها مساوية لأربع قوائم . وكل الذى زواياه مساوية لأربع زوايا قائمة هو جملة المثلث والمربع .

الخارجة مساوية لأربع زوايا قائمة بالأوسط على مثال واحد[١]. والأوسط الأوّل هو قول الطرف الأوّل، مِنْ قِبَلِ أن جميع العلوم إنما تكون بالحدود — مثال ذلك انتثار الورق هو لازم للكرم ويَفْضُل عليه وهو أيضا لازم للبنية ويَفْضل عليها، لكن ليس يَفْضُلُ على جميعها، لكنه مساوٍ لها إن أخذ الإنسان أن الأوسط الأوّل هو قول: انتثار الورق. وذلك أنه يكون الأوسط الأوّل[٢] الذى على أحدها جميعا. وأيضا الأوسط لهذا انعقاد الرطوبة أو شيء آخر من أشياء هذه. ما هو انتثار الورق؟ — هو انعقاد اللبن المتصل بالبذر.

وأما فى الأشكال فهكذا تكون التوفية للذين يطلبون اتصال[٣] العلة والأمر، أى ما العلة علته. فلتكن أ (أى الحيوان) موجودة لكل ب (الحساس). ولتكن ب لكل واحد من د (المتحرك بإرادة)[٤] وتفضُل علته[٥] فـ أ لـ ب تكون كلية لـ د (وذلك أنى إنما أسمّى كليا لما لم يرجع بالتساوى، وأما الكلى

(١) ش: أى مساوٍ لهذه الجملة ولهذا الأكبر.

(٢) ش: أبو بشر: قوله الأوسط الأوّل يوجب أوسط أخيرا (ص: آخير) بالحقيقة هو كذلك، لأنّا إذا أخذ[نا] من جملة الحد الأصغر نوعًا جزئيًا (ص: نوع جزئى) يجب أن تكون أربعة حدود: النوع الجزئى، والجملة الحاصرة لكل واحدٍ من الأنواع الجزئية، والأوسط، والحد الأكبر. وهذه، على طريق المثال: الكرم، وجملة الكرم مع غيره، والمنعقد الرطوبة، والمنتثر الورق. فجملة الكرم مع غيره، والمنعقد الرطوبة هما وسطان. فالأوسط الأوّل يعنى به القريب من النوع الجزئى، وهو جملة هذه الأنواع الجزئية. وهذا يوجبه كلامُه وهو قوله: فإن الأوسط الأوّل الذى على أحدهما جميعا...

(٣) ش: أى فى أنهما متساويان منعكسان.

(٤) ش: ونوع نوع من المتحرك بإرادة الإنسان أو الفرس أو الثور.

(٥) ش: أى الحساب يكون كليا للإنسان ولواحد واحد من الأنواع الجزئية.

الأول فأسمى ما لم ينعكس عليه كل واحد(١) [٢٣٩ ب] بالتساوى) ، وجعلتها منعكسة عليه مساوغة له . فـ بَ هى العلة فى أن تكون اَ موجودة لـ دَ . فقد يجب إذن أن تكون اَ لا تفضل(٢) فى وجودها لـ دَ وامتدادها معها على بَ ، و إلا لم تكن هذه علة تلك خاصةً ، أعنى علة الموضوع . فإن كانت اَ موجودة لجميع الهاءات ، فتكون تلك كلها شيئا واحدا هو شىء آخر غير بَ ، و < إلا > فكيف يوجد السبيل إلى القول بأن كل ما يوجد له هـَ يوجد ٩٩ ر
له اَ ؟ وليس كل ما يوجد له اَ يوجد له هـَ ، فلم لا توجد علة ما كما اَ لـ دَ ؟ وذلك أنها موجودة لجميع الدالات ؛ فهاءات إذن تكون معا شيئا واحدا . فقد يجب أن نبحث عن هذا ، وليكن هذا حَ .

فقد يمكن إذن أن تكون علل كثيرة هى علل شىء واحد بعينه ؛ إلا أنه ليس على أنها علل أشياء واحدة بأعيانها فى النوع — مثال ذلك العلة فى أنها طويلة الأعمار : أما لذى أربع فالا تكون لها مرارة ، وأما للطيور فهو < أن تـ > كون يابسة أو شيئا آخر .

١٨

< العلة القريبة هى العلة الحقيقية >

فإن لم يصر دفعةً و يَنْتَهِ إلى غير المتجزئة ولم يكن الأوسط واحدا فقط ، بل كثيرة ، فالعلل أيضا هى كثيرة . فأيما من هذه الأوساط ليت شعرى هو

(١) ش : أى من الأنواع الجزئية .

(٢) ف بالأحمر : أى لا يفضل اَ على بَ وإلا يكون وجودها لـ دَ بالزيادة على بَ وإلا لماذا يكون ...

العلة للأشياء الجزئية؟ أترى هو الشيء القريب من[1] الكلى الأول، أو الذى عند الأشياء الجزئية؟ فمن البيّن أنه الأشياء القريبة جدا لكل واحد الذى له العلة، < إذ > أن العـلة فى أن يكون الأول الذى تحت الكلى موجودا هو هـذا . مثال ذلك : العـلة فى أن تكون ا َ موجودة لـ حـَ هى بَ ، والعلة فى أن تكون ا َ موجودة لـ د َ هى حـَ، ولـ حـَ <هى> بَ ، ولهذه تلك نفسها .

١٩
< إدراك المبـادئ >

أما ماالقياس ، وما البرهان ، وكيف يكون كل واحد منهما — فذلك ما قد تبين . وقد تبيّن مع ذلك أيضا ما العلم البرهانى، وكيف يكون؛ وذلك أنهما شيء واحد بعينه . فأما فى المبادئ : كيف تكون معلومة، وأى[١٢٤٠] ملكة هى عارفة بها، فليكن ذلك ظاهرا من ها هنا ، بأن نتقدم أولاً فنأتى من أمرها بشكوك . فأما أنه لا يمكن أن يعـلم بالبرهان من لم يكن عالما بالمبادئ الأول التى هى غير ذوات أوساط، فذلك قـد تقدّمنا فأخبرنا به . وأما أن العـلم الذى بغير ذوات وسـط أترى هو واحد بعينه، أم ليس هو كذلك — فللانسان أن يتشكك فى ذلك . وقد يتشكك ويقول : أترى أخذ كل واحد من الأمرين[2] هو علم ، أم لا؟ أم أحدهما يقع علم، و بالآخر

(١) ف : الذى عند .

(٢) ف بالأخر : يريد النتائج والمقدمات الأول .

جنسٌ ما آخر؟ وليت شعرى أهذه الملكات[1] تحدث فينا من حيث لم تكن موجودة فينا، أم كانت موجودة فينا ونحن ناسون لها؟ . — فإن كنا مقتنين لها فيكون شنعًا . وذلك أنه قد يلزم أن نكون مقتنين لعلوم أشدّ استقصاءا من البرهان ونكون ناسين لها . وإن كنا إنما نتناولها بعد أن لم نكن مقتنين لهـا فيما تقدّم ، فكيف يكون لنا السبيل إلى أن نعلمها ونتعلمها من حيث ليس عندنا معرفة متقدّمة الوجود؟ وذلك أنه غير ممكن، كما نقول فى البرهان أيضا . فمن البيِّن إذًا أنه لا يمكن أن نكون مقتنين لها ؛ وإلا فما كنا بالذين ننساها . ولا أيضا أن نكون عارفين بها من حيث ليس فينا ولا قُنْيَة واحدة تكون فينا . فيلزم إذًا ضرورةً أن نكون مقتنين لقوةٍ ما، وليس حالنا فى اقتنائنا لها حالا تكون فى الاستقصاء أشرفَ وأفضلَ من هذه — وهذه هى موجودة فى جميع الحيوان . وذلك أن لها قوة غريزية مختبرة وهى التى نسميها الحس . وإذ الحس موجود فيها، ففى بعضها قد يكون ما نحسّ به ثابتًا، وفى بعضها لا يكون . فالذى لا يكون فيه ثابتا إما من جميع الوجوه، وإما فيما كان منها ليس يكون فيه ، فإن [٢٤٠ ب] هذا لا علم له خارجًا[2] عما حسه . وأما ما كان من الحيوان يثبت فيـه ، فقد يبقى عندما يحس شىء ما فى أنفسها . وعندما يكون كثير من أمثال هذه فقد يحدث حينئذ تميز ما وتفصيل، حتى إن لبعضها قـد يكون من ثبات أمثال هذه قولٌ[3]، وبعضها لا . فمن الحس

---

(١) ف بالأحمر : أى من المعارف . (٢) ص : خارج .

(٣) ف : حلم .

يكون حفظ[1] كما قلنا؛ ومن تكرير الذكر[2] مرات كثيرة تكون تجربة ، وذلك أن الأحفاظ الكثيرة في العدد هي تجربة واحدة . ومن التجربة عندما يثبت ويستقر الكلي في النفس الذي هو واحد في الكثير، ذلك الذي هو في جميعها واحد بعينه هو مبدأ الصناعة والعلم . وذلك إنه إن كان لما في الكون فهو مبدأ الصناعة، وإن كان فيما هو موجود فهو مبدأ للعلم .

فليس إذن هذه القُنْيات[3] موجودة فينا منفردة؛ ولا أيضا إنما تكون فينا من ملكات أُخَر هي أكثر في باب ما هي عالمة، لكن من الحسّ — مثال ذلك في الجهاد ، فإنه إذا وقف واحد عند الرجوع فقد يقف آخر ثم آخر إلى أن يصير الأمر إلى المبادئ: والنفس هي الموجودة بهذه الحال < : أي > على أنها يمكن أن تنفعل هذا الانفعال .

وما قلناه منذ أوّل الأمر ولم نفصح به ونظهره فلنخبر به من الرأس . فنقول : إنه عندما يثبت[4] في النفس من غير المختلفة شيء واحد على قَباله الكلي : وذلك أنها تحس بالجزئي إحساسا ، وأما الحس فهو بالكلي :
١٠٠ ب مثال ذلك بالإنسان، لا بإنسان هو قالياس. ثم نقف في هذه من الرأس إلى أن تثبت فيها معانٍ لا تتجزأ وتلك الكلية : مثال ذلك من هذا الحيوان إلى الحيوان، وهذا هو واحدٌ على مثال واحد .

فمن البيّن إذن أنه قد يلزم أن نعلم الأوائل بالاستقراء، وذلك أن الحس إنما يحصل فيها الكلي بالاستقراء على هذا النحو .

(١) ف : ذكر . (٢) ف : الحفظ . (٣) ف : قائمة . (٤) ص : إن .

والملكات التي في الذهن التي نصدق بها، منها ما هي صادقة دائماً، ومنها [٢٤١ ا] ما تقبل الكذب — بمنزلة الظن والفكر، وأما الصادقة دائماً فهي العلم(١) والعقل(٢). وليس يوجد جنس آخر أشد استقصاءا وأتقن من العلم إلا العقل. والمبادئ أعرف من البراهين. وكل علم هو مع قول. والمبادئ: أما العلم فلا سبيل إلى أن يقع بها. ولما كان يوجد شيء يمكن أن يكون أكثر صدقا من العلم غير العقل إذا ما نحن بحثنا من هذه الوجوه من قِبَل أن مبدأ البرهان ليس هو برهانا هو للمبادئ(٣). فإذاً ولا مبدأ العلم أيضا هو علم، ولذلك لم(٤) يكن لنا جنس آخر صادق غير العلم. فيكون العقل هو مبدأ العلم، ويكون(٤) هو مبدءا للمبدأ؛ وجميعه عند جميع الأمر هو على مثال واحد(٥).

][تمت المقالة الثانية من «أنولوطيقا الثانية» وهي آخر كتاب «البرهان».

نقل أبي بِشْر متّى بن يونُس القُنّائي، من السرياني إلى العربي.

نقلت من نسخة الحسن بن سوار.

قوبل به نسخة كتبت من نسخة عيسى بن اسحق بن زُرعة المنقولة من نسخة يحيى بن عدي، فكان أيضا موافقا لها][

(١) ش: أي البرهان. (٢) ش: أي الذي يعرف الحدود ومبادئ البراهين.

(٣) ف: هو محصل (وفوق هذه: أحد) المبادئ. (٤) تآكلت حروفها.

(٥) هنا تعليقة نفس القارئ الذي رأيناه من قبل، يقول فيها: "قرأت هذه المقالة قراءة فهم بحسب الاجتهاد والقدرة، وفيها إعادات < ... >به ولفظ غير م‍...‍ام ولم يسع أن أغيرها، لكني (؟؟) مذ علمت على ما وجدته من ذلك. ولسموم (؟) بن علي؛ والحمد لله وحده".

كتاب الطوبيقا

نقل أبي عثمان الدمشقي

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

بسم الله الرحمن الرحيم

[٢٤١ ب]

المقالة الأولى من كتاب طوبيقا ، نقل أبى عثمان الدمشقى

< الجدل وموضوعه — الحجج >

١

< غرض هذا البحث >

قال :

١٠٠ا١٨ إن قصدنا[١] فى هذا الكتاب أن نستنبط طريقا[٢] يتهيأ لنا به أن نعمل من
٢٠ مقدمات ذائعة قياسا فى كل مسئلة تُقْصَد ، وأن نكون — إذا أجبنا جوابا — لم نأت فيه بشىء مضادّ[٣]. فينبغى أن نقول أولا ما هو القياس ، وما هى أصنافه حتى يحصل لنا القياسُ الجَدَلى : إذ كنا[٤] هذا القياسَ نلتمسُ فى هذا الكتاب .

فنقـــول :

٢٥ إن القياس قولٌ إذا وُضِعَتْ فيه أشياءُ لزم من تلك الأشياء الموضوعة شىءٌ آخر غيرها من الاضطرار — فالبرهان هو القياس الذى يكون من مقدمات صادقة أولية ، أو من مقدمات يكون مبدأُ المعرفة بها قد حَصَلَ من مقدمات ما أولية صادقة .

٣٠ والقياس الجدلى[٥] هو الذى ينتج من مقدمات ذائعة .

---

(١) ف (= فوق الكلمة) : غرض (نا) . (٢) ف : أى صناعة .

(٣) ش : أى لم نقل فيه قولا متناقضا . (٤) تآكلت حروفها .

(٥) ف : المحاورى .

١٠٠ب١٨ والمقدّمات الصادقة الأولى هى التى تصدق بذاتهـا ، لابغيرها ، وذلك أنه ليس ينبغى لنا أن نلتمس[1] فى مبادئ العلوم اليقينية « لِمَ الشىء[2] » ، لكن ينبغى أن يكون كلٌّ واحدٍ من مبادئ العلوم اليقينية صادقًا بنفسه . والمقدّمات الذائعة هى التى يظنها[3] جميع الناس أو أكثرهم أو جماعة الفلاسفة أو أكثرهم أو المشهورون منهم والذين فى غاية النباهة .

والقياس المُمارِى هو الذى يكون من مقدّماتٍ[4] ذائعة فى الظاهر ، وليست ذائعةً على الحقيقة ؛ أو الذى يكون فى الظاهر من مقدّمات ذائعة أو من ذائعة فى الظاهر ، لأنه ليس كل ما كان ذائعا فى الظاهر [٤٢٢ ا] فهو أيضا ذائعًا . وذلك أنه ليس شىء من الأشياء التى يقال فيها إنها ذائعة يكون تصوُّره[5] فى جميع حالاته مموّهًا كما يعرض فى مبادئ أقاويل المُمارين ، لأن طبيعة الكذب تتبيّن فيهـا على المكان فى أكثر الأمر لمن معـه أدنى
١٠١ا فِطْنة ، فضلا عن غيره . فالأوّل من القياسين الممـاريين اللذين وصفنا ينبغى أن يسمى قياسا . وأما الثـانى فينبغى أن يسمى ممـاريا ، فأما < أن يسمى > قياسا ، فلا ؛ لأنه فى الظاهر قياس ، إلا أنه ليس يُنْتِج .

---

(١) ف : نطلب . (٢) ش : أى لانطلب لها مبادىء . (٣) ف : يراها .

(٤) ش : فى السريانى : من مقدّمات يظنّ بهـا أنها مشهورة ، وليست كذلك ؛ أو الذى يظن به أنه من المقدّمات الذائعة فى الظاهر ، أو من التى يظنّ أنها مشهورة .

(٥) ش : فى السريانى : إنما تخيل خيالا برانيا (بدون نقط فى الأصل) .

وها هنا[1] أيضا غير هذه القياسات المذكورة كلها ، وهي المغالطات[2] التي تكون من الأشياء التي تخص بعض العلوم ، بمنزلة ما يعرض في الهندسة وما جانسها من العلوم . فإنه قد يشبه[3] أن يكون هذا الصنف يخالف القياسات التي وصفنا ، لأن الذي يرسم شكلا باطلا ليس يعمل قياسا من مقدّمات صادقة أوّلية ، ولا من مقدّمات ذائعة : إذ كان ليس يدخل في الحدّ، وذلك أنه ليس يقتضب ما يظنّه[4] جميع الناس ولا ما يراه[5] أكثرهم، ولا ما يظنه[4] الفلاسفة أو أكثرهم أو المشهورون جدّا منهم، لكنه[6] يعمل القياس من المقدّمات[7] التي تخص الصناعة[8]، إلا أنها ليست صادقة . لأنه إذا رسم أنصاف الدوائر على غير ما ينبغي ، أو أخرج بعض الخطوط على غير طريق إخراجها، استعمل المغالطة[9] .

فلينزل أن أنواع القياسات ، إذا حصلناها على طريق الرسم ، هي هذه التي وصفنا . وبالجملة، نقول إن هذا مبلغ ما نريد تحصيله في جميع ما وصفنا وما سنصفه من بعد ، لأنه ليس قصدنا في شيء منها استيفاء القول المستقصى . ولكنّ[10] الذي نريد أن نصفه من أمرها على طريق الرسم لما رأينا فيه من الغَناء والكفاية في هذا الطريق الذي نحَوْنا نحوه[11]، وهو أن يكون يتهيأ لنا أن نتعرّف كل واحد [٢٤٢ ب] منها كيفما كان .

(١) هاهنا = يوجد . (٢) ش : يعني القياسات الرديئة التي تجري مجرى الخطأ .
(٣) ش : ويحتمل أن يكون بدل « يشبه » — « يتبين » . (٤) ف : يراه .
(٥) ف : يظنه . (٦) ف : لكن . (٧) ش : القضايا ، الاقتضابات .
(٨) ف : ذلك العلم . (٩) ف : سوء القياس . (١٠) ف : وليكن .
(١١) ف : هو (بدلا من : وهو) .

٢

< فائدة الجدل >

ويتبع ما وصفنا أن[١] نذكر الأشياء التى ينتفع فيها بهذا الكتاب : كم هى ؟ وما هى ؟

فنقول إنه ينتفع به فى ثلاثة أشياء : فى الرياضة[٢] ، وفى المناظرة[٣] ، وفى علوم الفلسفة . والأمر فى أن هذا الكتاب نافع فى الرياضة ظاهرٌ بيّن من هذا ، وذلك أنه إذا كان لنا طريق نسلكه أمكننا بأسهل مأخذ أن نحتجّ فيما نقصد للحجة فيه . — فأما منفعته فى المناظرة[٣] فمِنْ قِبَل أنّا إذا أحصينا آراء الجمهور كانت مخاطبتنا إياهم من الآراء التى تخصّهم ، لا من الأشياء الغريبة ، لننقلهم عما نراهم لا يصيبون القول فيه . — فأما منفعته فى علوم الفلسفة فلأنّا إذا قدَرْنا أن نتشكك فى الأمرين[٤] جميعا ، سَهُلَ علينا فى كل واحد من الأمور أن ندرك[٥] الحقّ والباطل .

وقد ننتفع به أيضا فى أوائل كل واحدٍ من العلوم ، وذلك أنه ليس يمكننا أن نقول فيها شيئا من الأشياء من المبادئ التى تخص العلم الذى نحو نحوه ، لأنها مبادئ[٦] أولى الجميع . فأما من الأشياء الذائعة فى كل واحد
١٠١ب فواجبٌ ضرورة أن نتكلم فيها . فإن هذا المعنى أخصُّ الأشياء وأليقها بصناعة المنطق[٧] ، إذ كان لها بما هى عليه من الفحص والتنقير طريق إلى مبادئ جميع الصناعات .

---

(١) ف : وهو . (٢) ف : الارتياض . (٣) ف : الجدل . (٤) ف : الأمرين .
(٥) ش : يبين ، يتبين . (٦) ص : مباد . (٧) ش : الجدل (صح) ، البحث والنظر .

٣

< المهارة فى الجدل >

وإنما يحصل لنا من هذه الصناعة[1] على الكمال متى كانت حالنا فيها على مثال حالنا فى الخطابة والطب وفى أمثالها من القوى[2] ، أعنى أن يكون إنما يفعل ما يريد[3] أن يفعله من الأشياء التى يمكن أن نفعل . فإن الخطيب ليس يُقْنِع من كل وجه ، ولا الطبيب يعيد الصحة من كل وجه ، لكن متى لم يغفلا شيئا مما يمكنهما ألا يغفلاه قلنا إنهما قد حصّلا الصناعة على الكفاية .

٤

< نظرة عامة إلى عناصر البرهان الجدلى >

فأولًا ينبغى أن ننظر من ماذا تتقوّم هذه الصناعة . فإنّا إذا حصلنا كم هى ، وما حالها [٢٤٣ ا] ، وأى الأقاويل هى ، وكيف نستنبطها ، كنّا قد حصلنا ما قصدنا له على الكفاية . فنقول : إن الأشياء التى منها الأقاويل و < الأشياء التى[4] > فيها القياسات متساوية فى العدد وواحدة بعينها . وذلك أن الأقاويل تحدث عن المقدمات ، والأشياء التى فيها[5] تكون القياسات هى المسائل . < وكل مقدمة[4] > وكل مسئلة[6] ، فإما أن تكون خاصة أو جنسا أو عرضا . وذلك أن الفصل لما كان جنسيا ، وجب أن يرتبه مع الجنس ، ولأن من الخاصة ما يدل على ما الشىء ، ومنها ما لا يدل على ذلك ،

(١) ش : يريد صناعة الجدل . (٢) ف : الصنائع . (٣) ف : يشاء .
(٤) زيادة بالأحرف الهامش ، لعلها تصحيح . (٥) ف : عليها .
(٦) ش : قال : وجدنا فى نسخة أخرى : كل مسئلة تدل إما على خاصة ، وإما على جنس .

فلنقسمها إلى الجزئين الموصوفين كليهما ، ولْنُسَمّ الدالّ على ما هو الشيء "حدّا" ونسمى الجزء الثانى بالاسم العام لهما، أعنى خاصة . فبَيِّنٌ مما قلنا أنه يلزم أن يكون جميعها على حسب هذه القسمة أربعة : إما حدًّا، وإما خاصة، وإما جنسا، وإما عرضا . وليس ينبغى أن يظن بنا أحدٌ أنّا نقول إن كل واحد من هذه إذا قيل على حدّته فهو إما مسئلة وإما مقدمة ، لكنّا نقول إن من هذه تحدث المقدمات والمسائل . — والمسْئلة (٢) إنما تخالف المقدمة بالجهة . وذلك أن هذا القول إذا قيل على هذه الجهة : ليس قولنا : حى — مشّاء — ذو رجلين حدا للإنسان؟ — تكون مقدمة . وكذلك إذا قيل : أليس الحى جنسا للانسان ؟ — كان مقدمة . فإن قيل : هل قولنا : حى — مشّاء — ذو رجلين ، — حدٌّ للانسان؟ وهل قولنا : "الحى" جنس للانسان أم لا ؟ — كان مسئلة . وعلى ذلك المثال يجرى الأمر فى سائر الأشياء الأُخر . فبالواجب صارت المسائل والمقدمات متساويةً فى العدد ، وذلك أنك قد تعمل من كل مقدمة مسئلة إذا نقلتها عن جهتها .

٥

< دراسة عناصر الجدل تفصيلا >

وينبغى أن نقول : ما الحد ؟ وما الخاصة ؟ وما الجنس ؟ وما العَرَض ؟

[٢٤٣ب] فالحد هو القول الدالّ (٣) على ماهية الشيء . وقد يوصف أيضا
١٠٢ أ بأنه قولٌ مكانَ اسم ، أو قول مكان قول ، لأنه قد يمكننا أن نحدّ بعض الأشياء

(١) ف : على . (٢) تآكلت حروفها . (٣) ف : بالأحمر : فى السريانى : فى نفس جوهره .

التى يستدل عليها بقول . فأما الذين يحملون الصفة بالاسم كيفما كان فمن البيّن أنهم ليس يوفّون تحديد المعنى، لأن كل تحديد فهو قول ما . إلا أنه ينبغى أن نجعل ما يجرى هذا المجرى داخلا فى باب الحد، مثل قولنا : اللائق[١] جميل . وكذلك قولنا : هل الحسّ والعلم شىء واحد بعينه؟ أم أحدهما غير الآخر؟ فإن أكثر البحث[٢] أيضا إنما يكون فى الحدود عن : هل الشىء واحد بعينه، أو هو غير؟ وبالجملة[٣]، فينبغى أن نسمّى جميع الأشياء التى هى والحدود تحت صناعة واحدة بعينها الداخلة فى باب الحدود .

والأمر فى أن جميع ما قلناه الآن حاله هذه الحال بيّنٌ من ذاته . فإنّا إذا قدرنا أن نقول[٤] الشىء[٥] بعينه والغير، أمكننا الاحتجاج فى الحدود أيضا بهذا الوجه بعينه . وذلك أنّا إذا بيّنا أنه ليس فيها الشىء بعينه، نكون قد[٦] أبطلنا التحديد . غير أن المعنى الذى وصفنا الآن لا ينعكس ، لأنه ليس يكفى فى تثبيت[٧] الحد أن نبين[٨] أن الشىء بعينه فيه موجود . فأما فى إبطاله[٩] فقد يكفى أن نبيّن أنه ليس فيه الشىء بعينه .

والخاصة هى ما لم يدل على ماهية الشىء وكان موجودا للأمر وحده وراجعا عليه فى الحمل . مثال ذلك : قبول علم النحو[١٠] للانسان : فإنه مهما كان الإنسان موجودا، فالقابل لعلم النحو موجود . ومهما كان القابل لعلم

(١) ف : بالأحمر : الواجب . ش : فى السريانى : اللائق هو ما هو جميل .
(٢) ف : بالأحمر : الفحص ، المدارسة . (٣) ش : يريد : هل هو متفق أو مختلف ؟
(٤) ف : تدارس فى . (٥) ف : للشىء .
(٦) تآكلت حروف هذه الكلمة والتى تليها . (٧) ف : تصحيح .
(٨) ف : نبين . (٩) ف : نقضه . (١٠) ف : الكتابة .

النحو موجودا ، فالإنسان موجود . وذلك أنه ليس أحدٌ يقول إن الخاصة يمكن أن توجد لغير ما هي له خاصة ، بمنزلة [٢٤٤ ا] النوم للإنسان ، لا ولو اتفق أن يوجد له وحده في وقت من الأوقات . فإن قيل لما يجرى (١) هذا المجرى خاصة ، فليس يقال له خاصة على الإطلاق ، لكن في بعض الأوقات وبالإضافة إلى شيء . فإن وجود الشيء يمنة إنما يقال إنه خاصة له في بعض الأوقات (٢) ؛ وذو الرجلين فإنما يقال (٣) إنه خاصة بالإضافة إلى شيء — بمنزلة ما هو للإنسان بالإضافة إلى الفرس وإلى الكلب . والأمر بيّن في أنه ليس شيء مما يمكن أن يوجد لشيء آخر غير الشيء الذي هو له يرجع عليه بالتكافؤ في الحمل . وذلك أنه ليس يجب ضرورةً متى وجد شيء ينام أن يكون الإنسان موجودا .

والجنس هو المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو . وينبغي أن يقال إن الأشياء التي تحمل من طريق ما هو — وهي التي يليق بنا أن نأتي بها إذا سئلنا (٤) عن الشيء الموضوع : ما هو ؟ كما يليق بنا إذا سئلنا (٤) عن الإنسان ما < هو > (٥) أن نقول إنه حيوان . فأما ما يسأل عنها هل هي في جنس واحد بعينه وهي مختلفة (٦) ، أم في جنسين مختلفين ، فإنما هي في مذهب الجنس ، لأن ما يجرى هذا المجرى يدخل هو والجنس في طريق واحد بعينه . وذلك أنّا (٧) إذا قلنا إن الحيوان جنس للانسان ، وكذلك للثور ، نكون قد قلنا

(١) ف بالأحمر : لشيء ما ... (٢) ف بالأحمر : في وقت من ... ... (٣) ف بالأحمر : يقال (بدلا من : فإنما يقال) . (٤) ش : أي اذا سئلنا عن جوهر الموضوع ما هو . (٥) خرم سقط ما كان به في الورقة التالية ولصق بها . (٦) تآكلت حروفها . (٧) تحتها : أنه .

إن هذين داخلان فى جنس واحد بعينه. فإن نحن بيّنا أنه جنسٌ لأحدهما، غيرُ جنس للآخر، نكون قد قلنا إن هذين ليسا بداخلين فى جنس واحد بعينه. ١٠٢ ب

والعَرَضُ هــو ما لم يوجد واحدًا من هــذه : لا حدًا ، ولا خاصةً ، ولا جنسا ، وهــو موجود فى الشيء ، أو هــو الذى يمكن أن يوجد لواحد بعينه كائنا ما كان ، وألا يوجد — بمنزلة[١] الجلوس ، فإنه يمكن أن يوجد لواحد بعينه كائنا ما كان [٢٤٤ ب] وألا يوجد ؛ وكذلك الأبيض ، فإنه ليس مانعٌ يمنع أن يكون شيءٌ واحد بعينه مرةً أبيض ، ومرة غير أبيض . والثانى من حدّى العَرَض أجودُ[٢] من الأول ، لأن الأول إذا قيــل احتاج من يريد أن يفهمه أن يتقدّم فيعلم ما الحدّ والجنس والخاصة . فأما الثانى فكاملٌ بنفسه ، يُستغنَى به على حِدَته فى معــرفة الموصوف ما هــو . وينبغى أن نضيف إلى العَرَض مقايسات الأشياء بعضها إلى بعض كيفما كانت إذا قيلت من العرض ، مثال ذلك قولنا : أيهما آثر[٣] ؟ : الجميــل ، أو النافع ؟ وأى المذهبين ألذ : الذى تستعمل فيه الفضيلة ، أو الذى يُنهَمَك فيه الشهوات ؟ وغير ذلك مما يقال على هذا المثال . فإن البحث[٤] فى أمثال هذه كلها إنما هو عن : أى الاثنين يكون لزوم المحمول به أحْرى[٥] ؟

وبيّن من هذه أنه ليس يمنع مانع فى بعض الأوقات وبالإضافة إلى شيء أن يكون العرض خاصة : < بمنزلة[٦] > الجلوس الذى هو عَرَض . فمتى أُلفى

---

(١) بمنزلة = مثل . (٢) ف : أفضل . (٣) ش : المبرزين .

(٤) ف : الطلب . (٥) ف : أولى . (٦) خرم .

إنسانٌ جالسا وحده، صار الجلوس له فى ذلك الوقت حينئذ خاصة . وإذا لم يكن جالسا هو وحده، فالجلوس له خاصة بالإضافة إلى ما ليس هو جالسا. فليس يمنع إذًا مانع من أن يكون العرض فى بعض الأوقات وبالإضافة إلى شىء، خاصة . فأما خاصة على الإطلاق، فلا يكون .

٦

< دراسة الألفاظ المحمولة >

وليس ينبغى أن يذهب علينا أن جميعَ ما يقال فى الخاصة والجنس والعرض قد يليق (١) به أن يقال فى الحدود . وذلك أنَّا إذا بيّنا أن الحد ليس هو لما تحت الحد وحده كالحال فى الخاصة أيضا، أو أن الموصوف فى الحد ليس هو جنسا (٢) ، أو أن شيئا ما قد وصف فى القول لا يوجد له ، كالذى يقال فى العرض ، نكونُ قد أبطلنا التحديد . فيجب — بحسب القول الموصوف آنفا — أن يكون جميع ما عددنا [٢٤٥ أ] داخلًا فى مذهب الحدود بضرب من الضروب .

ولكن ليس ينبغى لهذا السبب أن نلتمس فى جميعها طريقا (٣) واحدا كليا، لأن هذا أمرٌ ليس يسهلُ وجودُه . وإن وجد، كان فى غاية الإغماض ولم ينتفع به فى هذا الكتاب . وإذا وصف طريق خاص فى كل واحد من الأجناس المحصلة، صارت صفة ما يقصد له منها سهلة من الأشياء التى تخص واحدا

١٠٢ أ واحدا — فينبغى أن نقسمها على طريق الرسم كما قلنا قبل . فأما الباقية فيجب

(١) ف : يصلح . (٢) ف بالأحمر : أى الذى وصف على أنه جنس .
(٣) ف : قانونا .

أن نضم كلَّ واحد منها إلى أخصّ الأشياء به ونسميها الداخلة فى باب الحد والداخلة فى باب الجنس[1] . ونكاد أن نكون قـد أضفنا ما وصفناه إلى كل واحدٍ منها .

٧

< على كم نحو يقال الشيء بعينه >

وينبغى قبـل كل شيء أن نلخص أمر الشيء بعينـه على كم نحو يقال فنقول : إنه يظنّ بالشيء بعينه إذا أخذ على طريق الرسم أنه ينقسم على ثلاثة أنحاء . وذلك أنّا قـد اعتدنا < أن نقول >[2] فى الشيء بعينه إنه كذلك : إما فى العدد ، وإما فى النوع ، وإما فى الجنس . أما فى العدد فتى كانت الأسماء له كثيرة والمعنى واحدا بعينه ، بمنزلة الثوب والرداء . وأما فى النـوع فجميع الأشياء التى هى كثيرة ، إلا أنها غير مختلفة فى النوع — بمنزلة إنسان مع إنسان ، وفرس مع فرس . وذلك أن جميـع الأشياء التى هى تحت نوع واحدٍ يقال فيهـا إنها شيء واحد بعينـه فى النوع . وكذلك جميـع الأشيـاء التى تحت جنس واحد يقال فيها إنهـا شيء واحدٍ بعينه فى الجنس — بمنزلة الإنسان والفـرس : فإنهما شيء واحد بعينه فى الجنس . وقـد يظنّ بالمـاء الذى < هو > خارج من عينٍ واحدة بعينها إذا قيل فيه إنه واحدٌ بعينه أن بينه وبين الأصنـاف التى ذكرت [٢٤٥ ب] فرقًا ما ؛ وليس الأمر كذلك ، لا بل ينبغى أن يُرتَّب هذا الصنف أيضا فى الأشياء التى يقال فيها إنها شيء

(١) ف : مذهب . (٢) لصق عليه الناقص من الورقة السابقة فلم يتضح إلا بعض حروفه .

واحد بعينه فى النوع كيفما كان[1] ذلك ، فإن أمثال هذه الأشياء كلها يشبه أن تكون متجانسة ويشبه بعضُها بعضا . وذلك أن كل ما قد يقال إنه ، وكل ماء ، شيءٌ واحدٌ بعينه فى النوع لما بينها من المشابهة ، والماء الذى يخرج من عين واحدة بعينها ليس يختلف بشىء آخر إلا بشدة المشابهة . ولذلك ليس يفرق بينه و بين ما يقال فيه إنه تحت نوع واحد كيفما قيل ذلك .

والشىء بعينه فى العدد قد يُظَنّ بالإجماع عند الناس كلهم أنه أَوْلَى ما يوصف بذلك . وقد جرت العادة بأن هذا المعنى يقال على أنحاء كثيرة ، أحقُّها وأَوْلاها بالتقديم ما وُصف واحدا بعينه بالاسم أو بالحدّ ، كالحال فى الثوب والرداء ، وفى قولنا للإنسان : حىٌّ مشّاء ذو رجلين . والنحو الثانى ما كان كذلك بالخاصة ، كالحال فى قولنا : قابل للعلم — فى الإنسان ، وفى قولنا : سام إلى فوق بالطبع — فى النار . والنحو الثالث ما وصف بذلك من العرض كقولنا : جالس ، أو موسيقار — فى سقراط . فإن جميع هذه من شأنها أن تدل على الواحد فى العدد .

ومن أبلغ ما وقف الإنسان منه على صحة ماقيل فى هذا الموضع تغيير الألقاب . وذلك أنّا مرارًا كثيرة إذا هممنا بأن نأمر بأن يُدْعَى إلينا بإنسان من قوم جلوس باسمه ، غيّرنا[2] اسمه إذا اتفق أن يكون الذى يأمره كان يعرف اسمه وجعلناه من العرض ، من قبل أنه لذلك أفهم وأمرناه أن يدعو لنا بالجالس أو المناظر لظننا بأن الأمر بيّن فى أن الدلالة بالاسم و بالعرض واحدةٌ بعينها .

(١) ف : قيلت . (٢) تآكلت حروفها .

٨

< براهين الألفاظ المحمولة >

١٠٣ب فالشيء بعينه ينقسم كما قلنا على ثلاثة أنحاء : فأول التصديق — بأن الأقاويل إنما هي مما[1] وصفنا أولا وبما [٢٤٦ ا] وصفنا وفيما[2] وصفنا — هو الذي يكون بالاستقراء . وذلك[3] أن باحثا إن بحث عن واحدة واحدة من المقدمات والمسائل يبين له أنها تحدث : إما عن الحد ، وإما عن الخاصة ، وإما عن الجنس ، وإما عن العَرَض .

والتصديق الآخر هو الذي يكون بالقياس . وذلك أنه واجبٌ ضرورةً أن يكون كل محمول على شيء إما أن يرجع عليه بالحمل ، وإما ألا يرجع عليه . فإن كان يرجع عليه فهو إما حد ، وإما خاصة . وذلك أنه إن كان يدل على ماهية الشيء فهو حد ، وإن لم يكن يدل على ماهيته فهو خاصة ، إذ كانت الخاصة ما رجع على الشيء بالحمل من غير أن يدل على ماهيته . وإن كان لا يرجع على الشيء بالحمل فهو إما من الأشياء التي تقال في حد الموضوع ، أو ليس منها . فإن كان مما يقال في الحد فهو إما جنس وإما فصل ، لأن الحد مأخوذ من جنس وفصول . وإن لم يكن مما يقال في الحد فمن البيِّن أنه عَرَض ، لأنّا قد قلنا إن العَرَض هو ما ليس بحد ولا خاصة ولا جنس ، وهو موجود في الشيء الذي هو له عرض .

---

(١) ش : يعني من المقدمات ثم من التي ذكرها التي منها تحدث المقدمات .

(٢) ش : يعني في المسائل في الأربعة التي منها تحدث المسائل . (٣) ف : وهو .

٩
< المقولات وصلتها بالألفاظ المحمولة >

وبعد هذه الأشياء ينبغى أن نحدّ[1] أجناس المقولات التى فيها توجد هذه الأربعة التى وصفنا . فنقول : إن عدّتها عشرة : ما هو الشىء[2] ؛ والكم ؛ والكيف ؛ والمضاف؛ وأين؛ ومتى؛ والنُّصبة؛ وله؛ ويفعل ؛ وينفعل . وذلك أن العرض والجنس والخاصة والحدّ أبدًا فى واحد من هذه العشر مقولات يوجد . فإن جميع المقدمات المأخوذة من هذه إما أن تدل على ما الشىء ، أو على كيف ، أو على كم ، أو على واحدة من سائر المقولات الأخر . وبيّن [٢٤٦ ب] من هذه أن الإنسان إذا دلّ على : « ما الشىء » فمرةً يدل على جوهر ، ومرةً على كم ، ومرةً على كيف ، ومرة على واحدة من المقولات الأُخَر . وذلك أن واضعًا لو وضع إنسانا ثم قال : إن هذا الموضوع إنسان هو أو حىّ ، فإنما يقول ما هو ، وإنما يدل على جوهر . وإذا وضع لونا أبيض وقال : إن هذا الموضوع أبيض هو أو لون ، فإنما يقول ما هو ، وإنما يدل على كيف . وإذا وضع عِظَما مقدارَ ذراع فقال : إن هذا الموضوع ذو ذراع أو عِظَم ، فإنما يقول ما هو ، وإنما يدل على كم . وكذلك يخرج[3] الأمر فى الأُخَر : وذلك أن كل واحد من أمثال هذه إنما كان هو يقال على نفسه أو الجنس يقال عليه ، فإنما يدل على ما هو ؛ وإن كان يقال على غيره فليس يدل على ما هو ، لكن على كم وكيف أو واحدة من المقولات الأُخَر . — فهذه هى الأشياء التى فيها ومنها الأقاويل ، وهذه عدّتها .

(١) ف بالأحمر : تفصل ، تميز . (٢) ف بالأحمر : يريد الجوهر . (٣) ف بالأحمر : يجرى .

١٠
< القضايا الجدلية >

وبعد هذا ينبغي أن نقول كيف نقتضب الأشياء التي بها نستنبط ونستخرج. ولنحدد أولا المقدمة المنطقية[1] ما هي، والمسئلة المنطقية[1] ما هي. وليس يجب أن نضع كل مقدمة منطقية[2]، ولا كل مسئلة منطقية[2]. وذلك أنه ليس أحدٌ ممن له عقلٌ يقدم ما لا يراه أحد، ولا يسأل عما هو ظاهر للناس كلهم أو لأكثرهم، لأن هذا ليس فيه شكٌّ، وذلك لا يضعه أحد من الناس.

والمقدمة المنطقية[2] هي مسئلة ذائعة[3] إما عند جميع الناس، أو عند أكثرهم، أو عند جماعة الفلاسفة، أو عند أكثرهم، أو عند أهل النباهة منهم، من غير أن تكون مُبدِعة. وذلك أن للانسان أن يضع ما يراه الفلاسفة متى لم يكن مضادًا لآراء الجمهور والأشياء الشبيهة بالذائعة[4] والمضادة أيضا التي يظن بها أنها ذائعة إذا قدمت [١٢٤٧] على جهة التناقض.

وجميع الآراء أيضا الموجودة في الصناعات المستخرجة[5] قد تكون مقدمات منطقية[2]، وذلك أنه إن كان قولنا إن العلم بالمتضادات واحدٌ بعينه ذائعا[6]، فقولنا إن الحس بالمتضادات واحد بعينه يُرى أنه ذائع. وإن كان[7] قولنا إن كان يوجد نحوٌ واحدٌ بالعدد ذائعا، فقولنا يوجد غناء واحد

(١) ف بالأحمر: الفاحصة الجدلية. (٢) ف بالأحمر: جدلية. (٣) ف بالأحمر: مقبولة. (٤) ف بالأحمر: بالمقبولة. (٥) ف بالأحمر: المستنبطة. (٦) ف: مقبولا. (٧) ف: في (العدد).

بالعدد ذائع . و إن كان قولنا : يوجد نحو أكثر من واحد ذائعا ، فقولنا : يوجد غناء أكثر من واحد ، ذائعٌ . وذلك أن هـذه كلها يشبه أن تكون متشابهة متجانسة . وكذلك الأشياء المضـادّة للذائعة[1] إذا قدمت على جهة التناقض ظهرت ذائعة[2] ، لأن قولنا : ينبغي أن نحسن إلى الأصدقاء إن كان ذائعا[3] ، فإن قولنا أيضـا : لا ينبغي أن نسيء إليهم[4] ، ذائعٌ . فأما ضـد هذا القول فهو قولنا : ينبغي أن نسيء بالأصـدقاء . فأما المناقض له فقولنـا : ليس ينبغي أن نسيء بهم . وكذلك قولنا : إن كان ينبغي أن نحسن إلى الأصدقاء فلا ينبغي أن نحسن إلى الأعداء . وكذلك يجرى الأمر فى الأشياء الأُخَر . وقد يظهر[5] بالمقايسة أن الضدّ على[6] الضدّ أيضا ذائع ، مثال ذلك : إن كان ينبغي أن نُحْسِـنَ[5] إلى الأصدقاء فقد ينبغي أن نُسِيءَ بالأعداء . وقـد يظهر أن الإحسان إلى الأصـدقاء ضـد الإساءة بالأعداء . وسننظر فى هذا الأمر هل هو على الحقيقة هكذا ، أم لا — فيما نقوله فى المتضادّات .

ومن البيّن أن الآراء التي توجد[7] فى الصناعات قد تكون مقدّمات منطقية[8] ، لأن لواضع أن يَضعَ الأشياء التي يعتقدها الحُذّاق بهذه الصنائع : مثل الطبيب فيما يوجد فى صناعة الطب ، والمهندس فيما يوجد فى صناعة الهندسة ؛ وكذلك الأمر فى الصنائع الأُخَر .

---

(١) ف : المقبولة . (٢) ف : مقبولة . (٣) ف : مقبولا .
(٤) ف : بهم . (٥) ف : يظنّ . (٦) تحتها : فى .
(٧) ف : تؤخذ (مهملة النقط) . (٨) ف بالأحمر : محاورية ، جدلية .

١١

< المسئلة الجدلية والوضع الجدلى >

والمسئلة المنطقية(١) هى طلب معنى ينتفع به فى الإيثار للشىء والهرب منه، ١٠٤ ب
[٢٤٧ ب] أو فى الحق والمعرفة — إما هو بنفسه وإما من قبل أنه مُعِينٌ على شىء آخر من أمثال هذه، أو ما(٢) يكون الفلاسفة تعتقد أيضا فيه لا كذا ولا كذا، وإما ما يكونون يعتقدون فيه ضد ما يعتقده الجمهور، وإما ما يكون كل واحد من الفريقين يضاد صاحبه فيما يعتقد فيه. وذلك أن بعض المسائل يُنْتَفَع بمعرفته فى الإيثار(٣) للشىء أو فى الهرب منه — مثال ذلك قولنا : هل اللذة مُؤْثَرَة، أم لا. وبعضها يُنْتَفَع به فى العلم به فقط، مثل قولنا : هل العالم أزلى، أم لا ؟ وبعضها لا يُنتفع بها أنفسها(٤) فى شىء من هذين المعنيين، بل هى مُعينة على بعض هذه. وذلك أن كثيراً من الأشياء ليس نريد أن نعلمها هى فى أنفسها، بل إنما نريدها لغيرها، أعنى لنعلم بها أشياء أُخَر. وهاهنا أيضا مسائل لها قياسات متضادّة، وذلك أنه قد يقع فيها شك : هل هى كذا، أم ليس هى كذا ؟ من قِبَل أن فى كلا(٥) المعنيين أقاويلَ مُقْنِعة، والتى ليس لنا أيضا فيها حُجَّة(٦) إذ هى عظيمة لظنّنا بأن قولنا فيها : لِمَ ذلك ؟ عَسِرٌ — مثال ذلك : هل العالم أزلى، أم لا ؟ فإن لمُطَالِبٍ أن يطالب بأمثال هذه. فقد حصلت المسائل والمقدمات كما قلنا.

(١) ف : المحاورية، الجدلية. (٢) ش : أى : ومسئلة جدلية أيضا ما لا يكون الفلاسفة.
(٣) ف : الاختيار. (٤) ف : لنفسها. (٥) ص : كلى. (٦) ف. قول.

والوضع هو رأى[1] مُبدَع لبعض المشهورين بالفلسفة — مثال ذلك ما قاله أنطستانس أنه ليس لأحد أن يناقض[2]، وما قاله ايراقليطس من أن كل شيء يتحرك، وما قاله مالِسّس من أن الكل واحد. وذلك أن من الحُزْن أن يهتم الإنسان بقول[4] شاذ يحكم بضد الآراء، أو يهتم[3] بالأشياء التي فيها قول مضاد للآراء — مثال ذلك القول بأن ليس كل موجودا إما مكوّنا وإما أزليا، كما تقول السوفسطائية إن الذى هو موسيقار ويصير نحويّاً ليس هو متكوّنا ولا أزليا. وذلك أن هذا، وإن كان لا يراه أحد، فقد يظنّ به أنه شيء لأن فيه قولاً.

فالوضع أيضا مسئلة، وليس كل [١٢٤٨] مسئلة وضعا، لأن بعض المسائل يجرى مجرى ما لا يُعتقَد فيهما أن الأمر كذا أو كذا، والأمر فى أن الوضع مسألةٌ ما، بيّنٌ، وذلك أنه واجبٌ ضرورة مما قلنا إما أن يتشكك[5] الجمهور فى الوضع على الفلاسفة، وإما أن يتشكك[5] أحد الفريقين: أيهما كان، على أنفسهم، مِنْ قِبَل أن الوضع رأى[6] ما مُبْدَع.

وتكاد أن تكون المسائل الجدلية فى هذا الموضع تسمى أوضاعا؛ وليس فى ذلك خلافٌ كيفما قيل، لأنّا لسنا نريد بقسمتها أن نخترع لها اسما، لكن الذى نريد < هو > ألا يذهب علينا فصولها[7] أيما هى.

---

(١) ف: ظن: (٢) ف: يضاد. — أنطستانس = Antisthenes، ايراقليطس = Heraclitus، مالسس = Melissus. (٣) ف: يكترث. (٤) ف: لقول. (٥) ف: يضاد. (٦) ف بالأحمر: ظان.
(٧) ف: أصنافها.

وليس ينبغي لنا أن نبحث عن كل مسئلة، ولا عن كل وضع؛ لكن يجب أن يكون بحثنا عما شك فيه شاكٌّ مما يُحتاج فيه إلى قول، لا إلى عُقُوبة أو حس. وذلك أن الذين يشكُّون فيقولون : هل ينبغي أن يُعْبَد الله، أم لا ؟ وأن يجب أن يُكْرَم الوالدان[1] أم لا ؟ يحتاجون إلى عقوبة . والذين يشكون فيقولون : هل الثلج أبيض، أم لا ؟ — يحتاجون إلى حسّ . ولا يجب أن يُتَشَكَّك أيضا فيما كان البرهان عليه قريبا جدا، ولا فيما كان البرهان عليه بعيدا جدا، فإن ذاك ليس فيه شك، وهذا أبعد كثيرا من أن يكون[3] مقدّمة يُرْتاض بها.

١٢

< البرهان والاستقراء الجدليان >

وإذ قد لخصنا هذه الأشياء فينبغي أن نميز وننظر كم أنواع الأقاويل المنطقيّة[4] . فنقول : إن أنواعها نوعان : أحدهما استقراء النظائر، والآخر قياس . وقد قلنا ما القياس فيما تقدّم . — و < أما > الاستقراء فهو الطريق من الأمور الجزئية إلى الأمر الكلي — مثال ذلك أنه إن كان الربّان الحاذق هو الأفضل، فالأمر كذلك فى الفارس؛ فيصير بالجملة الحاذق فى كل واحد من الصنائع هو الأفضل . والاستقراء هو أكثر إقناعا وأبين وأعرف فى الحس، وهو مشترك للجمهور . فأما القياس فهو أشدّ إلزاماً للحجة وأبلغ عند المناقضين .

---

(١) ص : الوالدين . وقد ضرب على « أن يكرم » بالقلم الأحمر وصحح « يحسب » بـ « يكرم » . (٢) ص : فيقولو . (٣) ص : ويجوز أن يقال : أبعد كثيرا من مقدار صناعة رياضية . (٤) ف : المحاورية، الجدلية .

١٣

< الآلات التى يستخرج بها القياس >

فقد لخصنا الأجناس التى فيها ومنها الأقاويل كما قلنا آنفا .

فأما الآلات التى بها يستخرج [٢٤٨ ب] القياس، فأربع : إحداهن اقتضاب[1] المقدمات ؛ والثانية الاقتدار على تميز كل واحد من الأشياء على كم نحو يقال ؛ والثالثة استخراج[2] الفصول ؛ والرابعة البحث[3] عن الشبيه . وقد توجد ثلاثٌ من هذه بضرب من الضروب مقدّمات ، لأنه قد يمكننا أن نعمل فى كل واحدة منها مقدّمة — مثال ذلك قولنا إن الجميل أو اللذيذ أو النافع مأثور، وإن الحسّ يخالف العلم بأن هذا يمكن إذا طرح[4] أن يوجد[5] ، وذاك لا يمكن هذا[6] فيه ؛ وإن حال المنسوب إلى الصحة عند الصحة على مثال حال المنسوب إلى خِصْب البدن عند خصب البدن . فالمقدّمة الأولى مأخوذة مما يقال على أنحاءٍ كثيرة؛ والثانية من الفصول ؛ والثالثة من الأشياء .

١٤

< اختيار القضايا >

فينبغى أن تخير[7] المقدمات بحسب الأنحاء التى لخصت عليها المقدمة بأن نتصفح : إما آراء الجمهور، أو آراء أكثر الناس، أو آراء جميع الفلاسفة،
١٠٥ ب أو أكثرهم، أو أهل النباهة منهم ، أو الآراء المضادّة للظاهرة ، وجميع

(١) ف : أخذ . (٢) ف : وجود . (٣) ف : الفحص .
(٤) ف : فارق. (٥) ف : يرجع . (٦) ف : ذلك . (٧) ف : نتصيد .

الآراء التى فى الصنائع . وينبغى أن نقدّم الآراء المضادّة التى هى فى الظاهر ذائعة(١) على جهة التناقض كما قلنا قبل . وليس إنما ننتفع عند الاختيار باستعمال(٢) الذائعة(٣) منها فقط ، لكن والشبيهة بهذه أيضا — مثال ذلك قولنا إن العلم بالمتضادّات واحد ، لأن الحسّ بها كذلك ، أو قولنا إن الحسّ بالمتضادّات واحدٌ بعينه ، لأن العلم بها كذلك ، وأنّا إنما ننظر بأن نقبل شيئا فينا ، لا بأن ندفع شيئا منا ، لأن الأمر على هذا المثال يجرى فى الحواس الباقية . وذلك أنّا إنما نسمع بأن نقبل فينا شيئا ، لا بأن نُخْرِج ؛ وعلى ذلك المثال نشم ونذوق ؛ وكذلك الحال فى سائر الحواسّ الأُخَر . وأيضا ينبغى أن نأخذ(٤) ما يظهر فى جميع الأمور أو فى أكثرها على أنه أصل ومبدأ ووضع مظنون . وذلك أنه قد يضعها الذين(٥) لا يفهمون فى أى شىء من الأشياء ليس هى كذلك . وينبغى أن نخير(٦) أيضا [٢٤٩ ا] من الأقاويل المثبتة فى الكتب ونثبت ما فى جنسٍ جنسٍ ونضعه ناحيةً — مثال ذلك إنك إذا أردت أن تبحث عن كل خبر بدأت من البحث بما هو وأثبت بآرائه آراءَ واحدٍ واحدٍ — بمنزلة ما نقول(٧) إن أنبادقليس يرى أن اسطقسات الأجسام أربعة ؛ فإن لواضع أن يضع ما يقوله واحد من المشهورين .

وقد توجد أجناسُ المسائل والمقدّمات إذا حصّلناها على طريق الرسم ثلاثة : وذلك أن منها ما هى مقدّمات خُلُقية ، ومنها مقدّمات طبيعية ،

---

(١) ف : مقبولة . (٢) ف : بإعداد . (٣) ف : المقبولة . (٤) ف : نقتضب . (٥) ص : اللذين . (٦) ف : نلتقط . (٧) تحتها : نقوله .

ومنها مقدّمات منطقية . فالخلقية مثل قولنا : لمن أولى[1] أن نطيع : لآبائنا[2] ، أو للنواميس ، متى اختلفتا ؟ والمنطقية مثل قولنا : هل العلم بالمتضادّات واحدٌ بعينه ، أم لا ؟ والطبيعية[3] مثل قولنا : هل العالم أزلى ، أم لا ؟ وكذلك يجرى الأمرُ فى المسائل . وليس يسهل علينا أن نصف كل واحدة من هذه التى تقدّم ذكرها ، إنما هى بتحديد يُوَفّيها إياه . لكن ينبغى أن أن نلتمس تعرُّف[4] كل واحدة منها بالارتياض فى الاستقراء بعد تفقدنا إياها بحسب المثالات التى تقدّم وصفها . — فنجعل بحثنا عنها عند الفلاسفة على جهة الحقيقة ، وعند الظن على جهة الجدل . وينبغى أن نأخذ[5] جميع المقدمات أخذاً[6] كليا بأكثر ما يمكن ، وأن نجعل المقدّمة الواحدة مقدّمات كثيرة . مثال ذلك أن نقول إن العلم بالمتقابلات واحدٌ بعينه ، ثم نقول إن العلم بالمتضادّات واحد بعينه ، وإن العلم بالأشياء الداخلة فى باب المضاف واحدٌ بعينه ، وعلى هذا المثال ينبغى أن نقسم هذه أيضا من الرأس ما دامت القسمة فيها ممكنة — مثال ذلك أن نقول : العلم بالخير والشر [٢٤٩ ب] واحدٌ بعينه ،
١٠٦ آ والعلم بالأبيض والأسود ، والعلم بالبارد والحارّ ، وكذلك فى سائر الأشياء الأُخَر .

١٥

< البحث عن الألفاظ المشتركة >

فما وصفناه كافٍ فى أمر المقدّمات . وينبغى أن نبحث عما يقال على أنحاء كثيرة . وليس يجب أن نلتمس وصفَ الأشياء التى تقال على

---

(١) ف : ينبغى . (٢) ف : للوالدين . (٣) ص : والطبيعة .
(٤) ف : بالاعتياد . (٥) ف : تقتضب . (٦) ف : اقتضابا .

جهات[١] مختلفة فقط ، بل يجب أن نصف أيضا أقاويلها — مثال ذلك أن العدل والشجاعة ليس إنما يقال فيهما إنهما خير بخلاف الجهة التى يقال بها إن المُصِحّ والمُخَصِّب خيرٌ فقط ، لكن وبأن تلك كيفيات ما ، وهذه فاعلات شيء ما ، لا أنها كيفيات ما . وكذلك يجرى الأمر فى سائر الأخر .

ويتبغى أن ننظر لهذه الأشياء : هل الشيء يقال على أنحاء كثيرة بالنوع ، أم على نحو واحد ؟ فنبحث أولا عن الضد ، إن كان يقال على أنحاء كثيرة كان مختلفا فى النوع أو فى الاسم . وذلك أن بعض الأشياء تكون مختلفة بالأسماء من أول أمرها ، بمنزلة « الحادّ » فإن ضده فى الصوت « الثقيل » ، وفى العظم الكالُّ . فمن البيّن أن ضد الحادّ يقال على أنحاء كثيرة . وإذا كان هذا يقال على أنحاء كثيرة ، فالحادُّ أيضا يقال كذلك ، لأن فى كل واحد منهما يوجد الضد . وذلك أنه لا يوجد[٢] المضادّ للثقيل والكالّ واحداً بعينه . والمضادُّ لكلّ واحد منهما هو الحاد . وأيضا ضدّ الثقيل فى الصوت الحادُّ ، وفى العِظَم الخفيف ؛ فالثقيل إذًا يقال على أنحاء كثيرة ، لأن ضده يقال على أنحاء كثيرة . وكذلك النظيف ، فإن ضده[٣] فى الحيّ السَّمِج ، وفى الثوب الوَسِخ : فالنظيف إذًا اسم مشترك . وفى بعض الأشياء المشتركة لا تختلف الأسماء أصلا ، لكن الاختلاف فيها بيّن لا محالة بالنوع ، كالحال فى الأبيض والأسود [١٢٥٠] فإنه قد يقال صوت أبيضُ[٤] وصوت أسود ، وكذلك

(١) ف : وجوه . (٢) ف : يكون . (٣) ف : البيت .

(٤) ش : من عادة اليونانيين أن يسمّوا الصوت الصافى أبيض .

لون أبيض ولون أسود؛ فليس بينهما اختلاف فى الأسماء . فأما بالنوع فاختلافهما بيّن جدا ؛ وذلك أن الأبيض ليس يقال فى الصوت وفى اللون على مثال واحد؛ وذلك بيّن من الحسّ ، لأن الحسّ بالأشياء التى هى واحدةٌ بعينها فى النوع واحدٌ بعينه . والأبيض الذى يقال على الصوت وعلى اللون ليس يحكم عليه بحاسة واحدة، لكن أحدهما يحكم عليه بحاسة البصر والآخر بالسمع . وكذلك الحادّ الذى يقال فى الطعوم والذى يقال فى الأعظام : أحدهما يُحكم عليه باللمس والآخر بالذوق (١) . وذلك أن هذين ليس يختلفان بالأسماء، لا فى أنفسهما ولا فى أضدادها ، لأن كلّ واحدٍ منهما هو الكالّ .

وأيضا ينبغى أن ننظر إن كان لأحد المعنيين ضدٌ ما، والآخر ليس له ضدٌ من الأضداد على الإطلاق — مثال ذلك أن اللذة التى تكون مِنْ قِبَل الشرب ضدها الأذى الذى يكون مِنْ قِبَل العطش، واللذة التى تكون من قِبَل العلم

١٠٦ ب بأن القطر مُباينٌ للضلع ليس لها ضِدٌّ . فاللذة إذاً مما يقال على أنحاء كثيرة. والمحبة التى تكون بالفكر ضدّها البِغْضة (٢) . فأما المحبة التى تكون فى فعل الجسم فلا ضدّ لها ؛ فمن البيّن أن المحبة اسم مشترك .

وأيضا ينبغى أن ننظر فى المتضادّات التى بينها وسط ، إذا كان صنف منها يوجد فيه وسيط، والصنف الآخر : إما ألا يوجد فيه وسيط (٣)، أو إن كان يوجد فى الصنفين وسيط إلا أنه ليس هو واحداً بعينه، بمنزلة الأبيض

(١) ف : يدركه . (٢) ش : يريد القبلة ، فإن اليونانيين يسمون القبلة باسم المحبة . — يقصد الجماع . (٣) ص : وسيطا .

والأسود : فإن فيما بينهما فى الألوان وسيطًا هو الأدكن ، وليس بينهما فى الصوت وسيط ، اللهم إلا أن يكون فيما بينهما المتخلخل (١) كما يزعم قوم [٢٥٠ب] أن الصوت المتخلخل وسط بين الأبيض والأسود . فالأبيض إذًا اسم مشترك ؛ وكذلك الأسود .

وأيضا ينبغى أن ننظر إذا كان صنف منها فيه وسائط كثيرة ، وصنف آخر فيه وسيط واحد ، كالحال فى الأسود والأبيض . فإن الوسائط بينهما فى الألوان كثيرة ، وفى الصوت واحد وهو المتخلخل .

وأيضا ينبغى أن نبحث عما يتقابل على طريق التناقض : هل يقال على أنحاء كثيرة . وذلك أن هذا إن كان يقال على أنحاء كثيرة ، فإن المقابل له قد يقال أيضا على أنحاء كثيرة ، مثال ذلك : الذى لا يُبْصِر ؛ فإنه يقال على أنحاء كثيرة : أحدها على الذى ليس له بَصَر ، والآخر على الذى لا يستعمل البصر . وإذا كان هذا يقال على أنحاء كثيرة ، فواجبٌ ضرورةً أن يكون الذى يُبْصِر يقال على أنحاء كثيرة . وذلك أن كل واحدٍ من صنفى قولنا : « لا يبصر » يقابله شىء ما ، أعنى أن الذى ليس له بصر يقابله الذى له بصر ، والذى لا يستعمل البصر يقابله المستعمل للبصر .

وأيضا ينبغى أن نبحث عن التى تقال على طريق العَدَم والمَلَكَة : فإن أَحَدَهما إن كان يقال على أنحاء كثيرة ، فإن الآخر يقال كذلك : مثاله أن الإحساس إن كان يقال على أنحاء كثيرة فى النفس والبدن ، فإن عدم الإحساس

(١) أى : الأبَحّ .

يقال على أنحاء كثيرة فى النفس والبدن . والأمر فى أن الأشياء التى ذكرناها فى هــذا الموضع تتقابل على جهة العدم والملكة بيّن ، لأن من شأن الحيوان أن يكون له كل واحد من الحسّين ، أعنى حسّ النفس وحس البدن .

وأيضا ينبغى أن نبحث عن التصاريف (١) . وذلك أنه إن كان العدل يقال على أنحاء كثيرة ، فالعدالة تُقال على أنحاء كثيرة . وذلك أن فى كل واحدة من الجهتين اللتين يقال فيهما العدل قد توجد عَدالةٌ ما — مثال ذلك أنه قد يقال للذى يحكم بحسب رأيه وللذى يحكم بما يجب ، إنهما قد حكما حكمًا بالعدل ؛ وعلى ذلك المثال يجرى الأمر فى العدالة . وكذلك أيضا [١٢٥١] إن كان المُصحّ يقال على أنحاء كثيرة ، فإن الصحيح أيضا يقال على أنحاء كثيرة — مثال ذلك أن الذى يفعل الصحة يقال له مُصحّ ، وكذلك الذى يحفظ الصحة والذى يدل عليها . والصحيح أيضا قد يقال على الذى يفعل ويحفظ ويدلّ <على الصحة > . وعلى هذا المثال يجرى الأمر فى سائر الأُخَر ، أعنى أنه إذا كان شىء يقال على
١٠٧ آ أنحاء كثيرة ، فإن التصريف الذى يؤخذ منه يقال أيضا على أنحاء كثيرة .
وإن كان التصريف يقال على أنحاء كثيرة ، فإنه هو أيضا يقال على أنحاء كثيرة .

وينبغى أن نبحث عن أجناس الحمْـل الذى بحسب الاسم : هــل هى واحدة بعينها فى الجميع ؟ وذلك أنها إن لم تكن واحدة بعينها ، فمن البيّن أن الموصوف اسم مشــترك — مثال ذلك المحمود ، فإنه فى الأطعمة ما يُحدِث اللذة ، وفى الطب ما يُحدِث الصحة ، وفى النفس ما تكون به بحالٍ ما ، أعنى

(١) ف : يريد بالتصاريف الاشتقاقات .

عفيفة أو شجاعة أو عادلة ، وكذلك فى الإنسان أيضا . ويقال فى الشيء إنه محمود فى بعض الأوقات ، مثل الكائن فى وقته . وذلك أنه قد يقال محمود للكائن فى وقته ؛ ويقال مرارًا كثيرة على الكم كما يقال على المعتـدل ، فإنه قد يقال للمعتدل أيضا محمود (١) . فالمحمود إذًا اسم مشترك . وكذلك الأبيض : فإنه فى الجسمِ اللونُ ، وفى الصوتِ الحسُّ المسموع ؛ وكذلك الحادّ ، إذ ليس يقال واحدا بعينه على جميع (٢) الأشياء — مثال ذلك قولنا : صوت حاد ، للسريع ، كما يقول أصحاب التاليف فى الأعداد ؛ وقولنا الزاوية الحادّة ، للتى هى أصغر من قائمة ؛ وقولنا : سكين حاد ، لحادة الزاوية .

وينبغى أن نبحث عن أخبار الأشـياء التى تحت اسم واحد بعينه : هل هى مختلفـة وليس بعضها مرتّبـا تحت بعض ، كقولنا للآلة (٣) حمار والحيوان حمار . وذلك أن الحد الذى بحسب اسمها مختلف ؛ [٢٥١ ب] لأن الحيوان يقال بحالٍ ما ، والآلة تقال بحالٍ أخرى . وإن كانت الأجناس بعضها تحت بعض فليس يلزم ضرورة أن تكون الأقاويل (٤) مختلفة — مثال ذلك الغراب : فإن الحى ذا الريش جنسٌ له . فإذا نحن قلنا فى الغراب إنه ذو ريش وحىٌّ ، فقـد قلنا إنه بحالٍ ما . فالجنسان إذًا كلاهما (٥) محمول (٦) عليه . وكذلك إذا قلنا فى الغراب إنه حى طائر ذو رجلين ، فقد قلنـا إنه ذو ريش . وبهذا الوجه يحمل الجنسان كلاهما ، ة. لاهما على الغراب .

(١) ش : يريد المعتدل فى مقداره . (٢) ف : فى كل .
(٣) ف : آلة يستعملها النجارون . (٤) ف : يعنى حدودها .
(٥) ص : كليهما . (٦) ص : محمولات ؛ ف : يحملان .

فأما الأجناس التى لا يقال بعضها تحت بعض فليس يلزم فيها ذلك . وذلك أنا ليس إذا قلنا آلة فقد قلنا حى (١) ، ولا إذا قلنا حىّ فقد قلنا آلة . وينبغى أن تعلم أنه ليس إنما يقال (٢) أجناسٌ مختلفة ليس بعضها تحت بعض فى الموضوع (٣) (٤) فقط ، بل قد يقال أيضا فى الضد . وذلك أنه إن كان الضد يقال على أنحاء كثيرة ، فمن البيّن أن الموضوع أيضا يقال على أنحاء كثيرة .

وقد يُنتفع أيضا بالنظر فى الحد الذى يكون عن المركب ، مثل الجسم الأبيض والصوت الأبيض . وذلك أن خاصة كل واحد منهما إذا رفعت ، فينبغى أن يبقى القول واحدا بعينه . وهذا أمر ليس يلزم (٥) فى المتفقة أسماؤها
١٠٧ ب كالحال فى اللذين وصفناهما الآن ، وذلك أن أحدهما يصير جسمًا له لون بحال كذا ، والآخر صوتٌ حَسَن المسموع . فإذا ارتفع منهما الجسم والصوت لم يكن الباقى منهما شيئا واحدا بعينه ، وقد كان يجب أن يكون كذلك لو كان الأبيض الذى قيل فى كليهما اسمًا متواطئا .

وقد يخفى علينا فهم (٦) الاتفاق فى الاسم فى الأقاويل نفسها أيضا مرارا كثيرة . ولذلك أيضا ينبغى أن نبحث عن الأقاويل ، مثال ذلك إن قال [٢٥٢ ا] قائل إن الدالّ على الصحة والفاعل للصحة هو الذى حاله عند الصحة حالُ اعتدالٍ ، لم يجب أن يُدفع ، لكن يجب أن يبحث عن قوله حال

---

(١) ش : فى نسخة أخرى : بهيمة . (٢) ف : نقول .

(٣) ف : المقصود . (٤) ش : يريد بالموضوع الشىء الذى يقصد للكلام فيه .

(٥) ف : يعرض . (٦) ف : لزوم .

اعتدال ماهو فى كل واحد منهما فنقول : إن هـذا هو ما كان بمقدار كذا حتى تحدث الصحة، وهذا ما كان بحال كذا حتى يدل على سحنة ما .

وأيضا ينبغى أن ننظر ألا تكون متفقـة فى الشَّبه أو فى الأكثر، بمنزلة قولنا : صوت أبيض وثوب أبيض ، وطعم حادّ وصوت حادّ ؛ فإن هذه ليست تقال بيضًا وحادّة على مثال واحد فى الشَّـبه؛ ولا أن أحدهما أكثر من الآخر. فالأبيض إذًا والحادّ من المتفقة فى الأسماء ، وذلك أن المتواطئة كلها متفقة ، إذ كانت تقال إما أحدهما أكثر من الآخر، وأما أنهما على مثال واحد فى الشبه . — ولأن الأجناس المختلفة التى ليس بعضها تحت بعض ففصولها أيضا مختلفة بالنوع بمنزلة الحىّ والعلم (فإن فصولها مختلفة) ، فينبغى أن ننظر هل الأشـياء التى تحت اسم واحد بعينه فصولٌ لأجناس مختلفة ليس بعضها تحت بعض — مثال ذلك أن الحادّ للصوت والحجم(١) : فإن صـوتا يخالف صوتا بأنه حادّ، وكذلك حجم(٢) يخالف حجما(٣) . فالحادُّ إذًا اسم مشترك ، وذلك أنهما فصلان لأجناس مختلفة ليس بعضها تحت بعض .

وأيضا ينبغى أن ننظـر هل فصول الأشياء، التى هى بعينها تحت اسم واحد بعينه ، مختلفةٌ — بمنزلة اللون الذى فى الأجسام والذى فى الأجسام والذى فى الأغانى(٤) . فإن الذى فى الأجسام فصوله الذى يجمع البصر ويفرقه ، والذى فى الأغانى ليس فصوله هـذه بعينها . فاللون إذًا من المتفقة فى الاسم ، لأن الأشياء التى هى واحدة بعينها فصولُها واحدةٌ بعينها .

(١) ف : والمقدار . (٢) ف : مقدار . (٣) ف : مقدارا .
(٤) ش : بعض أنواع الموسيقى يسمى اللونى .

وأيضا لأن النوع ليس هو لشيء من الأشياء فصلا . فينبغي أن ننظر في الشيئين اللذين تحت اسم واحد [٢٥٢ ب] : هل أحدهما نوع والآخر فصل — مثال ذلك « الأبيض » ، فإن الذي في الجسم نوع للون ، والذي في الصوت فصل . وذلك أن صوتا يخالف صوتا بأنه أبيض .

فينبغي أن يكون بحثنا عما يقال على أنحاء كثيرة في هذه[1] الأشياء وأمثالها .

١٦

< البحث عن الاختلافات >

ويجب أن ينظر في حال الفصول بعضها عند بعض في الأجناس أنفسها ، مثل أن نعلم بماذا يخالف العدلُ الشجاعةَ ، والحلمُ للعفة ؛ فإن جميع هذه من جنسٍ واحد بعينه هو الفضيلة ، ونأخذ الفصول التي من جنس واحد بعينه كالفهم والعفة والشجاعة والعدل ، فإن كل واحد من هذه فضيلة . وننظر أيضـا في التي من جنس بالقيـاس إلى التي من جنس آخر غيره من غير أن يكون بعضُها من بعض متباعدًا بُعْدًا كثيرا ، كقولنا : بمـاذا يخالف الحسُّ العلمَ ، لأن الفصول — في الأشياء المتباعدة بعدًا كثيرا — بيّنةٌ جدا .

١٧

< البحث عن المشابه >

وينبغي أن نبحث عن التشابه في الأشياء التي توجد في أجناس مختلفة إن كان حال هـذا الشيء عند غيره كحال آخر عنـد آخر ، مثال ذلك أن حال العلم عند[2] المعلوم كحال الحسّ عند المحسوس . وإن كان حال شيء عند غيره

(١) ص : فهذه . (٢) ف بالأحمر : في .

كحال شيء آخر فى آخر، مثال ذلك أن حال البصر فى العين كحال العقل فى النفس، وحال الهدوء فى البحر كالركود فى الهواء، وذلك أن كليهما سكون .

وينبغي أن تكون رياضتنا فى الأشياء المتباعدة جدًا خاصة ، فإن الأشياء الباقية قد يمكننا فيها أن نقف على المتشابهة بأسهل مأخذ .

وينبغي أن ننظر أيضا فى الأشياء التى فى جنس واحد: هل يوجد لجميعها شيء واحد بعينه، بمنزلة الإنسان والفَـرَس والكَلْب ؟ فإنه إن كان يوجد لها شيء واحد بعينه فهى من جهته متشابهة .

١٨

< الانتفاع بآلات الجدل الثلاث الأخيرة >

وقد ينتفع بالبحث عن الشيء على كم جهة[١] يقال، فى الإيضاح والبيان . وذلك أن الإنسان يكون أحرى بان يعلم ماذا يضع إذا تبين له على كم نحو يقال . وقد ينتفع به أيضا فى أن [١٢٥٣] تكون القياسات فى المعنى نفسه، لا بحسب الاسم . وذلك أن الشيء إذا لم يعلم على كم نحو يقال، فقد يمكن ألا يجتمع فيه رأى السائل والمجيب على شيء واحد بعينه . فإذا تنبّه على كم نحو يقال الشيء، وعلى ماذا يضعه من أتى به، سخر من السائل متى لم يَنْحُ بالقول نحوه . — وقد ينتفع به أيضا فى أن يُغالِطَ والا يُغَالَطَ . وذلك أنّا إذا علمنا على كم نحو يقال الشيء لم يقع علينا غلط، لكن نعلم إن كان السائل نحا بقوله نحو شيء واحد بعينه . وإذا نحن سألنا أمكننا أن نغالط متى اتفق

(١) ف : نحو .

أن يكون المجيب لا يعلم على كم نحو يقال الشيء. وليس هذا ممكننا فى الجميع، لكن إذا كانت الأشياء التى تقال على أنحاء كثيرة منها ما هى صادقة، ومنها ما هى كاذبة. وليس هذا الفن خاصا بالجدل؛ ولذلك ينبغى لأصحاب الجدل أن يَتَوقَّوْا هـذا المعنى أصـلا، أعنى أن تكون مجادلتهم فى الاسم، إلا أن يحس الواحدُ بضعف من نفسه عن الجدل بغير هذه الجهة فى الشيء الموضوع.[1]

ووجود الفصول نافع فى القياسات التى تعمل فى الواحد بعينه والغير،

١٠٨ ب وفى تعـرّف كلِّ واحد من الأشـياء ما هو. والأمر بيّن فى أنه نافع فى القياسات التى تعمل فى الواحد بعينه والغير. وذلك أنّا إذا وجدنا فصلا للأشياء التى نقصد نحوها — أىّ فصلٍ كان —، نكون قد قلنـا أن ليس هو واحداً بعينه. فأما منفعته فى تعرُّف كل واحد من الأشياء ما هو، فلأنه من عادتنـا أن نفرق القول الذى يخص جوهر كل واحد بالفصـول التى تخص واحداً واحداً من الأشياء.

فأما النظـر فى الشبيه فنـافعٌ فى أقاويل الاسـتقراء وفى قياسات [٢٥٣ ب] الوضع وفى أداء الحـدود. فأما فى أقاويل الاسـتقراء فلأنّا إنمـا نحكم على الأمر الكلى باسـتقراء الجزئيات فى الأشـياء، وذلك أنه ليس يسهـل علينا أن نسـتقرئ النظائر ونحن لا نعلم الأشـباه. وأما فى قياسات الوضـع[2] فلأنّ من الأمر الذائع أن الحـال فى سائر الأشياء كالحال فى واحد منها، حتى إنه إذا تهيأ لنا أن نناظر فى أى شىء منها كان

(١) ف: المقصود. (٢) ف: بينا. (٣) ف: يعنى الشرطية.

إجماعنا مع ذلك على أن الحال فى الشيء الذى قصدنا له كالحال فى هـذه ، لأنا إذا بينا ذلك نكون قد بينا الشيء الذى قصدنا له من الوضع ، لأنا إذا وضعنا أن الحال فيما قصـدنا له كالحال فى هـذه نكون قد علمنا البرهان[1] .

وأما فى أداء الحدود، فلأنا إذا قدرنا أن نعلم ما الواحد بعينه فى واحد واحد لم يذهب علينا إذا حددنا الشيء الذى قصـدنا له فى أى جنس ينبغى أن نضعه، وذلك أن أولى الأشياء العامية بالعموم هو جنس يحمل معنى ما هو[2] . وكذلك أيضا النظر فى الأشباه قد يُنتفع به عند التحديد فى الأشـياء الكبيرة التباعد كقولنا : سكون الريح فى البحر، وركود الهواء شيءٌ واحد بعينه، لأن كل واحد منهما هدوء، وأن النقطة فى الخط وحدة فى العدد، لأن كل واحد منهما مبدأ . فلذلك متى وفينا الجنس العام فى الجميع لم يظن بنا أحدٌ أنا قد حددنا حدا غريبا . ويكاد أن يكون الذين يحدون على هذا الوجه اعتادوا أن يعرفوا الحدود ، لأنهم يقولون إن الوحدة مبـدأ العدد ، والنقطة مبدأ الخط . فمن البين أنهم يضعونهما فى الجنس العام لكليهما .

فهـذه هى الآلات التى بها تكون القياسات . فأما المواضع التى ينتفع فيها بما وصفنا فهى ما نصف .

] [تمت المقالة الأولى من كتاب " طوبيقا " لأرسطوطالس] [

] [قوبل به] [

(١) س : فى نسخة أخرى : الوضع . (٢) ش : ويحتمل أن يعبر عن هذا المعنى بعبارة أخرى وهى : والأولى من الأمور العامية بأن يحمل من طريق ما الشيء هو جنس ...

بسم الله الرحمن الرحيم

[١٢٥٤]

المقالة الثانية منه

< مواضع العَرَض المشتركة >

١

< استهلال عام >

قال :

إن من المسائل[١] ماهى كلية ، ومنها ماهى جزئية . فالكلية مثل قولنا إن كل لذة خير وإنه ولا لذة واحدة خير . والجزئية مثل قولنا : قد توجد لذة واحدة خير، أو توجد لذة واحدة ليست خيرا . والتى تثبت وتبطل بالكلية مشتركة لجنسى المسائل كليهما . وذلك أنّا إذا بيّنا أن الشىء يوجد للكل، نكون قد بيّنا أنه موجود للبعض . وكذلك إذا بيّنا أنه ليس يوجد ولا لواحد[٢]، نكون قد بيّنا أنه ليس يوجد للبعض . فينبغى أوّلًا أن نتكلم فى التى تبطل إبطالا كليا من قِبَل أنها مشتركة للكلية والجزئية، ومن قِبَل[٣] أنها أَحْرَى بأن تستعمل الأوضاع[٤] فيما يوجد أو مالا يوجد ، ولأن الجدليين إنما من شأنهم أن يُبْطِلوا الأقاويل . ومن أصعب الأمور أن تنعكس التسمية المشاكلة المأخوذة من العَرَض ، وذلك أن الذى يكون بجهة من

١٠٩ (line beginning «لذة واحدة خير، أو توجد لذة واحدة ليست خيرا»)

(١) ف : المطالب . (٢) ف : لواحد

(٣) ش : فى السريانى : ومن قبل أن الأوضاع خاصة إنما تستعمل فى أنه موجود أو غير موجود . (٤) ف : يعنى المسائل .

الجهات وليس بكل، فإنما يمكن أن يكون فى الأعراض وحدها . وذلك أنه واجبٌ، ضرورةً ، أن يكون الانعكاس من الحدود[1] ومن الخاصة ومن الجنس — مثال ذلك أنه إن وجد لشىء من الأشياء أنه حىٌّ مَشّاءٌ ذو رجلين، كان الذى يعكسه فيقول : إنه حى مَشّـاء ذو رجلين — صادقا . وكذلك أيضا من الجنس : فإنه إن وجد لشىء من الأشياء أنه حىٌّ فهو حىٌّ . ومثل هذا بعينه يوجد فى الخاصّة أيضا . وذلك أنه إن وجد لشىء من الأشياء أنه قابل للنحو ، فهو قابلٌ للنحو ، إذ كان ليس يمكن فى شىء من هـذه [٢٥٤ ب] أن يكون إنما يوجد فى بعض[2] الشىء[3]، لكنه يوجد على الإطلاق أو لا يوجد . فأما فى الأعراض فليس يمنع مانعٌ من أن يكون فى بعض[2] الشىء بمنزلة البياض والعدالة . فإنه ليس يكتفى فى التبيين على أن الإنسان أبيض أو عادل بأن يتبيّن أن البياض أو العدالة يوجدان له . وذلك أنه قد يقع الشك فى أنه أبيض أو عادل فى شىء منه . فليس الانعكاس إذًا بواجب فى الأعراض .

وينبغى أن نلخص الخطأ الواقـع فى المسائل فنقول إنه صنفان : إما بأن يُكذب فيها ، وإما بأن يُتجـاوز[4] اللفظ الموضوع فيها ، وذلك أن الذين يكذبون يخطئون إذا قالوا فيما ليس بموجود لشىء إنه موجود له . وكذلك الذين يلقبون الأشياء بأسماء غريبة ، فيسمون مثلا الدُّلْبـة[5] إنسانا — يتجاوزون التسمية الموضوعة .

---

(١) ف : الحد . (٢) ف : يوجه لشىء ما . (٣) ش : فى بعض النسخ : أو لا يوجد . (٤) ف : يتعدّى . (٥) الدلبة : شجر عظيم عريض الورق ، لا زهر له ولا ثمر ، والجمع دُلْب ، وهو فى الفرنسية : platane ، واللاتينية : platanus .

٢

< مواضـع >

فأحد(*) المواضع أنه ينبغى أن ننظر إن كان الموجود بحـال من الأحوال أخرى غير العـرض يوصف على أنه عرض . وهـذا الخطأ يقع خاصـة فى الأجناس — بمنزلة ما لو قال قائل إنه عرض للأبيض(١) أن يكون لونا ، وذلك أنه لم يعرض له أن يكون لونا ، لكن اللون جنسه . فقد يمكن الواضع أن يلخص فى التسمية أيضا ، بمنزلة ما يقول إنه عرض للعـدالة أن تكون ١٠٩ ب فضيلة . وقد يتبيّن للإنسان مراراً كثيرة — و إن لم يلخص ذلك — أنه قد وصف الجنس على أنه عَرَض ، بمنزلة ما لو قال قائل إن البيـاض تلوُّن ، وإن المشى تحرُّك . وذلك أنه لا يقال إن حَمْـلَ جنسٍ من الأجنـاس على النوع يكون على طريق الاشـتقاق ، لكن جميع الأجناس إنمـا يحمل على الأنواع على طريق التواطؤ ؛ لأن الأنواع تقبـل اسم الأجناس وقولها . وذلك أنه من قال إن الأبيض متلوّن لم يصفه [١٢٥٥] على أنه جنس ، لأنه إنمـا وصفه على طريق الاشتقاق ، ولا وصفه على أنه خاصة ، ولا على أنه حدّ . وذلك أن الخاصة والحـدّ لا يوجدان لشىء آخر غير ما همـا له . وقد توجد أشياءُ أُخَرُ كثيرة متلوّنة ، مثل خشبة وحجر و إنسان وفرس . فمن البيّن أنه قد وصفه على أنه عرض .

(*) بالهامش عند هذا الموضع الرقم : ا .

(١) ف : للبياض .

وموضع آخر(*) أنه قد ينبغى أن ننظر فى الأمور التى قيل إن الشىء لما يوجد : إما لكلها وإما لواحد منها . وينبغى أن يكون نظرنا فى الأنواع(١) ، لا فى التى هى بلا نهاية . وذلك أن الأولى بالبحث أن يكون فى طريق من الطرق وفى الأقلّ من الأمور .

وينبغى أن نبحث ونجعل ابتداءنا من الأوائل ، ثم نجرى على ذلك النَّسق حتى نصير إلى الأشخاص(٢)، مثال ذلك أنه إن كان القائل قال : إن العلم بالمتقابلات واحدٌ بعينه ، فينبغى أن ننظر هل العلم بالأشياء المضافة والأشياء المتضادّة والأشياء المتقابلة على جهة العدم والملكة والمتقابلة على جهة الإيجاب والسلب(٣) — واحدٌ بعينه . فإن لم يكن الأمر ظاهرًا فى واحد من هذه بعد ، فينبغى أيضا أن تقسم كل واحدٍ من هذه إلى أن نصير إلى الأشخاص، مثال ذلك أن ننظر : هل العلم بالعدل والجور، أو العلم بالضِّعْف والنصف، أو العلم بالعمى والبصر، أو العلم بأن الشىء موجود أو ليس هو موجودا — واحدًا بعينه ؟ وذلك أنه إن تبين فى شىء من هذه أنه ليس واحدا بعينه، نكون قد أبطلنا المسألة . وكذلك إن تبيّن أنه لا يوجد لشىء منها . وهذا الموضع ينعكس على الإثبات والإبطال(٤) . وذلك أنه إن ظهر لمن يُقسِّم أنه على الجميع أو على كثيرين، فله أن يحكم بوضعه كلياً، أو يعاند فى واحد .

(*) بالهامش رقم : ب .

(١) ف : نسخة أخرى : أنواع الأنواع .

(٢) ف : أنواع الأنواع .

(٣) فوقها : التناقض .

(٤) ف : النفى .

فنقول إنه ليس كذلك . فإنه إن لم يفعل واحدا من هذين سُخِر منـه(١) ، [٢٥٥ ب] إذ(٢) لم يضع شيئا .

وموضع آخر(*) وهو أن يعمل حدى العَرَض(٣) والشيء الذى يعرض فيه العَرَض جميعا ، أو حدّ أحدهما ، ثم ينظر إن كان قد أُخذ فى الأقاويل شيء ليس يحق على أنه حق — مثال ذلك أن ينظر إن كان يمكن أحدًا(٤) أن يظلم اللهُ ، فما الظلم ؟ وذلك أنه إن كان إنما هو الإضرار طوعاً ، فمن البيّن أن الله ليس يَظْلِمُ(٥) ، إذ ليس يمكن أن يناله ضرر . وإن كان الفاضل حسودا ، فما الحسود ؟ وما الحسد ؟ وذلك أن الحسد إن كان التأذى(٦) بما يظهر من حسن حال خيِّر من الأخيار ، فمن البيّن أن الفـاضل ليس بحسود ، لأنه لو كان كذلك لكان رديئا . فإن كان المنافس(٧) حسودا ، فما كل واحد منهما؟

١١٠ ا وذلك أنه بهذا الوجه يتبين هل ماقيل حقٌ أم باطل — مثال ذلك أنه إن كان الحسود هو المتأذى(٨) بحسن حال الأخيار ، والمنافس(٧) هو المتأذى(٨) بحسن حال الأشرار ، فمن البيّن أن المنافس(٧) ليس حسودا .

وينبغى أن نأخذ أقاويل بدل الأسماء التى فى الأقاويل ولا نفـارقها إلى أن نصير إلى الشيء المعروف . وذلك أنه مرارا كثيرة قد يُوَفَّى القول

---

(١) ف : كان أهلا (ص : أهل) أن يضحك منه . (٢) ف : إن .

(*) بالهامش رقم : حـ . (٣) ف : قول . (٤) ص : أحد .

(٥) ص : حسود . (٦) ف : الغم . (٧) ف : الغيور .

(٨) ف : المغتم .

بأسره فلا يكون المطلوب بيّناً . وإذا قيل قولٌ مكان[1] اسم من الأسماء التى فى القول، صار المطلوب بيّنا .

وأيضا يصيّر[*] الإنسان المسألة لنفسه مقدّمة، ثم يقاومها ، لأن المقاومة تصير له حجة بحذاء الوضع . ويكاد أن يكون هذا الموضع والموضعُ الذى يقال فيه إنه ينبغى أن تنظر فى الأمور التى قيل فيها إن الشىء يوجد إما لكلّها، وإما ولا لواحد منها واحدا بعينه، إلا أنه يخالفه فى الجهة .

وأيضاً[**] ينبغى أن نلخص أى الأشياء يجب أن نسميها كما يسميها الجمهور[2] [٢٥٦ ا] ، وأيها لا ؛ وهذا نافع فى الإثبات والإبطال[3] ، مثال ذلك أنه ينبغى أن تُلقّب[2] الأعيان بالتسمية كما يلقبها الجمهور . فأما عند تحصيلنا أيّما من الأعيان[4] هو بحال كذا ، وأيّما ليس هو بحال كذا ، فلا ينبغى أن نصغى إلى قول الجمهور فيه ، مثال ذلك أنه ينبغى أن نقول فى المُصحّ إنه الفاعل للصحة كما يقول الجمهور . فأما عند تحصيلنا الموضوع : هل هو فاعل للصحة أم لا ؟ فليس ينبغى أن نسميه كما يسميه الجمهور ، لكن كما يسميه الطبيب .

٣

< مواضع أخرى >

وأيضا إن كان الشىء يقال على أنحاء كثيرة، وكان موضوعا إما على أنه موجود، وإما على أنه غير موجود، فينبغى أن نتبين[5] ذلك فى أحد ما يقال

(١) ف : موضع . (*) بالهامش رقم : ىَ . (**) بالهامش رقم : هـَ

(٢) ف : العامة . (٣) ف : النفى، الفسخ . (٤) ف : الأمور . (٥) ف : نعتبر .

على تلك الأنحاء الكثيرة إن لم يمكن أن يقال ذلك فى جميعها . وينبغى أن نستعمله فيما يذهب على المخاطب . وذلك أنه إن لم يذهب عليه أنه يقال على أنحاء كثيرة قاوم الذى يتشكك عليه وأراه أنه لم يرد ما شك فيه ، وإنما أراد الآخر . — وهذا الموضع ينعكس على إثبات الشىء وعلى فسخه[١]. وذلك أنه إذا أردنا أن نثبت، بيّنا[٢] أن أحدهما موجود متى لم نقدر أن نبينها جميعا . وإذا أردنا أن نفسخ، بيّنا[٣] أن أحدهما غير موجود إن لم يمكنّا أن نبين ذلك فى جميعها . غير أن الذى يفسخ ليس يحتاج أن يقرّ[٤] بشىء ، لا إن كان قبل فيه إنه موجود لجميع الشىء ، ولا أنه موجود ولا لشىء منه . وذلك أنّا إذا بيّنا فى شىء منه — أىّ شىء كان — أنه لا يوجد، كنا قد أبطلنا أنه يوجد لجميعه . وكذلك إن بيّنا أنه يوجد لشىء منه، أبطلنا أنه لا يوجد ولا لشىء منه .

فأما المثبِتُ فينبغى له أن يتقدّم فيعترف بأنه إن وجد لشىء ما منه — أى شىء كان — فهو يوجد [٢٥٦ ب] للجميع متى كانت المقدمة مقْنِعة[٥] . وذلك
١١٠ ب أنه ليس يكفى فى البيان على أنه يوجد للجميع القولُ بأنه يوجد لواحد، بمنزلة ما نقول إن كانت نفسُ الإنسان غير مائتة فكل نفس غير مائتة ؛ فينبغى أن نتقدّم فنُقرّ بأنه إن كانت أى نفس وجدت غير مائتة، فكل نفس غير مائتة . وليس ينبغى أن نفعل هذا فى كل وقت ، بل إنما ينبغى أن نفعله إذا لم نجد قولا واحدا عاما بقوله على الجميع، كما يقول المهندس إن ثلاث زوايا المثلث

---

(١) ف : فيه . (٢) ف : نصحح . (٣) ف : نبطل ، ننفى .

(٤) ف : يعترف . (٥) ف : القضية .

مساوياتٌ لقائمتين . فإن لم يذهب عليك أن الشيء على أنحاء كثيرة ففَصِّله وانظر على كم نحوٍ يقال ، ثم حينئذ تثبت وتبطل(١) . مثال ذلك أن الواجب(٢) إن كان هو النافع والجميل، فينبغى أن نلتمس فى الموضوع إما تثبيت الأمرين جميعا أو إبطالهما(٣) ، أعنى أنه جميل ونافع ، أو أنه لا جميل ولا نافع . وإن لم يمكن أن تبين كليهما ، فينبغى أن تبيّن أحدهما ، بعد أن تدل على أن هذا هو الموجود منهما ، وهذا غير الموجود . والقياس(٤) <يكون> واحدا بعينه ، إذ كانت الأشياء التى ينقسم إليها أكثر من اثنين .

وأيضا ينبغى أن تميّز كل ما لم يكن يقال على أنحاء كثيرة باتفاق الاسم ، لكن بجهة أخرى — بمنزلة علم واحد بأشياء كثيرة ، إما كالغاية ، وإما كالأشياء المؤدّية إلى الغاية ، مثل صناعة الطب فإنها علمٌ بردّ الصحة وبالتدبير ، إما على أن كليهما غايتان كما يقال إن العلم بالمتضادات [٢٥٧ ا] واحدٌ بعينه ، فإن أحد المتضادّين ليس بأن يكون غاية أَوْلى من الآخر ، وإما على أنهما بالذات أو بالعَرَض : أما بالذات ، فمثل قولنا إن ثلاث زوايا المثلث مساويةٌ لقائمتين ، وأما بالعَرَض فمثل قولنا إنه متساوى الأضلاع . وذلك أن الذى به عرض للمتساوى الأضلاع أن يكون مثلثا ، به يعلم أن زواياه الثلاث مساويات لقائمتين . فإن كان ليس يمكن بوجهٍ من الوجوه أن يكون

---

(١) ف : وتنفى . (٢) ف : اللائق .

(٣) ف : نفيهما . (٤) ف : والقول .

علمٌ واحد بأشـياء كثيرة ، فمن البين[1] أنه ليس يمكن أصلا . وإن كان يمكن بوجه من الوجوه، فمن البيّن أنه يمكن .

ونحتاج أن نقسمهما فنعمـل على كم نحوٍ يقال[2] ، مثال ذلك أنّا إذا أردنا أن نثبت أمثال هذه الأشياء، تقدّمنا فوضعنا كل ما كان منها يمكن، فقسمنا إلى هـذه فقط جميع ما كان منها نافعا فى التثبيت . وإن أردنا أن نبطل، وضعنا كل ما لا يمكن ، والباقى ينبغى أن نتركه . ويجب أن نفعل مثل ذلك أيضا فى هذه إذا ذهب عنّا على كم نحوٍ يقال .

وينبغى أن نثبت أن كذا موجودٌ لكذا أو غير موجود من هذه المواضع بعينها ، مثال ذلك أن علم كذا بكذا يوجد له إما على أنه من الأشـياء التى تؤدّى إلى غاية ، أو على أنه مما يقال بالعَرَض ، أو أنه أيضا لا يوجد ولا على حالٍ من هـذه الأحوال المذكورة . والقول < يكون > واحدًا بعينه أيضا فى الشهوة وسائر الأشـياء الأُخَر التى تقال على أنحاءٍ كثيرة ، وذلك أن الشهوة لهذا الشيء إما أن تكون على أنه غاية مثل الصحة ، أو على أنه من الأشـياء التى تؤدّى إلى الغاية ، مثـل المداواة ، أو على أنه بالعَـرَض مثل [٢٥٧ ب] حالِ من يحب الحلاوة عنـد[3] الشراب، وذلك أنه يشتهيه من طريق ما هـو حُلْو ، لا من طريق ما هو شراب ، إذ كان يشتهى الحُـلْو

(١) ف : فمن البيّن أنه بالكلية لا يمكن .

(٢) ف : يستعمل . (٣) ف : فى .

بذاته ، و يشتهى الشراب بالعَـرَض ؛ وذلك أن الشراب لو كان عَفِصا لم يشتهه . فشهوته إذًا للشرب إنما هو بالعَـرَض . — وهذا الموضع نافـع فى الأشياء الداخلة فى باب المضاف .

٤
< مواضـــع أخرى >

والنقل(*) أيضا إلى الاسم الذى هو أعرف ، مثال ذلك أن نجعل مكان قولنا فى : الظن — «البيّن» ،ومكان قولنا : كثرة البحث — « محبة البحث » . وذلك أن الاسم إذا قيـل قولا أعرف صار الموضع أسهل مرامًا[1] . وهـذا الموضع أيضا عامٌّ فى الأمرين جميعا فى الإثبات والإبطال .

وعند(**) تثبيتنا أن المتضادّات موجودة لشىء واحد بعينه ينبغى أن نبحث عن ذلك فى الجِنْس ، مثال ذلك إن أردنا أن نبيّن أنه قد يوجد فى الحسّ صواب وخطأ ، قلنا : الإحساس هو تميـيز[2] ، والتمييز[3] يكون بصواب و بغير صواب . ففى الحِس يوجد صـواب وخطأ . فالبرهان إذًا الآن على النوع من الجنس ، وذلك أن التمييز جنس للإحساس[4] ، وذلك أن الحسّ يميز بجهة من الجهات . وقـد يكون أيضا البرهان على الجنس من النـوع ، وذلك أن كلَّ ما يوجد للنوع قد يوجد أيضا للجنس — مثال ذلك أنه إن كان علم

(*) عندها بالهامش علامة رقم : ح . (١) ف : إدرا كا .

(**) بالهامش علامة رقم : ط . (٢) ف : حكم . (٣) ف : الحكم .

(٤) ف بالأحمر : الحاسّ يحكم .

يوجد خسيسًا وفاضلًا فقد يوجد حال كذلك[1]، لأن الحال جنسٌ للعلم . — فالموضع الأوّل يكذب فى التثبيت، والشـانى[2] يصدق . وذلك أنه ليس يلزم ضرورة أن يكون كلُّ ما يوجد للجنس يوجد أيضا للنوع : فإن الحيوان يوجد طائرًا وذا أربع ، وليس الإنسان كذلك . وكل ما يوجد للنوع [٢٥٨ ا] فواجبٌ ضرورة أن يوجد للجنس أيضا ، وذلك أنه إن كان الإنسان فاضلا فقد يوجد حيوان فاضلا .

فأما فى الإبطال فالمكان الأوّل صادق ، والثانى كاذب . وذلك أن كل ما لا يوجد للجنس، فليس يوجد أيضا للنوع . وكل ما كان لا يوجد للنوع فليس يجب ضرورةً ألا يوجد للجنس ، لأنه من الضرورة أن ما يُحمَل عليـه الجنس فقد يحمل عليه شىء من الأنواع . وكل ما كان له جنس أو كان يقال من الجنس عن طريق اشتقاق الاسم ، فواجبٌ ضرورةً أن يكون له شىء من الأنواع ، أو أن يقال باشتقاق الاسم من شىء من الأنواع ، مثال ذلك أنه إن حُمِلَ العلمُ على إنسان من الناس ، فقد يُحمَل على ذلك الإنسان أيضا النحوُ أو الموسيقى أو علمٌ من العلوم الأُخَر . وإن وجد إنسان علماً[3] ، ١١١ ب
أو < إن كان > اسمه مشتقًا من العلم فله : إما نحو، و إما موسيقى، و إما واحد من العلوم الأخر، أو اسمه مشتق من واحد منها، كقولنا : نحوى أو موسيقار .

(١) شـ : أحسبه يجعل الحال فى هذا المكان مكان الملكة .

(٢) شـ : فى نسخة أخرى : فالصنف الأول .

(٣) ص : علم أو اسمه مشتق .

(*) فإن وضع شيء يقال كيفما قيل من الجنس بمنزلة قولنا إن النفس تتحرك ، فينبغي أن ننظر إن كان يمكن أن تكون النفس تتحرك بواحد من أنواع الحركة ، أعني أن تنمي أو تفسد ، أو تتكون ، أو غير ذلك من أنواع الحركة . وذلك أنها إن لم تكن تتحرك بواحد منها ، فمن البين أنها لا تتحرك . وهذا الموضع عام للأمرين جميعا للتصحيح والإبطال ، لأنها إن كانت تتحرك بواحد من أنواع الحركة ، فمن البين أنها تتحرك ؛ وإذا لم تكن تتحرك بنوع من أنواع الحركة ، فمن البين أنها لا تتحرك .

(**) وإذا لم نجد حجة تنفع في الوضع ، فيجب أن نبحث من الحدود : إما الموجودة للأمر الموضوع أو التي نظن أنها له . وإن لم يكن ذلك من واحد ، فمن أكثر من واحد [٢٥٨ ب] . وذلك أن الحجة تسهل من حد الشيء ، إذ كانت الحجة سهلة في الحدود .

(***) وينبغي أن ننظر في الموضع ما الشيء الذي إذا وجد وجب ضرورة أن يوجد الموضوع ، أو ما الشيء الذي يوجد من الاضطرار إذا وجد الموضوع . فوجود الموضوع من الاضطرار إذا وجد شيء من الأشياء هو لمن يريد أن

(*) في الهامش رقم : يَ .   (**) في الهامش : هذا الموضوع هو الثالث بعينه لا غير ؛ وإنما أعاده في هذا الموضوع بنحو أظهر ؛ ولم أجد عليه في بعض النسخ علامة تدل على أنه موضوع يا ، ولا في السرياني أيضا عليه علامة .

وفي الهامش من الأيمن علامة رقم : يا .

(***) في الهامش علامتان للترقيم : يا (هذه إذا حذف الموضع السابق) ، يب .

يثبت الشيء . وذلك أنه إن تبين أن ذلك الشيء موجود[1]، صار الموضوع متبينا . فأما وجود شيء من الأشياء إذا وجد الموضوع، فلمن يريد أن يبطل الشيء ؛ وذلك أنا إن بينا أن اللازم للموضوع غير موجود ، كنا قد أبطلنا الموضوع .

وأيضا[*] فينبغي[2] أن ننظر في أمر الزمان إن كان الشيء يختلف فيه — مثال ذلك إن قال قائل إن المغتذي من الاضطرار أن ينمى . وذلك أن الحيوان يغتذي دائما وليس ينمى دائما . وكذلك إن قال قائل إن المتعلم يذكر ، وذلك أن هذا[3] للزمان الماضي ، وذاك[4] للزمان الحاضر والمستقبل . فإنه يقال فينا إنا نعلم الأمور الحاضرة والمستقبلة مثلما نعلم أنه سيكون كسوف الشمس . فأما التذكر فليس يمكن أن يكون إلا لشيء قد مضى .

٥

<مواضع أخر>

وأيضا من[**] طريق المغالطة أن نسوق إلى مثل ذلك الشيء الذي فيه نلتمس وجود حجج . وهذا ربما كان ضروريا ، وربما كان ضروريا في الظاهر ، وربما كان لا ضروريا ، ولا ضروريا في الظاهر . ويكون ضروريا إذا ما يجحد المجيب شيئا مما ينتفع به في الوضع ، بجعل السائل

(١) ص : موجودا . (*) بالهامش علامتان للترقيم : يج ، يب .

(٢) ف : ينبغي . (٣) ف : يعني التذكر . (٤) ف : يعني التعلم .

(**) بالهامش علامتان للترقيم : يد ، يج .

الأقاويلَ فى ذلك الشىء ، ويكون هـذا شيئا من أمثال هـذه الأشياء التى يلتمس الإنسانُ فيها وجودَ حجج . وكذلك إذا استقرى النظائر فى شىء من الأشياء بتوسط الموضوع فرام أن [١٢٥٩ ب] يُبْطِله ، لأن هـذا إذا بَطَل ١١٢ أ
بَطَلَ الموضوعُ أيضًا . — ويكون ضروريًا فى الظاهر إذا كان نافعا ومُشاكلًا للوضع ، ولم يكن ينفع فى الشىء الذى فيه تكون الأقاويل، بجحده المجيبُ، أو رام أن يبطله من الاستقراء الدائم الذى بالوضع يصير إليه . — فأما القسم البـاقى ، فإذا لم يكن الشىء الذى فيه الأقاويل لا ضروريا ، ولا ضروريا فى الظاهر ، وتُعُرِّض بجهة أخرى أن يُفْسَخ على المجيب .

وينبـغى أن نتوقى الوجه الأخير من الوجوه التى وصفناها . وذلك أنه يشـبه أن يكون غريبًا مباينًا لصناعة الجـدل (١) ألبتةَ . ولذلك ينبغى للمجيب ألا يَصَعِّب الأمر ، لكن يضع ما ليس بنافع فى الوضع بعـد أن يبينه على ما ليس يعتقده، غير أنه يضعه وَضْعًا . وذلك أنه أَحْرى أن يعرض للسائل فى أكثر الأمر أن يتشكك (٢) متى وضعت له هذه الأشياءُ بأجمعها ، فلم ينتج منها شيئا .

(*) وأيضا كل من قال شيئا من الأشـياء — أىَّ شىء كان — فقد قال بوجهٍ من الوجوه أشياء كثيرة ، لأن كل واحد من الأشـياء من الاضطرار له لوازم (٣) كثيرة ، مثال ذلك أن من قال إنسانًا (٤) موجودا فقد قال إن حيوانا

(١) ف : القوة . (٢) : ش : فى السريانى : أن يضعف وينسلخ .

(*) بالهامش رقان : يه ، يد . (٣) ف : توابع . (٤) ف : إن إنسانا .

موجود(١)، و إن متنفسا موجود(١)، و إن قابلا للعلم موجود(١)، و إن ذا رجلين موجود. فأى شيء من اللوازم إذا ارتفع، ارتفع معه أيضا الأمر الأول.

و ينبغى أن نتوقى إبدال الشيء(٢) بالشيء الأصعب، فإنه فى(٣) بعض الأوقات قد يكون فسخ الشيء اللازم(٤) أسهل، وفى بعض الأوقات الموضوع نفسه.

٦

< مواضـــع أخر >

والأشياء(*) التى يجب ضرورةً أن يكون أحد الأمرين فقط موجودًا لهـا (بمنزلة وجود المرض أو الصحة للإنسان)، فإن تهيأ لنا أن نقول فى أحدها إنه موجود أو غير موجود، فإن ذلك يتهيأ أيضا فى البـاقى. [٢٥٩ ب] وهـذا المعنى ينعكس على الأمرين(٥) جميعا. وذلك أنا إذا بينـا أن أحدهما موجود، نكون قد بينا أن الباقى غير موجود. و إن نحن بينا أن أحدهما غير موجود، نكون قد بينا أن الآخر موجود. فمن البين أن هـذا الموضع نافع فى كليهما.

---

(١) ص : موجودا. (٢) ش : فى نسخة : إبدال الشيء الأصعب. فى السريانى : الإبدال بالشيء الأصعب. (٣) ص : قد.

(٤) ف : التابع. (*) بالهامش رقم واحد : يو.

(٥) ش : يعنى فى الإثبات والإبطال.

وأيضاً[**] ينبغي أن نحتج بعـد أن ننقل الاسم بحسب القول[١] حتى يكون ما[٢] نسميه به أليق من الاسم الموضوع له ، مثال ذلك أن الجيد النفس ليس يدل على الشجاع كما وضع الآن ، بل على الذى له نفس جيدة ، مثل ما[٣] يدل الحَسَنُ الرجاء على الذى يرجو أموراً صالحـة ، وكذلك الجيد الجَدّ الذى له جَد[٤] فاضل كما قال كساقراطس[٥] إن الجيد الجد هو الذى نفسه فاضلة ، فإن نفس كل واحدٍ من الناس زعم هى جَدّه .

ولأن[*] من الأمور ما هى من الاضطرار ، ومنها ما هى على أكثر الأمر ، ١١٢ ب
ومنها ما هى على أى الأمرين اتفق . فإنْ وَضَع واضعٌ ما هو من الاضطرار على أكثر الأمر ، أو ما هو على أكثر الأمر من الاضطرار ، إما هو بعينه ، وإما المضادّ لمـا هو على أكثر الأمر — فإنه أبدًا يعطى موضعًا للحجة عليه . وذلك أنه إن وضـع ما هو من الاضطرار على أكثر الأمر ، فمن البيّن أنه قد قال فيما هو موجودٌ للكل إنه ليس موجودا للكل . فيكون من قِبَل ذلك قـد أخطأ . وكذلك يلزمه إن قال إنـ ما يقال على أكثر الأمر هو من الاضطرار . وذلك أنه يقول فيما ليس هو موجوداً للكل إنه موجود للكل . وكذلك إن قال إن المضادّ لمـا هو على أكثر الأمر هو من الاضطرار ، لأن المضادّ لمـا هو على أكثر الأمر هو ما كانـ على أقل الأمر [٢٦٠ ا] ،

(**) فى الهامش رقان : يز ، يو . (١) ف : المعنى .
(٢) ش : ينبغى أن يعلم أن اليونانيين يسمون الشجاع : الجيدَ النفس .
(٣) تحتها : الذى . (٤) ف : سكينة .
(٥) كساقراطس = Xenocrates . (*) فى الهامش رقان : يح ، يز .

مثال ذلك أنه إن كان الناس على أكثر الأمر أردياء[1]، فهم أخيار على أقل الأمر، فيكون الخطأ أيضا أكثر إن قال إنهم أخيار من الاضطرار. وكذلك إن قال إن ما هو على أىّ الأمرين اتفق — من الاضطرار أو على الأمر الأكثر[2]، وذلك أنه يمكنه — وإن لم يقل ملخصا أى الأمرين قال إنه على الأمر الأكثر أو من الاضطرار، وكان الأمر على الأكثر — أن يجادل على أنه قد قال إنه من الاضطرار: مثال ذلك إن قال إن المنفيين من الميراث شُرّار، من غير أن يلخص، يجادل على أنه قال ذلك من الاضطرار.

وأيضا إن جعل الشيء عارضا لنفسه كأنه شيء آخر[*] مِنْ قِبَل أن له اسما[3] آخر، كما قسم فروديقوس[4] اللذات إلى الفرح والطرب والسرور. وذلك أن هذه كلها أسماء لمعنى واحد هو اللذة. فإن قال قائل إن السرور عَرَضٌ للفرح فإنما[5] قال إن شيئا عَرَضٌ لنفسه.

٧
< مواضع أخرى >

ولأن الأضداد يتركب[6] بعضُها على بعض على ستة أنحاء[**]، ويحدث عنها إذا تركبت تضادٌّ على أربعة أنحاء، فينبغى أن نأخذ الأضداد ليكون ذلك نافعًا للمثبت[7] والنافى[8]. — والأمر فى أنها تتركب على ستة أنحاء بيّن. وذلك أنه إما أن يتركب كل واحد من الضدين على الآخر، وعلى نحوين كقولنا: الإحسان إلى

(١) جمع ردى. (٢) تحتها: أكثر الأمر. (*) بالهامش رقان: يط، يج.
(٣) ص: اسم. (٤) فروديقوس = Prodicos. ف: اللذة.
(٥) ف: فهو إنما. (**) بالهامش رقان: لث، يط. (٦) ف: يقترن.
(٧) ف: للصحح. (٨) ف: المبطل.

الأصدقاء، والإساءة إلى الأعداء، أو بعكس ذلك : الإساءة إلى الأصدقاء، والإحسان إلى الأعداء . وإما أن يكون كلاهما(١) فى الواحد ؛ وهـذا أيضا على نحوين : كقولنـا : الإحسان إلى الأصدقاء والإساءة إلى الأصدقاء ، أو الإحسان إلى الأعداء والإساءة إلى الأعداء . وإما أن يكون الواحد فى كليهما ؛ وهـذا أيضا على نحوين : كقولنا : الإحسان إلى الأصـدقاء والإحسان إلى الأعداء ، [٢٦٠ ب] أو الإساءة إلى الأصـدقاء والإساءة إلى الأعداء . ١١٣

فالتركيبان الأولان لا يحـدثان تضادًا ، وذلك أن قولنا الإحسان إلى الأصـدقاء ليس هو ضـدّ قولنا الإساءة إلى الأعـداء ؛ وذلك أن كليهما مأثور(٢) ومن شأن خُلُق واحد بعينه . ولا قولنـا أيضًا الإحسان إلى الأعداء ضـدّ قولنا الإساءة إلى الأصدقاء لأن هذين كليهما مما يُهْرَب منه ، ومن شأن خُلُق واحد ، إذا كانا عن الشر . وليس يظنّ بشىء يهـرَب منه أنه يضادّ شـيئا يهرب منه ، إلا أن يكون أحدهمـا يقال بالزيادة والآخر بالنقصان(٣) . وذلك أن الزيادة يُظنّ بهـا أنها من الأشـياء التى يهرب منها ، وكذلك النقصان . والأربعـة الباقية كلها فيحدث عنها تضادّ . وذلك أن قولنا : الإحسان إلى الأصدقاء ضد قولنا : الإساءة إلى الأصدقاء . وذلك أن هذين إنمـا يكونان من خلق متضـادّ ، إذ كان أحدهما مأثورا والآخر يهرب منه . وكذلك الحال فى المعانى الأُخَر : فإن فى كل واحد من ازدواجاتها

---

(١) ص : كليهما . (٢) ص : مأثوران . (٣) ش : يعنى من جهة مايهرب منه .

يوجد الواحد مأثورا والآخر يهرب منه ، والواحد من شأن خلق محمود ، والآخر من شأن خلق مذموم . — فبيّن إذًا مما قلنا أنه قد يعرض[1] أن تكون للواحد بعينه مُضادّاتٌ أكثرُ من واحد . وذلك أن ضدّ قولنا : الإحسان إلى الأصدقاء ، قولُنا : الإحسان إلى الأعداء ، وقولنا : الإساءة إلى الأصدقاء . وكذلك إذا تأمل الإنسان على ذلك المثال كلّ واحدٍ من الآخر ظهر[2] له تضادّات . فينبغي أن نأخذ من الضدّين أيهما كان نافعا في الوضع .

وأيضا إن كان يوجد للعرض ضدٌّ ما[3] ، فينبغي أن ننظر هل يوجد للشيء الذي قيل فيه إن له يوجد العَرَض ، لأن هذا إن كان موجودًا فذلك غير موجود ، وذلك أنه ليس يمكن أن يوجد كلا[4] الضدين لشيء واحد بعينه .

وموضع آخر[*] إن قال قائل إن شيئا يعرض لشيء فينبغي أن يُنْظَر هل يوجد [١٢٦١] للعرض ضدٌ ما[5] . فإن كان ضد العَرَض يوجد للشيء الذي قال إنه عَرَض له ، ليس يوجد ذلك العَرَض للشيء الذي قال من أول الأمر إنه عَرَض له ، وذلك أنه ليس يمكن أن توجد المتضادات لشيء واحدٍ بعينه معًا .

أو ينظر إن كان شيء يجرى هذا المجرى قد قيل على شيء من الأشياء : متى وجد وجب ضرورة أن توجد الأضداد بوجوده ، مثال ذلك إن قال قائل إن الصور[6] موجودة فينا ، فإنه يلزم أن تكون تتحرك وتسكن وأن تكون أيضا محسوسة

(١) ف : يلزم . (٢) ف : تبين .
(٣) ش : فى نسخة أخرى : هل يوجد كما قيل إن العرض يوجد . (٤) ص : كلى .
(*) فى الهامش رقم واحد : طا . (٥) ص : ضدا . (٦) ف : الصورة .

ومعقولة . وذلك أنه قد يرى المعتقدون للصُّوَر أنها ساكنة وأنها معقولة . و إذا كانت فينا فلا يجوز أن تكون غير متحركة ، لأنّا إذا تحركنا فلا بدّ ضرورةً من أن يتحرك بحركتنا جميعُ ما هو موجودٌ فينا . ومن البيّن أنها أيضا محسوسة متى كانت فينا ، إذ كنا إنما نعرف صورة(١) كل واحد بحاسة البصر .

وأيضا إن وُضِعَ عَرَضٌ(*) يوجد له ضدٌّ ما ، فينبغي أن ننظر هل < القابل للعرض قابل لضد هـذا العرض ، لأن الشيء الواحد يقبـل الأضداد . فلو ١١٣ ب قيل مثلا إن البغضة تتبع الغيظ ، فإن البغضة ستكون فى الجزء الغضبي من النفس لأن فيهـا الغيظ ، ولهـذا ينبغي(٢) أن ننظر هل > ضـده أيضا الذى هـو المحبة فى الجزء الغضبي . وذلك أن المحبـة إن لم تكن فيـه ، لكن كانت في الجزء الشهوانى من النفس فليس يتبع البغضةَ الغيظُ . وكذلك إن قال قائل إن الجزء الشهوانى يجهل ، وذلك أنه إن كان قابلا للجهل فهو قابلٌ أيضا للعلم . وليس يظنّ أن الجزء الشهوانى قابل للعلم ، بل الذى يقبله الجزء الناطق(٣) . فقد ينبغي كما قلنا ، للذى يريد أن يبطل ، أن يستعمل هذا الموضع . فأما الذى يريد أن يثبت ، فليس ينتفع به فى أن يتبين أن العرض يوجد . فأما أن نبيّن أنه يمكن أن يوجد ، فينتفع به ، وذلك أنّا إذا بيّنا أنه ليس تقابل للضدّ ، نكون قد بيّنا أن العرض ليس يوجد ، ولا يمكن أن يوجد . وإن نحن بيّنا أن الضد موجود ، أو أن [٢٦١ ب] القابل للضد موجود ،

---

(١) ف : خلقة .

(٢) ناقص وأضفناه عن الأصل اليونانى .

(*) بالهامش رقم واحد : بكـ .

(٣) ف : الفكرى .

لم يكن بيّنًا بعدُ أن العَرَض أيضا موجود، لكنه إنما يكون قد تبيّن فقط أنه يمكن أن يوجد .

٨

< مواضع أخرى >

ولأن[*] المتقابلات أربع، ينبغى للمثبت والمبطل أن ينظر : أما من التناقض فبالعكس من اللزوم، وينبغى أن يأخذه من استقرى النظائر: مثال ذلك أنه إن كان الإنسان حيًّا ، فما ليس بحى ليس بإنسان . وكذلك يجرى الأمر فى الآخر . وذلك أن اللزوم فى هذا الموضع بالعكس ، لأن الحى يلزم الإنسان، وما ليس بحى ليس يلزم ما ليس بإنسان، لكن الذى يلزم عكس ذلك، أعنى أن ما ليس بإنسان يلزم ما ليس بحى . ففى جميع ما يجرى هذا المجرى هكذا ينبغى أن نسأل : مثال ذلك أن الحسن[1] إن كان لذيذا[2] فما ليس بلذيذ ليس بالحسن[3]؛ فإن لم يكن هذا، ولا ذاك يكون . وكذلك أيضا : إن كان ما ليس بلذيذ ليس بحسن، فالحسن لذيذ . فمن البيّن أن اللزوم فى التناقض إذا رجع[4] على العكس رجع بالتكافؤ فى كليهما .

وينبغى للمُثبِت وللمُبطِل أن ينظرا فى المتضادات : هل يتبع الضدُّ للضدّ فى أشياء بأعيانها، أو بعكس ذلك . وينبغى أن نأخذ ذلك من استقراء النظائر بمقدار ما يُنتفَع به . فاللزوم إنما يكون فى أشياء بأعيانها ، بمنزلة ما هو فى الشجاعة والجبن . وذلك أن تيك تلزمها الفضيلة ، وهذا يلزمه الرذيلة ؛ وتيك يلزمها أنها

(*) فى الهامش رقم : كد . (1) ف : الجميل . (2) ص : لذيذ .
(3) ف : بالجميل . (4) ف : جرى . (5) ف : يلزم .

من الأشياء المأثورة، وهذا أنه من الأشياء التي يُهْرَب منها. فلزوم هذه أيضاً قد يوجد في أشـياء بأعيانها ، فإن المأثور ضدّ الذي يُهْرَب منـه . وكذلك الأمر في الآخر . واللزوم يكون بالعكس، مثال ذلك أن الصحة تلزم جودة البنية ، والمرض لا يلزم رداءة البنية ، لكن رداءة البنيـة تلزم المرض . فمن البيّن أن اللزوم في هذه يوجد بالعكس .

١١٤ أ فأما في المتضادات فقلّما يعرض من العكس. إلا أن اللزوم لأكثرها يكون في أشياء بعينها. فإن كان الضدّ لا يلزم الضدّ في أشياء بأعيانها ولا بالعكس، فمن البيّن أنه ولا فيما وصفنا أيضا يلزم أحدهما للآخر. وإن كان ذلك في المتضادات [٢٦٢ ا] فواجبٌ ضرورةً وفيما وصفنا أيضا أن يلزم أحدهما الآخر .

وينبغي أيضا أن ننظـر في الملَكات والعَـدَم على مِثـل ما نظرنا في المتضادات ، غير أنه ليس يوجد الأمر بالعكس في العَدَم ، ولكن يجب ضرورةً أن يكون اللزومُ دائمـا في أشياء بأعيانها ، كما يلزم في الحسّ للبصر، وعدم الحسّ للعَمَى . وذلك أن الحسّ أيضا يقابل عدمَ الحسّ كتقابل الملكة للعدم : فإن ذاك مَلَكة وهذا عَدَمَ .

وينبغي أن نستعمل في الأشياء الداخلة في باب المضاف مثل ما استعملنا في العدم . فإن اللزوم لهذا أيضا في أشياء بأعيانها ، مثال ذلك أنه إن كان ذو الثلاثة الأضعاف كثير الأضعاف ، فذو الثـلاثة الأجزاء كثير الأجزاء . فإن ذا الثـلاثة الأضعاف إنمـا يقال[1] عند ذي الثـلاثة الأجزاء ، والكثير

---

(١) ف : يقاس .

الأضعاف عند الكثير الأجزاء . وأيضا إن كان العلم ظناً فالمعلوم مظنون ، وإن كان البصر حسا فالمُبْصَر محسوس . والمعاندة فيه أنه ليس واجباً ضرورةً فى الأشـياء الداخلة فى باب المُضاف أن يكون اللزوم كما قيـل ، وذلك أن المحسوس معلوم ، والحس ليس بعلم . إلا أن هذه المعاندة ليس يظنّ بها أنها صادقة ، لأن كثيرين يقولون إنه ليس يوجد علمٌ بالمحسوسات . وأيضا فإن ماوصفنا نافعٌ فى التضاد ليس بدون غيره ، مثال ذلك أن المحسوس ليس بمعلوم ، وذلك أن الحس ليس بعلم .

٩

< مواضع أخرى >

وأيضا(*) فقـد ينبغى فى التثبيت والإبطال البحثُ عن النظائر وعن التصاريف . ونسمى نظائر ما كان يجرى هـذا المجرى : أعنى أن العـادل[1] نظيرُ العـدالة ، والشجاعَ نظيرُ الشجاعة . وكذلك الأمور الفـاعلة والحافظة هى نظيرة لذلك الشيء الذى هى له فاعلة أو حافظة : مثال ذلك أن الأمور الصحـية [٢٦٢ ب] نظـيرة للصحة ، والأمور التى تُخْصب البـدن نظيرة لخصب البدن ؛ وكذلك الحال فى الأشياء الأخر . فما جرى هـذا المجرى قد جرت العادة بأن يسمى نظائر . — فأما التصاريف فمثل قولنا : على جهة العدل ، وعلى جهة الشجاعة ، وعلى جهة الصحة ، وعلى جهة الخصب — وكل ما يقال على هذا النحو . وقد يُظَنّ بما كان على جهة التصريف أنه من النظائر ، كما نقول إن قولنا : على جهة العدل نظير العـدالة ، وقولنا : على جهة الشجاعة

(*) فى الهامش رقم : كَه . (1) ف بالأحمر : المعدل (بضم الميم فى الأصل) .

نظير الشجاعة . وإنما يقال نظائر لجميع ما كان فى شرح(١) واحد بعينه بمنزلة العدالة والعدل، وقولنا : على جهة العدل . فمن البين أنه إذا تبين فى واحد — أى واحد كان — من التى فى شرح(١) واحد بعينه إنه خير أو محمود ، فإن الباقية كلها يكون ذلك فيها مثبتا ، مثال ذلك أن العدالة كانت من الأمور ١١٤ ب
المحمودة ، فإن العدل وقولنا على جهة العدل أيضا من الأمور المحمودة . وقد يقال(٢) فى قولنا على جهة العدل وعلى جهة الإحماد إنه فى تصريف واحد من المحمود ، كما يقال إن قولنا على جهة العدل من العدالة .

وينبغى أن نبحث(٣) فى الضد ، لا فيما وصفنا فقط ، لكن وفى ضده — مثال ذلك أن الخير ليس بلذيذ من الاضطرار ، وذلك أن ولا الشر أيضا مؤذٍ . وإن كان هذا هكذا ، فذاك أيضا . وإن كان العدل علماً ، فإن الجور جهل . وإن كان ما هو على جهة العدل هو على جهة العلم والتخيل ، فما كان على جهة الجور فهو على جهة الجهل وقلة(٤) الحنكة . وإن كانت هذه ليست كذا ، فليست تيك أيضا كذا ، كما ليس هو فيما وصفنا الآن أيضا . وذلك أنا قد نجد ما يكون على جهة الظلم هو بأن يكون على جهة الحنكة أحرى(٥) منه بأن يكون على جهة قلة الحنكة . وهذا الموضع قد وصف [٢٦٣ ا] أولاً فى لوازم المتضادات . وذلك أنا لسنا نسأل(٦) الآن شيئا آخر، إلا أن يكون الضد يلزم الضد .

---

(١) ف : حيز .   (٢) ش : فى السريانى : وقد يقال فى قولنا ما يجرى على جهة العدالة إنه يجرى على جهة الإحماد، وذلك فى التصاريف من المحمودات ، كما أن ما يجرى على جهة العدل من العدالة .   (٣) ف : ننظر .   (٤) ف : عدم .   (٥) ف : أولى .
(٦) ف : نطلب .

وأيضا[(*)] فإن للمثبت والمبطل حظاً من النظر فى الكون والفساد والأمور الفاعلة والمفسدة؛ وذلك أن الأمور التى كونها من الخير فهى أيضا خير، وإن كانت هى خيرا فكونها أيضا خير؛ والأمور التى كونها شرّ، فهى أيضا شر. — فأما فى الفساد فالأمر بالعكس. وذلك أن فسادها إن كان من الخير فهى من الشر؛ وإن كان فسادُها من الشر فهى من الخير. — والمعنى واحدٌ بعينه فى الأمور الفاعلة والأمور المفسدة، فإن الأمور التى ما يفعلها عن الخير فهى من الخير، والأمور التى مايفسدها من الخير فهى من الشر.

١٠

< مواضع أخرى >

وأيضا[(**)] ينبغى أن ننظر فى الأمور المتشابهة إن كانت حالها متشابهة — مثال ذلك أنه إن كان علم واحدٌ بأشياءَ كثيرةٍ فقد يكون ظن واحدٌ بأشياء كثيرة؛ وإن كان ما له بصرٌ يُبصر، فإن ما له سمعٌ يسمع. وكذلك الحال فى الأمور الأُخَر، الموجود منها والمظنون. وهذا الموضع نافع فى الأمرين كليهما، وذلك أنه إن كانت حاله هذه الحال فى شىء من الأمور المتشابهة فهى حال فى الأشياء الأخر المتشابهة، وإن كان فى واحدٍ منها ليس كذلك، فليس هو فى المتشابهة الأُخَر كذلك.

وينبغى[(***)] أن ننظر هل الأمر فى واحد وفى كثير على مثال واحد؛ وذلك أنه فى بعض المواضع يختلف. مثال ذلك أنه إن كان العلم هو التصوّر[(1)]،

(*) فى الهامش رقم: كزَ. (**) فى الهامش رقم: كحَ.

(***) فى الهامش رقم: كطَ. (١) ف: الفهم.

فإن العلم بأشياء كثيرة هو التصوّر(١) لأشياء كثيرة؛ وليس هــذا بحق، لأنه قد يمكن أن تُعلَمَ أشياء كثيرة، وليس يمكن أن تُتَصَوَّر(٢) أشياء كثيرة. فإن لم يمكن هذا، [٢٦٣ ب] لم يمكن(٢) ذاك، أعنى قولنا فى واحد إن العلم هو تصوّر ما.

وقد يكون(*) النظر أيضــا من الأمر الأكثر والأقل. ومواضع الأكثر والأقل أربعة: — أحدها: هل يلزم الأكثر للأكثر، مثال ذلك أنه إن كانت اللذة خيرًا فما كان أكثر لذة فهو أكثر خيرا؛ وإن كان الجَوْر شرا، فما كان أكثر جورًا فهو أكثر شرا. وهذا الموضع نافع فى الأمرين جميعا. وذلك أنه إن كان تَزيُّد العَرَض يلزم الموضوع كما قيل، فينبغى أن نضع أنه قد عرض(٣)؛ وإن كان لم يلزمه فلم يعرض(٤). وهذا ينبغى أن يُحَصَّل باستقراء النظائر. — والآخر: إذا قيل شىء واحد على شيئين. فإن كان ما الأخلق به أن يكون أحرى بأن يوجد، لا يوجد، فبالحرى ألا يوجد ما الأخلق به أن يكون دونه فى الوجود. وإن كان ما الأخلق به أن يكون دونا فى الوجود يوجد، فبالحرى أن يوجد ما الأخلق به أن يكون أحرى بأن يوجد. — وأيضا إن كان اثنان يقالان على واحد، فإنه إن كان مايظنّ به أنه أحرى بأن يوجد لا يوجد، فإن الذى هو دونه فى ذلك أحرى بالا يوجد. وإن كان مايظنّ به أنه أحرى بأن يكون وجوده أقل، يوجد، فالذى هو أحرى بأن يوجد، يوجد أيضا.

---

(١) ف: الفهم. (٢) ف: يكن. (*) فى الهامش رقم: لّ.

(٣) ف: لزمه. ش: فى نسخة أخرى: فمعلوم أنه لزمه. (٤) ف: يلزمه.

وأيضا إن كان شيئان يقالان على شيئين فإنه إن كان الذى يظنّ به أنه أحرى أن يوجد لأحدهما لا يوجد، فالأحرى بالباقى أن لا يوجد للباقى؛ أو إن كان الذى يظنّ به أنه أقل وجودا يوجد للآخر، فإن الباقى يوجد للباقى أيضا.

وأيضا الموضع الذى من وجود الشيء على جهة التشابه أو على جهة الظنّ يقال على ثلاثة أنحاء كما قيل فى الثلاثة المواضع التى وصفنا أخيرًا أنها للأكبر. — وذلك أنه إن كان شيء من الأشياء يوجد فى شيئين على مثال واحد أو يُظنّ به أنه يوجد، فإنه إن كان لا يوجد لأحدهما فليس يوجد للآخر، وإن كان يوجد [٢٦٤ ا] لأحدهما فهو يوجد للآخر. — وإن كان شيئان يوجدان لشيء واحد بعينه على مثال واحد، فإنه إن كان أحدهما لا يوجد فليس يوجد الباقى، وإن كان أحدهما يوجد، فالباقى يوجد. — وكذلك الحال إن كان شيئان يوجدان لشيئين على مثال واحد: وذلك أنه إن كان أحد الاثنين لا يوجد لأحد الاثنين، فليس يوجد الباقى من الاثنين للباقى من الاثنين الآخرين. وإن كان أحد الاثنين يوجد لأحد الاثنين الآخرين، فالباقى يوجد للباقى.

١١
< مواضع أخرى >

فهذا مبلغ الأنحاء التى يمكن أن يُحتجّ بها مما يقال على الأكثر والأقل، وما يقال على مثال واحد.

وأيضا من الزيادة إذا زيد شيء على شيء آخر غيره، يجعله خيرا أو أبيض من غير أن يكون قبل ذلك خيرا أو أبيض، فالمزيد يكون خيراً أو أبيض على

حسب ما جعل الجملة . وأيضا إذا زيد شيء على شيء موجود، بجمله أزيد فى الحال التى كان عليها، فهو أيضا يكون على تلك الحال . وكذلك يكون الأمر فى الباقى . وهذا الموضع ليس هو نافعا فى كل شيء، لكن فى التى يعرض أن تكون فيها زيادة للأكثر . وهذا الموضع أيضا ليس ينعكس على الإبطال، وذلك أنه إن لم يجعل المزيد خيرًا لم يكن بيّنا بعدُ أنه ليس بخير، لأن الخير إذا زيد ١١٥ ب
على شر لم يجعل الجملة خيرًا من الاضطرار؛ ولا الأبيض يجعل الجملة بيضاء إذا زيد على أسود، ولا الحلو يجعل الجملة حلوة إذا زيد على المُرّ .

وأيضا إذا[1] قيل فى شيء من الأشياء للأكثر والأقل، فقد يقال أيضا على الإطلاق . وذلك أن ما ليس هو بخير أو أبيض ليس يقال فيه إنه خير أو أبيض بأكثر أو أقل، لأن الشر لا يقال فيه إنه خير أكثر من [٢٦٤ ب] شيء أو أقل من شيء، لكن يقال فيه إنه شرّ أكثر أو شرّ أقل . وليس ينعكس هذا الموضع على الإبطال[2] . وذلك أن كثيرًا مما ليس يقال بالأكثر والأقل يوجد على الإطلاق . فإن الإنسان لا يقال إنه إنسان بالأكثر والأقل، وليس هو بهذه[3] ليس بإنسان .

وكذلك ينبغى أن ننظر أيضا فيما يقال فيه إنه فى شيء من الأشياء وفى وقت من الأوقات وفى موضع من المواضع . وذلك أن الشيء الذى هو ممكن فى شيء من الأشياء، قد يكوْن ممكنًا على الإطلاق . وكذلك الحال فيما

---

(١) ف : إن . (٢) ف : النقض . (٣) ف : لهذه .

يوجد فى وقت من الأوقات وموضع من المواضع . فإن ماهو ممتنع على الإطلاق، فليس يمكن أن يوجد فى شىء من الأشياء ولا فى وقت من الأوقات ولا فى موضع من المواضع . وعنادُ هــذا القول هو أنه قد يوجد أفاضــل بالطبع فى شىء من الأشياء بمنزلة أسخياء أو أعفاء[1]، وليس هم أفاضل بالطبع على الإطلاق . وذلك أنه ليس يوجد أحدٌ أديبا[2] بالطبع[3] . وكذلك قد يمكن فى وقت من الأوقات ألا يفسدَ شىءٌ من الأشــياء الفاسدة ، وليس يمكن ألا يفسد على الإطلاق . وكذلك أيضا قد ينتفع باستعمال صنف من التدبير فى موضع من المواضع المرضة ، أعنى فى المواضع الوَبِئــة[4] ، وليس ينتفع به على الإطلاق[5] .

وأيضا قد يمكن أن يكون شىء فى موضع من المواضع واحدا[6] فقــط ، وعلى الإطلاق لايمكن أن يكون واحدا[6] فقــط . وكذلك ذبح الأب حسن فى موضــع من المواضع ، بمنزلة ما هو فى طريبالس[7] ، وليس هو حسنا على الإطلاق . أو يكون هــذا المعنى لا يدل على أنه فى موضع من المواضع ،

---

(١) ف : ذوى فهم . (٢) ش : الحسن : الأديب من له الفضيلة الفكرية .

(٣) ش : الحسن : لم أجد هــذه الأحرف فى نقل إسحق إلى السريانى ؛ ووجدتها فى نقل أثانس على هذه الصفة : وذلك أنه ليس يوجد أحد حكيما بالطبع .

(٤) ف : المرضة . (٥) أى فى كل المواضع . (٦) ص : واحد .

(٧) ش : إسحق : لعله أن يكون اسم الرجل الذى بنى مدينة طرابلس ، على واضع سنتهم هذه لعنة الله ، وعليهم لقبولهم منه . — طريبالس = Triballes قوم يسكنون شمال تراقيا .

لا بل يدل على أنه عند قوم ، لأن هو ، لا القوم ، حيثما كانوا ، فذلك عندهم حسن .

وأيضا فقد ينتفع بشرب الدواء فى وقت من الأوقات ، أعنى فى وقت المرض، وليس يُنْتَفَع به على الإطلاق ؛ أو يكون هـذا المعنى [٢٦٥ ا] لا يدل فى(١) وقت من الأوقات، لكنه يكون نافعا لمن هو فى حالة علة . وذلك أنه إذ كان بهذه الحال فقط ، ينتفع به من غير أن يقال أى وقت كان(٢) . — والذى يقال على الإطلاق هو الذى يقال إنه حسن أو ضد ذلك من غير أن يزيد(٣) عليه شيئا ، مثال ذلك أنك لا تقول إن ذبح الأب حَسَن مطلقا(٤) ، بل تقول إنه حسن عنـد قوم ؛ فليس هو إذًا حسنا على الإطلاق . وقـد تقول : إن عبادة الله حسنة ، من غير أن تضيف إلى قولك شيئا آخر ، وذلك أن عبادة الله على الإطلاق حسنة . — فيجب متى ظُنّ بشىء من الأشياء أنه حسن أو قبيح أو شىء آخر مما أشبه ذلك من غير أن يحتاج إلى أن يزاد(٥) فيه شىء من الأشياء ، فهو كذلك على الإطلاق .

][تمت المقالة الثانية من كتاب طوبيقا][

][وجدت فى آخر هذه المقالة ما هذه حكايته : فى هذه المقالة مواضع يسيرة ترجمناها على ما أوجبه ظاهر لفظها ولم يصح لنا معناها ؛ ونحن نراجع النظر فيها ، فما صح لنا معناه منها نبّهنا عليه إن شاء الله .

---

(١) ف : على . (٢) ف : يقال (بالأحمر فى الهامش : يبالى) فى أى وقت .
(٣) ف : يضيف عليه . (٤) ص : مطلق . (٥) ف : يضاف إليه .

نقلت من نسخة الحسن بن سوار ، التى صححها من نسخ نظر فيها على أبى بشر ، فرجع بالخلاف بين النسخ إلى السريانى وأصلحه على ما أوجبتـه النسخ السريانية .

قوبل بالمقالة الأولى وهذه المقالة الثانية نسخةٌ عتيقة ذكر ناسخهما أنه كتبهما فى سنة ثمـان وتسعين ومائتين من الدسـتور الأصلى المصحح الذى نقل من اليونانى ، وقابل بهما عليه ؛ وأنه قوبل بهما أيضا اليونانى ، وصححتا بحسب ذلك ، فكان أيضا موافقا][.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقالة الثالثة منه

< تلاوة مواضع العرَض >

١

< مواضـــع >

[٢٥٦ب] قال : ١١٦

ينبغى أن ننظر من هذه الأشياء أى الأمور آثر أو أفضل ، <سواء> كانت الأمور اثنين أو أكثر من ذلك . ويجب أوّلا أن نعلم أنّا لسنا نجعل البحث فى الأشياء الكثيرة التباعد التى لبعضها من بعض(١) فرقٌ عظيم ، لأنه ليس أحدٌ يشك فيقول أى الأمرين آثر : السعادة أم الغنى ؟ لكن فى الأشياء المتقاربة التى يلحقنا فيها الشك دائما فى أيّامنها(٣) ينبغى أن نضيف(٤) الأكبر ، من قِبَل أنّا لا نرى للواحد على الآخر شيئاً من الفضـــل . فمن البيّن فى أمثال هـــذه أنه إذا تبيّن فضلٌ واحد أو أكثر أذعن الفكر بأن الذى يوجد فيه الفضل هو الآثر.

فأوّل ذلك أن ما هو أطول زمانا وأكثر ثباتا آثر مما هو دونه فى هذه الحـال . وما يُفضّله(٥) عنـــد الاختيار الرجلُ الأديب(٦) والصالح(٧) أو الشريعـــة الصحيحة ، أو الذى يختاره فى واحدٍ واحدٍ من الأشياء ذوو الفضل بما هم كذلك أو العلماء من واحد من أجناس العلم أو ما يختاره الأكثر أو الكل

(١) ف بالأحمر : بين . (٢) ش : السعادة غاية الخيرات القصوى وكمالها .
(٣) ف : على . (٤) ف : نزيد . (٥) ف : يتمسك به . (٦) ف : العاقل .
(٧) ش : الأديب من له الفضيلة الفكرية ، والصالح من له الفضيلة الخلقية — قاله الإسكندر.

بمنزلة ما يختاره فى صناعة الطب والنجارة أكثر المتطببين والنجارين أو كلهم؛ أو ما يختاره بالجملة أكثر الناس، أو كلهم، وما تختاره جميع الأشياء — بمنزلة الحيوان — ، فإن جميع الأشياء تشتاق الخير .

وينبغى أن يكون ما نحن مُزْمِعون أن نصفه يسوق إلى شىء نافع — أىّ شىء كان . والأفضل والآثر على الإطلاق هو ما كان بحسب[(1)] العلم الأفضل، والذى هو كذلك عند واحد هو ما كان بحسب[(1)] العلم الذى يخصه؛ وبعد ذلك الشىء الذى هو المشار إليه أفضل من الذى ليس هو فى جنسه مثل أن العدالة أفضل من العادل ، وذلك أن تلك فى جنس الخير ، وهذا لا ، وتلك بالذات خير، وهذا لا . وذلك أنه ليس يقال فى شىء من الأشياء إن الجنس ذات له ، متى لم يكن موجودًا فى الجنس — مثال ذلك أن الإنسان الأبيض ليس اللون ذاتا[(2)] له، وكذلك فى الأشياء الأُخَر. والمأثور[(3)] من أجل [٢٦٦ ا] نفسه آثر من المأثور[(3)] من أجل غيره — مثال ذلك أن الصحة آثر من الرياضة لأن تلك مأثورةٌ من أجل نفسها ، وهذه من أجل غيرها . — والمأثور بذاته آثَرُ من الذى هو بالعَرَض، مثال ذلك أن كون الأصدقاء عدولًا آثَرُ من كون الأعداء < كذلك > ، فإن ذاك مأثور بنفسه ، وهذا بالعرض ، وذلك أنّا إنما نحب أن يكون أعداؤنا عدولا بالعرض لئلا ينالنا منهم ضرر . وهذا المعنى والذى قبله شىءٌ واحد ، وإنما

(١) ف : فى . (٢) ص : ذات . (٣) ف : المؤثر .

يختلفان بالجهة . وذلك أن كون الأصدقاء عدولاً إنما تحبه بنفسه وإن لم ترتجِ من ذلك شيئاً(١) ولو كانوا بالهند، وأما محبتنا لأن يكون أعداؤنا عدولاً فإنما هو من أجل شيء آخر وهو لئلا ينالنا منهم ضرر .

وما كان سببا لخير بذاته آثر مما هو سبب بالعرض ، كما أن الفضيلة آثر ١١٦ب من البخت، لأن تلك سببٌ بذاتها، وهذا سببٌ بالعرض . وكذلك ما جرى هذا المجرى . وعلى هذا المثال الأمرُ فى الضد، وذلك أن الذى هو سبب للشر بذاته يُتَجَنَّبُ أكثر مما هو سبب له بالعرض بمنزلة الرذيلة والبخت ، فإن تلك بذاتها شر ، والبخت بالعرض . وما كان على الإطلاق عند كل إنسانٍ خيرا آثر مما هو خيرٌ عند واحد ، بمنزلة ما أن الصحة آثَرُ من البطّ(٢) ، لأن تلك خير على الإطلاق ، وهذا خير عند واحد وهو الذى يحتاج إلى البطّ(٢) . وما كان بالطبع آثر مما ليس هو بالطبع ، بمنزلة ما أن العدالة آثرُ من العادل ، لأن تلك بالطبع، وهذا مكتسب . وما كان موجوداً للشيء الأفضل والأكرم فهو آثر، مثل أن ما هو موجود لله آثر مما هو موجود للإنسان ، وما هو موجود للنفس آثر مما هو للبدن . وما يخص الأفضل أفضلُ مما يخص الأخسّ، مثل : أن يخص الله أفضل مما يخص الإنسان . فإنهما بالأشياء المشتركة فى كليهما ليس يختلفان . فأما بالأشياء التى تخصهما فقد يَفْضُلُ أحدُهما صاحبَه . وما كان فى الأمور التى هى أفضل أو أقدم أو أكرم ، فهو أفضل — مثل أن الصحة أفضل من الشدة والجمال، لأن

---

(١) ص : شىء .

(٢) ف : العلاج . — والبط من بطّ الجرح يبطّه : شقه ؛ أى إجراء عملية جراحية من بتر وغيره .

تلك فى الأشياء [٢٦٦ ب] الرطبة واليابسة ، وبالجملة فى الأشياء التى هى أول ما منه تركب الحى ، وهذان فى الأشياء الأخيرة ، وذلك أن الشدة فى العصب والعظام، والجمال يظن به أنه اعتدال ما للأعضاء . — والغاية آثر مما يسوق إلى الغاية . وإن كان ما يسوق إليهما اثنين، فأقربهما إليها آثر. وبالجملة، ما يسوق إلى الغاية فى المعاش(٢) آثر من الذى يسوق(١) إلى شىء آخر، مثال ذلك أن ما ينتفع به فى السعادة آثر مما ينتفع به فى الأدب . — وما هو ممكن آثر مما هو غير ممكن . — وأيضا متى كان شيئان فاعلين، فإن الذى غايته أفضل هو آثر . وأيضا من مقايسة الفاعل إلى الغاية إذا فضلت الغاية على الغاية بأكثر من فضلها على فاعلها، كان الفاعل آثر من الغاية — مثال ذلك أنه إن كانت السعادة تفضُلُ الصحةَ بأكثر من فضل الصحة على المُصِحّ ، فإن الفاعل للسعادة أفضل من الصحة . وذلك أنه بحسب ما تفضل السعادة الصحةَ يفضل فاعلُ السعادة على فاعل الصحة ، والصحة تفضل المُصِحّ بقليل، ففاعل السعادة يفضل المُصِحّ بأكثر مما تفضل الصحةُ المُصِحَّ . فمن البيّن أن فاعل السعادة آثر من الصحة ، وذلك أنه يفضل على شىء واحد بعينه بشىء كثير .

وأيضا فإن الأجود بذاته والأكرم(٣) والأحمد هو آثر، بمنزلة أن الصحة آثر من الغنى، والعدالة من الشدة، لأن تلك من الأشياء الكريمة(٤) المحمودة بذاتها،

(١) ف : يؤدّى . (٢) ف : فى اليونانى : السيرة .
(٣) ف : الأنفس . (٤) ف : النفيسة .

وهـذه ليست بذاتها ، لا بل من أجل غيرها . وذلك أنه ليس أحد يُكْرِم الغنى لذاته ، لكن لشيء آخر . فأما الصحة فتُكْرَم بنفسها وإن لم يَقْدِر أن ينالنا منها شيء آخر (١) . ١١٧ ا

٢

< مواضع أخرى >

وأيضا متى كان شيئان متقاربين جدًا ، ولم يمكنّا أن نبين أن أحدهما يَفْضُلُ الآخر فى شيء أصـلا ، فينبغى أن ننظـر فى توابعهما : وذلك أن الذى يتبعـه خيرٌ أكثر هو آثر ، وإن كانت توابعهما شرًا فالذى يتبعه شرٌ أقل هو آثر ؛ وذلك أنهما إذا كانا جميعا مأثورين، فليس يمنع مانع من أن يكون يتبعهما شيءٌ مكروه . — والبحث عن الإتباع يكون على وجهين : وذلك أن الشيء يتبع الشيء بالتقدم والتأخر [٢٦٧ ا] . مثال ذلك ما يتبع المتعلم من الجهل والعلم ؛ فإن الجهل بما يتعلمه متقدم ، والتعلم به متأخر ؛ والتابع بأَخَرةٍ فى أكثر الأمر أفضل . فينبغى أن نأخذ من التوابع أنفعها .

وأيضا الخيرات الكثيرة آثر من التى هى أقل : إما على الإطلاق وإما إذا كانت أشياء توجد فى غيرها وكان الأقل فى الأكثر . والعناد فى ذلك هو أن يكون بمجموع الاثنين آثر من الواحد . مثال ذلك قولنا : أن يصح ، والصحة آثر من الصحة ، لأن قولنا أن يصح إنما نؤثره من أجل الصحة . وليس يمنع مانع أن يكون ما ليس بخير آثر مما هو خير ، بمنزلة أن السعادة وغيرها ممـا

(١) ص : شيئا .

ليس هو خيرا آثر من العدالة ومن الشجاعة . وهذه إذا كانت مع لذة ، آثر من التي تكون بغير لذة . وإذا كانت بغير أذى فهي آثر من التي مع أذى .

وكل واحد من الأشياء في الوقت الذي تكون قوته أعظم فيه يكون آثر، بمنزلة ما إن قلة الأذى[1] في الشيخوخة آثر منها في الشباب ، لأن قوتها في الشيخوخة أعظم ، وعلى مثال[2] ذلك الأدب[3] في وقت الشيخوخة آثر . وذلك أن ليس أحد[4] يختار الشباب رؤساء، من قبل أنه لا يرى أنهم أدباء[5]. فأما الشجاعة فالحال فيها بالعكس ؛ وذلك أن الضرورة إلى فعل الشجاعة في الشباب أشد . وكذلك العفة، وذلك أن الشباب أشد تأذيا بالشهوات من الشيوخ .

والشيء الذي هو أنفع في كل وقت أو في أكثر الأوقات هو آثر، بمنزلة ما أن العدالة والعفة آثر من الشجاعة . وذلك أن تينك نافعتان دائما، وهذه في بعض الأوقات . — والشيء[6] إذا كان لنا بأجمعنا لم نحتج إلى نظيره[7] أصلا — آثر من الذي إذا كان لنا احتجنا معه إلى الباقي، كالحال في العدالة
١١٧ب والشجاعة . وذلك أن الناس كلهم إذا كانوا[8] عدولا لم ينتفع بالشجاعة ؛ وإذا كانوا كلهما شجعانا[9] انتُفع بالعدالة .

وأيضا[10] الموضع المأخوذ من الفساد والاطّراح والكون والاتخاذ والتضاد ينبغي أن يُنظَر فيه ، وذلك أن الأمور التي تجنب فسادها أكثر

(١) ف : النعم . (٢) محنا : مثل . (٣) ف : الحكم . (٤) ف : مدبرين .
(٥) ف : حكماء . (٦) ف : الذي . (٧) ف : شيء آخر .
(٨) ص : كان . (٩) ص : شجعان . (١٠) ف : والتمسك .

[٢٦٧ ب] هى آثر؛ وكذلك الأمر فى الاطّراح والتضادّ . وذلك أن ما كان اطّراحه أو ضدّه يُتَجَنّب أكثر فهو آثر . والأمر فى الكون والاتخاذ بعكس ذلك، فإن الأشياء التى اتخاذها وكونها آثر هى أيضا آثر .

وموضع آخر أن الشىء الذى هو أقرب إلى الخير هو أفضل وآثر ، والذى هو أكثر شَبَهاً به هو أفضل وآثر، بمنزلة ما أن العدالة أفضل من العدل والأشبه منهما أيضا بالأفضل آثر ، بمنزلة ما يقول قوم إن آآس[1] أفضل من أدسوس ، لأنه أشبه بأشلوس . وقد يعاند هذا القول بأن يقال إنه ليس بحق . وذلك أنه ليس يمنع مانع من ألا يكون آآس أشبه[2] بأشلوس من جهة ما أشلوس أفضل، ويكون أودسس خيرا وليس شبيها بأشلوس .

وينبغى أن ننظر لعلّة شبيه فيما هو أولى أن يُضْحَكَ[3] منه — بمنزلة ما أن القرد شبيه بالإنسان ، والفرس غير شبيه به . فإن القرد ليس بأفضل من الفَرَس ، وإن كان أشبه بالإنسان منه . وأيضا إذا كان أحد أمرين أشبه بالأفضل، والآخر أشبه بالأخس : فإن الأشبه بالأفضل أفضل . وقد يعاند هذا القول أيضا ، وذلك أنه ليس يمنع مانع من أن يكون أحدهما يشبه الأفضل شبهًا يسيرًا ، والآخر يشبه الأخسّ شبها كثيرا — مثال ذلك أن يكون آآس يشبه أشلوس شبها يسيرا ، وأذسوس يشبه نسطر[4] شبها كثيرا .

---

(١) آآس = Ajax ؛ أدسوس = Odysseus أو Ulixes ؛ أشلوس = Achilles . (٢) تحتها : يشبه . (٣) ص : أولا .

(٤) ف : اسم رجل . — وهو Nestor .

وأن يكون أحدهما يشبه الأفضل فيما هو أخسّ ، والآخر يشبه الأخسّ فيما هو أفضل : كشَبَه الفرس بالحمار والقرد بالإنسان .

وموضع آخر أن الشيء الذى هو أظهر آثر مما هو دونه فى هذه الحال ؛ والشيء الذى هو أصعب أيضا آثر . وذلك أنّا إذا اقتنينا ما لا يسهل تناوله كان سرورنا به أكثر . — وكذلك أيضا ما هو أكثر خصوصا ، آثر مما هو أكثر عموما . — وما هو أيضا عادم لمشاركته الأشياء الرديئة هو آثر ، وذلك أن ما لم يلحقه شيء من المكروه (١) آثر مما يلحقه ذلك .

وأيضا إن كان على [٢٦٨ ا] الإطلاق كذا أفضل من كذا ، فإن المتقدّم فى الفضل مما فى هذا ، أفضل من المتقدم فى الفضل مما فى الآخر — مثال ذلك أنه إن كان الإنسان أفضل من الفرس ، فإن المتقدّم من الناس فى الفضل أفضل من المتقدّم فى الخيل فى الفضل . وإن كان المتقدّم فى الفضل أفضل من المتقدّم فى الفضل ، فإنه على الإطلاق كذا أفضل من كذا — مثال ذلك أنه إن كان المتقدّم من الناس فى الفضل أفضل من المتقدّم فى الخيل ، فإن الإنسان على الإطلاق أفضل من الفرس .

١١٨ وأيضا ما يناله (٢) الأصدقاء آثر عندنا مما لا ينالونه (٣) ؛ وما يجب أن نفعله بالصديق أكثر مما يفعله بأفناء (٤) الناس هو آثر عنده — مثال ذلك أن الإنصاف

(١) ف : الصعوبة ، النصب . (٢) ف : يشترك ، نيله ، فيه .
(٣) ش : يشتركون فيه بنيلهم . (٤) ف : بمن اتفق . — يقال هو من أفناء الناس : أى لا يعلم ممّن هو ؛ والواحد فِنْو .

والإحسان أفضل من الظنّ[1]، وذلك أنّا نحب[2] أن نعدل على أصدقائنا، ونحسن إليهم أكثر مما نحب أن يكون ذلك منّا إليهم بالظنّ . ونحب أن نفعل بأفناء[3] الناس عكس ذلك .

والأشياء التى هى من الفضل أفضلُ من الأشياء الضرورية . وربما كانت آثر، لأن جودة العيش أفضل من العيش، وجودة العيش من الفضل والعيش نفسه ضرورى . وربما كانت الأشياء التى هى أفضل ليست آثر أيضا . وذلك أنه ليس إن كان[4] الأفضل ضروريا فهو أيضا آثر، لأن التفلسف أفضلُ من اقتناء المال، إلا أنه ليس بآثر عند المحتاج إلى ما لا بد منه . والذى منه الفضل هو إذا كانت الأشياء الضرورية موجودة فأعدّ الإنسانُ معها أشياءَ أُخَرَ جيدة . ويكاد أن يكون الأمر الضرورى آثر؛ والذى من الفضل أفضل .

وما لم يكن اكتسابه من غيره، آثر مما يمكن أن يكتسب من غيره — كالعدالة عند الشجاعة . وإن كان هذا الشىء مأثورا بغير هذا الشىء وهذا ليس [illegible] مأثورا من غير هذا الشىء — مثال ذلك أن القوّة ليست مأثورة بغير فهم، والفهم مأثور بغير قوّة . وإن نحن كتمنا[5] [٢٦٨ ب] أحد

---

(١) ف : أن يظنّ بنا . (٢) ف : ننصف .

(٣) ف : بمن اتفق . يقال هو من أفناء الناس : أى لا يعلم ممن هو، والواحد فِنو .

(٤) ف : إذا كان الشىء أفضل، فهو من الضرورة آثر، وذلك أن ...

(٥) ف : جحدنا .

أمرين ليظن بنا أن الأمر الباقى موجود لنا ، فذلك الذى يجب أن يظن بنا أنه لنا ، آثر عندنا — مثال ذلك أنا نكتم[1] الحرص ، ليظن بنا أنا مطبوعون[2] .

وأيضا الشىء الذى بفقده[3] يقل إنكار من يستقله هو آثر ، والشىء الذى بفقده[4] لا يكثر إنكار[5] من يستقله هو آثر .

٣

< مواضع أخرى >

وأيضا ما كان من أشياء تحت نوع واحد له الفضيلة التى تخص النوع ، هو آثر مما ليست له تلك الفضيلة ؛ وإذا كانت الفضيلة لكليهما فآثرهما الذى له أكثر .

وأيضا إن كان شىء يفعل خيرا بمن يحضره وآخر لا يفعل ، فإن الذى يفعل آثر ، كما أن المسخن أسخن[6] مما لا يسخن . وإن كانا كلاهما[7] يفعلان ذلك ، فأكثرهما فعلا آثر أو الذى يجعل الشىء الأفضل والأخص[8] خيرا — بمنزلة ما إن كان أحدهما يجعل النفس كذلك ، والآخر يجعل البدن .

وأيضا ينبغى أن ننظر فيما كان من التصاريف والاستعمالات والأفعال والأعمال ، وننظر فى هذه أيضا من تلك لأن بعضها يتبع بعضا — مثال ذلك

---

(١) ف : نجحد . (٢) ش : جيدو (ص : جيدوا) الطبع .

(٣) ف : إنكارنا على الذى يصعب عليه فقده . (٤) ش : فى نسخة أخرى : الذى يقرب به يكثر . (٥) ش : أخرى : إنكارنا على الذى يصعب عليه فقده هو آثر .

(٦) ف : آثر . (٧) ص : كليهما . (٨) ف : أى الأشرف .

أنه إن كان مايجرى على جهة العدل آثر مما يجرى على جهة الشجاعة فإن العدالة آثرُ من الشجاعة . وإن كانت العدالة آثر من الشجاعة، فإن ما يجرى على جهة العدل آثرُ مما يجرى على جهة الشجاعة، وكذلك الأمر فى الأشياء الأخر.

وأيضا إذا كان لشيء واحد بعينه يوجد شيء هو أجود[١] منه وآخر دونه ١١٨ ب
فى الجودة[٢]، فإن الأجود آثر، وإن كان أحد الاثنين أجود[٣] بكثير. — وأيضا ما كانت زيادته[٤] آثر من زيادة[٥] غيره فهو أيضا آثر — مثال ذلك أن المحبة[٦] آثر من المال، وذلك أن زيادة إفراط[٧] المحبة[٦] آثر من زيادة[٥] المال. والشيء الذى هو أحب إلى الإنسان أن يكون هو شبيها[٨] لنفسه[٩] آثر عنده مما يكون شبيه غيره، مثل ما أن[١٠] الأصدقاء آثر من الأموال .

وأيضا ما يكون من الزيادة [٢٦٩ ا] وهو أن ننظر إن كان إذا زيد على شيء واحد بعينه جَعَلَ الجملة آثر. وينبغى أن نتوقى أن نقدّم الأشياء التى أحد المزيدين فيهما يستعمله الأمر العام، أو هو يعين له بضرب من الضروب، والآخر لا يستعمله ولاهو معين، بمنزلة المنشار والمنجل مع النجارة، وذلك أن المنشار إذا قُرِنَ بالنجارة كان آثر، فأما على الإطلاق فليس هو آثر . وأيضا إذا زيد على الأقل فجعل الجملة أعظم . — وكذلك من النقصان، فإن الذى إذا نقص من شيء واحد بعينه فجعل الباقى أقل، هو أعظم.

(١) ف : خير . (٢) ف : الخير . (٣) ف : أخير .
(٤) ف : إفراطه . (٥) ف : إفراط . (٦) ف : الصداقة .
(٧) ضرب على « إفراط » بالأحمر، ووضع فوق «زيادة» بالأحمر : « إفراط » .
(٨) ص : شبيه . (٩) ف : بنفسه . (١٠) تحتها : بمنزلة .

وينبغى أن ننظر إن كان الواحد مأثورًا من أجل نفسه، والآخر من أجل الظنّ[1]، بمنزلة ما إن الصحة أفضل من الجمال . وحدّ الشيء الذى هو عند الظنّ[1] هو ما إذا لم يكن أحدٌ يعلمه لم يحرص إنسان على أن يكون له . — وإن كان أحدهما من أجل نفسه ومن أجل الظنّ[1] مأثورًا ، والآخر من أجل أحدهما فقط ، فأيهما كان أكرم من أجل نفسه هو أفضل وآثر . والذى هو أكرم بذاته هو الذى يؤثره من أجل نفسه أكثر، من غير أن نكون مُزْمعين على أن نستفيد منه شيئا آخر .

وينبغى أيضا أن نُميِّز[2] على كم جهة يقال المأثور، ومن أجل أى الأشياء: بمنزلة النافع أو الجميل أو اللذيذ . وذلك أن الذى هو نافع[3] عند جميع الأشياء أو عند أكثرها هو الآثر متى كان يجرى أمره على المشابهة . وإذا كانت أشياء بأعيانها موجودة لكليهما ، فينبغى أن ننظر لأيهما يوجد أكثر وألذ وأجمل وأنفع[4] . وأيضا ما كان من أجل الأفضل هو آثر بمنزلة أن ماهو من أجل الفضيلة أفضل مما هو من أجل اللذة . — وكذلك الأمر فى الأشياء التى تُجتنَب ، وذلك أن الذى يعوق عن الأمور المأثورة أكثر هو يُتجنَّب أكثر ، بمنزلة ما يُتجنَّب المرض أكثر من القبح ، إذ كان المرض مانعًا من اللذة ومن أن يكون الإنسان [٢٦٩ ب] فاضلا . — وأيضا الموضع المأخوذ من التبين بأن

---

(١) ف : الرأى . (٢) ف : نلخص ، نفصل . (٣) ف : موافق .
(٤) ف : أوفق .

الموضع متجنَّب(١) ومأثور على مثالٍ واحد . وذلك أن مايختاره الإنسان ويتجنبه على مثالٍ واحد يُؤثَر أقلّ من المأثور فقط .

٤
< تطبيق المواضع السالفة على الحدود البسيطة >

فينبغى أن نجعل مقايسة بعضها إلى بعض كما وصفنا . — وهذه المواضع ١١٩ أ
بعينها نافعة فى التبيين بأن شيئا من الأشياء — أى شىء كان — متجنَّب أو مأثور . وذلك أنه ينبغى أن ننتزع فصل أحدهما عن(٢) الآخر فقط ، لأنه إن كان الأكرم آثر ، فالكريم مأثور ، وإن كان الأنفع آثر ، فإن النافع مأثور . وكذلك الأمر فيما كان من الأشياء الأُخَر له هذه المقايسة . وفى بعض الأشياء نقول بحسب مقايسة الواحد إلى الآخر إنَّ كل واحد منهما مأثور ، أو أحدهما — مثال ذلك إذا قلنا إن أحدهما خير بالطبع ، وآخر ليس بالطبع ، لأنه من البيّن أن الخير بالطبع مأثور .

٥
< تعميم المواضع السالفة >

وينبغى أن نأخذ هذه المواضع — ما أمكن — أخذًا كليًّا فى الأكثر والأعظم ، وذلك أنها إذا أُخذَت(٣) على هذا الوجه كانت نافعة فى أشياء كثيرة . وقد يمكن أن نجعل بعض هذه المواضع التى وصفنا أكثر عموما(٤) متى غيّرنا تسميتها قليلا — مثال ذلك أن ما كان بالطبع بحالٍ ما ، فهو بهذه الحال أكثر مما ليس هو بالطبع

(١) ف : الموضوع . (٢) ف : على . (٣) ف : ينبغى .
(٤) ف : كلية .

بها. — وإن كان واحد[1] يفعل وآخر لا يفعل، فإن[2] الذى له ذلك الشىء الذى يخص هو بهذه الحال فى وقت ما إذا كان يفعل، أكثر من الذى لا يفعل. فإن كان كلاهما[3] يفعل، فإن الذى يفعل أكثر هو بهذه الحال أكثر. — وأيضا إن كان شىء واحد بعينه هذا بهذه الحال أكثر منه، وهذا بهذه[4] أقل منه، وإن كان هذا من الذى هو بهذه الحال أكثر بهذه الحال، وكان هذا بهذه الحال ليس بأكثر من الذى هو بهذه الحال، فمن البيّن أن الأول بهذه الحال أكثر.

وأيضا من الزيادة إن كان ما زيد على شىء واحد [٢٧٠ ا] بعينه يجعل الجملة أكثر بهذه الحال، أو إن كان ما زيد على ما هو بهذه الحال أقل، يجعل الجملة بهذه الحال أكثر. وعلى هذا المثال أيضا من النقصان، وذلك أن الشىء الذى إذا نَقَص صار الباقى منه بهذه الحال أقل، هو بهذه الحال أكثر. والأشياء التى هى أقل مخالطة للأضداد هى بهذه الحال أكثر — مثال ذلك أن الشىء يكون أشدّ بياضًا إذا كان أقلّ مخالطةً للأسود.

وأيضا مما هو غير[5] ما وصفنا أولا ما كان يقبل القول الذى يخص الموضوع أكثر، مثال ذلك أنه إن كان قول الأبيض هو أنه لون مفرّق للبصر، والذى هو أشدّ بياضا هو اللون الذى يفرّق البصر أكثر.

---

(١) ص: واحد. ف: هذا. (٢) ش: فى السريانى: الذى هو متّنى لغو (؟) مثل هذا، فإن الذى يعبر به الذى يوجد له مثل هذا هو أكثر فى باب مثل هذا.
(٣) ص: كليهما يفعلان. (٤) ف: بها. (٥) ف: خارجا عما.

٦

<تطبيق المواضع السالفة على العرض (المحمول) الخاص>

وإن وضعت المسألة جزئية ، لا كلية ، فإن أُولَى المواضع التى وصفناها كلية ، مثبتة أو مبطلة ، نافعةٌ كلها . وذلك أنّا إذا أثبتنا إثباتا كليا أو أبطلنا ، نكونُ بيّنّـا أيضا تبيينًا جزئيا . وذلك أن الشيء إن كان يوجد للكل ، فقد يوجد لواحدٍ أيضا . وإن كان لا يوجد ولا لواحدٍ ، فليس يوجد لواحد . — إلا أن أشرف المواضع وأعمّها التى من المتقابلات ومن النظائر ومن التصاريف . وذلك أن قولنا : إن كانت كلُّ لذةٍ خيرا ، فكل أذى شر ، قول شبيهٌ فى الشهرة بقولنـا : إن كانت لذةٌ ما خيرا ، فأذى ما شرٌ . وأيضا إن كانت حاسّة ما ١١٩ب
ليست قوة ، فعدم حاسّة ما ليس هو لا قوة . وإن كان مظنونٌ ما معلوما ، فظنٌ ما علمٌ . وأيضا إن كان شيء ما(1) يجرى على جهة الجور(2) خيرا ، بجورٍ ما(3) خير . وأيضا إن كان شيء من الجور شرًّا ، فشيء من العدل خير . وإن كان شيء مما يلتذ متجنَّبا ، فلذةٌ ما متجنَّبة . وعلى ذلك المثال ، إن كان شيء مما يلتذ به نافعـا ، فلذة ما خير(4) . وكذلك [٢٧٠ ب] يجرى الأمر فى الأشياء المفسدة ، وفى الكون والفساد ؛ وذلك أنه إن كان شيء من الأشياء ، وهو مفسد للذة أو العلم ، خيرا ، فلذةٌ ما أو علم ما يكون من السرور . وكذلك إن كان فسادٌ ما لعلم من الخير ، وكونه من الشر ، فعلمٌ ما يكون من الشرور .

---

(1) تحتها : عما . (2) ف : لا عدالة .

(3) ف : فلا عدالة ما . (4) ف : نافعة .

مثال ذلك أنه إن كان نسيان ما يفعله إنسان من الناس الشر[1] خيرا أو تذكره شرا، فلا علم[2] بما يفعله إنسان من الناس من الشر[1] شر. وكذلك يجرى الأمر فى الباقية : وذلك أن الشهرة فى جميعها تجرى مجرى واحدا .

وأيضا الموضع الذى من الأكثر والأقل وما هو على مثال واحد. وذلك أنه إن كان شىء من الأشياء فى حال من الأحوال أكثر مما هو من جنس آخر، ولم يكن شىء من تلك بهذه الحال، فليس المذكور أيضا يكون بتلك الحال — مثال ذلك أنه إن كان علمٌ ما خيرًا أكثر من اللذة ، ولم يكن علم من العلوم خيرا ، فليس لذةٌ ما أيضا تكون خيرًا . وكذلك أيضا ما يوجد من الأقل وما[3] يجرى على مثالٍ واحد . وذلك أنه قد يمكن أن نُثْبِتَ بها وأن نُبطل. غير أن الأمرين جميعا ممكنان من الذى يجرى على مثال واحد . فأما من الأقل فليثبتَ ، لا للابطال . وذلك أنه إن كانت قوةٌ ما خيرا على مثال ما عليه علم ما، وكانت توجد قوة ما خيرا، فعلم ما يوجد كذلك . وإن لم يوجد ولا قوة واحدة خيرا، فليس يوجد ولا علم واحد خيرا . وإن وجدت قوة واحدة خيرا أقل من علم ، وكانت توجد قوة ما خيرا ، فقد يوجد علم ما إذًا خيرا . وإن لم توجد ولا قوة واحدة خيرا ، فليس يجب ضرورةً أن يكون ولا علم واحدٌ أيضا خيرًا. فمن البيّن أن الإثبات فقط إنما يكون من الأقل .

---

(١) ف : القبيح .
(٢) ف : فالعلم .
(٣) ف : مما .

فأما الإبطال فليس إنما يكون من جنس آخر فقط، بل قد يكون من واحد [١٢٧١] بعينه. وأيضا إذا أخذنا الشيء الذى هو أَوْلى بتلك الحال — مثال ذلك أنه : إن أنزلنا أن علما ما خيرٌ[(١)]، أو تبين أن الحلم ليس بخير، — لم يكن ولا علم واحد خيرا، لأنه ولا الذى هو أَوْلى بأن يظنّ به ذلك — كذلك.

وأيضا يعتقد من الوضع على مثال واحد أنه إن كان يوجد لواحد، فقد يوجد للجميع، أو لا يوجد — مثال ذلك أنه إن كانت نفس الإنسان غير مائتة، فسائر النفوس كذلك؛ وإن لم تكن نفس الإنسان غير مائتة، فليس سائر الأنفس غير مائتة. فإن أنزلنا أنه موجود لواحد، فينبغى أن نتبين أنه ليس موجودًا لواحد. وذلك أنه يلزم من قِبَل الوضع أنه ولا لواحد يوجد. وإن أنزلنا أنه لواحد لا يوجد، فينبغى أن يتبين أنه يوجد لواحد، وذلك أنه بهذا الوجه أيضا يلزم أنه يوجد للجميع. ومن البيِّن أن الذى يضع يجعل المسألة كلية إذا وضعت جزئية، لأنه يسأل من يُقِرُّ بالجزئى أن يقر بالكلى، لأنه يسأل أن يكون الشيء يوجد لواحد وللجميع على مثال واحد.

فإذا كانت المسئلة غير محصلة[(٢)]، فقد يمكن الإنسان أن يبطل على نحو واحد — مثال ذلك أنه إن قال قائل : إن اللذة خير أو ليست بخير[(٣)]، من غير أن يستثنى بشيء آخر. وذلك أنه إن قال إن لذة ما خيرٌ، فقد ينبغى أن يبيّن بيانا كليا أن ولا لذة واحدة خيرٌ، إن هو أراد أن يرفع[(٤)] الموضوع. وكذلك إن قال إن

---

(١) ف : الفهم.
(٢) ش : أى ليس فيها استثناء.
(٣) ص : ليس.
(٤) ف : كان مزمعا بأن.

لذة واحدة ليست بخير، فينبغي أن يبين بيانا كليا أن كل لذة خيرٌ . فأما بغير ذلك فليس يمكنه أن يرفع الموضوع. وذلك أنّا إن بيّنا أن لذة ما خيرٌ لم نكن رفعنا بعدُ الموضوعَ. — فمن البيّن أنه إنما يمكن أن نرفع الموضوع على جهة واحدة . فأما أن يصحح فعلى وجهين[1] : [٢٧١ ب] وذلك أنّا إن بيّنا بيانا كليا أن كل لذة خيرٌ[2]، أو أن لذة ما خيرٌ، صار الموضوع مبيّنا . وكذلك إن احتيج إلى المناظرة على أن لذة ما ليست بخير[3]، فإنّا إن بيّنا أن ولا لذة واحدة خير، أو أن لذة واحدة ليست خيرا، كنّا قد أقررنا[4] بالأمرين جميعا على الكلي والجزئي أن لذة ما ليست خيرًا . — وإذا لخص[5] الوضع على أنه على وجهين أمكن الإبطال — مثال ذلك إن وضع أن خيرا يوجد للذة ما، وللذة ما ليس يوجد، وذلك أنه إن تبيّن أن كل لذة خير أو أنه ولا لذة واحدة خيرٌ، صار الموضوع مرتفعًا . — فإن وضع أن لذة واحدة فقط موجودة خيرا، أمكن أن نرفع الموضوع على ثلاثة أوجه . لأنّا إذا بينا[6] أن كل لذة خير[2]، أو أنه ولا لذةَ واحدةٌ خير، أو أنه أكثر من لذة واحدة خير[2]، نكون قد رفعنا الموضوع . وذلك أن الوضع إذا لخّص[7] تلخيصا أكثر — مثل أن نقول : الحلم وحده من الفضائل علم — فقد يمكن أن يرفع الموضوع على أربعة أوجه : وذلك أنه إذا تبيّن أن كل فضيلة علم، أو أنه ولا فضيلة واحدة علم، أو أن فضيلة واحدة أخرى بمنزلة العدل علم، أو أنه ولا الحلم[7] نفسه علم، ارتفع الموضوع .

(١) ف : جهتين . (٢) ص : خيرا . (٣) ص : ابس . (٤) ف : قننا .
(٥) ف : فصّل . (٦) تحتها : نبينا (؟) . (٧) ف : الفهم .

وقد ينتفع بالنظر فى الجزئيات التى[1] يمكن أن يوجد فيها شىء ، أولا يوجد، كما هو فى المسائل الكلية .

وأيضا ينبغى أن تنظر فى الأجناس بأن تقسمها بالأنواع إلى أن تبلغ إلى الأشخاص، كما قلنا آنفا . وذلك أنه إن تبين أنه موجود للجميع ، أو أنه ولا لواحد، فينبغى إذا أتيت بأشياء كثيرة أن تسأله الإقرار بالشىء الكلى ، أو تأتى بعناد فى شىء واحد أنه ليس كذلك .

وأيضا ينبغى أن تنظر فى الأشياء التى يمكن فيها تلخيص العَرَض إما بالنوع وإما بالعدد، إن كان ليس يوجد ولا واحد من هذه — مثال ذلك أن تقول : إن الزمان ليس يتحرك، ولا هو حركة، بعد أن تحصى أنواع الحركة ١٢٠ب
[٢٧٢ ا] : كم هى ؟ وذلك أنه إذا لم يكن[2] واحدٌ منها موجودا للزمان ، فمن البين أنه ليس يتحرك، ولا هو أيضا حركة . وكذلك نرى أن النفس ليست عددا ، بأن تقسم العدد وتقول : إن كل عدد إما زوج ، وإما فرد . فإن كانت النفس ليس[3] بزوج ولا فرد، فمن البين أنها ليست عددا .

فعلى هذا الطريق، وبأمثال هذه الأشياء ينبغى أن تحتج فى العَرَض .

][تمت المقالة الثالثة من كتاب طوبيقا . قوبل به فكان موافقا][

(١) ق : الذى . (٢) ص : واحدا . (٣) ص : ليس .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقالة الرابعة منه

< المواضع المشتركة للجنس >

١

< مواضع >

قال : [١٢٧٢ ا]

وبعد هذا ينبغى أن نبحث عن الأشياء النافعة فى الجنس والخاصة . وهذه الأشياء اسطقسات[1] للأشياء النافعة فى الحدود . والبحث عن هذه بعينها فقلّما يستعمله الجدليون . فإن وضع جنس شىء من الأشياء، فينبغى أولا أن ننظر فى جميع الأشياء المجانسة للشىء الموصوف[2] : هل يوجد شىء منها لا يحمل عليه ذلك الجنس، كالحال فى العرض؟ — مثال ذلك : إن وضع الخير جنساً للذة، فينبغى أن ننظر إن كانت لذة ما ليست بخير . وذلك أن الأمر إن كان كذا، فمن البين أن الخير ليس بجنس للذة، لأن الجنس يحمل على جميع الأشياء التى تحت نوع واحد بعينه . — وأيضا ينبغى أن ننظر إن كان لا يحمل من طريق ما هو، لكن يحمل بمنزلة [٢٧٢ ب] العرض، كما يحمل[3] الأبيض على الثلج، والمتحرك من ذاته على النفس، وذلك أنه ليس الأبيض ذاتاً للثلج، ولا المتحرك من ذاته[4] ذاتا[5] للنفس؛ وإنما يعرض للنفس أن تتحرك كما يعرض للحى مراراً أن يمشى وأن يكون شيئا ماشيا . وأيضا

(١) ف : أصول . (٢) ف : الموضوع . (٣) ش : فى نسخة أخرى : فلذلك ليس الأبيض جنسا للثلج . (٤) ف : يريد الحركة من الذات . (٥) ف : ما هو .

فإن المتحرك يشبه أن يكون ليس يدل على ما الشيء، بل على الفاعل والمفعول[1]؛ وكذلك الأبيض ليس يدل على ماهو الثلج ، لكن يدلّ على أى شيء هو[2] . فليس يحمل واحدٌ منها إذن من طريق ما الشيء ، والجنس يحمل من طريق ما الشيء .

وينبغى أن ننظر خاصةً فى تحديد العَرَض إن كان ينطبق على الجنس الموصوف — مثال ذلك الأشياء التى ذكرناها الآن أيضا . وذلك أنه قد يمكن أن يكون شيء يُحرّك نفسه وأن لايحركها ؛ وكذلك يمكن أن يكون شيء أبيض وألا يكون . فليس واحدٌ منهما إذًا جنسا ، لكن عرضا . لأنّا قد كنا قلنا إن العَرَض هو الذى يمكن أن يوجد لشيء وألا يوجد .

وينبغى أن ننظر إن لم يكن الجنس والنوع فى قسمة واحدة بعينها ، لكن يكون هذا جوهرًا وهذا كيفًا ، أو يكون هذا مضافا وهذا كيفا — مثال ذلك أن الثلج والقَقْلَق[3] جوهر ، والأبيض ليس بجوهر ، لكن كيف ، فليس الأبيض إذًا جنسا للثلج ولا للقَقْلَق . وأيضا فإن العلم من الأشياء ١٢١ ا المضافة ، والخير والجميل كيف ما ، فليس إذًا الخير والجميل جنساً للعلم ، لأن الأشياء التى هى أجناسٌ للمضافات ينبغى أن تكون هى أيضا من المضافات ، كالحال فى الضِّعف ، لأن الكثير الأضعاف — إذ هو جنس للضِّعف — هو من المضافات أيضا . وبالجملة ، أقول إنه ينبغى أن يكون الجنس

---

(١) ف : المنفعل . (٢) ف : حال . (٣) ف : ققنس .

والنوع تحت قسمة واحدة أبدا . وذلك أنه إن كان النوع جوهرا ، فينبغى أن يكون الجنس كذلك أيضا . و إن كان النوع كيفًا ، فينبغى أن يكون الجنس مثله كيفًا — مثال ذلك : إن كان الأبيض كيفًا فاللون كيفٌ [٢٧٣] . وكذلك يجرى الأمر فى سائر الأشياء الأُخَر .

وأيضا ينبغى أن ننظر إن كان بالضرورة أو ممكنًا(١) أن يشارك الجنسُ الشيءَ الموضوع فى الجنس . وحدّ الاشتراك هو أن يكون الشيء يقبل حدَّ مشاركه . فمن البيّن أن الأنواع تشارك الأجناسَ ، والأجناسَ لا تشارك الأنواع . وذلك أن النوع يقبل حدَّ الجنس ، والجنس لا يقبل حدّ النوع . فينبغى أن ننظر إن كان الجنس الموصوف يشارك النوع أو يمكن أن يشاركه — مثال ذلك إن وصف إنسانٌ من الناس شيئا بأنه جنسٌ للموجود أو للواحد ، فإنه قد يلزم أن يشارك الجنسُ النوعَ . وذلك أن الموجود والواحد يحملان على جميع الأشياء : فقولها إذًا يحمل على جميع الأشياء .

وأيضا ينبغى أن ننظر إن كان النوع الموصوف يَصْدُقُ على شيء من الأشياء ، والجنس لا < يَصْدُقُ > — مثال ذلك : إن وضع الموجود أو المعلوم جنسًا للمظنون ، وذلك أن المظنون قد يحمل على ما ليس بموجود ، لأن كثيرًا مما ليس بموجود مظنونٌ . فأما الموجود والمعلوم فليس يحملان على ما ليس بموجود . فليس إذًا الموجود ولا المعلوم جنسًا للمظنون ، لأن الأشياء التى يحمل عليها النوع فقد ينبغى أن يحمل عليها الجنس .

(١) ص : ممكن .

وأيضا ينبغى أن تنظر إن كان يمكن ألا يشارك الموضوع فى الجنس لشىء من الأنواع . فإنه ليس يمكن أن يكون شىء يشارك الجنس، وهو غير مشارك لشىء من الأنواع، إن لم يكن نوعٌ من الأنواع التى فى القسمة الأولى . فإن هذه فقط تشارك الجنس وحده . فإن وضعت الحركةُ جنساً للذة ، فينبغى أن تنظر إن كانت اللذة ليست نُقْلةً ولا استحالةً ولا واحدة من سائر الحركات الأُخَر؛ فإنه من البيّن أنهما (٢) متى لم تكن واحدة منهما لم تشارك واحدة من أنواعها ، فليس تشارك إذًا جنسها ؛ لأنه من الاضطرار أن يكون المشارك للجنس [٢٧٣ ب] مشاركًا لشىء من الأنواع . فليس إذًا اللذة نوعا للحركة، ولا شخصا من أشخاصها ، ولا مما تحت نوع من أنواع الحركة . وذلك أن الأشخاص قد تشارك الجنس والنوع — مثال ذلك : « إنسانٌ ما » ، فإنه يشارك الإنسان ويشارك الحى

وأيضا ينبغى أن تنظر إن كان الموضوع فى الجنس يقال على أكثر مما ١٢١ ب
يقال عليه الجنس — مثال ذلك أن المظنون يقال على أكثر مما يقال عليه الموجود؛ لأن الموجود وما ليس بموجود مظنونٌ . فليس إذًا المظنون نوعاً للموجود، لأن الجنس يقال أبدًا على أكثر مما يقال عليه النوع .

وأيضًا ينبغى أن تنظر إن كان النوع والجنس يقالان بالسواء — مثال ذلك إن وضع واحد من الأشياء اللازمة لكل شىء جنسًا ، وآخر نوعا بمنزلة

---

(١) تحتها : أنهما .

الموجود والواحد ، فإن كل الموجود واحد ، وكل الواحد موجود . فليس أحدهما إذًا جنسا للآخر، لأنهما يقالان بالتساوى .

وكذلك ينبغى أن ننظر إن وضع الأوّل والمبدأ أحدهما فى الاخر . وذلك أن المبدأ أوّل ، والأوّل مبدأ : فهما إما أن يكونا شيئا أحدًا ، أو لايكون أحدُهما جنساً للآخر . والأصل فى أمثال هذه كلها أن الجنس يقال على أكثر مما يقال عليه النوع والفصل ، وذلك أن الفصل يقال على أقل مما يقال عليه الجنس .

وينبغى أن ننظر إن كان الجنس الموصوف ليس هو جنسا لشىء من الأشياء التى لا تختلف بالنوع . وإن لم يظنّ به ذلك ، فلينظر المثبت إن كان جنسا لشىء منها . وذلك أن جنس جميع الأشياء — التى لاتختلف بالنوع — واحدٌ بعينه . فإن تبيّن أنه جنس لواحدٍ منها ، فمن البيّن أنه جنسٌ لجميعها . وإن تبين أنه ليس هو جنسًا لواحد منها، فمن البيّن أنه ولا لواحد منها — مثال ذلك إن وضع واضع خطوطًا لاتتجزأ وقال : إن ما لاينقسم جنسٌ لها . وذلك أن الجنس الموصوف(١) ليس هو جنسا للخطوط المنقسمة ، إذ كانت غير مخالفة فى النوع ، لأن [٢٧٤ أ] جميع الخطوط المنقسمة(٢) غير مختلفة فى النوع .

---

(١) فوقهما : الموصوف .

(٢) ف : المستقيمة .

٢

< مواضـــع أخرى >

وينبغى أن ننظر إن كان يوجد للنوع الموصوف جنسٌ ما آخر لا يحصر[1] الجنس الموصوف ولا هو تحته — مثال ذلك إن وضع العلم جنسا للعدل ، والفضيلة هي جنس للعدل ، وليس واحد من الجنسين يحصر[1] الآخر ، فليس العلم إذًا جنسا للعدل . وذلك أنه يظنّ بالشيء أنه نوع واحد ، إذا كان تحت جنسين أحدُهما يحوى الآخر . وقد يُتشكك مثل هذا الشك فى بعض الأشياء ، لأن قوماً يظنون أن الفهم[2] فضيلة وعلم . وليس أَحَدُ الجنسين محصورا فى الآخر إلا أن الناس كلهم ليس يسلّمون أن الفهم علم . فإن سلّم أحد أن هـذا القول حقٌّ ، إلا أن كون أحد جنس الشيء الواحد بعينه تحت الآخر أو كونهما جميعا تحت جنس واحد بعينه يظنّ به أنه من الأشياء الضرورية ، كما يعرض فى الفضيلة والعـلم ، وذلك أن كليهما تحت جنس واحد ، لأن كل واحد منهما مَلَكَةٌ وحال . فينبغى أن ننظر إن كان لا يوجد ولا واحد
١٢٢ منهما للجنس الموصوف . وذلك أن الجنسين إن لم يكن أحدهما تحت الآخر ، ولم يكونا جميعا تحت جنس واحد بعينه ، فليس يمكن أن يكون الموصوف جنسا .

وينبغى أن ننظر فى جنس الموصوف ، وكذلك ننظر دائما فى الجنس الأعلى إن كانت كلها تحمل على النوع ، وإن كانت تحمل عليـه من طريق ما هو . وذلك أن جميع الأجناس العالية ينبغى أن تحمل على النوع من طريق ما هو . فإن اختلفت بوجه من الوجوه ، فمن البين أن الموصوف ليس بجنس .

(١) ف : يحوى . (٢) ف : الحكمة .

وأيضا ينبغى أن تنظر إن كان الجنس يشارك النوع : أما هو بنفسه ، أو بعض الأجناس التى فوقه . وذلك أنه ليس يمكن أن يكون [٢٧٤ ب] الجنس العالى يشارك واحدًا من التى تحته . فينبغى إذًا للناقض أن يستعمل هذا كما قلناه . فأما المثبت فمتى أُقِرّ له بأن الجنس الموصوف يوجد للنوع ، إلا أنه يشك فيه أنه له بمنزلة جنس ، اكتفى بأن يبيّن أن جنساً من الأجناس العالية يُحْمَل على النوع من طريق ما هو . وذلك أنه إذا كان واحدٌ يحمل عليه من طريق ما هو ، فإن جميع التى فوقه والتى تحته إن كانت محمولةً حملًا صوابًا تحمل عليه من طريق ما هو ، فيجب أن يكون الجنس الموصوف أيضا يُحْمَل عليه من طريق ما هو . والأمر أن واحدًا إذا حُمل من طريق ما هو كانت الباقية كلها — إن كان حملها حملا صوابا — يحمل من طريق ما هو ، ينبغى أن يأخذه من الاستقراء . فإن كان الجنس الموصوف يشك فيه على الإطلاق أنه موجود له ، فليس يكتفى بأن يتبين أن واحدا من الأجناس العالية يحمل على النوع من طريق ما هو — مثال ذلك أنه إن وضع أحدٌ أن النُّقْلَة جِنْسٌ للمشى لم يَكْتَفِ بأن يتبيّن أن المشى حركة فى أن يتبين أنها نقلة ، لأن ها هنا (١) حركات أُخَر . لكن ينبغى أن يُبيَّن مع ذلك أن المشى ليس يشارك شيئا مما هو مع النُّقْلة تحت قسمة واحدة بعينها . وذلك أنه واجبٌ ضرورةً أن يكون المشارك للجنس مشاركا لبعض الأنواع التى

(١) ها هنا = يوجد .

فى القسمة الأولى . فإن كان المشى لا يشارك الزيادة ولا النقصان ولا واحدة من سائر الحركات ، فمن البيّن أنه يشارك النقلة . فالنقلة إذاً جنسٌ للمشى .

وأيضا ينبغى أن ننظر فى الأشياء التى النوع الموضوع محمول فيها ، كالجنس ، إن كان الجنس الموضوع أيضا يحمل من طريق ما هو على تلك الأشياء بعينها التى يحمل عليها النوع أيضا . وعلى ذلك المثال إن كانت الأشياء التى فوق الجنس كلها [٢٧٥ ا] كذلك . وذلك أن هذا إن كان يختلف فى جهة من الجهات ، فمن البيّن أن الموصوف ليس بجنس . لأنه لو كان جنساً لكانت جميع الأ... فوقه وهو نفسه يحمل ، من طريق ما هو ، على الأشياء التى يحمل عليها النوع من طريق ما هو . أما المناقض فقد ينتفع متى لم يكن الجنس يحمل من طريق ما هو على الأشياء التى ... عليها النوع من طريق ما هو . فأما المثبت فقد ينتفع بأن يكون يحمل من طريق ما هو . ١٢٢ ب
وذلك أنه قد يعرض(١) أن يكون الجنس والنوع يحملان على شىء واحد بعينه من طريق ما هو . فقد يكون إذاً شىءٌ واحد بعينه تحت جنسين . فواجبٌ ضرورةً أن يكون هذان الجنسان أحدهما تحت الآخر . فإن تبين أن الشىء الذى أردنا أن نثبت أنه جنسٌ ليس هو تحت النوع ، فمن البين أن النوع يكون تحته(٢) . فبيّن إذن أن هذا جنسٌ .

وينبغى أن ننظر فى حدود الأجناس إن كانت تنطبق على النوع الموصوف وعلى الأشياء المشاركة للنوع . وذلك أنه واجبٌ ضرورةً أن

---

(١) ف : يلزم . (٢) تحتها : تحت .

تكون أقاويل الأجناس تحمل على النوع وعلى الأشياء المشاركة للنوع . فإن اختلفت فى جهة من الجهات فمن البيّن أن الموصوف ليس بجنس . وأيضا إن وصف الفصل على أنه جنس ، مثال ذلك إن وصف غير المائت بأنه جنس للمَلَك . وذلك أن غير المائت فَصْلٌ للحى ، لأن الحى(١) منه ما هو مائت ومنه ما هو غير مائت . فمن البيّن أن الذى يفعل ذلك قد غلط . وذلك أن ليس يكون فصلٌ شىء من الأشياء جنساً . والأمر فى أن هذا حقٌّ — بيّنٌ(٢) ، إذ كان ولا واحدٌ من الفصول يدل على ما الشىء ، لكن على أى شىء بمنزلة المشّاء ذى الرِّجْلين .

وينبغى أن ننظر إن كان وضع الفصل فى الجنس [٢٧٥ ب] بمنزلة الفرد الذى هو عدد ، فإن الفرد فصلٌ للعدد ، لا نوع . وليس يُظَنُّ بالفصل أنه يشارك الجنس ، وذلك أن كلّ ما يشارك الجنس فهو يصير إما نوعاً ، وإما شخصاً ؛ والفصل لا نوع ، ولا شخص ؛ فمن البيّن أن الفصل لا يشارك الجنس . فالفرد إذاً ليس هو نوعاً ، لكن فصل ، لأنه ليس يشارك الجنس .

وأيضا ينبغى أن ننظر إن كان وضع الجنس فى النوع — مثال ذلك المماسّة التى هى الاتصال ، والاختلاط الذى هو المزاج ، أو كما يحد فلاطُن النُّقْلَة بأنها الحركة فى المكان . وذلك أنه ليس واجبٌ ضرورةً أن تكون المماسّة اتصالا ، لكن بالعكس الاتصال مماسّة ، لأنه ليس كل مماسٍّ متصلا ، لكن كل متصل مماسٌّ . وكذلك الأمر فى الأشياء الأخر ؛ وذلك

---

(١) تحتها : الحيوان . (٢) تحتها : الأشياء .

أن ليس كل اختلاط مزاجا ، لأن اختلاط الأشياء اليابسة ليس هو مزاجا . ولا كل تغيير فى المكان هو نقلة ، لأن المشى ليس يظن به أنه نقلة ، إذ كانت النقلة تكاد أن تكون إنما تقال فى الأشياء التى تغير الأماكن كرها (١) ، كما يعرض فى الأشياء غير المتنفسة (٢) . ومن البين أنه لما كان الجنس يقال على أكثر مما يقال عليه النوع ، وجب أن يكون الأمر فى الأشياء التى وصفناها بالعكس .

وأيضا ينبغى أن ننظر إن كان وضع الفصل فى النوع ، بمنزلة غير المائت الذى هو الملك ؛ وذلك أنه يلزم أن يكون النوع يقال : إما على التساوى ، وإما على الأكثر . فإن الفصل أبدا يقال على النوع : إما على التساوى ، وإما على الأكثر .

١٢٣ أ ويبنغى أن ننظر أيضا إن كان وضع الجنس فى الفصل بمنزلة اللون الذى هو الجامع للبصر ، أو العدد الذى هو الفرد . — وإن كان وضع الجنس على أنه فصل ، وذلك أنه قد يمكن الإنسان أن يأتى بمثل هذا الوضع فى أشياء ، مثال ذلك أن يضع أن الاختلاط فصل للمزاج ، والتغير فى المكان فصل للنقلة . — وينبغى أن نبحث عن أمثال هذه كلها بأشياء بعينها . وذلك [٢٧٦،أ] أن هذه المواضع تشترك ، لأن الجنس ينبغى أن يقال على أكثر مما يقال عليه الفصل ، وألا يكون يشارك الفصل . وإذا وصفت هذا الوصف لم يمكن أن يعرض واحد (٢) مما ذكرنا ، لأن الجنس يكون يقال على

(١) ف : بغير إرادة . (٢) ف : يلزم .

أقل مما يقال عليه الفصل ويكون يشارك الفصل — وأيضا إن لم يكن فصل من فصول الجنس يحمل على النوع الموصوف، لم يكن ولا الجنس أيضا يحمل عليه — مثال ذلك أن النفس إن لم تكن يحمل عليها لا الزوج ولا الفرد، لم يكن أيضًا ولا العدد يحمل عليها .

وأيضا ينبغى أن ننظر إن كان النوع متقدما بالطبع ويَرْفَعُ الجنس بارتفاعه، فإن المظنون به ضد ذلك[1] . وأيضا إن كان يمكن أن ينقص[2] الجنس الموصوف أو الفصل ، مثل أن تنقص[2] النفس بالتحرّك[3] ، أو ينقص[2] الظنّ بالصدق[4] والكذب . فليس يكون واحدٌ مما وُصف جنسا أو فصلا . وذلك أنه يظنّ بالجنس والفصل أنهما لازمان ما دام النوع موجودا .

٣
< مواضع أخرى >

وينبغى أن ننظر إن كان الموضوع فى الجنس يَشْرَك شيئا هو ضد للجنس أو يمكن أن يَشْرَكه : فإن الواحد بعينه عند ذلك يصير مشاركا للضدّين معا، من قِبَلَ أن الجنس ليس يحل فى وقت من الأوقات، ويشارك أيضا ضده، أو يمكن أن يَشْرَكه . وأيضا إن كان النوع يَشْرَك شيئا لا يمكن فيه أصلا أن يوجد للتى تحت الجنس — مثل ذلك أن النفس إن كانت تَشْرَك الحياة، ولم يمكن أن يكون عددٌ من الأعداد يحيا، فليس النفس نوعا للعدد.

(١) س : احتق : فإنه من الظاهر أن الأمر بضدّ ذلك . (٢) ف : يحل .
(٣) ف : بالنفس المتحرّك . (٤) ف : بالظنّ الصدق .

وينبغي أن ننظر إن كان النوع مشاركاً للجنس في الاسم[١] بعد أن نستعمل الحروف[٢] التي وصفت في الاتفاق في الاسم ؛ وذلك أن الجنس والنوع متواطئان . وأيضا لما كان كل جنس له أنواع كثيرة، وجب أن ننظر هل يمكن ألا يكون للجنس الموصوف نوعٌ آخر . وذلك أنه إن لم يكن له ، فمن البيّن أن الموصوف [٢٧٦ ب] ليس بجنس أصلا .

وينبغي أن ننظر إن كان الشيء الذي يَنقُلُ للفظ[٣] قد وضعه على أنه جنس، بمنزلة ما يوصف الفقه[٤] بالاتفاق[٥] . وذلك أن كل جنس يحمل على الأنواع حملا حقيقيا ، والاتفاق ليس يحمل على الفقه[٤] حملا حقيقيا ، لكنه يحمل عليها على جهة النقل ، لأن كل اتفاق إنما يكون في النغم .

وأيضا ننظر إن كان النوعُ ضدّ الشيء . وهذا البحث يكون على أنحاء ١٢٣ ب
كثيرة . أما أولا : فهل الضد في جنس واحد بعينه من غير أن يكون للجنس ضدٌّ ؟ لأن الأضداد ينبغي أن تكون في جنس واحد بعينه إن لم يكن للجنس ضدٌّ أصلا . وإن كان للجنس ضدٌّ ، فلننظر إن كان الضدّ في الجنس المضاد . وذلك أنه يجب ضرورةً أن يكون الضدّ في الجنس المضاد إن كان للجنس ضدّ . وكل واحد من هذه الأشياء ظاهرٌ بالاستقراء . وأيضا ينظر إن كان بالجملة ضدّ النوع لا يوجد أصلًا في جنس من الأجناس ، لكنه هو نفسه

---

(١) ف : من المتفقة أسماؤها . (٢) ف : الأصول . (٣) ف : أي الاستعارة .
(٤) ف ، د : الفهم . ش : نقل أثانس : الفقة . اسحق نقل : الفهم .
(٥) ف : بالوفاء .

جنس ، بمنزلة الخير . فإن هــذا إن لم يكن موضــوعا فى جنس ، لم يكن ولا ضدّه فى جنس ، لكنه يكون هو نفسه جنسا ، كما يعرض (١) فى الخير والشر . وذلك أنه ولا واحد منهما فى جنس ، لكن كل واحد منهما جنس . — وننظر أيضًا إن كان الجنسُ والنوعُ ضدّين لشىء ، وكان بعضها بينها متوسط ، و بعضها ليس بينها متوسط . وذلك أنه إن كان فيما بين الأجناس متوسط ما ، ففيما بين الأنواع أيضا متوسط . و إن كان فيما بين الأنواع متوسط ، ففيما بين الأجناس أيضا متوسط : كالحال فى الفضيلة والرذيلة والعدل والجَوْر : فإن فيما بين كل اثنين من هذين شيئًا متوسطًا . وعناد هذا القول أن الصحة والمرض ليس بينهما متوسط — فنقول إنه إن كان (٢) فيما بين الاثنين من الأجناس والأنواع متوسط ، إلا أن ذلك ليس على مثال واحد ، لكن المتوسط بين ذينك (٣) على جهة السلب ، والمتوسط بين ذين بمنزلة الموضوع [٢٧٧ ا] . وذلك أن كون المتوســط بين الاثنين على مثال واحد — مشهورٌ فى الفضيلة والرذيلة والعدل والجور ، لأن المتوسط فيما بين هذين هو على جهة السلب .

وننظر أيضا إذا كان للجنس ضدٌّ ما ، ليس فقط إن كان الضدّ فى جنس واحد بعينه ، لكن والمتوســط أيضا . وذلك أن الشىء الذى فيــه يكون الطرفان فيه تكون المتوسطات ، كالحال فى الأبيض والأســود ، لأن اللون

---

(١) ف : يلزم .   (٢) ف : أو إن كان ، وعليها علامة ؟ و بالهامش : الخبر موافق لقل أتانس ، وهو أصح .   (٣) ص : ذينك .

هو جنس هذين وجنس جميع الألوان المتوسطة بينهما . وعناد هـذا القول أن النقصان والزيادة فى جنس واحد بعينـه ، إذ كان كلاهمـا[1] فى الشر ، والمتوسط بينهما — وهو المعتدل — ليس هو فى هذا الجنس بعينه ، لكنه فى الخـير .

وننظر أيضا إن كان الجنس ضدّ الشيء ، ولم يكن النوع ضـدًّا لشيء من الأشياء . وذلك أن الجنس إن كان ضدّ الشيء، فالنوع أيضا كذلك ، كالحال فى الفضيلة والرذيلة والعـدْل والجور . ونظنّ أن هذا المعنى ظاهر على مثال واحد فى الأشياء الاخر لمن يتفقده . وعناد هذا يوجد فى الصحة والمَرَض : فإن الصحة ضد المرض على الإطلاق ؛ ومرضٌ ما — وهو نوعٌ — ليس هو ضـدًّا لشيء أصـلًا ، بمنزلة الحُمّى والرَّمَد وكلّ واحدٍ من الأُخَر . ١٢٤ أ

وينبغى : أمّا لمن يروم الإبطال أن يبحث بهذا المقدار من الأنحاء، وذلك أنه إن لم يوجد ما وصفنا ، فمن البيّن أنه ليس الموصوف بجنس ؛ وأما لمن يريد التصحيح فبثلاث جهات : أما أوّلاً فإن كان الضدّ فى الجنس المذكور من غير أن يكون للجنس ضدٌّ، لأن الضدّ إن كان فى هذا فمن البيّن أن الذى قُدّم ووُضع[2] أيضا فيه . وأيضا إن كان المتوسط فى الجنس المذكور، فإن الشيء الذى فيه المتوسطات فيه تكون الأطراف . وأيضا إن كان للجنس ضدٌّ ما ، فينبغى أن ننظر إن كان الضدّ فى الضدّ : فإنه إن كان، فمن البيّن أن الذى قُدم فى الذى قدّم ووضع .

---

(١) ص : كلهما. (٢) ف : لأن .

وننظر أيضا فى [٢٧٧ ب] التصاريف والنظائر إن كانت تلزم على مثال واحد للمبطل والمُصَحِّح ، وذلك أنهما معا يوجد ولا يوجد للواحد والجميع[1] . مثال ذلك أن العدالة إن كانت علمًا فالعادل عالم ، وما يكون على جهة العدالة هو على جهة العلم ؛ وإن لم يكن من هذه شىء ، لم يكن من الباقية شىء أصلا .

٤

<مواضع أخرى>

وننظر أيضا فى الأشياء التى حالُها بعضُها عند بعض حالٌ متشابهة — مثال ذلك أن حال اللذيذ عند اللذةِ مشابهةٌ لحال النافع عند الخير . وذلك أن كلّ واحدٍ من ذينك مُحْدَثٌ لكل واحد من هذين . فإن اللذة إن كانت الذى هو الخير، فإن اللذيذ يكون هو النافع، إن كان من البيّن أنه يكون محدثا للخير؛ لأن اللذة خير . وكذلك يجرى الأمر فى الكون والفساد — مثال ذلك أنه إن كان " أن يبنى " الإنسان هو أن يفعل ، فإن " قد بَنَى " هو أن قد فعل ؛ وإن كان " أن يتعلم " الإنسان هو أن يتذكر ، فإن " قد تعلم " هو أن قد تذكر ؛ وإن كان " أن يَحِلّ " الإنسان هو أن يفسد ، فإن " قد انحلّ " هو أن قد فسد ، فإن الانحلال هو فساد ما . — وكذلك يجرى الأمر فى المكوِّنة والمفسدة والقوى والاستعمالات . وبالجملة ، فينبغى للمُبْطِل والمُصَحِّح أن يبحثا فى أىّ تشابه كان على مثال ما قلنا فى الكون

(١) ف : والجميع .

والفساد . وذلك أنه إن كان المفسد محالا ، فالإفساد تحليل . و إن كان المكوّن محدثا ، فالتكوّن إحداث ، والتكوّن حدث . وكذلك يجرى الأمر فى القوى والاستعمالات . وذلك أن القوّة إن كانت حالًا فإن الشيء إذا كان يقوى فهو بحالٍ ما . و إن كان استعمال شيء من الأشياء فعلا ، فالذى يستعمل يفعل ، والذى قد استعمل قد فعل .

و إن كان المقابل للنوع عدمًا ، فالإبطال يكون على وجهين : الأوّل منهما إن كان المقابل فى الجنس الموصوف ؛ وذلك أنه بالجملة إما ألا يكون العدم فى جنسٍ واحد بعينه أصلا ، أو لا يكون فى الأخير — مثال ذلك أن البصر إن كان فى الجنس الأخير — أعنى فى الحس — فالعمى ليس هو حسًّا . والثانى أن [٢٧٨ ا] العدم إن كان يقابل الجنس والنوع(١) ، ١٢٤ ب
ولم يكن المقابل فى المقابل ، فليس الموصوف فى الموصوف . — فالمُبْطِلُ ينبغى له أن يستعملها على ما وصفنا ؛ فأما المصحِّح فعلى جهة واحدةٍ فقط . وذلك أن المقابل إن كان فى المقابل ، فإن الذى قدّم ووضع يكون فى الذى قدم ووضع — مثال ذلك أن العمى إن كان عدم حسٍّ ما ، فإن البصر حسٌّ ما .

و ينبغى أيضا أن ننظر فى السوالب بالعكس ، كما فعلنا فى العَرَض ، بمنزلة ما إن كان اللذيذ هو الخير ، فالذى ليس بخير ليس بلذيذ(٢) ، لأنه ليس يمكن ، إن كان الخير جنسًا للذيذ ، أن يكون شيء ما لذيذٌ(٣) ليس بخير . وذلك أن الأشياء

(١) فوقهما : النوع . (٢) ش : نسخة أخرى : فإنه إن لم يكن هكذا صار ها هنا (= يوجد) شيء لذيذ ليس بخير . (٣) ص : لذيذا .

التى لا يحمل عليها الجنس ليس يحمل عليها شىء من الأنواع . وكذلك ينبغى للمُصَحِّح أن ينظر: فإنه إن كان ما ليس بخير ليس بلذيذ، فاللذيذ خير؛ فيجب من ذلك أن يكون الخير جنسا للذيذ .

وإن كان النوع مضافا، فينبغى أن ننظر إن كان الجنس أيضا مضافا، وذلك أنه إن كان النوع أيضا من المضاف ، فإن الجنس من المضاف ، كالحال فى الضِّعْف والكثير الأضْعاف : فإن كلَّ واحد منهما من المضاف . وإن كان الجنس من المضاف، فليس واجبًا ضرورةً أن يكون النوعُ أيضا من المضاف؛ وذلك أن العلم من المضاف، والنحو ليس هو من المضاف له ؛ ويكون ما قيل قبلُ ليس يُظَنّ به أنه حق؛ لأن الفضيلة هى الجميل وهى الخير . والفضيلة من المضاف، والخير والجميل ليسا من المضاف ، كأنهما كيفيتان .

وأيضا ننظر إن لم يكن النوع يقال بالقياس إلى شىء واحد بعينه بذاته وبالجنس — مثال ذلك أنه إن كان الضِّعْف يقال له ضعفٌ للنصف، فينبغى أن يكون الكثير الأضعاف كثير أضعاف(1) للنصف . فإن لم يكن كذلك ، [٢٧٨ ب] فليس الكثير الأضعاف جنسًا للضِّعف .

وأيضا ننظر إن كان لا يقال بالقياس إلى واحد بعينه بالجنس وبجميع أجناس الجنس . وذلك أن الضِّعف إن كان كثير الأضعاف للنصف، فإن الفاضل يقال فاضلا للنصف . وبالجملة(2) ، يقال بالقياس إلى النصف جميعُ

(1) ف : الأضعاف . (2) ص : فاضل .

الأجناس التي فوق . والعناد في هــذا هو أنه ليس يجب ضرورةً أن يقال بالقياس إلى واحدٍ بعينه بذاته وبالجنس، لأن العلم إنمـا يقال علمٌ بالمعلوم، والملكة[1] والحال ليستا تقالان للعلوم، لكن للنفس .

وأيضا ننظر إن كان الجنسُ والنوعُ يقالان على مثـالٍ واحد في التصاريف — مثال ذلك قولنا بكذا أو لكذا أو بجهة من الجهات غير هاتين . وذلك أن الجنس يقال مثـل النوع في الضعف وفي الأجناس التي فوقه ، لأنّا نقول إنه ضعفٌ لكذا، وكثير الأضعاف لكذا . وكذلك العـلم
١٢٥ أ يقال لكذا، وأجناسه مثله ، أعني الحال والملكة . والعناد في هذا أن الأمر في بعض المواضع ليس يجرى هذا المجرى . وذلك أن المخالف والمضادّ يقالان لكذا، والغير جنسٌ لهما . وليس يقال " غير لكذا "، بل : " غير كذا " .

وأيضا ننظر إن كان مايقال من المضاف على مثالٍ واحدٍ في التصريف ليس ينعكس على مثـال واحد ، كالحال في الضِّعف والكثير الأضعاف . وذلك أن كل واحدٍ منها[2] يقال لكذا ؛ وكذلك يقالان في الانعكاس ، لأن النصف والكثير الأجزاء إنمـا يقالان لكذا . وكذلك يجرى الأمر في العلم وفي الظنّ : فإن هذين يقالان لكذا . والمعلوم والمظنون ينعكسان على ذلك المثال . فإن كان في بعض الأشياء ليس يقع الانعكاس على مثالٍ واحدٍ، فمن البيّن [٢٧٩ أ] أن أحدهما ليس هو جنسا للآخر .

---

(١) صـ : ليس . (٢) ف : منهما

وأيضا ننظر إن كان الجنس والنوع ليس يقالان بالمساواة فى التصريف. وذلك أنه قد يظنّ أن كل واحد منهما يقال على مثال واحد وبأنحاء متساوية، كالحال فى الهبة والعطيّة . وذلك أنه قد يقال "هِبَتُه" و "هبة له"، و "عَطِيَّته" و "عَطِيَّةٌ له" — والعطية جنسٌ للهبة ، وذلك أن الهبة عطيّة لا يكافأ عليها. وفى بعضها يلزم ألّا تقال[1] المساواة فى التصريف. وذلك أن الضعف ضعف لشىء، والزائد زائدٌ على شىء وفى شىء ؛ والأعظم أعظم من شىء ولشىء[2] . فليس ما وصفنا أجناسا للضعف ، لأنها[3] ليست تقال مساويةً للنوع وفى التصريف، أو لا يكون[4] بالجملة القول بأن الجنس والنوع يقالان بالمساواة فى التصريف حقا .

وينبغى أن ننظر إن كان المقابل جنسا للمقابل — مثال ذلك أن يكون كثيرُ الأضعاف جنسًا للضعف، وأن يكون الكثير الأجزاء جنسًا للنصف . وذلك أنه واجبٌ أن يكون المقابلُ جنسًا للمقابل . فإن وضع واضعٌ العلمَ : الشىءَ الذى هو الحسّ ، فيحتاج أن يضع أيضا المعلومَ : الشىءَ الذى هو المحسوس . وليس الأمر كذلك، لأن ليس كل معلوم فهو محسوس . وذلك أن بعض المعقولات معلومة . فليس المحسوس[5] إذا جنسا للمعلوم . وإن لم يكن هذا هكذا، فليس الحسُّ جنسا للعلم .

---

(١) ف : بعض . (٢) ف : وبنى . (٣) تحتها : لأنهما .

(٤) ف : فى السريانى : أو لعله . (٥) ف : وليست محسوسة .

والتى تقال على طريق الإضافة[1] منها ماهي ضرورة فى تلك الأشياء التى بالقياس إليها يقال أو لديها[2]، بمنزلة الحال أو الملكة والاعتدال . وذلك أنه ليس يمكن أن تكون هذه الأشياء التى ذكرنا فى شىء من الأشياء ، إلا فيما يقال بالقياس[3] إليها — ومنها ما ليس يجب ضرورةً أن يكون فى الأشياء التى بالقياس[3] إليها يقال ؛ إلا أن ذلك ممكن فيها — مثال ذلك إن كانت النفس معلومة، فإنه ليس [٢٧٩ ب] يمنع مانع أن يكون للنفس عِلْمُها . إلا أن ذلك ليس بالضرورى ، لأنه قد يمكن أن يكون هذا العلم بعينه فى شىء آخر — ومنها ما ليس يمكن على الإطلاق أن يكون فى تلك الأشياء التى ١٢٥ ب
بالقياس إليها يقال، مثل الضد فى الضد ولا العلم فى المعلوم إن لم يتفق أن يكون المعلوم نفسًا أو إنسانا . فلما كان هذا كذا، ينبغى أن ننظر إن وضع واضعٌ الجنسَ الذى هو بهذه الصفة فيما ليس هو بهذه الصفة — مثال ذلك إن قال إن الذكر بقاء العلم . وذلك أن كل بقاء إنما هو فى الباقى ولدى الباقى . فبقاء العلم إذن إنما هو فى العلم . فالذكر إذن فى العلم، لأنه بقاء العلم . وذلك غير ممكن، لأن كل ذلك إنما يوجد فى النفس

وهذا الموضع الموصوف عامٌّ للعرض أيضا ، لأنه لا فرق بين قولنا إن البقاء جنس[4] للذكر، وبين قولنا إنه عرض يعرض له . وذلك أنه إن كان الذكر كيفما كان بقىَ[5] العلم ، فقد يليق به هذا القول بعينه .

---

(١) ف : ولما كانت المضافات . (٢) ف : حواليها .

(٣) ف : بالإضافة . (٤) صـ : جنسا . (٥) صـ : بقا .

٥

< مواضع أخرى >

وأيضاً إن وضع واضعٌ الملكةَ فى الفعل أو الفعلَ فى الملكة — مثل أن يضع للحسّ[1] حركة بالجسم . وذلك أن الحسّ ملكة ، والحركة فعل . وكذلك إن قال إن الذكر ملكة ممسكة للظنّ ، لأنه ليس شىء من الذكر ملكة ، بل الأولى به أن يكون فعلا .

وقد يخطئ الذين يصفون الملكة فى القوّة اللازمة لها ، مثلما يضعون الدّعة[2] إمساك الغيظ ، والشجاعة[3] والعدالة[3] إمساك الخوف والأرباح ، وذلك أن الشجاع والوادع[4] يقال لكل واحد منها البرىء من العوارض ، والضابط هو الذى تناله العوارض ولا ينقاد لها . وخليق أن تكون مثل هذه القوّة تلزم كلّ واحدٍ منهما ، حتى إنه إن ناله عارض لم ينْقَدْ له ، بل ضبط نفسه عنه . إلا أن هذا المعنى ليس إنما هو بأن يوجد[5] للشجاع والوادع ، لكنه عدم قبول شىء من أمثال هذه العوارض أصلا .

وربما يضعون اللوازم — بوجه من الوجوه — [١٢٨٠] بمنزلة الجنس كما يضعون الغمّ جنسا للغيظ ، والظنّ جنسا للتصديق . فإن هذين الموصوفين يلزمان — بجهة من الجهات — الأنواع الموصوفة . وليس واحدٌ منهما

(١) ف : الحس . ش : فى السريانى بنقل اسحق والثانى : لحس .

(٢) ف : يعنى التواضع . (٣) فيهما بيط . (٤) ف : العادل .

(٥) ف : هو معنى الوجود .

جنسا . وذلك أن الذى يغتاظ قد يغتمّ أولا بحدوث الغم فيه ، إذ كان الغيظ ليس هو سبب الغم ، لكن الغم سبب الغيظ . فليس الغيظ إذًا على الإطلاق غمّا . وعلى ذلك المثال أيضا ولا التصديقُ ظنّاً (١) : لأنه قد يمكن أن يكون الظنّ الواحد بعينه أيضا لمن لا يصدق به . وما كان ذلك ليمكن لو كان التصديق نوعًا للظنّ . وذلك أنه ليس يمكن فى الواحد بعينه أن يبقى على حاله إذ تغيّر بالكلية عن النوع ، كما أنه ليس يمكن أن يبقى الحيوان الواحد بعينه على حاله إذا كان مرة إنسانا ومرة لا . فإنْ (٢) قال قائل إنه من الاضطرار
١٢٦ أ أن يصدق الظانّ ، صار التصديق والظنّ يقالان بالسّويّة ، فلا يكون على هذه الجهة جنسًا ، لأن الجنس يقال على أكثر مما يقال عليه النوع .

ويُنْظَر أيضا إن كان من شأن كليهما أن يكونا فى شىء واحد بعينه . وذلك أن الشىء الذى يوجد فيه النوعُ قد يوجد فيه الجنس أيضا — مثال ذلك أن الذى يوجد فيه الأبيضُ يوجد فيه اللون أيضا ، والذى يوجد فيه النحو يوجد فيه العلمُ أيضا . فإن قال قائل إن الاستحياء خوفٌ (٣) ، وإن الغيظ غم ، لم يلزم أن يكون النوعُ والجنسُ فى شىءٍ واحدٍ بعينه . وذلك أن الاستحياء فى الجزء الفكرى ، والخوف فى «الجزء» الغضبى ، والغمّ (٤) فى الشهوانى ، وذلك أن اللذة إنما هى فى هذا الجزء ، والغيظ فى الغضبىّ . فليس الأشياء التى وصفناها أجناسًا لأنها ليست فى الشىء الذى فيه الأنواع . كذلك إن كانت المحبة

---

(١) ص : ص ١٠ . (٢) ف : وإن .
(٣) ف : أذى . (٤) ف : الأذى .

فى الشهوانى فليست مشيئة[١] ما . وذلك أن كل مشيئة إنما هى فى الجزء الفكرى . وهـذا الموضوع نافع فى العَرَض أيضا ، وذلك أن العرض والشىء الذى [٢٨٠ ب] يوجد[٢] له العرض يوجدان فى شىءٍ واحد بعينه . فإن لم يوجد معه فى شىء واحد بعينه فمن البيّن أنه ليس يعرض له .

وينظر أيضا إن كان النوع يشارك الجنس الموصوف من جهة[٣] ، لأنه ليس يظنّ أن النوع يشارك الجنس من جهة[٣] . وذلك أن الإنسان ليس هو من جهةٍ[٣] حيوانا[٤] ، ولا النحوُ من جهةٍ علما[٥] . وكذلك يجرى الأمر فى الباقى . فننظر إن كان فى بعض الأشياء يشركُ[٦] النوعُ الجنسَ — مثال ذلك أنه قد قيل إن الحىّ هو الذى هـو المحسوس أو المرئى ، لأن الحىّ مرئىٌّ ومحسوس من جهة[٣] ، إذ كان مرئيا ومحسوسا من جهة الجسم[٧] لا من جهة النفس[٨] . فليس المرئى إذن ولا المحسوس جنسا للحى . — وربما وضعوا الكل فى الجزء وهم لا يشعرون — مثل أن يقولوا إن الحىّ جسم يتنفس ، وذلك أنه ليس يحمل الجزء على الكل أصلا ، فليس الجسم إذن جنساً للحى لأنه جزء .

ويُنْظَر أيضا إن كان قد وضع شيئا من المذمومات أو المهروب منها فى القوة أو فى القوى — مثل أن يجعل المغالط أو الساعى أو السارق الذى يقوى على أن يسرق[٩] شيئاً ما ليس له . وذلك أنه ليس أحدٌ ممن وصفنا يوصَفُ

(١) ف : اختيار، إرادة . (٢) ف : يعرض . (٣) ف : فى شىء .
(٤) ص : حيوان . (٥) ص : علم . (٦) ف : يشارك .
(٧) ف : بالجسم . (٨) ف : بالنفس . (٩) ف : يأخذ .

بأنه كذلك من طريق ما هـو قادر على أن يكون كذلك . وذلك أن المَلَك والإنسان الفاضل قـد يقدران على أن يفعلا الشر(١) وليسا شريرين(٢) ، لأن جميع الشرار(٣) يوصفون بذلك بحسب الاختيار . وأيضا وكل قوة إنما هي من الأشـياء المختارة(٤) . وقوى الأشياء الرديئة مختارة(٥) ، ولذلك نقول إنها موجودة للمَلَك وللفاضل إذ كان كل واحد منها قادرًا على أن يفعل الردىء . فليست إذن القوة جنسا لشىء مذموم أصلا . وإن لم يكن هذا هكذا ، فقد يلزم أن يكون ١٢٦ ب
شىءٌ من المذمومات مختارًا ، فتكون قوةٌ من القوى مذمومة .

وينظر أيضا إن كان وَضَعَ شيئا [٢٨١ ا] من الأشياء الجليلة بنفسها أو من المختارة(٦) فى القوة أو فى القَوِىّ أو فى الفاعل . وذلك أن كل قوة وكل قَـوِىّ أو فاعل فإنما هو مختار من أجل غيره ، أو إن كان وضع شيئا من الأشياء التى فى جنسين أو أكثر من ذلك فى أحدهما ، فإن بعض الأشياء ليس يمكن أن يوضع فى جنس واحد ، بمنزلة الخَدّاع والسّاعى(٧) ، وذلك أنه لا المختار إذا كان لا يقدر ، ولا القادر إذا كان غير مختار هو خَدّاعٌ أو ساعٍ ، بل إنما يكون كذلك من اجتمع له الأمران . فليس ينبغى إذن أن نجعل ولا واحدًا منهما فى جنس واحد ، لكن فى الجنسين الموصوفين .

---

(١) ف : الردىء .
(٢) ف : رديئين .
(٣) ف : الأردياء .
(٤) ف : المأثورة .
(٥) ف : مأثورة .
(٦) ف : المأثورة .
(٧) أى الساعى بالوشاية .

وأيضا ربما كان الأمر فى العكس ، أعنى أنهم يضعون الجنس على أنه فصل ، والفصل على أنه جنس ، بمنزلة ما يضعون الحيرة بإفراط التعجب ، والتصديق قوة الظن[1] . وذلك أنه ليس الإفراط ولا الاستحكام جنسا ، لكنهما فصلان ، لأنه يظن بالحيرة أنها تعجب مفرط ، والتصديق ظن مستحكم . والتعجب والظن جنسان ، والإفراط والاستحكام فصلان . وأيضا إن وصف واصف الإفراط والاستحكام بأنهما جنسان ، صار ما لا نفس له يصدق و يتحير . وذلك أن استحكام كل واحد و إفراطه موجودان[2] لذلك الشيء الذى هما له استحكام و إفراط . فإن كان التحير إفراط التعجب ، فالتحير يوجد للتعجب . فالعجب إذاً يتحير[3] . وكذلك التصديق يوجد للظن ، إذ[4] كان استحكام الظن ؛ فالظن إذن يصدق . — وأيضا يلزم من يصفهما بهذا الوصف أن يقول إن الاستحكام مستحكم ، والإفراط مفرط . وذلك أن التصديق مستحكم . فإن كان التصديق استحكاما ، فالاستحكام إذن مستحكم . وكذلك أيضا التحير مفرط ؛ فإن كان التحير إفراطا فالإفراط مفرط . وليس يظن بهما ذلك أنه كذلك ، كما لا يظن بالعلم أنه عالم ، ولا بالحركة أنها متحركة [٢٨١ ب] . — وربما أخطأوا أيضا بوضعهم الانفعال فى المنفعل على أنه جنس ، بمنزلة الذين يقولون إن عدم الموت حياة أزلية . وذلك أنه قد يشبه أن يكون عدم الموت انفعالا أو عرضا للحياة .

---

(١) ف : استحكام . (٢) ف : موجود . (٣) تحتها : تحير .
(٤) تحتها : إن .

والأمر فى أن ما قلناه حقٌّ يتبين من أن يسلّم أحدٌ أن شيئًا يصير غير مائت بعد أن كان مائتا. وذلك أنه ليس لأحد أن يقول إنه يقبل حياة أخرى غير الحياة التى كانت له ، بل يقول إن انفعالا أو عَرَضا حدث لها . فليس ١٢٧ ا
الحياة إذًا جنسًا لعدم الموت .

وينظر أيضا إن كانوا يقولون إن الانفعال جنسٌ لذلك الشىء الذى هو له انفعال : بمنزلة ما يقولون إن الريح هواءٌ متحرك. وذلك أن الأَوْلَى أن تكون الريح حركة الهواء . وذلك أن الهواء إذا تحرك و إذا سكن بقِىَ واحدا بعينه . فليس الهواء ريحًا أصلا ، لأنه لو كان ريحًا لكان يكون ريحا وهو ساكنٌ أيضا ، إذ كان يبقى (١) هواءً بحاله ، كما كان هو ريحا . وكذلك يجرى الأمر فى سائر ما أشبه ذلك . و إن كان ينبغى أن يسلم فى هذا الفصل أيضا أن الريح هواء متحرك ، إلّا لأنه ليس ينبغى أن يقبل ذلك فى جميع الأشياء التى يصدق (٢) عليها الجنس ، لكن فى الأشياء التى يحمل عليها بالحقيقة الجنسُ الموصوف . وذلك أنه فى بعض الأشياء ليس يظنّ به أنه يصدق كالحال فى الثلج والطين ، فإنهم يقولون فى الثلج إنه ماء جامد ، وفى الطين إنه تراب معجون بشىء رطب ، أو ليس الثلج ماءا ولا الطين ترابا (٣) . فليس واحدٌ مما ذكرنا جنسًا ، لأنه ينبغى أن يكون الجنس يَصْدُقُ أبدًا على الأنواع . وكذلك ليس الشرابُ ماءًا عَفِنًا ، كما يقول أنبادوقليس إنه ماءٌ متعفن فى العود . وذلك أنه ليس بماءٍ على الإطلاق .

(١) ف : يبق . (٢) كانت : « لا يصدق » ، ثم ضرب على « لا » بالأحمر .
(٣) ص : تراب .

٦

< مواضع أخرى >

وينظر أيضا إن كان بالجملة الموصوف ليس هو جنسا لشىء من الأشياء . فمن البيّن أنه ولا الذى ذكرناه .

ويُنْظَر إن كانت الأشياء التى تشترك فى الجنس الموصوف لا تختلف أصلًا بالنوع، بمنزلة [٢٨٢ ا] الأشياء البيض، فإنها ليست تختلف بالنوع؛ وكل جنس فإنّ أنواعه مختلفة ، فليس الأبيض إذًا جنسا، ولا لواحد .

وينظر إن كان قال فى اللازم لجميع الأشياء إنه جنس أو فصل ، فإن اللوازم لجميع الأشياء كثيرة، بمنزلة الموجود والواحد : فإنهما من اللازم لجميع الأشياء . فإن وصف الموجود بأنه جنسٌ، فمن البين أنه جنسٌ لجميع الأشياء لأنه كان يحمل عليها، إذ كان الجنس لا يحمل على شىء سوى الأنواع . فيصير الواحدُ أيضا نوعًا للوجود . فيلزم أن يكون النوع أيضا يحمل على جميع الأشياء التى يحمل عليها الجنس ، لأن الموجود والواحد يحملان[1] على جميع الأشياء حملا مطلقا . ومن الواجب أن يكون النوع يحمل على أقل مما يحمل عليه الجنس . فإن قال إن اللوازم لجميع الأشياء فصل ، فمن البيّن أن الفصل يقال إما على مثل ما يقال عليه الجنس ، أو على أكثر . وذلك أنه إن كان الجنس أيضا مما يلزم جميع الأشياء، فهو يقال على مثل ما يقال عليه .

---

(١) تحتها : يحمل .

وينظر أيضا إن كان الجنس الموصوف يقال فى الموضوع للنوع، بمنزلة ١٢٧ ب
الأبيض على الثلج[1] : فمن البيّن أنه ليس بجنس، وذلك أن الجنس إنما يقال على النوع الموضوع فقط، لا فى الموضوع .

وينظر أيضا إن كان الجنس ليس بمواطئ للنوع ؛ إذ كان الجنس يحمل على جميع الأنواع بالتواطؤ .

وينظر أيضا إذا كان للنوع والجنس ضد، ووضع الأفضل من المتضادة فى الجنس الأخسّ، فإنه يلزم أن يكون الباقى فى الباقى، لأن الأضداد فى الأجناس الأضداد توجد، فيصير الأفضل فى الأخس، والأخسّ فى الأفضل . وقد يظنّ أن جنس الأفضل أفضل .

وينظر إن كان شىء واحد بعينه حاله عندهما حالٌ[2] متشابهة . [٢٨٢ب] فوضعه فى الجنس الأخس لا فى الجنس الأفضل، بمنزلة ما تضع النفس : الشىء الذى له[3] الحركة أو المتحرك . وذلك أنه قد يظنّ بها بعينها أنها واقفة ومتحركة على مثال واحد . فإن كان الوقوف أفضل، ففى هذا[4] كان ينبغى أن نضع الجنس[5] .

---

(١) تحتها : ق .　(٢) ص : حالا .　(٣) ف : هو .

(٤) ص : هد .　(٥) ش : لم أجد فى نقل إسحق إلى السريانى : « الجنس » ، بل هكذا : ففى هذا كان ينبغى أن نضع، أى فى النفس . — ووجدت فى نقل أثانس : « الجنس » .

وأيضا من الأكثر والأقل : أما المبطل فينظر إن كان الجنس يقبل الزيادة ، والنوع لا يقبلها ، لا هو ولا الذى يقال عليه . وذلك أن الجنس إن كان يقبل الأكثر[١] ، فالنوع أيضا . والذى يقال عليه النوع يقبله — مثال ذلك أن الفضيلة إن كانت تقبل الأكثر ، فالعدالة والعدل يقبلان الأكثر ، لأنه قد يقال : عدل أكثر من عدل . فإن كان الجنس الموصوف يقبل الأكثر ، والنوع لا يقبل : لا هو ، والذى يقال عليه ، لم يكن الموصوف جنساً .

وأيضا إن كان الذى نظنّ به أنه أكثر أو مما مماثل ليس بجنس ، فمن البيّن أنه ولا الموصوف أيضا جنساً[٢] . وهذا الموضع نافع خاصة فى أمثال التى تظهر فيها أشياء كثيرة تُحمل على النوع من طريق ما هو ، ولم يُحَصَّل ولا يمكننا أن تقول أيّما[٣] منها هو الجنس — مثال ذلك أن الغيظ يظنّ بالغم ، والظنّ أنهما يحملان عليه من طريق ما هو . وذلك أن الذى يغتاظ يغتم ويظنّ أنه أخفق[٤] .

وبهذا البحث بعينه نبحث عن النوع أيضا من قياس إلى نوع[٥] آخر غيره . وذلك أنه إن كان الأكثر أو الذى يظنّ به أنه مماثل فى الجنس الموصوف ليس هو فى الجنس ، فمن البيّن أنه ولا النوع الموصوف يكون فى الجنس أصلا .

---

(١) ف : الزيادة . (٢) ص : جنس . (٣) ص : يمكنا .
(٤) ف : احتقر . (٥) ف : شىء .

فالمبطل ينبغي له أن يستعمله على ما ذكرنا . فأما المصحح فإن كان الجنس الموصوف والنوع يقبلان الأكثر ، فليس ينتفع بهـذا الموضع . وذلك أنه ١٢٨ أ
ليس يمنـع مانعٌ من أن يكون كلاهما[1] يقبل الأكثر ولا يكون أحدُهما جنسًا [٢٨٣ ا] للآخر : فإن الجلس والأبيض يقبـلان الأكثر ، وليس واحدٌ[2] منها جنسا للآخر .

وإضافة الأجناس والأنواع بعضها إلى بعض نافعـةٌ[3] . مثال ذلك أن ننظر إن كان هذا وذاك جنسا على مثال واحد . فإن أحدهما إن كان جنسا ، فالآخر أيضـا جنسٌ وكذلك ننظر إن كان الأقل جنسا فالأكثر جنسا — مثال ذلك إن كانت القوة جنسا لضبط النفس أكثر من الفضيلة ، وكانت الفضـيلة جنسًا ، فالقوة أيضا جنسٌ . وهذه الأشياء بعينها ينبغي أن تقال في النوع أيضا . وذلك أنه إن كان هذا وذاك نوعا للمقصود نحوه على مثال واحد فإن أحدهما إن كان نوعا له فالآخر نوعٌ له . فإن كان الذي يظن به أنه أقل، نوعا له ، فالذي يظنّ به أنه أكثر، نوعٌ له أيضا .

وأيضا ينبغي أن ننظر فيا يحتاج إلى أن يصحح إن كان ما حمل عليـه الجنس من طريق ما هو حُمِل عليه من غير أن يكون النوع الموصوف واحدا ، لكن كثيرين مختلفين . وذلك أنه بيّن أنه يكون جنسا . وإن كان النوع الموصوف واحدا ، فينبغي أن ننظر إن كان الجنس يحمل على كثيرين مختلفين وأن يعترف بأنه جنس .

---

(١) ص : كليهما يقبلان . (٢) ف : الواحد . (٣) ف : مقايسة .

ولأن قوما يظنون أن الفصل أيضا يحمل على الأنواع من طريق ما هو، واجبٌ(١) أن يفرق الجنس من الفصل بعد أن يستعمل الأصول التى وصفنا. أمّا أوّلا فإن الجنس يحمل على أكثر مما يحمل عليه الفصل. وبعد ذلك فإن الصفة بما هو، أولى بالجنس منها بالفصل. وذلك أن الذى يقول إن الإنسان حىٌّ — أَوْلَى بأن يكون دالًّا على ما هو الإنسان من الذى يقول إنه مَشّاء، لأن الفصل(٢) يدلُّ أبدًا على كيفية الجنسُ، والجنس لا يدل على كيفية الفصل. وذلك [٢٨٣ ب] أن من يقول مَشّاء فإنما يقول حيوان مُكَيَّف، والذى يقول حيوان فليس يقول: مَشّاء مُكَيَّف.

فبهذا الوجه ينبغى أن يفرق بين الجنس والفصل. — ولما كان يظن الموسيقوس بما هو موسيقوس عالما، فالموسيقى علمٌ ما. وإن كان الماشى — إن كان بالمشى يتحرّك(٣) — فالمشى حركة ما. فينبغى أن ننظر فى الجنس الذى فيه نريد أن نصحِّح شيئا بالحال التى وصفنا؛ مثال ذلك إن أراد أن يصحح أن العلم هو التصديق؛ وإن كان الذى يعلم شيئا قد يصدّق به من حيث يعلمه، فمن البيّن أن العلم تصديق. وكذلك يجرى الأمر فيما أشبه ذلك.

وأيضا لما كان ما لزم شيئا دائما ولم ينعكس عليه يعسر تفرقتنا إياه
١٢٨ ب من أن لا يكون جنسا إن كان هذا يلزم جميع هذا(٤)، بمنزلة ما يلزم الهدوء

(١) ف: الحروف. (٢) ص: ولأن.
(٣) ف: بما هو ماشى. (٤) ف: ذا.

والسكون الريح ، والمنقسم[1] للعدد من غير أن ينعكس ذلك ، فإنه ليس كل منقسم عددا ، ولا الهدوء سكون الريح — وجب أن يستعمل ذلك على أن اللازم دائما جنس إذا لم ينعكس الآخر ، وقدم الآخر على أنه ليس يفهم على الجميع . والعناد فى هذا هو أن غير الموجود يلزم كل متكوّن ، وذلك أن المتكوّن غير موجود ، وليس ينعكس . وذلك أنه ليس كل غير موجود يتكوّن ، إلا أن غير الموجود على حال ليس هو[2] جنسا للتكوّن . وذلك أن غير الموجود على الإطلاق ليس له أنواع . فينبغى أن يستعمل الجنس على حسب ما وصفنا .

] [تمت المقالة الرابعة من كتاب " طوبيقا "] [

] [قوبل به] [

---

(١) ف : والمنفصل . (٢) ف : ذاك .

[١٢٨٤ ا] بسم الله الرحمن الرحيم

المقالة الخامسة منه

< المواضع المشتركة للخاصة >

١

< فى الخاصة وأنواعها >

ينبغى أن ننظر من هذه الأشياء : هل ما قيل خاصة ، أم ليس بخاصة ؟

١٢٨ب والخاصة توصف إما بذاتها ودائما ، أو بالقياس إلى آخر وفى بعض الأوقات : مثال ذلك إن قولنا حيوان آنس بالطبع خاصةٌ للانسان بذاتها . فأما الخاصة بالقياس إلى آخر ، مثل أن خاصة النفس بالقياس إلى البدن أن هذه آمرة ، وذاك خادم(١) . والخاصة دائما بمنزلة أن خاصية الله أنه حى لا يموت(٢) . والخاصة فى بعض الأوقات مثل أن خاصة الإنسان المشى فى الميدان .

والخاصة التى بالقياس إلى آخر إذا وضعت فهى إما مسئلتان ، و إما أربع . وذلك أنه إن أُعطِى الواحد ، ومُنع الآخر ، صار هـذا بعينه وحده مسئلتين — مثال ذلك أن خاصة الإنسان بالقياس إلى الفَرَس أنه ذو رجلين . فلِمُحْتَجٍّ أن يحتجّ أن الإنسان ليس بذى رجلين ، وأن الفرس ذو رجلين — و بالوجهين تنفسخ الخاصة . فإن هـو أعطى كلّ واحد منهما ، ومنع كل واحد منهما ، حدث أربع مسائل — مثال ذلك أن خاصّة الإنسان بالقياس

(١) ف : مطيع . (٢) ف : غير مائت .

إلى الفَرَس أن الإنسان ذو رجلين ، والفَرَس ذو أربعة أرجل — وذلك أنه قد يتهيأ له أن يحتجّ أن الإنسان ليس بذى رجلين ، لأنه ذو أربعة أرجل . وقد يتهيأ له أن يحتج بأن الفرس ذو رجلين وأنه ليس بذى أربع . وكيفما تبيّن ذلك ، بَطَل[1] المقصود له .

والخاصة[2] بذاتها قد[3] توصف بالقياس إلى كل شىء ، وتفرق المخصوص من كل شىء — بمنزلة قولنا : حىٌّ ناطق مائت قابل للعلم ، للانسان . فأما التى بالقياس إلى آخر فليس تفصل [٢٨٤ ب] المخصوص من كل شىء ، بل من شىء معلوم ، بمنزلة خاصة الفضيلة بالقياس إلى العلم . فإن الفضيلة توجد فى كثير ، والعلم فى الجزء الفكرى فقط من شأنه أن يكون وللذين لهم الجزء الفكرى . — والخاصة دائما هى التى تصدق فى كل زمان ولا تخلو[4] فى وقت من الأوقات ، كقولنا : خاصة الحى أنه مركب من نَفس و بدن . فأما الخاصة ١٢٩أ
التى فى بعض الأوقات فهى التى تَصْدُقُ فى وقت من الأوقات ولا تلزم ضرورةً ، كالمشى فى السوق خاصة لإنسان من الناس .

وقد يمكن أن توصف الخاصة التى بالقياس إلى شىء بأن يقال إنها فصل : إما فى الجميع دائما على مثال واحد ، وإما على أكثر الأمور وفى الأكثر — مثال ذلك : أمّا فى الجميع ودائما فبمنزلة خاصة الإنسان بالقياس إلى الفرس

---

(١) ف : إليه . (٢) ف : فالخاصة .

(٣) ف : هى التى . (٤) ص : لا تخل .

أنه ذو رجلين . وذلك أن الإنسان وكلّ إنسان ودائما ذو رجلين، وليس شيء من الأفراس ولا فى وقت من الأوقات ذا رجلين .

والخاصة التى على أكثر الأمر وفى الأكثر فمثل أن الجزء الفكرى خاصةٌ بالقياس إلى الشهوانى والغضبى : أن ذلك يأمر، وهـذان يأتمران . وذلك أنه ليس أبدًا يأمر الجزء الفكرى، لكنه فى بعض الأوقات يأتمر؛ ولا الجزء الغضبى والجزء الشهوانى أبدا يأتمران، لكنهما فى بعض الأوقات يأمران ، وذلك إذا كانت نفس الإنسان ركيكة .

والمنطقيـة(١) من الخواص هى الخاصـة التى بذاتها ودائما والتى بالقياس إلى آخر . وذلك أن الخاصة بالقياس إلى آخر هى مسائل كثيرة كما قلنا آنفا ، لأن المسائل تكون عنها ضرورةً : إما اثنتين و إما أربعا . فالأقاويل إذًا أيضا تكون بحسبها كثيرة . فأما الخاصة بذاتها ودائما فله أن يحتج بها [٢٨٥ ا] بحسب(٢) أشياء كثيرة أو يحفظها إلى أزمنة كثيرة. فالخاصة بذاتها تكون بالقياس إلى أشياء كثيرة، لأن هذه الخاصة ينبغى أن تكون له بالقياس إلى كل واحد من الموجودات ، لأنهـا إن لم تفرق المخصوص من جميع الأشياء لم تكن خاصة صحيحة .

فأما التى هى خاصة دائما فتكون بالقياس إلى أزمنة كثيرة . وذلك أنها إن لم تكن فى الزمان الحاضر ولم تكن كانت ولا ستكون، لم تكن خاصة . — فأما الخاصة فى بعض الأوقات فهى التى يُبحث عنها بالقياس إلى الزمان الحاضر؛

(١) ف : الجدلية . (٢) ف : بالقياس إلى .

فليس الأقاويل إذًا بحسبها كثيرة . والمسئلة المنطقية هي التي تكون الأقاويل بحسبها كثيرة صحيحة .

فالخاصة التي وضعنا أنها بالقياس إلى آخر ينبغي أن يبحث عنها من المواضع التي في العَـرَض متى كان يعرض لهذا ، ولا يعرض لهذا . فأما الخواص دائما وبذاتها فينبغي أن ننظر فيها من هذه الأشياء :

٢

< مواضـــع >

١٢٩ ب أما أوّلا فننظر إن كانت الخاصة وُصِفَتْ جيّدًا أو لم توصف جيدا . والدليل على أنها وصفت جيدا أو لم توصف ، أن تكون الخاصة قد وصفت لشيء بأشياء هي أعرف أو بأشياء ليست أعرف : أما الذي يُبْطِل فإن وصفها بأشياء ليست أعرف ، وأما المصحِّح فإن وصفها بأشياء أعرف . — وإذا كانت بأشياء ليست أعرف ، فمنها أن ينظر إن كان الذي وصف(١) به الخاصة أشدّ إغماضا من الشيء الذي وصفت خاصّته . فإن بهذا الوجه لا تكون الخاصة موضوعة وضعا جيدا ، لأنا إنما نستعمل الخاصة لنعلم ، كما نستعمل الحد . فينبغي أن يكون تلخيصنا إياها بأشياء هي أعرف . فإنّا بهذا الوجه أحرى أن نفهمها فهما كافيا — مثال ذلك أنه لما كان الذي يضع [٢٨٥ ب] أن خاصة النار أنها أشبه الأشياء بالنفس قد استعمل ما هو أغمض من النار ،

---

(١) ف : به يوصف .

أعنى النفس . فإن معرفتنا بالنـار : ما هى ؟ أكثر من معرفتنا بالنفس — لم يكن وضع هذه الخاصة للنار وضعاً جيدًا ، أعنى أنها أشبه الأشياء بالنفس .

ومنهـا أن ننظر إن لم يكن وجود هذا الشيء لهـذا وجوداً أعرف . وذلك أنه ليس ينبغى أن يكون أعرف من الأمر الذى يوصف به ، لكن يكون وجودها له أيضا أعرف ، لأنه إن لم يعلم أنه لهذا موجود ، لم يعلم ولا أنه لهذا وحده موجود . فأى شيء من هذين إنْ عَرَض ، كانت الخاصّة غير بيّنة — مثال ذلك أنه لمـا كان الذى يضع أن خاصة النار أنهـا الشيء الذى فيه أوّلاً من شأن النفس أن يوجد ، قد استعمل ما هو أغمض من النار ، وهو إن كانت النفس توجد فى هـذه وإن كانت توجد فيها أولا ، لم يكن وضع هـذه الخاصّة للنار وضعاً جيدًا ، أعنى الشيء الذى فيه أولا من شأن النفس أن توجد . — وأما المصحح فينظر إن كانت الخاصة تكون[1] بمـا هو أعرف . وإن كانت بمـا هو أعرف فى كل واحدٍ من الصنفين فإن بهذا يكون وضعُ الخاصّة وضعًا جيدا . وذلك أن المواضع المصحّحة لمـا يوضع وضعا جيدا : منها ما يكون بهذا النحو وحده ، ومنها ما يرى[2] على الإطلاق أن وضعَه وضعٌ جيدٌ — مثال ذلك أنه لمـا كان من قال إن خاصـة الحىّ أن له حسّا قد وصف الخاصة بما هو أعرف فى كل واحدة من الجهتين ، صار قولُنا أن له حسّا خاصةٌ للحىّ موصوفة على هـذا الوجه وصفا جيدا .

(١) ف : وصفت .

(٢) ف : يبين .

وبعد ذلك فينبغى للبطل أن ينظر إن كان شىء من الأسماء التى توصف فى الخاصــة تقال على أنحاء كثيرة ، أو إن كان القول بأسره يدل على معانى كثيرة ؛ فإن الأمر(١) إذا كان كذلك ،[١٢٨٦] لم تكن الخاصّة وضعت وضعا جيدا — مثال ذلك أنه لمــا كان قولنا : " يحس " قد يدل على معنيين على أن الموصــوف بذلك حسَّاً ، وعلى أنه لم يستعمل الحس ، لم يكن قولنــا فى الحىّ إن من شأنه أن يحسّ خاصة موضوعة وضعًا جيدًا . ولذلك ليس ١٢٠ا

ينبغى أن نستعمل : لا أسماءَ تقال على أنحاء كثيرة ، ولا قولا يدل على الخاصة ؛ لأن ما يقال على أنحاء كثيرة يجعل الموصــوف غامضا ، فيتحيَّر فيــه المحتجُّ فلا يعــلم أى المعانى يريد من التى يقال عليها ذلك الاسم والقول ، والخاصة إنما يؤتى بها ليعرف الشىء . ومع هــذا أيضا فواجبٌ ضرورة أن نكشف أمر اللذين يصفون الخاصــة بهذا الوصف المنكر إذا جعــل(٢) جاعلٌ القياس شــيئًا يختلف فيه ، أعنى على ما يقال فيه بأنحاء كثيرة(٢) . — فأما المصحح فينظر أن لا يكون شىء من الأسماء ولا القول بأسره يدل على معانى كثيرة . فإن الخاصة على هذا تكون موضوعة وضعا جيدا — مثال ذلك أنه لمــا كان قولنا : " جسم " ، لا يدل على معانى كثــيرة ، ولا قولنا أسهل ما يتحرك إلى المكان الأعلى ، ولا مجموع القول المركب من هذه الألفاظ ، كان القول

---

(١) تحتها : الأمور .

(٢) ش : فى السريانى : متى أتى الإنسان بقياس على ما لا يقع عليه الاتفاق ، أعنى على ما يقال على أنحاء .

فى النـار أنها الجسم الذى هو أسفل ما يتحرك إلى المكان الأعلى ، خاصـة موضوعةً على هذا وضعًا جيدا .

وبعد هذا فلينظر المبطل إن كان الشىء الذى يوصف ، خاصّته تقال على أنحاء كثيرة ولم يلخص المعنى منها الذى له نضع الخاصة ، فإن بهذا الوجه لاتكون الخاصة موصوفة على ماينبغى . والأسباب التى لها وجب ذلك ليس تخفى معرفتها من الأشياء التى تقـدّم ذكرها ، إذ كان من الواجب ضرورة أن تعرض تلك الأشياء بعينها — مثال ذلك [٢٨٦ ب] أنه لمـا كان قولنا هذا « يعـلم[١] » يدل على شيئين : على أن له علما ، وعلى أنه يستعمل العـلم[١] صار قولنا : « هذا يعلم » ليس هو خاصة « موضوعة » على ماينبغى إذا لم يكن المعنى منهما الذى تقال له الخاصة ملخصا أيّما هو . — فأما المصحح فيبطل ألا يكون[٢] الشىء الذى توصف خاصّته يقال على أنحاء كثيرة ، بل يكون واحدا بسيطا[٣] : فإن بهذا الوجه توضع الخاصّـة عليه وضعاً جيدا — مثال ذلك أنه لمـا كان الإنسان يقال قولا مطلقا وعلى نحو واحد، صار قولنا فيه : إنه حى آنس بالطبع ، خاصةً موضوعة عليه على مايجب .

وبعـد ذلك فينظر المبطل إن كان الواحد بعينه قد كرر فى الخاصة ، فإنهم كثيرا مايفعلون ذلك فى الخواص وهم لايشعرون ، كما يفعلونه فى الحدود ،

---

(١) ش : فى السريانى : « أن تعلم هذا » يدل على أشياء كثيرة : أحدهما أن يُمَنّى علمٌ على ما هو عليه ، والثانى : أن يستعمل علمه ، والثالث : أن يَدْرِن معلوما صاره .

(٢) ف : فينظر . (٣) ف : مطلقا .

فليس الخاصة إذن التي يعرض فيها ذلك بموضوعة على ماينبغي ، إذ كان ماتكرر قد يغلط السامع ، فواجبٌ إذن ضرورة أن يكون القول غامضا وأن يظنّ بمن يقوله مع ذلك أنه يهمُر هَمْراً(١) . وتكرير المعنى الواحد فى القول يكون على وجهين : أحدهما إذا كرر الاسم الواحد بعينه ، بمنزلة ما يجعل الإنسان خاصة النار أنها جسم ألطف الأجسام — فإن قائل هذا القول قد كرر اسم الجسم مرتين ؛ والثانى متى استعمل الإنسان الأقاويل مكان الأسماء ،

١٣٠ ب بمنزلة مايجعل الإنسان خاصة الأرض أنها جوهر من الأجسام ينتقل بالطبع إلى المكان الأسفل ، ثم يستعمل مكان « الأجسام » « جواهر بصفة كذا » ، وذلك أن قولنا : « جسم » و « جوهر بصفة كذا » شيء أحدَ . فيكون قائل هذا القول قد كرر اسم الجوهر . فليس إذن واحدةً من هاتين الخاصتين موضوعةً على مايجب .

فأما المصحح فينظر ألا يكون يستعمل الاسم الواحد بعينه [٢٨٧ ا] مكرراً ، فإن بهذا الوجه تكون الخاصة موضوعةً على ما يجب — مثال ذلك أنه لما كان من قال إن الإنسان قابلٌ للعلم ليس يستعمل اسما واحداً مكررا ، صار ذلك خاصةً للانسان موضوعة على مايجب . — وبعد ذلك فينظر المبطل إن كان قد وصف فى الخاصة إسمًا يوجد لكل شيء . فإن ما لا يفصل من أشياء ليس ينتفع به . والشيء الذى يقال فى الخواص ليس ينتفع به . والشيء الذى يقال فى الخواص ينبغي أن يكون يفصل كالشيء الذى يقال فى الحدود .

(١) همر الكلامَ وفي الكلام : أكثر منه .

فإن وُضِعَتْ الخاصةُ هكذا لم يكن وضعُها على ما يجب — مثال ذلك أنه لما كان الذى يضع خاصة العلم أنه ظن لا يزول(١) التصديق به من القياس، إذ هو واحد بعينه قد استعمل فى الخاصة ما يوجد لكل شىء، وهو الواحد، لم يكن وضع خاصة العلم وضعا كما يجب. — فأما المصحح فينظر ألا يستعمل أمرا عاميا أصلا، لكن يستعمل ما كان مفصّلا من شىء، فإن الخاصة بهذا حينئذ تكون موضوعة على ما يجب — مثال ذلك أن الذى يضع أن خاصة الحىّ أن له نفسا لم يستعمل شيئا مشتركا أصلا؛ فخاصة الحىّ موضوعة بهذا وضعا جيدا، أعنى أن له نفسا.

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان قد وصف خواصّ(٢) كثيرة، فإنه إذا فعل هذا لم تكن الخاصة موضوعة، على ما يجب. فكما أنه فى الحدود لا ينبغى أن يزاد شىء سوى القول الذى يدل على الجوهر، كذلك أيضا وفى الخواصّ ليس ينبغى أن يوصف شىء أصلا سوى القول الذى يجعل ما قيل خاصة. فإن ما يجرى هذا المجرى ليس ينتفع به — مثال ذلك أنه لما كان من قال إن خاصة النار هى أنها ألطف الأجسام وأخفها قد وصف [٢٨٧ب] أكثر من خاصة واحدة، وذلك أن كل واحد من هذين قد يصدق على النار وحدها. فليس بوضع خاصة النار: أنها ألطف الأجسام وأخفّها، وضعا جيدا. فأما المصحح فينظر ألا يصف خواص(٢) كثيرة لشى واحد بعينه، بل واحدة؛ فإن بهذا الوجه تكون الخاصة موضوعة وضعا

(١) ف: يتغير. (٢) ص: خواصا.

جيدا — مثال ذلك أن الذى يقول إن خاصة الرطب هو أن يواتى أن كل شكل قد وصف خاصة واحدة، لاخواص[1] كثيرة، فخاصة الرطب قد وضعت بهذا الوجه وضعا جيدا .

٣
< مواضـــع أخرى >

وبعـــد ذلك فإن المبطل ينبغى له أن ينظر إن كان استعمل ذلك الشىء بعينه الذى له توصف الخاصة، أو شيئا مما هو له . فإن الامر إذا جرى هذا المجرى لم تكن الخاصة موضوعة وضعا جيدا ، لأن الخاصـة إنما تراد لمكان العلم ، فهو نفسه إذن غير معروف على مثال ما كان . والشىء الذى هو مما يوجد له متأخر عنـه فليس هو أعرف منه، فليس يزداد تعرّفه من هـذه الأشياء — مثال ذلك أنه لما كان من قال إن خاصـة الحى أنه الجوهر الذى نوعه الإنسان، فإنما استعمل شيئا من الحى؛ فليس هذه الخاصةُ موضوعةً وضعًا على ما ينبغى . ١٣١ا

فأما المصحح فينظر أن لا يستعمل الشىء نفسه ولا شيئا مما له أصلا؛ فإن بهـذا الوجه تكون الخاصةُ موضوعةً على ما يجب — مثال ذلك أن من قال إن خاصة الحى أنه مركب من نَفْس وبدن، لم يستعمل لا هو ولا شيئا مما له أصلا . فخاصة الحىّ بهذا موضوعة على مايجب . ولهذا النحو أيضا ينبغى أن ننظر فى سائر الأشياء الأخرى التى تجعل الشىء أعرف، أو لا تجعله كذلك .

---

(١) ص : خواصا .

أما المبطل فينظر إن كان استعمل شيئا إما مقابلا أو بالجملة شيئا معا فى الطبع أو شيئا متأخرا ، فإن الخاصة لا تكون موضوعة على ما يجب . وذلك أن المقابل معا فى الطبع ، والمعاً فى الطبع والمتأخر لا يجعلان الشىء أعرف — مثال ذلك أنه لما كان من قال إن خاصة الخير هو المقابل لا محالة للشر فقد استعمل المقابل للخير ، فلم يضع خاصّة الخير على ما يجب . — فأما المصحح فينظر ألا يستعمل متقابلا أصلاً[1] ، أو بالجملة ، ما هو معا بالطبع ولا متأخر ، فإن بهذا الوجه تكون الخاصة موضوعة على ما يجب — مثال ذلك أنه لما كان مَنْ وَضَعَ أن خاصة العلم أنه الظن الذى فى غاية الصدق لم يستعمل مقابلا أصلا ولا ما هو معا فى الطبع ولا متأخرا ، صارت خاصة العلم بهذا الوجه موضوعةً على ما يجب .

وبعد ذلك فإن المُبْطِل ينظر إن كان ما جعل ليس بلازم دائما [١٢٨٨ ا] خاصة ، لكن ما يوجد[2] للشىء فى بعض الأوقات ليس بخاصة : فإن الخاصة عند ذلك ليست موضوعة على ما يجب . وذلك أنه لا الشىء الذى ندركه[3] موجودا فيه يصدق عليه الاسم[4] من الاضطرار ولا[5] لا الذى يصدق عليه اسمه الخاصةُ موجودةٌ فيه الشىء الذى لا يدرك الاسم فيه موجودا لا يقال عليه الاسم من الاضطرار . ومع هذه الأشياء أيضا فليس إذا وُصِفَتْ الخاصة يكون بيّنا

(١) ف : مقابلا ولا ناطقة .
(٢) ف : وكون .
(٣) ف : يدرك أن الخاصة موجودة .
(٤) ف : اسمه .
(٥) ف : أيضا .

أنها موجودة إن كانت مما يتهيأ فيه أن يحلّ الشيء، فليس تكون الخاصّة إذن بيّنة — مثال ذلك أنه لما كان وضع خاصة الحيوان أنه يتحرك فى الأوقات أو يقف إنما وصفه بخاصة ليست تكون فى بعض الأوقات، فليست خاصة موضوعة على ما يجب . فأما المصحح فينظر إن كان وصف الخاصة التى هى دائمًا من الاضطرار، فإن بهذا الوجه تكون الخاصة موضوعة على ما يجب — ١٣١ ب
مثال ذلك أنه لما كان مَنْ وَضَع[1] خاصة الفضيلة أنها تجعل صاحبها فاضلا قد وصف ما هو لازم للفضيلة دائما، فنِعْم[2] ما وصفت بهذا خاصة الفضيلة .

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان وصف الخاصــة فى الزمان الحاضر من غير أن يشترط أنه وصف الخاصــة فى الزمان الحاضر، فإن الخاصة إذا وصفت هكذا لم تكن موضوعة على ما يجب : أما أوّلا فلأن[3] كل ما كان على خلاف العادة فيحتاج إلى شريطة . وقد جرت عادة الجميع فى أكثر الأمر أن يضعوا الخاصة اللازمة دائمًا . وثانيا فإن من لم يشترط فليس يعلم من أمره أنه أراد أن يضع الخاصة فى الزمان الحاضر . فليس ينبغى إذن أن يبحث بحثا يستحق العَتْب — مثال ذلك أنه لما كان من وضع خاصــةَ إنسانٍ ما أنه جالس مع إنسانٍ ما فإنما وضع خاصةً فى الزمان الحاضر، لم يصف الخاصة على ما يجب عند ما لم يشترط الزمان الحاضر فى قوله . — فأما المصحح فينظر إن كان إذا وصف الخاصة فى الزمان الحاضر اشترط أنه إنما وضع الخاصة

(١) ف : مجتهدا .   (٢) ف : وضعت .

(٣) تحتها : فإن .

فى الزمان الحاضر، فإن بهذا الوجه تكون الخاصة موضوعة على ما يجب — مثال ذلك أنه لما كان من قال خاصة إنسانٍ ما إنه يمشى فى موضع كذا، فاشترط ما وضعه، صارت الخاصة لذلك موضوعة على ما يجب .

و بعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان وصف الخاصة التى فى الظاهر أنها ليست توجد بجهة من الجهات إلا بالحسّ، فإنها ليست تكون موضوعة على ما يجب . وذلك أن كل محسوس إذا صار خارجا عن الحس صار غامضا ولا يتبين إن كان موجودا بعد، مِنْ قِبَلِ أنه إنما يعرف بالحاسة التى [٢٨٨ ب] تخصه فقط . و إنما يصدق هذا فيما ليس يلزم من الاضطرار دائما — مثال ذلك أنه لما كان مَنْ وَضَعَ خاصة الشمس أنها الكوكب الذى يتحرك فوق الأرض وهو أضوأ الكواكب، فقد استعمل فى الخاصة الحركة فوق الأرض التى إنما تعرف بالحس، فلم يضع هذه الخاصة للشمس على مايجب، لأنه ليس يعلم إذا غابت الشمس إن كانت تتحرك فوق الأرض لقصور حِسّنا عنها فى ذلك الوقت .

فأما المصحح فينظر إن كان وصف الخاصة التى ليست ظاهرة للحسّ أو التى و إن كانت محسوسة يكون وجودُها بيين من الاضطرار، فإن الخاصة على هذا الوجه تكون موضوعةً على ما يجب — مثال ذلك أنه لما كان مَنْ وَضَعَ خاصة البسيط أنه المُلَوَّن أوّلا قد استعمل شيئا محسوسا، أعنى قوله : مُلَوَّن ؛ ووجوده ظاهر أبدا[1]، صارت خاصة السطح بهذا موضوعة على مايجب .

(١) ش : نسخة : ابدا .

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان الحدّ وُصف على أنه خاصة ، فإن الخاصة عند ذلك لا تكون موضوعة على مايجب ، وذلك أن الخاصة ليست تدل على ماهية الشيء — مثال ذلك أنه لما كان من قال : خاصة الإنسان ١٣٢ أ أنه حيوان مَشّاء ذو رجلين ، إنما جعل(١) ما يدل على الماهية خاصة للإنسان ، لم يكن وضع الخاصة على ما يجب .

فأما المصحح فينظر إن كان ما يرجع بالتكافؤ فى الحمل خاصة من غير أن يكون يدلّ على الماهية ، فإن الخاصة بهذا الوجه تكون موضوعة على ما يجب — مثال ذلك أنه لما كان من وضع خاصة الإنسان أنه حيوان ، ليس بالطبع قد وصف ما يرجع بالتكافؤ فى الحمل خاصة من غير أن يكون يدل على ماهية الشيء ، فنعمّا وُضعتْ هذه الخاصة للإنسان .

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن لم يكن الواضع(٢) للخاصة وضعها فى : « ما الشيء » — وذلك أن الخواص تحتاج مثل الحدود أن يكون الجنس الأوّل موصوفا فيها ، ثم بعد ذلك يصل و يفرّق سائر الأشياء الباقية . فالخاصة إذن التى ليست موضوعة على هذا الوجه لم توضع وضعًا على ما يجب — مثال ذلك أنه لما كان من قال : خاصة الحيوان أن يكون له نفس ، لم يجعل الحيوان فى « ما هو » ، لم يضع هذه الخاصة للحيوان على ما يجب .

فأما المصحح فينظر إن كان قد وضع الشيء الذى وصف خاصّته فى « ماهو » الشيء [٢٨٩ أ] ووصل به سائر الأشياء الباقية ، فإن بهذا

(١) ف : جعل . (٢) ف : لا يكون .

الوجه تكون الخاصة موضوعة على ما يجب — مثال ذلك أنه لما كان وضع خاصة الإنسان أنه حيوان قابل للعلم قد وصف الخاصة بأن وضع المخصوص فيما هو ، صار بهذا الوجه وَضْعُ الخاصة للإنسان جيدا .

٤

< مواضع أخرى >

فالأمر فى أن الخاصة بالجملة تعم ما وضعت ، أو تتبيّن مما وضعت بهذه الأشياء ينبغى أن ينظر . — فأما الأمر فى أن ما قيل خاصة أو ليس بخاصة ، فمن هذه الأشياء ينبغى أن ننظر فيه . والمواضع التى على الإطلاق تُصحّ الخاصة وتُوجب أنها وضعت وضعا جيدا هى والمواضع التى تُحْدِث الخاصة تصير واحدة بعينها : فستوصف فى[1] تيك .

وينبغى أولا للمبطل أن ينظر فى كل واحد وصفت خاصته إن كان لا توجد ولا لواحد ، أو إن كانت لا تصدق فى هذا ، أو إن لم تكن خاصة كل واحد منها ما يوجد فى ذلك الذى وصفت خاصته : فإن الخاصة التى توضع هذا الوضع ليست بخاصة . مثال ذلك أنه لما كان ليس يصدق على المهندس أن يقال فيه إنه لا يُغلطه[2] القول ، فإن المهندس قد يخدع فى الرسوم الكاذبة ، لم تكن خاصة العلم ألا يغلطه القول . — فأما المصحح

(١) ف : فلذلك ستوصف . — أى فستوصف معها فى نفس الوقت .

(٢) ف : يغلط .

فينظر إن كان يصدق على كلٍّ[(١)] فقد يصدق على هذا . فإن ما يوضع على أنه خاصة هو خاصة — مثال ذلك أنه لما كان قولنا : « حى قابل للعلم » يصدق على كل إنسان وبما هو إنسان، صار قولنا : « حى قابل للعلم » خاصةً للإنسان . ١٣٢ ب

وهذا الموضع : أما للمبطل فلينظر : إن لم يكن ما يصدق عليه الاسم يصدق عليه القولُ أيضا ؛ وإن لم يكن ما يصدق عليه القول يصدق عليه الاسم أيضا .

فأما المصحح فينظر إن كان ما يحمل عليه الاسم قد يحمل عليه القول أيضا ، وإن كان ما يحمل عليه القول قد يحمل عليه الاسم أيضا .

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن لم يكن ما يقال عليه الاسم يقال عليه القول أيضا ، وإن لم يكن ما يقال عليه القول يقال عليه الاسم أيضا . فإنه ما وُضِعَ أنه خاصةٌ بهذا الوجه لا يكون خاصةً — مثال ذلك أنه لما كان قولنا : « حيوان قابل للعلم » يصدق على المَلَك ولم يكن يحمل على الإنسان لم يكن قولنا : « حى قابل للعلم » خاصة للإنسان .

فأما المصحح فينظر إن كان ما يحمل عليه الاسم قد يحمل عليه أيضا القول، وإن كان ما يحمل عليه القول يحمل عليه أيضا الاسم . وذلك أنه

---

(١) ف : قد يصدق على الكل فيه . ش (تشير إلى قوله « فيه » السابقة) : يعنى فيه وحده .

يُصَيِّر خاصة ما وضـع أنه ليس بخاصة — مثال ذلك أنه لما كان ما يقال عليه إن له نفسا يصدق عليـه أنه حى [٢٨٩ ب]، وما يقال عليه إنه حى يصدق عليه أن له نفسا، صار قولنا : « له نفس »، خاصةً للحى .

وبعـد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان وصف الشيء الموضوع خاصة للذى يقال فى الموضوع ، وذلك أنه لا يكون خاصة ما وضع أنه خاصة — مثال ذلك أنه لما كان مَنْ جَعَلَ النارَ خاصةً ألطف أجزاءا ، قد جعل الموضوع خاصة للمحمول ، لم تكن النار خاصة ألطف الأجسام أجزاءا ، ولذلك لا يكون الموضوع خاصة ما فى الموضوع ، لأن شيئا واحدا بعينه يصير خاصة لأشياء كثيرة مختلفة بالنوع . وذلك أن الأشياء الكثيرة المختلفة بالنوع توجد لشيء واحد بعينه مقولة عليه وحده ، يصير الموضوع خاصة لها كلها إن وضع الحاجةَ أحدٌ على هذا الوجه .

وأما المصحح فينظر إن كان جعـل خاصة الموضوع ما فى الموضوع . فإن ما وضع على أنه ليس بخاصة يصير خاصـة إن حملت الخاصة كما وصفنا عليه وحده — مثال ذلك أنه لما كان من قال إن خاصة الأرض أنها أثقل الأجسام قد جعل الخاصة بصورة الموضوع مقولة على الأمر وحده ومحمولة كالخاصة ، صارت خاصة الأرض موضوعة على الصواب .

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان وصف الخاصة على جهة المشاركة ، فإن الموضوعة على أنها خاصة ليست تكون خاصة . وذلك أن الذى يوجد

١٢٣ أ على جهة المشاركة ينتفع به فى الآنية[1] . وما جرى هـذا المجرى فهو فصـلٌ ما محمولٌ على نوع واحد — مثال ذلك أنه لمـا كان من قال : خاصة الإنسان أنه مَشّاء ذو رجلين ، جعل الخاصة على جهة المشاركة ، لم تكن خاصة الإنسان أنه مَشّاء ذو رجلين .

فأما المصحح فينظر ألا يكون جعل الخاصة على جهة المشاركة ، وألا يكون يدل على الآنية[1] إذا رجعت بالتكافؤ فى الحمل على الأمر . وذلك أن ما وضع ألا يكون خاصة يصير خاصة . ومثال ذلك أنه لمـا كان من وضع خاصة الحى أن من شأنه أن يحسّ ، لم يضع الخاصـة على جهة المشاركة ، ولا دالّة على الآنية[1] إذا رجعت بالتكافؤ فى الحمل على الأمر ، صار قولنا من شأنه أن يحسّ خاصة للحى .

وبعـد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان يمكن ألا تكون الخاصـة معا ، لكن تكون إما متأخرة أو متقـدمة للاسم ، فإن الموضـوع ليكون خاصـة لا يكون خاصة ، لأنها بعينها : إما أولا فى وقت من [٢٩٠ أ] الأوقات ؛ وإما ليس دائما — مثال ذلك أنه لمـا كان يمكن أن يكون المشى فى السوق يوجد لإنسان ما متقدما ومتأخرا عن الإنسان ، لم يكن قولنا يمشى فى السوق خاصة للإنسان : إما ولا فى وقت من الأوقات ، وإما ليس دائما .

فأما المصحح فينظر إن كان يمكن أن يوجد معًا من الاضطرار دائمـا من غير أن يكون حدًّا أو فصلا ، لأنه يصير ما وضع ألا يكون خاصة خاصة —

(١) الآنية : εἶναι = Quidditas.

مثال ذلك أنه لمـا كان قولنا : " حى قابل للعلم " ، وقولنا : " الإنسان " يوجدان معا من الإضطرار دائما من غير أن يكونا حدًا أو فصلا صار قولنا : " حى ، قابل للعلم " خاصة للإنسان .

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر ألا يكون شىء واحد بعينه خاصة لأشياء واحدة بعينها بما هى واحدة بعينها ، فإن الموضوع عند ذلك ليكون خاصة ، لا يكون خاصة — مثال ذلك أنه لمـا كان قولنا : "ما يظهر لبعض الناس أنه خير" ليس خاصّة للشىء المطلوب ، لم يكن قولنا : " ما يظهر لبعض الناس أنه خير" خاصة لمـأثور(١) ، وذلك أن المطلوب(٢) والمـأثور(١) شىء واحد .

فأما المصحح فينظر إن كان شىءٌ واحدٌ بعينه لشىء واحد بعينه بما هو واحدٌ بعينه، خاصة . فإن بهذا الوجه يصير ما وضع على أنه ليس بخاصة خاصة — مثال ذلك أنه لمـا كان يقال إن خاصة الإنسان بما هو إنسان أن نفسه ذات ثلاثة أجزاء ، صارت خاصة المرء(٣) بمـا هو مرء(٤) أن نقسمه ثلاثة أجزاء . وهذا الموضع نافعٌ أيضا فى العرَض ، لأن أشياء بعينها بما هى واحدةٌ بعينها واحد لأشياء هى واحدة بعينها .

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر ألا تكون الخاصةُ واحدة بعينها أبدا : واحدة بالنوع لأشياء واحدة بعينها بالنوع ، لأن الموضوع ليكون خاصة لا يكون

(١) ف : للؤثر . (٢) تآكل بعض حروفها .

(٣) ف : البشر . (٤) ف : بشر .

١٣٣ خاصة الشيء الموصوف . مثال ذلك أنه لما كان الإنسان والفرس شيئاً واحداً بالنوع ولم تكن خاصة الفرس دائماً أن يقف من تلقاء نفسه ، لم تكن خاصة الإنسان دائماً أن يتحرك من تلقاء نفسه ، لأن الوقوف والحركة من تلقاء النفس شيء واحدٌ بالنوع ؛ وذلك أن كل واحد(١) منهما عَرَض للحى .

وأما المصحح فينظر إن كانت الخاصية الواحدة بعينها فى النوع لأشياء واحدة بعينها فى النوع ، فإن بهذا الوجه يكون خاصةً ما وُضع [٢٩٠ ب] ألا يكون خاصةً — مثال ذلك أنه لما كانت خاصة الإنسان أنه مشّاء ذو رجلين ، صارت خاصة الطائر أنه طائر ذو رجلين ، لأن كل واحد منها بعينه فى النوع ، أو يكون(٢) بعضها بمنزلة أنواع تحت جنس واحد هو الحى ، و بعضها بمنزلة فصول جنس الحى(٢) . وهذا الموضع يكذب إذا كان أحد الشيئين الموصوفين يوجد فى نوع واحد فقط ، والآخر فى أنواع كثيرة ، بمنزلة ما أن المشّاء ذو أربع .

ولما كان الواحد بعينه والغير يقالان على أنحاء كثيرة ، صار المغالط يجعل الخاصة لشيء واحد فقط . وذلك أن الذى يوجد لشيء فقد يوجد للذى يعرض له ، وللعرض إذا أخذ معه الذى له عَرَض — مثال ذلك أن الخاصة التى توجد للإنسان قد توجد للإنسان الأبيض بما هو إنسان أبيض ، والذى يوجد للإنسان الأبيض قد يوجد للإنسان . وقد يمكن الإنسان أن يصحح أمثال هذه من الخواص بأن يجعل الموضوع نفسه شيئاً ، ويجعله على العرض

(١) ف : منها . (٢) ش : فى السريانى : أما ذانك على أنهما نوعان تحت جنس واحد ؛ وأما هذان فعلى أنهما فصلان لجنس واحد هو الحيوان .

شيئا آخر — مثال ذلك إذا قال إن الإنسان شيء ، وإن الإنسان الأبيض شيء آخر غيره ، وأيضا إذا جعل الملكة شيئا آخر . وقد يتهيأ أن يزيف مزيّف أمثال هذه من الخواص إذا جعل الملكة غير ما يقال بالملكة ، وذلك أن الذى يوجد للملكة قد يوجد لما يقال بالملكة أيضا ، والذى يوجد لما يقال بالملكة قد يوجد للملكة أيضا — مثال ذلك أنه لما كان العالم يقال بالعلم إن له حالا ما لم تكن خاصة العلم[1] أن التصديق به لا يتغير[2] ، لأن العلم يصير لا يزول التصديق به من القول .

فأما المصحح فينبغى له أن يقول إنه ليس العرض والشيء الذى يعرض له واحدًا بعينه إذا أخذ مع الذى يعرض له ، لكن أحدهما عن الآخر من طريق أن آنيتهما مختلفة . وذلك أنه ليس أن يكون الإنسان إنسانا ، وأن يكون إنسانا أبيض — شيئا واحدا بعينه .

وينبغى أيضا أن ننظر فى التصاريف ، لأن العلم[1] ليس هو ما لا يزول
١٣٤ ا تصديقه من القول ، لكن الإنسان الذى لا يزول عنه التصديق من القول ؛ ولا العلم أيضا ما لا يزول تصديقه من القول ، لكن الذى لا يزول تصديقه من القول . لأن المقاومة[2] لا محالة إنما يجب أن تكون بسبب من هو لا محالة معاند[3] .

---

(١) ف : العالم . (٢) ف : يزول .

(٣) ش : فى السريانى : وذلك أن المعاند فى جميع الوجوه ينبغى أن توضع له جميع تلك الوجوه .

٥

< مواضع أخرى >

وبعد ذلك فإن المبطل إذا أراد أن يصف الشيء الموجود بالطبع فإنه يصفه باللفظ وصفًا يدل على [١٢٩١] أنه موجود دائما؛ وذلك أنه يظنّ أن الذى وضع أن يكون خاصة ينفسخ — مثال ذلك أنه لما كان من قال إن خاصة الإنسان أنه ذو رجلين يريد أن يجعل الموجود بالطبع خاصة، إلا أنه يدل باللفظ على الموجود دائما، لم يكن ذو الرجلين خاصة للإنسان، وذلك أنه ليس كل إنسان له رجلان.

فأما المصحح فينظر إن كان يريد أن يجعل الموجود بالطبع خاصة فيدل عليه باللفظ أنه بهذه الحال أيضا، فإن بهذا الوجه ليس تنفسخ الخاصة — مثال ذلك أنه لما كان من جعل خاصة الإنسان أنه "حى قابل للعلم" يريد أن يدلّ باللفظ أيضا على أن الموجود بالطبع خاصة، لم يبطل بهذا الوجه أن خاصة الإنسان: "حى قابل للعلم".

وأيضا ما يقال على أنه أول لغيره أو على أنه هو أول، فقد يمكن[١] أن يجعلها خاصة. وذلك أنك إن جعلت الخاصة لما هو بغيره فقد يصدق على[٢] الأول أيضا؛ وإن أنت جعلتها الأول كانت تحمل على ما هو بغيره — مثال

(١) ف : سريانى : تعسر أمثال هذه خاصة.

(٢) تآكلت حروفها.

ذلك أنه إن جعل أحد خاصة السطح التلوُّن، فقد يصدق التلون على الجسم أيضا، وإن جعله للجسم، حمل على السطح أيضا. فيجب من ذلك ألا يكون ما يصدق عليه القول يصدق عليه الاسم أيضا.

وقد يَعْرِضُ فى بعض الخواص على أكثر الأمر خطأٌ ما مِنْ قِبَلِ أنه لا يميز كيف توضع الخاصة ولماذا توضع. وذلك أن الجميع يرومون أن يجعلوا الخاصة: إماما يوجد بالطبع بمنزلة ذى الرجلين للإنسان، أو ما يوجد بمنزلة وجود الأربع الأصابع لإنسان ما، أو ما يوجد بالصورة بمنزلة قولنا: ألطف الأجسام أجزاءا — للنار، أو ما يؤخذ على الإطلاق بمنزلة قولنا: "يحيا" للحى، أو ما يؤخذ بآخر بمنزلة الفهم للنفس، أو ما يؤخذ على أنه أوّل بمنزلة الفهم الجيد للجزء الفكرى من النفس، أو ما يوجد على أنه اقتناء بمنزلة ما للعالم أنه لا يزول ما صدق به من القول. وذلك أنه ليس يصير لا يزول ما يصدق به من القول بشىء من الأشياء إلا بأن يقتنى شيئا، أو ما يوجد على أنه يقتنى بمنزلة
١٣٤ ب ما يوجد للعلم ألا يزول تصديقه من القول أو يوجد بأن ينال بمنزلة الإحساس للحى (وذلك أنه قد يحس شىء آخر بمنزلة الإنسان، ولكن هذا إنما يحس بأنه ينال(1)) بمنزلة قولنا: "يحيا" لحيوانٍ ما. — فلما كان هذا [٢٩١ ب] هكذا، صار متى لم يُضِفْ إلى ذلك بالطبع أخطأ، لأنه يمكن أن يكون ما يوجد بالطبع لا يوجد فى ذلك الشىء الذى يوجد له بالطبع، بمنزلة ما يوجد للإنسان

---

(١) ف: أى يعطى.

أن له رجلين. و إذا لم يلخص أنه إنما وصف مايوجد لأنه لا يكون موجودا لذلك الشيء فى الزمان الحاضر بمنزلة الأربع الأصابع للإنسان . وأما إذا لم يبين أنه إنما يضعه على أنه أول أو على أنه بغيره لأنه ليس ما يصدق عليه القول فقد يصدق عليه الاسم أيضا، بمنزلة ما يجعل اللون خاصة للسطح أو للجسم . وإذا لم يتقدّم فيقول إنه إنما جعل الخاصة بما يقتني أو بما يُقْتَنَى لأنها ليست تكون خاصة ؛ وذلك أن الخاصة إنما وصفت بما يقتني، فهي توجد للذى يقتني . فإن وُضِعَتْ بما يُقْتَنَى فهى توجد للمقتنى بمنزلة مايوضع خاصة العلم أو العالم أن تصديقه لا يزول < (١) من > القول . و إذا لم يتقدم فيعلم أنه يوجد بأن ينال أو ينال (٢) لأن الخاصة توجد لأشياء أُخَر، وذلك أنه إن وصفها بأن لا تنال (٣) كانت توجد لما ينالها (٤) . و إن وصفها بأن تنال، كانت توجد لما ينيله (٥) بمنزلة ما إن وضع أن خاصة الحى، أوحى ما، أنه يحيا . و إذا لم يميز ما بالنوع (٦) لأنه قد يوجد لواحد فقط مما يوجد تحت هذا الذى يضع خاصته لأنه ما كان بإفراط فإما يوجد لواحد فقط بمنزلة مايقال فى النار إنها أخفُّ الأشياء . و ربما أخطأ الذى يضيف إلى النوع، وذلك أن يحتاج أن يكون نوعًا واحدًا من الأشياء إذا أضاف إلى النوع . وفى بعض الأشياء لا يَعْرِضُ هذا كما يعرض فى النار، لأن نوع النار ليس هو واحدًا، وذلك أن الجمرة والضوء واللهيب مختلفة (٧) فى النوع، وكل واحد منها نار . ولذلك

(١) خرم بمقدار كلمة واحدة . (٢) ف : ينيل . (٣) ف : بأن تنال .
(٤) ف : ينيله . (٥) ف : يناله . (٦) ف : بالصورة .
(٧) تآكلت حروفها .

لا ينبغى إذا أضاف إلى النوع أن يكون نوع الموصوف مختلفا، لأن الخاصة الموصوفة يكون لبعضها يوجد أكبر، ولبعضها أقل، كما يوجد فى النار قولنا: ألطف الأجسام. وذلك أن الضوء ألطف من الجمرة ومن اللهيب. وهذا [ف] ليس ينبغى أن يكون، إذا لم يكن الاسم يحمل أكثر على ما يصدق عليه
١٣٥ ا القول أكثر، وإن لم يكن كذلك ما يصدق(١) عليه القول أكثر، يحمل عليه الاسم أكثر. ومع هذا أيضا فيعرض أن تكون خاصة ما هو على الإطلاق وما هو أكثر، شيئًا واحدًا بعينه [٢٩٢ ا] فيما هو كذلك على الإطلاق: بمنزلة قولنا فى النار: ألطف الأجسام. — وذلك أن هذه الخاصة تصير واحدة بعينها للنار مطلقا وللضوء، وذلك أن الضوء ألطف. — فإذا وصف آخرُ الخاصة بهذا الوجه، فينبغى أن يحتج عليه. فأما أنت فلا ينبغى أن تسلّم هذا العناد. ولكن إذا وضعت الخاصة، فينبغى على المكان أن يميز الحال التى وضعت عليها الخاصة.

و بعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان وضع الشىء خاصةً لنفسه، وذلك أن بهذا الوجه لا تكون خاصة ما وضع فتكون خاصة، فإن كل شىء هو لنفسه يدل على آنيّته، والدال على الآنيّة ليس هو بخاصة لأحد — مثال ذلك أنه لما كان مَنْ قال إن الجميل هو اللائق قد جعل الشىء خاصة لنفسه — إذ كان الجميل واللائق شيئا أحدًا — لم يكن اللائق خاصة للجميل.

فأما المصحح فينظر ألا يكون جعل الشىء خاصة لنفسه وجعله يرجع عليه بالتكافؤ فى الحمل، فإن بهذا الوجه يصير خاصة ما وضع ألا يكون

(١) ف: يضاف إليه

خاصة — مثال ذلك أنه لما كان من وضع أنّ خاصة الحى أنه جوهر متنفس لم يجعله خاصة لنفسه وجعله راجعًا بالتكافؤ فى الحمل ، صارت خاصة الحى أنه جوهر متنفس .

وبعد ذلك فينبغى أن ننظر فى المتشابهة الأجزاء . فإن المبطل ينظر إن كانت خاصة الجملة ألا تصدق على الجزء ، أو إن كانت خاصة الجزء لا تقال على الجملة : فإن ما وضع أن يكون خاصة لا يكون خاصة . وفى بعض الأشياء يعرض أن يكون هذا : وذلك أن للانسان أن يجعل الخاصة فى الأشياء المتشابهة الأجزاء مرةً إذا نظر إلى الجملة ، ومرةً إذا وقعت نفسه على ما يقال على الجزء ، فيصير لا واحدٌ منهما موصوفًا على الصواب — مثال ذلك : أما فى الجملة فمن قال إن خاصة البحر أن أكثر مائه مالح ، فقد وصف خاصة شيء ما متشابه الأجزاء ووضع ما لا يصدق على الجزء . وذلك أنه ليس أى جزء[1] كان فأكثر مائه مالح . فليس خاصة البحر إذاً أن أكثر مائه مالح . فأما فى الجزء فمثاله أنه لما كان من وضع خاصة الهواء أنه مستنشق ، فقد قال خاصة شيء ما متشابه الأجزاء ووصف خاصةً تصدق على الجزء ولا تقال على الجملة (وذلك أنه ليس جملة الهواء متنفسًا[2]) فليس خاصة الهواء إذاً أنه مستنشق .

فأما المصحح فينظر إن كانت تصدق [٢٩٢ ب] على كل واحد من ١٢٥ ب
المتشابهة الأجزاء وهى خاصة لها ، من قِبَل أنها فى الجملة ، فإن بهذا الوجه

(١) ش : نسخة أخرى : أى جزء من البحر إن كان .

يقيد خاصة ما وضع ألا يكون خاصة — مثال ذلك أنه إن يصدُق[1] على كل أرض أنها تتحرك[2] إلى أسفل بالطبع، وكان هذا خاصة لأرض ما بما هي أرض، فخاصة الأرض الميل[3] إلى السفل بالطبع .

٦

< مواضع أخرى >

وبعد ذلك ينبغي أن ننظر من الأشياء المتقابلة: أما أولا فمن المتضادات — أما المبطل فينظر ألا يكون الضدّ خاصّةً للضد ، وذلك أن الضد لا يكون خاصة للضد — مثال ذلك أنه لما كان الجور ضد العدل ، والأخسّ ضد الأفضل ، ولم تكن خاصة العدل أنه الأفضل ، لم تكن خاصة الجور أنه الأخسّ . فأما المصحح فينظر إن كان الضد خاصة للضد ، وذلك أن الضد يكون خاصة للضد — مثال ذلك أنه لما كان الخير ضد الشر ، والمهروب منه ضد المُؤْثَر ، وكانت خاصة الخير أنه مُؤْثَر ، فخاصة الشر أنه مهروب منه .

وأما ثانيا فما هو من المضاف. أما المبطل فينظر إن كان المضاف ليس هو خاصة للمضاف ، فإن المضاف لا يكون خاصة المضاف[4] . مثال ذلك أنه لما كان الضعف يقال بالقياس إلى النصف، والفاضل بالقياس إلى المفضول، ولم يكن الفاضل خاصة للضعف، فليس المفضول خاصة للنصف — فأما المصحح فينظر إن كان المضاف خاصة للمضاف ، وذلك أن المضاف يصير خاصة للمضاف — مثال ذلك أنه لما كان الضِّعف يقال بالقياس إلى

النصف ، والاثنان بالقياس إلى الواحد، وكانت خاصة الضِّعف أنه بمنزلة قياس الاثنين إلى الواحد ، كانت خاصة النصف أنه بمنزلة قياس الواحد إلى الاثنين .

وأما ثالثا فإن المبطل ينظر إن كان مايقال بالملكة ليس هو خاصة للملكة ، فإنه عند ذلك لايكون مايقال بالعدم خاصة للعدم. وإن كان مايقال بالعدم ليس هو خاصة للعدم ، فإنه عند ذلك لايكون مايقال بالملكة خاصّة للملكة — مثال ذلك أنه لما كان لايقال إن عدم الحسّ خاصة الصمم لأنه أمرٌ عامٌ للحواس الأُخَر، لم يكن الحسُّ خاصة للسمع. — فأما المصحح فينظر إن كان مايقال بالملكة خاصة للملكة ، فإن مايقال بالعدم يكون خاصة للعدم ؛ وإن كان مايقال بالعدم خاصة للعدم [٢٩٣ ا] فإن مايقال بالملكة يكون خاصة للملكة — مثال ذلك أنه لما كان خاصة البصر أن يبصر من جهة
١٢٦ ما لنا بصر، كانت خاصة العمى ألا يبصر من جهة ما ليس لنا بصر، إذ كان
من شأننا أن يكون لنا .

وبعد ذلك ينتظر في الموجبات والسالبات : أما أولا فننظر من المحمولات أنفسها . وهذا الموضع نافع للمبطل فقط — مثال ذلك أنه إن كانت الموجبة أو الذى تقال بالإيجاب خاصة لشيء، فإنه لا تكون سالبته ولا الذى يقال بالسلب خاصة له . وإن كانت السالبة أو الذى تقال بالسلب خاصة له، لم تكن الموجبة ولا الذى تقال بالإيجاب خاصة له — مثال ذلك أنه لما كانت خاصة الحى أنه متنفس لم تكن خاصة الحى أنه لا متنفس .

وثانيا ننظر من المحمولات أو غير المحمولات والتى عليها يحمل أو لا يحمل. أما المبطل فينظر: إن كانت الموجبة ليست خاصة للموجبة، فإن السالبة لا تكون خاصة للسالبة؛ وإن كانت السالبة ليست خاصة للسالبة، لم تكن الموجبة أيضا خاصة للموجبة. مثال ذلك أنه لما كان الحى ليس هو خاصة للإنسان، لم يكن قولنا: «لاحى» خاصة لقولنا: «الإنسان». وإن ظهر أن قولنا: «لاحى» ليس بخاصة لقولنا: «لاإنسان»، لم يكن «الحى» أيضا خاصة «للإنسان». فأما المصحح فينظر إن كانت الموجبة خاصة للموجبة، فإن السالبة تكون خاصة للسالبة. وإن كانت السالبة خاصة للسالبة، فإن الموجبة أيضا خاصة للموجبة — مثال ذلك أنه لما كان خاصة ما ليس بحىّ ألا يحيا، صارت خاصة الحى أن يحيا. وإن ظهر أن خاصة الحى أن يحيا، فقد يظهر أن خاصة ما ليس بحىّ ألا يحيا.

وثالثا أن ينظر من الموضوعات: أما المبطل فينظر إن كانت الخاصة الموصوفة خاصة للموجبة، فإنه لا تكون هى بعينها خاصة للسالبة أيضا. وإن كانت الخاصة الموصوفة خاصة للسالبة لم تكن خاصة للموجبة — مثال ذلك أنه لما كان خاصة الحيوان أنه متنفس، لم تكن خاصة ما ليس بحى أنه متنفس. فأما المصحح فينظر إن كانت الخاصة الموصوفة ليست بخاصة للموجبة، فهى للسالبة. وهذا الموضع كاذب. وذلك أن الموجبة ليست
١٣٦ ب خاصة للسالبة، ولا السالبة للموجبة، لأن الموجبة لا توجد للسالبة أصلا. وأما السالبة فقد توجد للموجبة، إلا أنها لا توجد لها كالخاصة.

وبعـد ذلك ننظر فى القسمة : أما المبطل [٢٩٣ ب] فينظر إن كان ليس شىء من القسيمة ليس من قسيمتها ، فإنه لا يكون الموضوع خاصة للشىء الذى وضع ليكون له خاصة — مثال ذلك أنه لما كان الحى المحسوس ليس بخاصة لشىء من الحيوانات الباقية ، لم يكن الحيوان المعقول خاصة للملك . — وأما المصحح فينظر إن كان أى شىء ما مأخوذ من القسيمة الباقية خاصة لكل واحد من هذه القسمة ، فإن الباقى يكون خاصة للباقى الذى له وضع أن يكون خاصة — مثال ذلك أنه لما كان خاصة الفهم أنه الذى من شأنه أن يكون بذاته فضيلة للجزء الفكرى ، فكل واحدة من الفضائل الأجزاء إذا أخذت على[1] هذه الجهة ، صارت خاصة العفة أنها ما من شأنه أن يكون بذاته فضيلة الجزء الشهوانى .

٧

< مواضع أخرى >

وبعد ذلك ننظر[2] فى التصاريف : أما المبطل فينظر إن كان التصريف ليس بخاصة للتصريف ، فإن التصريف لا يكون للتصريف خاصةً — مثال ذلك أنه لما كان ليس خاصة ما يكون على طريق العدل أن يكون على طريق الجميل ، فليس خاصةَ العدالة الجميلُ . فأما المصحح فينظر إن كان التصريف خاصة للتصريف ، فإن التصريف يكون خاصة للتصريف — مثال ذلك

---

(١) ف : هذا الوجه .

(٢) تحتها : من .

أنه لمـا كانت خاصة الإنسان أنه مَشّاءٌ ذو رجلين ، كانت خاصةً للإنسان أنه مَشّاء ذو رجلين .

وليس إنمـا ينبغى أن ننظر فيما وصف بالتصاريف نفسه فقـط ، بل وفى المتقابلات أيضا كما وصفنا فى المواضع التى تقدّمت . أما المبطل فينظر إن كانـ تصريف المقابل ليس بخاصة لتصريف المقابل ، فليس يكون تصريف المقابل خاصـة لتصريف المقابل — مثال ذلك أنه لما لم يكن ما يقال على طريق العدل خاصة لمـا يقال على طريق الخـير، لم يكن قولنا على طريق الجور خاصة لقولنا على طريق الشر . — فأما المصحح فينظر إن كان تصريف المقابل خاصـة لتصريف المقابل ، فإن تصريف المقابل يكون خاصة لتصريف المقابل — مثال ذلك أنه لمـا كان الأفضل خاصة الخير، صار الأخسُّ خاصة الشر .

وبعـد ذلك ننظر فى الأشـياء التى حالها حال متشابهة . فأما المبطل فينظر إن الذى حاله حالٌ متشابهة ليس بخاصةٍ لمـا حاله متشابهـة ، فليس ما حاله متشابهة خاصـة لمـا حاله متشابهة . مثال ذلك أنه لمـا كانت حال [٢٩٤ ا] البنّاء عند إحداث البيت وحال الطبيب عند إحداث الصـحة متشابهة ، ولم تكن خاصـة الطبيب إحداث الصحة ، لم تكن خاصة البنّاء

١٣٧ ا إحداثَ البيت . — فأما المصحح فينظر إن كان ما حاله متشابهة يكون خاصة لمـا حاله متشابهة ، فإن ما حاله متشابهة يكون خاصة لمـا حاله متشابهة — مثـال ذلك أنه لمـا كان حال الطبيب عند أن يكون محدثا للصـحة شبيهة

بحال الرائض عند أن يكون محدثا لخصب البدن ، وكانت خاصة الرائض أن يكون محدثا لخصب البدن ، صارت خاصة للطبيب أن يكون محدثا للصحة .

وبعد هذا ننظر فى الأشياء التى تكون بحالٍ واحدة . أما المبطل فينظر إن كان ما هو بحالٍ واحدة ليس هو خاصة لما هو بحال واحدة . فإن ما هو بحالٍ واحدة لا يكون خاصة لما هو بحالٍ واحدة . وإن كان ماهو بحالٍ واحدةٍ خاصة لما هو بحالٍ واحدة ، فليس يكون هذا خاصة للذى وضع أن يكون له خاصة — مثال ذلك أنه لما كانت حال الفهم عند الجميل والقبيح حالاً واحدة مِنْ قِبَلِ أنه علم بكل واحدٍ منهما ، ولم تكن خاصة الفهم أن يكون علمًا بالقبيح ، لم تكن خاصة الفهم أن تكون علماً بالجميل . وإن كانت خاصة الفهم أن يكون علماً بالجميل ، فليس خاصته أن يكون علماً بالقبيح . وذلك أنه ليس يمكن أن يكون شيء واحدٌ بعينه[(1)] خاصة لأشياء كثيرة . فأما المصحح فليس ينتفع بهذا الموضع فى شيء ؛ لأن الواحد إذا كانت حاله[(2)] عند كثيرين حالاً واحدة فليس ينقاس .

وبعد هذا فإن المبطل ينظر إن كان ما يقال بالوجود ليس بخاصة لما يقال بالوجود : فإن ما يقال بالفساد ليس بخاصة لما يقال بالفساد ، ولا ما يقال بالتكون يكون خاصة لما يقال بالتكون — مثال ذلك أنه لما كان

---

(١) ش : كان ينبغى أن يقول : ليس يمكن أن تكون أشياء كثيرة خاصة لشىء واحد بعينه .
(٢) ص : حاله .

ليس بخاصة الإنسان أن يوجد حى ، لم يكن خاصة تَكَوُّن الإنسان أيضا أن يتكوّن حى ، ولا خاصة فساد الإنسان أن يفسد حى . وعلى هـذا النحو بعينه ينبغى أن نعتبر بالتكوّن على الوجود وعلى الفساد ، ومن الفساد على الوجود وعلى التكوّن كما وصفنا الآن فى الوجود بالقياس إلى التكوّن والفساد.

وأما المصحح[1] فينظر إن كان الموضوع فى الوجود خاصة للموضوع فى الوجود ، فإن الصفة[2] بالتكوّن تكون خاصة للموصوف بالتكوّن ، والموصوف بالفساد خاصة للموصوف بالفساد — مثال ذلك أنه لما كانت خاصة الإنسان أن يوجد امرؤ، صار[3] تكون الإنسان أن يتكوّن امرؤ [٥٩٤ ب] ، وخاصة فساد الإنسان أن يفسد امرؤ. وعلى هذا النحو بعينه ينبغى أن نعتبر بالتكوّن والفساد على الولاء[4] ، وبها على أنفسها ، كما قيل فيما يلزم المبطل .

وبعد هـذا فينظر فى صورة الموضوع : أما النافى[5] فينظر إن كانت لا توجد الصورة ، أو إن كانت لا توجد من الجهة التى يقال إنها خاصة للشىء الذى وضعت[6] خاصته ، فليس خاصة الموضوع لتكون خاصته — مثال ذلك أنه لما كان السكون لا يوجد للإنسان نفسه من جهة ما هو إنسان ، لكن من جهة ما هو صورة، لم يكن السكون خاصة للانسان. فأما المصحح فينظر إن كانت توجد للصورة ويقال إنها توجد لها من جهة الشىء الذى

(١) ف : المثبت . (٢) ف : الموصوف (٣) ص : صارت .
(٤) ف : الوجوه . ص : الولى (يقصد التوالى) . (٥) ف المبطـل .
(٦) تحتها : وصفت .

قصد إلى أن يكون له خاصته . فإن الذى قصد إلى أن تكون له خاصة تصير خاصة — مثال ذلك أنه لما كان يوجد للحى نفسه أمر مركب من نفس وبدن ، وكان هذا المعنى نفسه هو له من جهة ما هو حى ، صارت خاصة الحى أنه مركب من نفس وبدن .

٨

< مواضع أخرى >

وينظر بعد ذلك فى الأكثر والأقل . أما أولا : فالنافى[(١)] ينظر إن كان ما يقال بالأكثر ليس بخاصة لما يقال بالأكبر، فليس ما يقال بالأقل خاصة لما يقال بالأقل ، ولا ما يقال بأيسر يسيرا خاصة لما يقال بأيسر يسيرا ، ولا ما يقال بأكثر كثيرا خاصة لما يقال بأكثر كثيرا ، ولا ما يقال على الإطلاق لما يقال على الإطلاق — مثال ذلك أنه لما لم يكن قولنا : «أكثر تلونا» خاصة ل «أكبر جسمية» لم يكن أيضا قولنا : «أقل تلونا» خاصة لما هو «أقل جسمية » ، ولا « التلون » خاصة « الجسم » أصلا .

فأما المثبت فينظر إن كان ما يقال بالأكثر خاصة لما يقال بالأكثر ، فإن ما يقال بالأقل يكون خاصة لما يقال بالأقل ، وما يقال بأكثر كثيرا لما يقال بأكثر كثيرا ، وما يقال بأيسر يسيرا لما يقال بأيسر يسيرا ، وما يقال على الإطلاق لما يقال على الإطلاق — مثال ذلك أنه لما كان قولنا : « اكثر حسًّا » خاصة لما هو « أكثر حياة » ، فإن قولنا : « أقل حسًّا »

---

(١) ف : المبطل .

خاصة لما هو « أقل حياة » . وكذلك قولنا فيما هو أكثر كثيرا لما هو أكثر كثيرا ، وفيما هو أيسر يسيرا لما هو أيسر يسيرًا ، وما هو على الإطلاق لما هو على الإطلاق .

وينبغى أن ننظر فى هذه أيضا مما يقال على الإطلاق . وأما النافى فينظر إن كان ما يقال على الإطلاق [٢٩٥ ا] ليس بخاصة لما يقال على الإطلاق ، فليس ما يقال بالأكثر خاصة لما يقال بالأكثر، ولا ما يقال بالأقل لما يقال بالأقل ، ولا ما يقال بأكثر كثيرا لما يقال بأكثر كثيرا ، ولا ما يقال بأيسر يسيرًا لما يقال بأيسر يسيرًا — مثال ذلك أنه لما لم تكن خاصة الإنسان أنه مجتهد ، لم يكن قولنا أكثر اجتهادًا خاصةً لأكثر إنسانية . — فأما المثبت فينظر إن كان ما يقال على الإطلاق خاصة لما يقال على الإطلاق ، فما يقال بالأكثر خاصة لما يقال بالأكثر ، وما يقال بالأقل خاصة لما يقال بالأقل ، وما يقال أكثر كثيرا لما يقال أكثر كثيرا ، وما يقال أيسر يسيرا لما يقال أيسر يسيرا — مثال ذلك أنه لما كانت خاصة النار الحركة إلى فوق
١٣٨ ا بالطبع ، فخاصة ما هو أكثر نارية أنه أكثر حركة إلى فوق بالطبع . وعلى هذا النحو بعينه ينبغى ان ننظر فى جميع هذه الأشياء من سائر تلك الأُخَر .

وثانيا : فنظر النافى : فإن كان ما يقال بالأكثر ليس بخاصة لما يقال بالأكثر ، فإن ما يقال بالأقل لا يكون خاصة لما يقال بالأقل — مثال ذلك أنه إن كان الإحساس خاصة للحيوان أكثر من أن التعلم خاصة للإنسان ،

ولم يكن الإحساس(١) خاصة للحى، فليس التعلم(٢) خاصة للإنسان. — فأما المثبت فينظر إن كان ما يقال بالأقل خاصة لما يقال بالأقل، فإن ما يقال بالأكثر خاصة لما يقال بالأكثر — مثال ذلك أنه لما كان قولنا «آنس بالطبع» خاصة للإنسان أقل من أن قولنا: «يحيا» خاصة للحى، وكان قولنا فى الإنسان إنه «آنس بالطبع» خاصة له، فقولنا فى الحى إنه «يحيا» خاصةٌ له.

وثالثا: فينظر النافى إن كان الشىء الذى الخاصة أحرى بأن تكون له ليس الخاصة له؛ فالذى الخاصة له دون ذلك ليس بخاصة له. وإن كانت خاصة لذلك فليست خاصة لهذا. مثال ذلك أنه لما كان التلون خاصةً للسطح أحرى منه بأن يكون للجسم، وليس التلون خاصة للسطح، فليس هو خاصة للجسم؛ وإن كان(٣) خاصة للسطح فليس هو خاصة للجسم — وأما المثبت فلن ينتفع بهذا الموضع فى شىء. وذلك أنه ليس يمكن أن يكون شىء واحد خاصة لأشياء كثيرة [٢٩٥ ب].

ورابعاً: فإن النافى ينظر إن كان ما هو أحرى بأن يكون لشىء خاصة ليس بخاصة له، فما ليس هو حريًا بأن يكون لشىء خاصة ليس هو خاصة له — مثال ذلك أنه لما كان المحسوس(٤) أحرى بأن يكون خاصة للحى من المتجزئ، ولم يكن المحسوس خاصة للحى، ولم يكن المتجزئ خاصة له. — فأما المثبت فينظر إن كان ماليس هو حَرِيًّا بأن يكون لشئ خاصة هو خاصة له، فما

(١) تحتها: حسا من. (٢) تحتها: العلم.
(٣) ص: كانت. (٤) ف: أن يحس.

هو حرى بأن يكون له خاصة هو له خاصة. مثال ذلك أنه لما كان قولنا : « يحس » ليس هو أحرى بأن يكون خاصة للحى من قولنا « يحيا » ؛ وكان قولنا « يحس » خاصة للحيوان ، يصير قولنا « يحيا » خاصة للحيوان .

وبعد ذلك فينظر من الأشياء الموجودة على مثال واحد . أما أولاً : فإن النافى ينظر إن كان ما هو خاصة على مثال واحد ليس هو بخاصة لذلك الذى هو له خاصة على مثال واحد ، فليس ما هو خاصة على مثال واحد خاصة لهذا الذى هو(١) له خاصة على مثال واحد — مثال ذلك أنه لما كان خاصة الجزء الشهوانى أن يشتهى على مثال ما الخاصة الجزء المفكر أن يفكر ، ولم تكن خاصة الشهوانى أن يشتهى ، لم تكن خاصة المفكر أن يفكر(٢). — فأما المثبت فينظر إن كان ما هو خاصة على مثال واحد خاصة للشىء الذى هو(٣) له خاصة ، فإن الذى هو لشىء خاصة على مثال واحد هو له خاصة ١٣٨ ب
على مثال واحد . مثال ذلك أنه لما كان خاصة الجزء الفكرى أنه أول من يأتى على مثال ما خاصة الجزء الشهوانى أنه أول عفيف ، وكانت خاصة الفكرى أنه أول من يأتى ، فخاصة الشهوانى أنه أول عفيف .

وثانيا : ينظر النافى إن كان ما هو خاصة لشىء على مثال ما آخر خاصة له ، ليس هو خاصة له ، فإن الذى هو على ذلك المثال خاصة له ليس هو خاصة على مثال واحد — مثال ذلك أنه لما كان خاصة الإنسان أن يبصر

---

(١) ف : هى . (٢) مشكولة فى الأصل .

(٣) ف : هى .

وأن يسمع، ولم تكن خاصة الإنسان أن يبصر، فليس خاصته أن يسمع. — فأما المثبت فينظر إن كان ما هو خاصة لشيء على مثال ما آخر خاصة له [٢٩٦ ا] وكان أحدهما خاصة له، فالآخر خاصة له — مثال ذلك أنه لما كان خاصة النفس على مثال واحد أن منها جزءًا شهوانيًا على القصد الأول، ومنها جزءًا فكريًا على القصد الأول؛ وكان خاصة النفس أن منها جزءًا شهوانيًا على القصد الأول، فخاصة النفس أن لها[1] جزءًا فكريًا على القصد الأول.

وثالثا: أن المبطل ينظر إذا كان شيء واحد خاصة لشيئين على مثال واحد، ولم يكن خاصة لأحدهما، فليس هو للآخر خاصة. وإن كان لذلك خاصة، لم يكن للآخر خاصة — مثال ذلك أنه لما كان على مثال واحد الإحراق خاصة اللهيب والجمرة، ولم يكن الإحراق خاصة اللهيب، لم يكن الإحراق أيضا خاصة للجمرة. وإن كان الإحراق خاصة للهيب، فليس خاصة الجمرة الإحراق. فأما المثبت فليس ينتفع بهذا الموضع في شيء.

والفرق بين المعنى الذي يكون من الأشياء التي بحال[2] متشابهة وبين المعنى الذي يكون من الأشياء الموجودة على مثال واحد أن ذاك يوجد بالمقايسة من غير أن ينظر في أنه موجود شيئًا من الأشياء، وهذا من أنه موجود شيئًا من الأشياء يحكم عليه بالمقايسة.

---

(١) ف: منها.

(٢) ش: التي هي بحال متشابهة وبين المعنى الذي يكون.

٩

< مواضع أخرى >

وبعد هذا ينظر النافى إن كان إذا وصف الخاصة بالقوة وصفها بالقوة خاصة بالقياس إلى لا موجود، إن كان لا يمكن فى القوة أن تكون موجودة للا موجود . وذلك أنه لا يكون الموضوع ليكون خاصة خاصة — مثال ذلك أنه لما كان من قال إن خاصة الهواء أنه مستنشق، فقد وصف الخاصة بالقوة، لأن هذه الخاصة — أعنى أنه يستنشق أو أنه مستنشق هذه حالها ووضعها[١] أيضا بالقياس إلى لا موجود . وذلك أنه إذا لم يوجد الحى، وهو الذى من شأنه أن يتنفس[٢]، فقد يمكن أن يوجد الهواء . إلا أنه إذا لم يكن الحى موجودا، فليس يمكن أن يتنفس . فليس يكون إذن الهواء موجوداً بالحال التى هو بها مستنشق فى الوقت الذى لا يكون الحى فيه بحال يتنفس فيها . فليس خاصة الهواء إذن أن يكون مستنشقا . — فأما المثبت فينظر إن كان إذا وصف الخاصة بالقوة يصفها[٣] بالقياس إلى موجود أو إلى لا موجود، إذا كان يمكن فى القوة أن يوجد اللاموجود — فقد يكون خاصة ما يوضع ألا يكون خاصة — مثال ذلك أنه لما كان من وصف خاصة الموجود أنه الممكن فيه أن يفعل أو ينفعل، فقد وصف الخاصة بالقوة وصفها بالقياس

(١) ف : ووصفها .

(٢) ف : يستنشق .

(٣) ف : يضعها .

إلى موجود، لأن الشيء إذا كان موجوداً فقد يمكن [٢٩٦ ب] أن ينفعل شيئاً ويفعل . فخاصة الموجود أنه يمكن فيه أن ينفعل شيئاً أو يفعل .

وبعد هذا فللناقض(١) أن ينظر إن كان وضع الخاصة بالأغلب ، فليس بخاصة ما وضع ليكون خاصةً ، لأنه قد يعرض للذين يصفون الخاصة بهذه الصفة ألا يكون الاسم عندهم يصدق على ما يقع عليه القول . وذلك أن الأمر إذا فسد بقي القول بحاله ، لأنه قد يؤخذ خاصة لشيء من الأشياء — مثال ذلك أنه إن وصف واصفٌ خاصةَ النار بأنها أخف الأجسام، وذلك أن النار لو فسدت لقد كان يؤخذ من الأجسام ما يكون أخفّها ، فليس خاصة النار إذاً أنها أخف الأجسام . — فأما المثبت فينظر إن كان لم يضع الخاصة بالأغلب ، فنِعْمَ ما وضعت الخاصة في هذا المعنى — مثال ذلك أنه لما كان من وضع خاصة الإنسان أنه حيوان آنسٌ بالطبع ، لم يضع الخاصة بالأغلب ، فنِعْمَ ما وضع الخاصة في هذا المعنى .

][تمت المقالة الخامسة من كتاب طوبيقا][

][وقوبل به][

(١) ف : للبطل .

المقالة السادسة منه

< المواضع المشتركة للحد >

١

< تقسيم عام لمشاكل الحد >

[٢٩٦ ب]

قال :

أما صناعة الحدود فأجزاؤها خمسة : وذلك أنه إما ألا يصدق القول أصلاً على ما يقال عليه الاسم ، فإنه ينبغى أن يكون حد الإنسان يصدق على كل إنسان ؛ و إما أن يكون للشىء جنس موجود فلم يضعه فى الجنس ، أو لم يضعه فى الجنس الذى يخصه ، فإنه يجب على من يَحُدّ أن يجعل الشىء فى جنسه و يضيف إليه الفصول ؛ وذلك أنه أَوْلَى بالدلالة على جوهر المحدود من كل ما فى الحد . و إما ألا يكون القول خاصاً بالشىء (فإنه ينبغى أن يكون حد الشىء خاصا به ، كما قلنا أيضا (٢)) و إما أن يكون إذا عمل بجميع (١) ما وصفنا لم يحد ولم يقل إليه المحدود ما هى والباقى الخارج مما وصفنا إن كان قد وجد ولم يُصِبْ فى التحديد .

فأما إن كان [٢٩٧ ا] لا يصدق على ما يقال عليه الاسم ، فينبغى أن ننظر فيه من المواضع التى قيلت فى العَرَض . وذلك أن النظر بأسره هناك

---

(١) ف : بجميع . (٢) راجع قبل م ١ ف ٤ ص ١٠١ ب س ١٩

هل أن هل الشيء حق أو[1] غير حق ؟ لأنا إذا قلنا إن العَرَض يوجد فإنما ١٣٩ ب تقول إنه حق . وإذا قلنا إنه ليس يوجد قائماً تقول إنه ليس بحق . فأما إن كان لم يضعه فى الجنس الخاصّ به ، أو إن كان القول الموفى غير خاص به ، فإنما ينبغى أن نبحث عنه من المواضع التى قيلت فى الجنس وفى الخاصة . فأما إن كان لم يحد ، أو إن كان لم يصب فى تحديده ، فإنّ عمل أى شيء كان أسهل من الإصابة فى عمله . فمن البيّن أن الخطأ فى هذا المعنى أكثر، لأنه أصعب . فيجب أن يكون مرام هذا أسهل من مرام ذاك .

وأجزاء ما يجرى على غير صواب جزءان : الواحد استعمال العبارة الغامضة : وذلك أنه ينبغى للذى يحد شيئاً أن يستعمل — ما أمكن — العبارةَ التى فى غاية البيان ، لأن الحد إنما يوفّى ليعرف به الشيء . والثانى أن يكون قد تجاوز بالقول ما يجب . وذلك أن كل ما يزاد على الحد فإنما هو فضل . وأيضا فإن كل واحد من الجزئين الموصوفين ينقسم إلى أجزاء كثيرة .

٢
< غموض الحد >

فأحد مواضع ما يوصف وصفًا غامضًا أن يكون الشيء الموصوف من المتفقة أسماؤها . مثال ذلك أن الكون هو المصير إلى الجوهر، وأن الصحة اعتدال الأشياء الحارّة والباردة . وذلك أن المصير والاعتدال من المتفقة أسماؤها . فليس يتبين أيها يريد أن يقول من المعنى التى يدل عليها ما يقال على أنحاء كثيرة .

---

(١) ف : أم .

وكذلك إن كان المحدود أيضًا يقال على جهات كثيرة فذكره قبل أن يُفصَّل جهاته، لأنه لا يبين حد أيما منها وفّى . وقد يمكن أن يعدل على أن القول لن يطابق جميع الأشياء التى وفّى حدها . ويمكن أن يفعل مثل هذا خاصة إذا لم يشعر باتفاق الاسم . وقد يمكن أيضا إذا لُخِّص ما يقال فى الحد على كم جهة يقال أن يعمل قياسًا : وذلك أنه إن كان لم يقل على شىء من هذه الجهات قولًا كافيًا، فمن البيّن أنه لم يحدّ على ما ينبغى .

وموضع آخر وهو إن كان [٢٩٧ ب] قال الشىء على جهة الاستعارة — مثال ذلك إن كان سمّى العلم الذى لا ينتقل ، أو سمّى الهيولى خاصة أو سمى العفة اتفاقا : وذلك أن كل ما يقال على جهة الاستعارة فإنه غامض غير بيّن . وقد يمكن أن يقول من قال الشىء على جهة الاستعارة على أنه قاله على الحقيقة، فإن الحد الموصوف لا يطابقه كالحال فى العفة؛ وذلك أن كل اتفاق إنما يكون فى النغم . وإيضا إن كان الاتفاق جنسًا للعفة لكان شىء واحدٌ بعينه يكون فى جنسين لا يحوى أحدهما الآخر، وذلك أنه لا الاتفاق يحوى الفضيلة ، ولا الفضيلة تحوى الاتفاق .

وأيضًا إن كان يستعمل أسماءً غير موضوعة كما فعل أفلاطن عند تسميته «العين» : « المظللة بالحاجب » ، ويسمى «الرتيلاء» : «متعفنة اللسعة» ، وتسميته « المخ » : « المتولد فى العظام » . وذلك أن كل ما لم تجرِ فيه العادةُ فهو غير بيّن .

و بعض الأسماء لا تقال باتفاق الاسم ولا بالعبارة(1) — مثال ذلك القول بأن الناموس مقدار(2) ومثال الأشياء العادلة بالطبع . وما جرى هذا المجرى شر(3) من الاستعارة ، وذلك أن الاستعارة قد تجعل المعنى معلوما(4) بضرب من الضروب لمكان التشابه ، إذ كان كل من يستعمل الاستعارة فإنما يستعملها لمكان تشابه ما ؛ فأما ما جرى هذا المجرى فليس يجعل الشيء معلوما(5) . وذلك أنه ليس يوجد التشابه الذى به الناموس قَدْرٌ ومثالٌ ، ولا جرت العادة بأن يقال . فلذلك متى قال إن الناموس بالحقيقة قدر ومثال ، أن يكون قد كذب . وذلك أن المثال هو الذى كونه بتشبيه(6) ، وهذا شيء ليس هو موجودًا للناموس . ومتى قال إنه كذلك ليس على الحقيقة ، فمن البيِّن أنه قال ذلك قولا غامضا وأردأ من أى شيء كان مما يقال على جهة الاستعارة .

وأيضًا إن لم يكن حد الضد بيّنًا أصلاً من الذى قد وصف . وذلك أن التى توصف على ما يجب قد تدل — مع ما تدل عليه — على أضدادها ، أو إن كان الموصوف فى نفسه لا يبين من أمره تحديد لأى شيء هو ، لكن بمنزلة أحوال الصُّوَر العتيقة إن لم يرسم أحدٌ عليها دلالتها لم يعلم ما كل واحد منها .

---

(1) ف : بالاستعارة . (2) ف : الشريعة .

(3) ص : أشر . (4) ف : معروفا .

(5) ف : معروفا . (6) ش : باقتداء ، بحكاية .

٣
< إسهاب الحد >

فن أمثال هذه الأشياء ينبغي أن نبحث إن كان قال قولاً غامضًا .

وإن كان ذكر في التحديد أكثر مما يجب فينبغي أن ننظر أولاً إن كان استعمل شيئًا يوجد لكلها أو بالجملة للموجودات أو الأشياء التي هي والمحدود تحت نوع خاص، فإنه واجبٌ ضرورةً أن يكون هذا يقال على أكثر مما قال [٢٩٨ أ] ذاكَ . وذلك أنه واجبٌ أن يكون الجنس يَفْصِل من الأشياء الأخر، والفصل يَفْصِل من شيء من الأشياء التي تحت جنس واحد . فإن الموجود لجميعها على الإطلاق لا يفصل من شيء فيها ، فأما الموجود لجميع التي هي تحت جنس واحد لا يفصل من التي تحت جنسٍ واحدٍ بعينه . فزيادة ما يجرى هذا المجرى إذن باطلة . أو إن كان الذى يزاد خاصًا ، وإذا رفع كان الباقي خاصًا ويدل على الجوهر — مثال ذلك إن زيد في حد الإنسان : « قابل للعلم » كان ذلك باطلاً[(١)]، لأن هذا إذا رفع منه كان القول الباقي خاصا له ويدل على جوهره . وبالجملة أقول : كل ما كان إذا رفع كان الباقي
١٤٠ ب يدل على المحدود ما هو، فهو باطل[(٢)] . وكذلك يجرى أمر تحديد النفس[(٣)] إذا كان عددا يحرك ذاته، وذلك أن الذى يحرك ذاته هو نفس كما حدّه أفلاطن . إلا أنّا نقول إن هـذا الذى قيل خاصـة وليس يدل على الجوهر إذا رفـع

---

(١) ف : فضلا . (٢) ف : فضل .
(٣) ف : إن .

العدد. وبأى جهة من هاتين كان الأمر فقد يصعب إيضاحه . وقد ينبغى أن نستعمل فى جميع ما يجرى هـذا المجرى بحسب ما يليق به . وأيضًا فإن حدّ البلغم أنه أوّل رطوبة تتولد من الغذاء غير منهضمة . وذلك أن قولنا : "أوّل" ، واحدٌ وليس بكثير . فزيادتنا إذن « منهضمة » باطـل[1] ، لأن هذا إذا رفع كان القول الباقى خاصة ، إلا أنا نقول : لا . وذلك أنه يمكن أن يكون هذا وشىء آخر غيره من الغـذاء . فليس البلغم إذًا على الإطلاق أوّل رطوبة من الغذاء ، لكن أوّل ممـا لم ينهضم ، فيجب كذلك أن يزاد فى الحد : « غير منهضمة » ، لأنه إذا قيل على جهـة العموم[2] لم يكن القول صدقًا ، إذ كان ليس هو أوّل جميعها .

وأيضًـا إن كان شىء ممـا فى القول لا يوجد لجميع الأشياء التى تحت نوع واحد ، فإن تحـديد[3] مثل هـذا قد حدّ[4] من الذين يستعملون ما يوجد[5] بكل الموجودات . وذلك أنه بتلك الجهـة إن كان القول الثـانى خاصًا ، فإن القول كله يكون خاصًا ، لأن الخاصة بالجملة إذا أضيف إليها شىء — أىّ شىء كان — صـادقًا ، فإن القول بأسره يكون خاصـا . وإن كان شىء مما فى القول ليس يوجد لجميع الأشياء التى تحت نوع واحد ، فليس يمكن أن يكون القـول بأسره خاصًا ، لأنه ليس يرجع بالتكافؤ فى الحمل — مثال ذلك قولنا : حىّ ، مشّاء ، ذو رجلين ، ذو أربع أذرع — فإن هـذا القول

---

(١) ف : فضل .   (٢) ف : أحرى .   (٣) ف : خطأ (؟) .
(٤) ف : أكثر من خطأ (؟) .   (٥) ف : موجود لجميع .

لا يرجع بالتكافؤ فى الحمل على الأمر، من قِبَل أنه ليس يوجد ذو أربعة أذرع لجميع الأشياء التى تحت نوع واحد .

وأيضاً إن كان ذكر شيئاً واحداً بعينه مرارا كثيرة — مثال ذلك إذا قال [٢٩٨ ب] إن الشهوة التوقانُ إلى اللذيذ، فإن كل شهوة إنما هى للذيذ، فيصير لذلك الشىء الواحد بعينه للشهوة موجوداً للذيذ ، فيكون التوقان إذن للذيذ ، لأنه لا فرق بين قولنا : « شهوة » وبين قولنا : « توقان للذيذ »[(١)] ، فكل واحد منهما إذن يوجد للذيذ . ونقول إن هذا ليس بالمنكر لأن الإنسان ذو رجلين . فالذى هو واحد بعينه للانسان يصير ذا رجلين ؛ وقولنا : حى مشاء ذو رجلين شىء واحدٌ بعينه للانسان ، فيصير الحى المشّاء ذو الرجلين ذا رجلين[(٢)] . ولكنه ليس يلزم لهذا السبب أمرٌ منكرٌ، لأنّا لم نحمل ذا الرجلين على حىّ مشاء ذى الرجلين[(٣)]، وذلك أن بهذا الوجه

١٤١ أ يكون ذو الرجلين قد حُمل على شىء واحد بعينه مرّتين، لكنّ ذا الرجلين يقال على الحىّ المشّاء ذى الرجلين . فذو الرجلين إذن إنما حُمل مرةً واحدةً فقط . وكذلك يجرى الأمر فى الشهوة ، لأن قولنا للذيذ لم يحمل على التوقانَ ، وإنما حمل على القول كله ، فيصير الحمل فى هذا الموضع أيضاً مرةً واحدة .

---

(١) ف : للقذيذ

(٢) ش : فى السريانى : والإنسان والحى المشّاء ذو الرجلين هو واحدٌ بعينه .

(٣) ش : قال أبو بشر : يعنى أن ذا الرجلين لم يحمل على كل واحد من الحى أو ذى الرجلين أو المشّاء على انفراده ، بل على الجملة ، أعنى على قولنا : حى ، مشاء ، ذو الرجلين .

وليس اللفظ باسم واحد بعينه مرتين من الأشياء المنكرة ؛ لكن المنكر هو أن يحمل شيء واحد بعينه على شيء مثّل مرارًا كثيرة ، بمنزلة ما عمل كسانو قراطس بالفهم حيث قال إنه محدِّد[1] للوجودات وعالم بها . وذلك أن المحدِّد عالم ما . فقد ذكرنا شيئًا واحدًا بعينه مرتين بزيادتنا[2] فى القول : « عالم » . وكذلك الذين يقولون إن البرد هو عدم الحرارة بالطبع . وذلك أن كل عدم فإنما هو لما يوجد بالطبع . فالزيادة فى هذا القول : « ما يوجد فى الطبع » باطل ، لأنه قد كان يكتفى بأن يقول : عدم الحرارة ، لأن العدم نفسه يدل على أنه لشيء بالطبع يقال .

وأيضا إن كان الشيء قيد كليا فزيد عليه جزئى ، بمنزلة ما تقول إن الدعة انتفاض الأشياء الموافقة والواجبة ، وذلك أن الواجب موافق ما ، فهو إذن محصور فى الموافق ، فذكر الواجب ها هنا فضل . وذلك أنه ذكر كليًا ثم أضاف إليه جزئيا . أو إن قال قائل إن الطبّ العلم بالأمور المصححة للحى ، والإنسان ، أو قال إن الناموس[3] صورة[4] الأشياء الجميلة بالطبع والعادلة — وذلك أن العدل جميل ما — فقد ذكر قائل هذا القول شيئًا واحدًا مرارًا كثيرة .

---

(١) ف : المجرِّد .

(٢) ص : بزيادنا .

(٣) ف : الشريعة .

(٤) ف : مثال .

٤

< مواضع أخرى >

فهذه الأشياء ومايجرى مجراها ينبغى أن نبطل هل حدّ الشيء على مايجب أو على غير ما يجب . — فأما النظر فى أنه هل حد وقيل فيه ما هو، أم لا — فمن هذه الأشياء وما أشبهها ينبغى أن يكون .

أمّا أوّلا فينبغي أن ننظر لعله لا يكون عَمِـل التحديد من أشـياء هى أقدم وأعرف . وذلك أنه لمـا كان الحدّ إنمـا يوفّى لمكان المعرفة بالأمر المحـدود ، وكانت معرفتنا بالشيء لا تكون من أى شيء اتفـق ، لكن من أشياء هى أقدم وأعرف ، كما هو فى البراهين ، (لأن بهذا الوجه يجرى أمر كل تعليم وتعـلّم) ، كان من الظاهر أن ما لم يُحَدّ بمـا يجرى [١٢٩٩ ا] هذا المجرى لم يُحَـدّ . وإن لم يكن الأمر كذلك صارت حدود كثيرة لشيء واحد بعينه . فإنه من البيّن أن الذى يكون من أشياء هى أقدم وأعرف قـد حدّ أيضا بأفضـل ما يكون ، فيصير لذلك الحدان كلاهما[(١)] لشيء واحد بعينه . وهـذا شيء لا يظن . وذلك أن كل واحد من الأشياء إنمـا آنيته وذاته شيء واحد . فيجب من ذلك إن كان لشيء واحدٍ بعينه حدودٌ كثيرة أن تكون آنيـة المحدود التى يستدل عليها من كل واحدٍ من الحدّين واحدة
١٤١ ب بعينها ؛ وهاتان فليستا شيئاً واحدًا بعينه ، لأن الحدّين مختلفان . فبيّن إذن أن الذى لم يحدّ من أشـياء هى أقدم وأعرف لم يحد . فأما أن الحدّ لم يُقَل

(١) ص : كليهما .

من أشياء هي أعرف فنفهمه على ضربين : إما إذا كانت من أشياء ليست أعرف على الاطلاق . و إما من أشياء ليست أعرف عندنا ، فإنه قد يمكن أن يكون بالضربين كليهما . فبالجملة ، المتقدم أعرفُ من المتأخر بمنزلة ما النقطة أقدم من الخط والخط أقدم من البسيط والبسيط من المُصْمَت ؛ و بمنزلة ما أن الوحدة أيضًا أعرف (١) من العدد، فإنها أقدم من كل عدد ومبدأ له . وعلى ذلك المثال الحرف من حروف المعجم أقدم من المقطع . فأما نحن فقد يَعْرِضُ لنا مرارًا عكسُ ذلك . وذلك أن المصمت (٢) أحقُّ بالوقوع تحت الحس من البسيط ، والسطح أوقع تحت الحس من الخط ، والخط أوقع من النقطة . ولذلك صار جمهور الناس يعرفون هذه الأشياء أكثر . وذلك أن هذه يقف عليها الفهمُ اليسير، وتلك تحتاج إلى فهم صحيح بارع . فبالجملة الأفضل أن يلتمس تعرف ما هو متأخر بما هو متقدم ، فإن هذا المذهب أشبه بطريق العلم . والذين أيضا لا يمكنهم التعرف بأمثال هذه، فلعله يجب أن نجعل لهم القول من الأشياء المعروفة عندهم . ومما يجري هذا المجرى من التحديدات تحديد النقطة وتحديد الخط وتحديد البسيط، فإن جميعها (٣) يدل على المتقدم فالأخير، لأنهم يقولون إن ذاك طرف الخط، وهذا طرف البسيط، وهذا طرف المصمت .

وليس ينبغي أن يذهب علينا أن الذين يجرون في الحدود هذا المجرى لا يمكنهم أن يدلّوا في المحدود على الماهية (إن لم يتفق أن يكون الشيء

(١) ف : أقدم . (٢) المصمت = الجسم؛ البسيط = السطح .
(٣) ش : جميع من يفعل هذا إنما ...

الواحد بعينه معروفًا عندنا ومعروفًا على الإطلاق) إذ كان يجب على الذى يحدّ على الصواب أن يحدّ بالجنس والفصول . وهذه هى من الأشياء التى هى أعرف وأقدم من النوع وأعرف منه أيضًا . وذلك أن النوع إذا عُرِف فواجبٌ ضرورةً أن يعرف الجنس والفصل ، لأن من عرف الإنسان فقد عرف الحىّ والمشّاء ، و إذا عرف الجنس أو الفصل فليس يجب ضرورةً أن يعرف النوع أيضًا . فالنوع إذن لا يعرف أكثر [٢٩٩ ب] منهما . وأيضا قد يلزم بالحقيقة الذين يقولون إن التى تجرى هذا المجرى تحديدات : أعنى التى توجد من الأشياء المعروفة عند كل واحد — أن يقولوا إن تحديدات كثيرة تلزم شيئًا واحدًا بعينه . وذلك أن الأشياء التى هى أعرف مختلفةٌ عند الناس وليست واحدة بعينها عند جميعهم . فالحدّ لذلك عند كل واحد

١٤٢ أ موصوفٌ بخلاف ما هو عند الآخر إن كان ينبغى أن يعمل الحد من الأشياء التى هى أعرف عند كل واحد . وأيضا تكون أشياء مختلفة فى أوقات مختلفة عند قوم بأعيانهم أعرف . وذلك أن فى أول الأمر تكون المحسوسات كذلك . فإذا صاروا متحركين صار الأمر بالعكس ، فيجب أن لا يكون حدٌّ واحدٌ بعينه أبدًا موصوفًا لواحد بعينه عند الذين يقولون إن الحدّ ينبغى أن يكون موصوفًا بالأشياء التى هى أعرف عند كل واحد . فمن البيّن أنه ليس يجب أن يكون التحديد بمثل هذه الاشياء ، لكن من الأشياء التى هى أعرف على الإطلاق . فإن بهذا الوجه وَحْدَه يكون الحدُّ واحدًا بعينه أبدا . ولعل الشيء المعروف على الإطلاق ليس هو الذى لا يعرف عند أحد ، لكن

المعروف عند الحَسّي الحال في الفهم بمنزلة الشيء الصحيّ على الإطلاق عند الحَسّي الحال في أجسامهم . فينبغي أن نستقصي البحث عن كل واحدٍ من أمثال هذه وأن نستعملها إذا تكلمنا فيما ينفع . وقد يمكننا[1] بإجماعٍ أن نرفع التحديد متى لم نجعل القول من التي هي أعرف على الإطلاق ولا من التي التي هي أعرف عندنا .

وأحد مواضع مالا يكون بالأشياء التي هي أعرف ما يدل على الأشياء المتقدّمة بالمتأخرة كما قلنا آنفا . وموضعٌ آخر وهو أن ينظر إن كان قول ما هو في السكون وما هو محدود وصف لنا ، يعني محدود وما هو في السكون[2] . وذلك أن الثابت والمحدود أقدّم وأعرف من غير المحدود ومما[3] هو في الحركة .

وأصناف ما يكون من أشياء ليست أقدم ثلاثةٌ : أما أوّلاً فإن كان المقابل قد حدّ بمقابله ، مثال ذلك إن كان الخير حُدَّ بالشر. وذلك أن المتقابلين معًا في الطبع . وفي بعضها يظن بأن العلم بالمتقابلين واحدٌ بعينه ؛ ولذلك لا يكون أحدهما أعرف من صاحبه . وليس ينبغي أن يذهب علينا أن بعضها لعله ألا يمكن فيها أن يُحَدَّ بجهة أخرى ، مثال ذلك أن الضِّعف لا يمكن أن يحدَّ إلا بالنصف . وجميع ما كان يقال بذاته بالإضافة إلى شيء . وذلك أن جميع ما يجري هذا المجرى فإن ماهيته إنما هي بالقياس إلى شيء كيفما كان — فليس يمكن لذلك أن يعرف أحدهما دون صاحبه . وبهذا السبب وجب

---

(١) ص : يمكنا . (٢) ف : الحركة .

(٣) ف : مما (بدلا من : ومما) .

ضرورةً أن نحصر أحدهما [٣٠٠ ا] فى قول الآخر ، فيجب أن نعلم جميع مايجرى هذا المجرى وأن نستعملها فى هذه كما يظن بها أنها توافق .

وموضع آخر إن كان استعمل المحدود نفسه[1] ، وإنما يخفى ذلك إذا لم يستعمل اسم المحدود بعينه ، مثلما يحدّ الشمس أنها كوكب يظهر نهاراً .
١٤٢ ب وذلك أن من استعمل النهار فقد استعمل الشمس . وينبغى إذا أردنا كشف مثل هذا أن ننقل الاسم إلى قول — مثال ذلك : إن كان النهار هو حركة الشمس فوق الأرض ، فمن البيّن أن من قال : حركة الشمس فوق الأرض ، فقد قال : الشمس . فمن استعمل إذن الشمس[2] فقد استعمل النهار .

وأيضا إذا كان حدُّ القسيم بقسيمه ، مثل ما تقول فى الفرد إنه أعظم من الزوج بواحد ، وذلك أن الأشياء التى هى قسيمة بعضها لبعض من جنس واحد بعينه معًا فى الطبع ؛ والزوج والفرد قسيمان لأنهما جميعًا فصلا العدد .

وكذلك إن حُدّ ما فوق بما أسفل : مثل قولنا إن العدد الزوج هو ما انقسم بنصفين ، أو أن الخير ملكة للفضيلة . وذلك أن قولنا بنصفين هما أحد .. الاثنين اللذين هما زوج ؛ والخير فضيلة ما[3] . فهذه إذن تحت تلك . وأيضًا تحت ضرورةٍ على الذى يستعمل ما أسفل أن يستعمله أيضا . وذلك أن الذى يستعمل "الفضيلة" قد يستعمل "الخير" ، لأن الفضيلة خيرٌ ما .

---

(١) ف : بعينه .

(٢) ش : فى نسخة : وفى نقل أثانس : النهار فقد استعمل الشمس .

(٣) ف : والفضيلة خير .

وكذلك من استعمل "بنصفين" فقد استعمل الزوج، لأن قولنا إن الشيء انقسم بنصفين يدل على أنه قد انقسم(١) باثنين، والاثنان زوج .

٥

< مواضع أخرى >

فبالجملة نقول إن كان موضعًا يصير القول من أشياء ليست أقدم ولا أعرف، وأجزاؤه ما وصفنا .

وموضع ثانٍ(٢) : أن ينظر إن كان الأمر موجودا فى جنس ولم يوضع فى جنس . وهذا الخطأ يوجد فى جميع الأشياء التى فيها لا يتقدم فيوضع : ما الشيء . مثال ذلك تحديد الجسم أنه الذى له ثلاثة أبعاد، أو مثل تحديد الإنسان بأنه الذى يحسن أن يحسب . والجنس من شأنه أن يدل على : ما هو الشيء، و يوضع أول الأشياء التى تقال فى التحديد .

وأيضًا إن كان المحدود يقال فى أشياء كثيرة(٣) فلم يضعه(٤) فيها كلها — مثال ذلك إن قال إن الكتابة العلمُ بالخط . وذلك أنه يحتاج إلى أن يقال : و بالقراءة أيضًا، لأن بهذا الحدّ لم يحدّ، بذكره الخطّ، أكثر مما كان تحديده بذكر القراءة . فليس واحدٌ منهما حدا، لكن مَنْ قال هذين كليهما فقد حد، لأن أشياء كثيرة لا يمكن أن تكون حدوداً لشيء واحد بعينه . وفى بعض الأشياء يكون ذلك حقًا كما قلنا، وفى بعضها لا — مثال ذلك فى الأشياء ١٤٣ا

(١) ف : انقسم (بدلاً من : قد انقسم) . (٢) ص : ثانى .
(٣) ف : يحسب . (٤) ف : يصفه .

التي لا يقال فيها بذاته بحسب الأمرين جميعا ، بمنزلة ما يقال فى الطب [٣٠٠ ب] إنه يحدث الصحة والمرض . وذلك أنه يحدث تيك بذاته ، ويحدث هذا بالعرض ، لأن الجملة : إحداث المرض غريب من الطبيب . فالذى يصف الحد بسبب كليهما ليس هو أولى بالتحديد من الذى يصفه بحسب أحدهما ، لكن أخلق به أن يكون دونه ، لأن من أراد من سائر العوام أمكنه أن يحدث مرضًا .

وينظر أيضًا إن كان فى صفة الشيء لا بحسب الأمر الأفضل ، لكن بحسب الأدنى ، إذا كانت الأشياء التي يقال المحدود بحسبها كثيرة ، وذلك أن كل علم وكل قوة فإنما يظن بها أنها للشيء الأفضل .

وأيضًا ينبغى أن ينظر إن كان الموصوف لم يوضع فى الجنس الذى يخصه من الاسطقسات التي فى الجنس كما تقدم من قولنا .

وينظر أيضا إن كان فى صفة الشيء يتجاوز الأجناس — مثال ذلك إن قال العدل هو ملكة فعّالة المساواة أو موزِّعة الحق بالسواء ، فإن الذى حدّ هذا الحدّ يجاوز الفضيلة . لأنه لما أغفل جنس العدل لم يقل ما هيته ، وذلك أن الجوهر لكل واحد إنما هو مع جنسه ، وهذا هو وألّا يوضع الشيء فى أقرب الأجناس منه مؤالًا . ومن وضع أقرب الأجناس فقد ذكر جميع الأجناس التي فوق ، لأن جميع الأجناس التي فوق تحمل على التي تحت . فيجب إذًا : إما أن يوضع الشيء فى جنسه الأقرب ، وإما أن

يضم جميع الفصول التى بها يحد الجنس الأقرب إلى الجنس الأعلى ، فإن بهذا الوجه لا يكون أغفل شيئًا ، بل إنما يكون ذكر الجنس الأسفل بقول مكان اسم ؛ وإما من ذكر الجنس الأعلى فقط فلم يذكر الجنس الأسفل ، وذلك أن من ذكر النبات لم يذكر شجرة .

٦
< مواضع أخرى >

وفى الفصول أيضًا ينبغى أن ينظر مثل ذلك ، أعنى إن كان ذكر فصول الجنس فإنه إن كان لم يحد الأمر بفصوله أو إن كان بالكلية ذكر سببًا يجرى مجرى مالا يمكن أن يكون فصلا لشىء من الأشياء ، بمنزلة الحىّ أو الجوهر ، فمن البيّن أنه لم يحدّ ، لأن الأشياء المذكورة ليست فصلاً لشىء من الأشياء.

وينبغى أن ينظر أيضا إن كان شىءٌ قسيما للفصل المذكور . وذلك أنه إن لم يكن كذلك فبيّنٌ أن الفصل المذكور ليس هو للجنس ، لأن كل جنس إنما ينقسم بالفصول التى يوازى فى القسمة بعضُها بعضًا ، بمنزلة ما ينقسم الحىّ بالمشاء والطائر وذى الرجلين ، أو إن كان الفصل قسيمًا ، إلا أنه ١٤٣ ب
لا يصدق على الجنس ، وذلك أنه بيّن أنه ولا الفصل الآخر للجنس وإن جميع الفصول التى يوازى بعضُها بعضًا فى القسمة يصدق على الجنس الذى يخصُّها . وكذلك إن كان يصدق عليه ، إلا أنه إذا أضيف [١٣٠١] إلى الجنس لم يحدث نوعًا ، فإنه من البيّن أن هذا ليس بفصل للجنس مُحْدِث نَوْع ، وذلك أن كل فصل مع جنسه يحدث نوعًا . وإذا كان هذا ليس

بفصل فليس الموصوف أيضًا فصلاً، لأنه قسيم لهذا. — وأيضا إن كان يقسّم الجنس بالسلب تميز له <قول> الذين يحدّون الخط، بأنه طول بلا عَرْض، فان هذا ليس يدلّ على شيء آخر غير أن ليس له عَرْض؛ فيلزم لذلك أن يكون الجنس يشارك النوع. وذلك أن كل طول إما أن يكون بلا عَرْض، وإما أن يكون ذا عرض. فإنه قد يصدق على كل شيء: إما الموجبة، وإمّا السالبة، فيصير لذلك جنس الخط الذى هو الطول إما بلا عرض، وإما ذا عرض. وقولنا: طول بلا عَرْض، قولٌ للنوع؛ وكذلك قولنا: طول له عرض؛ وذلك أن قولنا: "بلا عرض"، و"له عرض" فصلان. وقول النوع إنما هو من الفصل والجنس. فالجنس إذًا يقبل قول النوع. وعلى ذلك المثال أيضًا يقبل قول الفصل، لأن أحد الفصلين المذكورين يحمل من الاضطرار على الجنس. وهذا الموضع نافع للذين يعتقدون وجودَ الصور. وذلك أنه إن لم يكن الطول بعينه موجودًا، فكيف يكون يحمل على الجنس أن له عرضًا أَوْ لا عَرْض له! وذلك أنه ينبغى أن يصدق أحد هذين على كل طول، إن كان من شأنه أن يصدق على الجنس. وهذا شيء ليس بعرض، لأنه قد توجد أطوالٌ بلا عَرْض، وأطوال لها عرض. فهذا الموضع إذًا إنما ينتفع به أولئك فقط الذين يقولون إن الجنس واحدٌ فى العدد. وإنما يفعل هذا الذين يعتقدون وجودَ الصور وحدهم؛ وذلك أنهم يقولون إن الطول بعينه(١) والحىّ بعينه(١) جنسٌ.

(١) ش: يريد صورة الطول وصورة الحى.

وخليق أن يكون يجب ضرورةً على الذى يحـد أن يستعمل فى بعض الأمور السلبَ ، كالحال فى العدم . وذلك أن الأعمى هو الذى ليس له بصرٌ فى الوقت الذى من شأنه أن يكون له ، لأنه لا فرق أصلًا بين أن يقسم الجنس بسلبٍ أو بإيجاب يجب ضرورةً أن يوازيه فى القَسْم سلب ، مثل ١٤٤ أ أن يكون قـد حُدَّ طولٌ له عرض ، وذلك أن الذى لا عرض له يوازى فى القسمة ما له عرض ، وليس يوازيه شئٌ آخر غيره ، فقد يقسم الجنس بالسلب أيضًا .

وينظر أيضًا إن كان وصف النوع على أنه فصل ، بمنزلة الذين يحدُّون التعيير بأنه شتم[(١)] ، وذلك أن الاستخفاف شتم ما ، فالاستخفاف إذن نوعٌ لا فصل .

وينظر أيضًا إن كان ذكر الجنس على أنه فصل ، مثل إن قال إن الفضيلة ملكة محمودة[(٢)] أو صالحة ، لأن المحمود جنس للفضيلة ، لا فصل ؛ أو يكون المحمود ليس بجنس للفضيلة ، بل فصلًا ، إن كان حقا [١٠٣ب] أنه لا يمكن أن يكون شىء واحدٌ بعينه فى جنسين لا يحوى أحدهما الآخر ، وذلك أنه لا المحمود يحوى الملكة ، ولا الملكة تحوى المحمود ، إذ كان ليس كل ملكة أمرًا محمودًا ، ولا كل أمرٍ محمودٍ ملكةً ؛ فليس كلاهما[(٣)] إذن جنسين . ولأن الملكة جنس للفضيلة فمن البيّن أن المحمود ليس بجنس ، لكنه فصل .

---

(١) ش : فى السريانى : استخفاف مع هزء (ص : هدر) .

(٢) ف : جيدة . (٣) ص : كليهما .

وأيضا فإن الملكة تدل على ما هى الفضيلة ، والمحمود لا يدل على ما هى ، بل على أىّ شىء هى . وقد يظن بالفصل أنه يدل على أى شىء .

وينظر أيضًا إن كان الفصل المذكور لا يدل على أى شىء ، لكن على شىء مشارٍ إليه ، لأنه قد يظن بكل فصل أنه يدل على أى شىء .

وينظر أيضًا إن كان الفصل يوجد للشىء المحدود بالعرض ؛ وذلك أنه ليس يكون فصل من الفصول من الأشياء التى توجد بالعرض ، كما أن ذلك لا يكون فى الجنس ، لأنه لا يمكن أن يكون الفصل يوجد لشىء ولا يوجد .

وينظر أيضًا إن كان الفصل أو النوع أو شىء من الأشياء التى تحت النوع تحمل على الجنس ، فليس هو محدودًا ، لأن ليس يمكن أن يحمل شىءٌ من هذه على الجنس ، لأن الجنس يقال على أكبر مما تقال عليه هذه .

وينظر أيضًا إن كان الجنس يحمل على الفصل ، لأن الجنس يظن به أنه ليس يحمل على الفصل ، لكن على التى يحمل عليها الفصل — مثال ذلك أن الحىّ يحمل على الإنسان وعلى الثور وعلى سائر الحيوان المشاء ، لا على الفصل المقول على النوع . وذلك أنه لو كان الحى يحمل على كل واحد من الفصول ، لقد كانت حيوانات كثيرة تحمل على النوع ، لأن الفصول على النوع تحمل . ١٤٤ ب

وأيضا تصير الفصول كلها إما نوعًا(١) وإما شخصًا(٢) إن كانت حيوانات ، لأن كل واحد من الحيوانات هو نوع أو شخص . وعلى ذلك المثال ينبغى أن ننظر إن كان النوع أو شىء مما تحت النوع يحمل على الفصل ، فإن ذلك

---

(١) ف : أنواعا . (٢) ف : أشخاصا .

غير ممكن ، لأن الفصل يقال على أكثر مما يقال عليه النوع . ثم يلزم أن يكون الفصل نوعاً ، إذ كان شيء من الأنواع يحمل عليه ، وذلك أن الإنسان إن كان يحمل عليه(١) فمن البيّن أن الإنسان فصل .

وينظر أيضاً ألا يكون(٢) الفصل أقدم من النوع ، لأن الفصل ينبغي أن يكون بعد الجنس وقبل النوع .

وينظر أيضا إن كان الفصل المذكور لجنس آخر لا يَحْوِي ولا يُحْوَى ، لأن الفصل الواحد بعينه ليس يظن به أنه يكون لجنسين لا يحوى أحدهما الآخر، وإلاّ لزم أن يكون نوعٌ واحد بعينه في جنسين لا يحوى أحدُهما الآخرَ، وذلك أن كل واحدٍ من الفصول يردف بالجنس الذي يخصه ، كما أن المَشّاء ذا الرجلين يردف بالحيّ . فما يحمل عليه إذاً الفصل حُمل عليه كل واحد [١٣٠٢] من الجنسين . فمن البيّن أن النوع يصير في جنسين لا يحوى أحدهما الآخر، أو نقول إنه ليس ممتنعاً أن يكون فصل واحد بعينه لجنسين لا يحوى أحدهما الآخر، ولكن ينبغي أن نضيف إلى ذلك أن ليس كلاهما(٣) يوجد تحت جنس واحد ، لأن الحيّ المشاء والحيّ الطائر جنسان ، وليس يحوى أحدهما الآخر . وذو الرجلين فصل لكليهما ، فينبغي أن يضيف إلى ذلك أن يكون كلاهما(٤) تحت جنسٍ واحد، فإن هذين كليهما تحت الحيّ .

---

(١) ف : ذلك الفصل يكون هو الإنسان .

(٢) ف : هل ليس . (٣) ص : كليهما يوجدان .

(٤) ص : كليهما .

وبيّن أيضا أنه ليس يجب ضرورةً أن يكون الفصل يردف بالجنس الذى يخصّه كله، لأنه قد يمكن أن يكون فصلٌ واحدٌ بعينه لجنسين لا يحوى أحدهما الآخر، لكن الواجب ضرورةً هو أن يردف بأحدهما فقط وبجميع الأجناس التى فوقه، كما يردف ذو الرجلين بالحىّ المشاء أو الطائر.

وينظر أيضًا إن كان وصف فصل الجوهر بما يكون فى شىء لأنه ليس يظن أن جوهرًا يخالف جوهرًا بأنه بحيث ما. وكذلك يعذلون من يحد الحى بالمائى والبرّى، إذ كانا(1) يدلان على حيث ما. إلا أنّا نقول إن عذلهم فى هذا المعنى ليس على الصواب، لأن قولنا: «برّىّ» ليس يدل على شىء فى شىء، ولا على أين، لكن على أى شىء. لأنه، وإن كان فى الماء، فهو

١٤٥ ا برى على مثال واحد، فليس يصير مائيًا، إلا أنه على حال إن كان الفصل يدل فى وقت من الأوقات على أن شيئا فى شىء. فبيّن أن من استعمله يكون مخطئًا.

وينظر أيضًا إن كان وصف الانفعال فصلاً: وذلك أن كل انفعال إذا يزيد أخرج(2) الشىء من الجوهر. والفصل ليس كذلك، إذ كان الفصل يظن به أنه يحفظ الشىء الذى هو له فصل. وبالجملة، فغير ممكن أن يوجد كل واحد خلوًا من الفصل الذى يخصّه، وذلك أنه متى لم يوجد المشّاء لم يوجد الإنسان. وبالجملة أقول إن كل الأشياء التى يستحيل بها الشىء الذى يوجد له، ولا شىء منها يكون فصلاً لذلك الشىء، لأن هذه كلها إذا

(1) ص: كان. — والحيث = المكان. (2) ف: باعد.

تزيدت باعدت من الجوهر . فيجب من ذلك أن يكون متى وصف شيئًا مثل هذا فصلا قد أخطأ . وذلك أنا بالجملة لسنا[1] نستحيل بالفصول .

وينظر أيضًا إن كان وصف فصل شيء من المضافات غير مضاف إلى آخر ، لأن الأشياء التى من المضاف فصولها أيضا من المضاف ، كالحال فى العلم ، فإنه يقال : نظرى وعملى وفعلى . فإن كل واحد من هذه قول على مضاف . وذلك أن النظرى نظرى لشيء ، والعملى عملى لشيء ، والفعلى فعلى لشيء .

وينظر أيضًا إن كان لما حدّ الشيء وصف كل واحد من المضافات بالقياس إلى الذى من شأنه أن يضاف إليه [٣٠٢ ب] . فإن بعضها إنما يمكن أن يستعمل الذى يضاف إليه فقط ، كما يستعمل البصر فى أن ينظر[2] ، وفى بعضها يستعمل آخر ما غيره ، كما يستعمل الطرجهارة إذا أراد مريد أن يغرف ماء ، ولكن على حال إن حدّ الإنسان الطرجهارة بأنها آلة يغرف بها الماء — أخطأ ، لأنها[3] ليس إلى هذا من شأنها أن يضاف . وحدّ الذى من شأن الشيء أن يضاف إليه هو الذى نحوه ينحو فى الاستعمال الفهم والعلم بكل واحد من الأشياء .

وينظر أيضًا إن كان لم يصف الشيء بما هو له أول ، إن كان يقال[4] بالقياس إلى أشياء كثيرة ، مثل ما يقال إن الفهم فضيلة للانسان أو للنفس ،

(١) ص : نستحيل لسنا .
(٢) ف : يبصر .
(٣) ف : لأن
(٤) ف : مقال .

لا لجزء الفكرى ، وذلك أن الفهم إنما هو لجزء الفكرى أولًا ؛ فإن بسبب هذا يقال للنفس والإنسان إنهما يفهمان .

وينظر أيضا إن لم يكن المحدود قبل (٢) الشيء الذى له قبل الانفعال أو الحال أو أى شيء آخر كان — فقد أخطأ . وذلك أن كل حال وكل انفعال فإنما من شأنه أن يكون فى ذلك الشيء الذى هو له حال أو انفعال ، بمنزلة ما أن العلم فى النفس ، إذ هو حالٌ للنفس . وربما يخطئون فى أمثال ١٤٥ ب هذه الأشياء مثل الذين يقولون إن النوم هو ضَعْف الحس ، والشك هو مساواة الأفكار المتضادة ، والوجع تفرُّق الأجزاء المتحدة بعنف ؛ وذلك أن النوم ليس يوجد للحس ، وقد كان يجب أن يوجد له إن كان ضَعْف الحسّ . وكذلك ليس يوجد الشك للأفكار ، ولا الوجع للأجزاء المتحدة ، لأن ما لا نَفْسَ له قد يتوجع (٣) ، إذ كان الوجع يحضره . وكذلك يجرى الأمر فى حدّ الصحة إن كان اعتدال الحارة والباردة ، لأنه واجدٌ ضرورةً أن تصحّ الحارة والباردة ، لأن اعتدال كل واحد إنما يوجد فى تلك الأشياء التى هو لها اعتدال ، فالصحة إذن قد توجد لها . وقد يلزم أيضًا الذين يحدُّون بهذا الوجه أن يجعلوا المفعول فى الفاعل ، أو بعكس ذلك ، لأن تفرُّق الأجزاء ليس هو الوجع ، لكنه مُحْدِثُ الوجع ، ولا ضعف الحسّ هو النوم ،

(١) ش : وجدت فى نسخة : « أو » والذى فى السريانى بنقل اسحق وأثانس : « لا » .

(٢) ف : قابلا للتأثير . (٣) ص : يجمع . ف : يتألم . ش : فى السريانى : وإلا لزم أن يكون ما لا نفس له يتألم .

لكن أحدهما مُحدِث الآخر. وذلك أنّا إما بسبب الضعف ننام، وإما بسبب النوم نضعف. وعلى هذا المثال أيضًا يظن بأن مساواة الأفكار المتضادة محدثة للشك، لأنا إذا فكّرنا في الشيئين، فظهر لنا في كل واحد منهما أن سببه يصاحبه في جميع الأحوال شككنا ولم ندر أيهما نعمل.

وينبغي أن ننظر أيضًا في جميع الأزمان ألا يكون يختلف فيهما[1] — مثال ذلك إن كان حدّ ما لا يموت[2] بأنه حيوان غير فاسد الآن. وذلك أن الحيوان الذي هو غير فاسد الآن هو حيوان غير مائت الآن، إلا أن تقول إنه في هذا لا يلزم، لأن قولنا: «غير فاسد» الآن، مشكوك فيه، إذ كان يدل: إما على ما لم يفسد الآن، وإما على ما لا يمكن أن يفسد الآن، وإمّا على الآن الذي يجري مجرى ما لا يفسد في وقت من الأوقات. فإذا قلنا إن حيوانًا غير فاسد الآن، فليس إنما نقول إنه الآن بحالٍ[3] ليس يفسد بها في وقت من الأوقات. فإذا قلنا إن حيوانًا غير فاسد الآن فليس إنما نقول إنه الآن بحالٍ ليس يفسد بها في وقت من الأوقات، لأن هذا، وقولنا: «غير مائت» — سواءٌ؛ فليس يلزمه إذن أن يكون غير مائت الآن، ولكن على حال إن عرض في موضع من المواضع أن يكون الموصوف بالقول موجودًا الآن أو قبل ذلك، والذي بالاسم غير موجود لم يكونا شيئًا واحدًا. — فقد ينبغي أن نستعمل هذا الموضع كما ذكرنا.

---

(١) ف: فيها. (٢) ف: غير المائت.

(٣) ص: بحتال.

٧

< مواضع أخرى >

وينبغي أن ننظر إن كان المحدود يوصف بشيء آخر أكثر منه بالقول الموصوف — مثال ذلك أنه إن كانت العدالة قوة مقسّمة بالسواء ، فإن الذي يؤثر أن يقسّم بالسواء عادلٌ أكثر من الذي يقدر على ذلك . فيجب
١٤٦ ا من ذلك ألا تكون العدالة قوةً مقسّمة بالسواء ، وإلا صار الذي يقدر أن يقسّم بالسواء عدلا[١] أكثر .

وينظر أيضًا إن كان الأمر يقبل الأكثر ، والذي وصف بالقول لا يقبل ، أو بعكس ذلك : أعني أن يكون الذي وصف بالقول يقبل ، والأمر لا يقبل ، لأنه يجب : إما أن لا يكون كلاهما[٢] يقبل ، وإما ألا يكون واحدٌ منهما يقبل ، إذ كان الموصوف بالقول والأمر سبباً واحدًا .

وينظر أيضًا إن كانا جميعًا يقبلان الأكثر ، ولم يكونا جميعًا يقبلان الزيادة معًا — مثال ذلك أن ينظر إن كان العشق هو شهوة الجماع . وذلك أن من اشتد عشقه ليس تشتد شهوته للجماع ، فليس يقبلان جميعاً الزيادة معاً ، وقد كان يجب ذلك لو كانا معنى واحدًا .

وأيضًا ينظر إذا قُدِّم شيئان فوضعا : إن الشيء الذي يقال عليه الأمر أكثر يقال عليه الموصوف بالقول أقل — مثال ذلك أن ينظر إن كانت

---

(١) ف : عادلاً .   (٢) ص : كليهما يقبلان .

النار ألطف الأجسام أجزاء ، وذلك أن اللهيب يوصف بأنه نارٌ أكثر من الضياء ، واللهيب جسمٌ أقلُّ لطافة من الضياء . وقد كان يجب أن يكون كلاهما[1] يوجد لشيء واحد بعينه أكثر لو كانا شيئًا واحدًا .

وينظر أيضًا إن كان هذا الشيء يوجد لكلا الأمرين المقدَّمين على مثال واحد ، والشيء الآخر لا يوجد لهما على مثال واحد ، لكن يوجد لأحدهما أكثر .

وينظر أيضًا إن كان وصف الحد في كل واحد منهما بحسب شيئين : مثال ذلك أن يكون وصف الحسن بأنه اللذيذ عند البصر أو اللذيذ عند السمع ، ووصف الموجود [٣٠٣ ب] بأنه القوى على أن ينفعل[2] أو يفعل[3] ، فإنه يصير شيء واحد بعينه حسنًا ولا حسنًا معًا ، وكذلك موجودًا ولا موجودًا . وذلك أن اللذيذ عند السمع يصير هو والحسّ شيئًا واحدًا : فما هو غيرهما ليس هو لذيذًا عند السمع ، وما ليس هو حسنًا شيءٌ واحد ، لأن الأشياء التي هي شيء واحد بعينه ما يقابلها أيضًا شيء واحد بعينه ، والحسن يقابله : لاحسن ، واللذيذ في السمع يقابله : لا لذيذ في السمع . فمن البيّن أن قولنا : «لا لذيذ في السمع» ، وقولنا : «لاحَسَن» شيءٌ واحد . فإن وجد شيءٌ في البصر حسنًا وفي السمع لا ، صار حسنًا

(١) ص : كليهما يوجدان .

(٢) ف : يفعل .

(٣) ف : ينفعل .

ولا حسناً . وكذلك تبيّن أن قولنا : « موجود » ، و « لا موجود » شيء واحد .

وأيضاً إذا وُصِفَتْ الأجناس والفصول وسائر الأشياء الأُخَر التى فى الحدود فينبغى أن نجعل الأقاويل مكان الأسماء وننظر إن كانت تختلف .

٨

< مواضع أخرى >

وإن كان المحدود مضافاً إلى شيء إما بنفسه وإما بالجنس فينبغى أن ننظر إن كان لم يُقَلْ فى الحدّ مضافاً إلى ذلك الشيء الذى يضاف إليه : إما بنفسه وإما بالجنس — مثال ذلك إن حُدَّ العلم بأنه ظن لا يختلف ، وحد ١٤٦ ب
الإرادة بأنها توقان لا < حزن >(١) معه . وذلك أن ذات كل مضاف إنما هى بالقياس إلى آخر ، لأن ماهية كل واحدٍ من المضاف واحدةٌ بعينها ، وإنما يقال كل واحدٍ منها بالقياس إلى شيء بضربٍ من الضروب . وكان يجب أن يقول إن العلم ظن بالمعلوم ، وإن الإرادة توقان إلى الخير . وكذلك إن حدّ الـ(٢)ـكتابة بأنها العلم بالكتاب ، ذلك أنه كان يجب أن يصف فى الحدّ : إما الشيء الذى يضاف إليه جنسه ، أو إن كان قد قيل بالإضافة إلى شيء ولم يوصف بالإضافة إلى الغاية ، والغاية فى كل واحدٍ من الأشياء هو الأفضل ، أو هو الذى سائر الأشياء من أجله . فينبغى أن نقول : إما الأفضل وإما الأخير

(١) ص : كلمة غير مقروءة كذا : الى .

(٢) ف : تضيف إلى .

— مثال ذلك أن نقول إن الشهوة ليست للشيء اللذيذ، لكن للذة ، لأنا إنما نؤثر اللذيذ لمكان اللذة .

وينظر أيضاً إن كان ما وصف بالقياس إليه كوناً هو أو فعلاً ، لأنه ليس شيء من أمثال هذين غاية . وذلك أن قولنا : فَعَل أو تَكَوَّن — أولى بأن يكون غاية من قولنا : يتكوّن أو يفعل . إلا أنا نقول إن ما يجرى هذا المجرى ليس هو حقًا فى كل شيء، وذلك [٣٠٤ ا] أن أكثر الناس يحبون < أن > يلتذوا أكثر من أن يكونوا قد التذوا وفرغوا . فيجب أن يكونوا يجعلون(١) قولنا : « يفعل » غاية أكثر من قولنا : « قد فعل(٢) » .

وأيضاً ينظر إن كان فى بعض الأشياء لم يلخص كم الشيء، وأى الأشياء هو، وأين هو ، أو سائر الفصول الأُخَر — مثال ذلك قولنا : مُحِبُّ الكرامة هو الذى يشتهى كرامة كذا ، ومقدار كذا منها . وذلك أن الناس كلهم يشتهون الكرامة . فليس يكتفى بأن يقول إن محب الكرامة هو الذى يشتهى الكرامة ، لكن ينبغى أن يضيف إلى ذلك الفصول التى ذكرناها . وعلى هذا(٣) المثال قولنا: مُحِبُّ المال هو الذى يشتهى من المال مقدار كذا، والمنهمك فى اللذات هو الذى يشتهى من اللذات كذا، لأنه ليس مَنْ غَلَبَتْ عليه أى لذة كانت يقال له : منهمك فى اللذات، لكن الذى يغلب عليه لذات ما . أوكما يحدون أيضا الليل بأنه مُظِلّ الأرض، أو الزلزلة بأنها حركة الأرض ، أو الغمام بأنه

(١) ص : يجعلوا . (٢) ف : يفعل . (٣) ف : ذلك .

مُتكاثف[1] الهواء ، أو الريح بأنها حركة الهواء — فإنه ينبغي أن يزاد في هذه الحدود بمقدار كذا ، وحال كذا ، ومكان كذا ، وعن كذا . وكذلك من سائر الأشياء التي تجرى هــذا المجرى . لأنه إذا أغفل فصلاً من هــذه الفصول — أيّ فصل كان — لم يصف ماهيــة ذلك الشيء . وذلك أنه يجب أن يكون الاحتجاج دائماً بحدّ[2] الشيء الناقص ، لأنه ليس كيفما تحركت الأرض أو أي مقــدار منها كان يتحرك ، تكون زلزلة . وكذلك أيضــا الهواء ليس كيفما تحرك ، أو أيّ مقدار منه كان تحرك ، فهو رياح .

وأيضا في التوقان إن لم يزد فيه على ظاهر الأمر[3] وجميع الأسماء[4] الأخر التي ينطبق عليها — مثال ذلك قولنا : إن الإرادة [و] التوقان إلى الخير ، والشهوة

١١٤٧ ا التوقان إلى اللذيذ ، إلا أنه ليس الخير على ظاهر الأمر ، أو اللذيذ على ظاهر الأمر . وذلك أنه قد يخفى مراراً كثيرة على الذين يشتهون الشيء الذي هو خير أو لذيذ ، فليس من الاضطرار أن يكون خيراً أو لذيذاً ، لكنه كذلك على ظاهر الأمر فقط . فقد كان يجب أن نجعــل صفته كذلك . فإن وصفت[5] [٣٠ ب] المذكور فينبغي للمعتقد للصُّور أن يسوقه إلى الأنواع ؛ ولذلك ليس توجد صورةٌ لشيء ظاهر أصلاً . فأما النوع فقــد يظنّ به أنه يقــال بحسب نوع — مثال ذلك أن الشهوة نفسها للذيذ نفسه ، والإرادة نفسها للخير نفسه . [illegible] الإرادة نفسها فليست تكون للخير على الظاهر ، ولا للذيذ

(١) ف : تكاثف . (٢) ف : قبالة . (٣) ف : < الأ > مور .
(٤) ف : الأشياء . (٥) ف : وصف .

على الظاهر ، لأنه من المنكر أن يكون الخير نفسه أو اللذيذ نفسه على ظاهر الأمر .

٩

< مواضع أخرى >

وأيضًا إن كان التحديد للملكة فينبغى أن ينظر فيما له الملكة ؛ وإن كان لما له الملكة فينبغى أن ينظر فى الملكة . وكذلك فى سائر الأشياء التى تجرى هذا المجرى . مثال ذلك أنه إن كان اللذيذ هو ما هو نافع ، فالملتذ هو ما هو منتفع . وبالجملة أقول فيما يجرى هذا المجرى من التحديدات إن الذى يحدُّ يلزمه بضربٍ من الضروب أن يحدّ أشياءَ أكثر من واحد . وذلك أن الذى يحد العلم قد يحدُّ أيضًا — بضربٍ من الضروب — الجهلَ . وكذلك الذى يحدُّ العالم قد يحدُّ غيرَ العالم ، لأن الأوّل إذا صار بيّنًا ، فإن الباقية — بضربٍ من الضروب — تكون بيّنة . فينبغى أن ننظر فى جميع ما أشبه هذه الأشياء إن كانت تختلف فى موضع من المواضع إذا أنت استعملت أصولَ[1] الأشياء التى من المتضادات ومن النظائر .

وأيضا ينبغى أن ننظر فى الأشياء التى من المضاف إن كان النوع وصف بالقياس إلى الجنس ، فشىء ما من ذاك يوصف بالقياس إلى شىءٍ ما من هذا — مثال ذلك أنه إن كان الظنّ بالقياس إلى المظنون ، فظنّ ما بالقياس إلى مظنون ما . وإن كان الكثير الأضعاف بالقياس إلى الكثير

---

(١) ف : أصولا فى .

يحدَّ بما يقال بالعدم . وأيضًا فيجب ضرورةً على من يحدُّ بهذا الطريق أن يستعمل المحدود نفسه . ويبيّن هـذا إن هو استعمل القولَ مكان الاسم . وذلك أنه لمـا كان لا فرق بين قولنا : « غير التساوى » ، وقولنا : « عدم التساوى » ، صار قولنـا : « تساوى » ضدّ قولنا : « عدم التساوى » ، فقد استعمل الشيء إذن نفسه ، اللهم إلا أن يقول قائل إنى لم أحدّ « غير التساوى » بأنه « ضـدّ التساوى » ، لكن بأنه غير[1] اعتدال الأجسام أو غير[1] اعتدال الكم . — وإن كان ولا واحد من الضدّين يقال بالعدم ، وكان القول قد وصف على مثال واحد ، مثل أن ضدّ الشر الخيرُ[2] ، إذ كان ضـدّ الخير شرًّا[3] ، (وذلك أن قول ما يجرى هـذا المجرى من المتضادّات موصوف على مثال واحد) ، فقد يلزم أيضًا أن يكون قد استعمل المحدود نفسـه ؛ وذلك أن الخير موجود فى قول الشر . فإن كان الخير هو ضـدّ الشر ، وقولنـا : « شر » لا فرق بينه أصلاً وبين قولنا : « ضدّ الخير » ، فيجب أن يكون الخير ضدَّ ضدِّ الخير . فبيِّن أنه استعمل الشيء نفسه .

وينظر أيضًـا إن كان لمـا وصف الذى [٣٠٥ ب] يقال بالعـدم لم يصف الذى له العدم ، مثل الملكة أو ضدّها ، إن كان لهذين عدم . وإن لم يكن ، أضاف إليـه الشيء الذى من شأنه أن يكون فيـه : إما على

---

(١) ف : لا . (٢) ش : فى السريانى : الخير هو ما هو المضادُّ للشر ؛ فمن البيّن أنه يكون الشر هو ما هو المضاد للخير . (٣) ص : شر .

الإطلاق، أو الشيء الذى فيه، أوْ لا من شأنه أن يكون فيه : مثال ذلك إن كان وصف الجهل بأنه عدم، فلم يقل إنه عدم العلم . و إن كان لم يضف إليه الشيء الذى فيه أوْ لا من شأنه أن يكون ، أو إن كان أضافه ولم يجعله الشيء الذى فيــه، أو لا من شأنه أن يكون — مثــل أن يقول إن النفس[١] ليست فى الجزء الفكرى ، لكن فى الإنسان . وذلك أنه إن لم يفعل واحدًا من هذه — أيّها كان — فقــد أخطأ . وكذلك إن هو وصف العمى فلم يقل إنه عدم البصر فى العين . وذلك أنه يجب على من وصف « ما الشيء »
١٤٨ أ كما ينبغى — أن يصف «عدم ما هو» أيضا، وما المعدوم[٢] .

و ينبغى أن ينظر إن كان لم يحدّ ما يقال على جهة العدم بالعدم — مثال ذلك أن فى الجهل أيضًا يظنّ أن هذا الخطأ يوجد للذين لا يصفون[٣] الجهل على جهة السلب . وذلك أنّ من ليس له علم لا يظنّ به أنه يجهل ، بل إنما يظنّ به أنه غلط[٤] . ولذلك لسنا نقول لمــا لا نفس له وللصبيان إنهم يجهلون، فلذلك ليس يقال الجهل بعدم[٥] .

---

(١) ش : هذا الموضع قبيح، وكذلك هو فى السريانى. ومعناه أنه إن وضع الشيء الذى يوجه فيه العلم كالإنسان . ولم يقل : فى النفس ، وقال إنه فى النفس ، ولم يذكر أنه فى جزئها الفكرى .

(٢) ف : العادم .

(٣) ف : يضعون .

(٤) ف : أخطأ ، نسى .

(٥) ف : لعدم . ش : على طريق عدم العلم .

١٠

< مواضع أخرى >

وينظر أيضا إن كانت تصاريف القول المتشابهة مطابقة لتصاريف الاسم المتشابهة ، مثال ذلك أنه إن كان النافع هو المحدث[١] للصحة ، فالذى قد يقع[٢] هو الذى قد أحدث الصحة[٣] .

وينظر أيضا فى الصورة[٤] إن كان الحدّ الموصوف يطابقها : فإنه فى بعض الأشياء لا يلزم ذلك — مثل ما حدّ فلاطن عندما وصل المائت وزاده فى تحديد الحيوانات . وذلك أن الصورة[٥] لا تكون مائتة بمنزلة ذات الإنسان . فلذلك ليس يطابق هذا القول للصورة . وبالجملة، فإن الأشياء التى يزاد فيها الفاعل أو المنفعل فواجب ضرورة أن يكون الحدّ فيها مختلفاً فى الصورة ، وذلك أن الصورة يظن بها من يعتقدها أنها غير منفعلة ولا متحركة . ومع هذه الأشياء أيضا ، فإن ما يجرى هذا المجرى من الأقاويل نافع .

وينظر أيضا إن كان وصف قولًا واحدًا عامًّا لجميع ما يقال باتفاق الاسم، وذلك أن المتواطئة [١٣٠٦ ا] هى التى القول بحسب الاسم لها

---

(١) ف : الفاعل .

(٢) ف : على طريق المنفعة .

(٣) ف : على طريق الإحداث للصحة .

(٤) ف : يعنى الصورة المفارقة .

(٥) ش : يعنى الصورة التى من شأن فلاطن وأرسطوطالس أن يعبرا عنها أنها هى هى الشىء الذى هى صورة له .

واحد ، فلذلك لا يكون القول الموصوف حدًّا لشيء مما تحت الاسم ، لأنه على مثال واحد يطابق كل متفق الاسم . وهذا شيء قد عرض لديونوسس[١] عند تحديده الحياة بأنها حركة جنس متغذ[٢] لازمة بالغريزة[٣] — فإن هذا شيء ليس هو بأن يوجد للحيوانات أَوْلَى منه بأن يوجد للنبات . وذلك أن الحياة ليس يظن بها أنها تقال فى نوع واحد ، لكن قد توجد للحيوانات حياة ، وللنبات أخرى غيرها . وقد يمكن الإنسانَ أن يصف القول بإرادته على هذا الوجه على أن تكون كل حياة تقال على طريق التواطؤ أو فى نوع واحد . وليس يمنع مانع إذا تعمّد اشتراك الاسم وأراد أن يصف حدّ أحد الأمرين من أن يصف وهو لا يشعر قولًا عامًّا الأمرين كليهما ، لا خاصًّا . إلا أنه أى الأمرين فعل فخطؤه فى أحدهما ليس بدونه فى الآخر . — ولما كان بعض المتفقة أسماؤها

١٤٨ ب قد يخفى حتى لا يشعر به ، وجب عليك ، إذا أنت سألت ، أن تستعمل المتواطئة ، (وذلك أن حد أحدهما لا[٤] يطابق الآخر ، فيظن به لذلك أنه لم يحدّ[٥] على ما يجب ، إذ كان ينبغى أن يكون الحدّ يطابق كل متفق الاسم) . فأما إذا أنت أجبت ، فينبغى أن تفسر . — ولأن قوما ممن تجيب يقولون إن المتواطئ متفق فى الاسم إذا لم يكن القول الموصوف يطابقه كله وأن المتفق

---

(١) ديونوسس = Dionysius السوفسطائى .

(٢) ص : متغذى . ش : استحق : مغذى .

(٣) ف : لزوماً غريزياً .

(٤) لا : قاكلت حروفها (بكشط ؟) . (٥) ف : أن .

في الاسم مواطئ إذا كان يطابق كليهما ، فينبغي أن يُتقدّم ويُعترف[1] في أمثال هذه ، أو يتقدّم فينتج أي أيهما كان منهما هو متفق في الاسم أو مواطئ، فإنهم حَرِيُّون بأن يسلّموا ذلك إذا لم يتفقدوا ما يلزم من ذلك . فإن قال قائل من قبل[2] أن يقع الإقرار[3] بذلك إن المواطئ متفق في الاسم من قِبَل أنه[4] ليس ينطبق على هذا القول[5] الموصوف[6]، فينبغي أن ينظر إن كان قول هذا الشيء ينطبق على الأشياء الباقية . وذلك أنه بيّن أنه يكون مواطئاً للباقية، وإلا صارت حدود الباقية كثيرة ، لأن القولين اللذين بحسب الاسم ينطبق عليها[7] القول الذي وصف[8] أوّلا والأخير[9] .

وأيضا إن حدّ إنسان شيئاً من التي تقال على أنحاء شتى[10] بالقول الذي لا ينطبق على جميعها فلم يقل[11] إنه موافق[12] [٣٠٦ب] في الاسم ولم يقل[13] إن الاسم ينطبق على جميعها لأن القول[14] أيضا لا ينطبق ، فينبغي أن يقول له إنه ينبغي أن يستعمل التسمية التي تأدت إلينا ولا يحرك أمثال هذه الأشياء .

---

(١) ف : فيقر . (٢) ف : إذا لم . (٣) ف : الإجماع .

(٤) ف : لأنه . (٥) ف : الشيء . (٦) ف : الموفى، المعطى .

(٧) ص : ينطبقان . ف : عليهما . ش : وذلك أن .

(٨) ف : المعطى .

(٩) ف : وهذا القول الذي بأخرة . (١٠) ف : كثيرة .

(١١) ف : لا يقول . (١٢) ف : متفق .

(١٣) ش : يقول إن الاسم لا يلائم جميعها لأنه ولا القول أيضا ينطبق .

(١٤) ف : في مقابلة مثل هذا .

١١

< مواضع أخرى >

وبعض الأشـياء ليس ينبغى لنا أن نقولها كما يقولها عوامّ الناس[(١)] ؛ فإن وَصَفَ حدّ شىء من المؤتلفة، فينبغى أن ينظر إذا أنت رفعت قول أحد المؤتلفين إن كان الباقى يوجد للباقى ، لأنه إن لم يكن كذلك فمن البيّن أن ولا الكل أيضًا يوجد للكل — مثال ذلك أن أحدًا إن حدّ الخطّ المستقيم المتناهى بأنه نهاية البسيط ، لها نهايتان وسطها يسير نهايتيها . فإن كان قول الخط المتناهى هو أنه نهاية السطح لها نهايتان ، فينبغى أن يكون قول المستقيم هو الباقى أعنى الذى وسطه يسير طرفيه . ولكنّ الخط غير المتناهى ليس له وسط ولا طرفان، إلا أنه[(٢)] مستقيم . فليُسمّ الباقى إذًا قولاً للباقى .

وأيضًا يُنظر إن كان المحدود إذا كان مركبًا يكون القول قد وفى متساوى الأجزاء للحدود . ويقال إن القول متساوى[(٣)] الأجزاء إذا كان مقـدار الأسماء والكلم التى فى القول بمقـدار الأشياء المركبة، فإنه واجبٌ[(٤)] ضرورةً فى أمثال هذه الأشياء أن يكون فى الأسماء نفسها تغيير[(٥)] : إما كلها وإما بعضها، لأن

١٤٩ أ الأسماء لم تقل أصلاً فى هذا الوقت أكثر منها قبل[(٦)] . ويجب على من يحدّ أن يضع القول مكان الأسماء، وخاصة مكان جميعها، وإلّا مكان أكثرها.

(١) ف : أكثر الناس . (٢) ف : على . (٣) ص : متساو .

(٤) ف : وذلك أنه . (٥) ف : تبديل .

(٦) ف : شىء شىء منها لأنه لم يقل أسماء أكثر مما قيل قبل .

وذلك أن على هذا الوجه يجرى الأمرُ فى البسائط أيضا أن الذى يغير (١) الاسم قد حدّ الشيء — مثال ذلك أن يجعل بدل «الثوب» : «رداء» . — وأيضًا فمن أعظم الخطأ إن هو جعل التبديل بأسماء لا تعرف — مثال ذلك أن يجعل مكان حجر أبيض : جندل بَلْجاء ، إذا كان ما قيل بهذا الطريق لم يحدّ وهو أقل بيانا .

وينظر أيضا إن كان إنما يدل فقط على مثل مايدل عليه تبديل الأسماء مثل الذى يقول (٢) إن العلم النظرى ظنٌّ نظرى . وذلك أن الظن والعلم ليسا شيئًا واحدًا . ولو كان ذلك يكون ، لوجب أن يكون الكل شيئًا واحدًا بعينه . وذلك أن النظرى عامٌّ فى القولين جميعا ، والشيء الباقى مختلف .

وينظر أيضا إن كان بَدَّل أحد الاسمين فلم يبدل الفصل بالجنس كالحال فيما ذكرناه قبيلُ ، وذلك [٣٠٧ ا] أن قولنا نظرى أقرب إلى أن يعرف من العلم ، لأن هذا جنس وذاك فصل . والجنسُ أعرفُ من كل شيء . فلذلك كان ينبغى أن يكون قد جعل التبديل للفصل ، لا للجنس ، لأنه أقرب إلى أن لا يعرف . إلا أنّا نقول إن هذا الإنكار (٣) يسخر منه ، إذ كان ليس يمنع مانع أن يكون الفصل قد قيل باسم أعرف . فأما ما الجنس ، فلا . وإذا كانت الحال فيها على هذا ، فمن البيّن أنه ينبغى أن يجعل التبديل فى الاسم

(١) ف : يكون الذى يدل .

(٢) ف : فى تبديل الأسماء إنما يدل على شيء واحد بعينه ، مثال ذلك .

(٣) ف : التوبيخ .

للجنس لا للفصل . وإن لم يجعل اسمًا مكان اسم، بل جعل قولا مكان اسم[1]، فمن البين أن الأولى أن نجعل للفصل جزءًا[2]، لا للجنس، لأن الحد إنما يراد[3] لمكان المعرفة : والفصل دون الجنس فى المعرفة .

١٢

< مواضع أخرى >

وإن كان وصف حدّ الفصل فينبغى أن ينظر إن كان الحدّ الموصوف عامًّا لشيء آخر. مثال ذلك إذا قال إن العدد الفرد عدد له متوسط[4] . وذلك أن قوله : « عدد » ، عام فى القولين جميعًا[5] ، وإنما بدل قول الفرد. والخط والجسم أيضا لها متوسط ، وليسا فردين . فليس هذا إذًا تحديد الفرد . وإن كان قوله : « ماله متوسط » يقال على أنحاء شتى ، فينبغى أن يلخص بأى نحو له متوسط[4] ، فيصير الأمر فى أنه لا يحدّ إما إنكارًا وإما قياسًا .

وينظر أيضًا إن كان الشيء الذى وصف قوله من الموجودات، والشيء الذى تحت القول ليس من الموجودات . مثال ذلك : إن حدّ الأبيض بأنه
١٤ ب لون مخالط للنار فإنه من المحال أن يخالط ما ليس بجسم جسمًا[6] . فليس هو إذن لونًا مخالطًا للنار[7] ، وهو أبيض .

---

(١) ف : قول . (٢) ش : يعنى أنه إن كان يجب أن يكون الكل واحدا بعينه ، فإن الجزء يجب أن يكون أيضا واحدا بعينه . (٣) ف : حدا .
(٤) ف : وسط . (٥) ف : الزوج . (٦) ف : وذلك من غير الممكن .
(٧) ف : فإذن ليس لون مخالطا نارا ، والأبيض هو موجود — ص : لون .

وأيضًا الذين لا يقسمون الأشياء الداخلة فى باب المضاف الشيء الذى بحسبه يقال ، لكنهم يذكرونه وقد حصروه فى أشياء كثيرة : إما بالكلية ، وإما أن يكذبوا فى شيء — مثال ذلك إن قال قائل إن الطب العلم بموجود ، فإن الطب إن لم يكن علمًا بشيء من الموجودات فمن البيّن أن من قال هذا القول قد كَذَب بالكلية . وإن كان الطب علم بعض الموجودات ، وبعض لا ، فقد كذب فى شيء . وذلك أنه ينبغى فى كل ما هو موجود بذاته لا بالعرض أن يكون يقال بالقياس إلى الشيء الذى بالقياس إليه وصف ، كالحال فى سائر الأشياء الأُخَر الداخلة فى باب المضاف ، فإن كل [٣٠٧ ب] معلوم إنما يقال بالقياس الى العلم . وكذلك يجرى الأمر فى الباقى ، لأن جميع ما هو داخل فى باب المضاف يرجع بالتكافؤ .

وأيضًا إن كان الواصف للشيء لا بالذات ، لكن بالعَرَض ، وصفه وصفًا صحيحًا ، فإن كل واحدٍ من المضافات ليس يقال بالقياس إلى واحد ، بل بالقياس إلى كثيرين . وذلك أنه ليس يمنع مانع من أن يكون شيءٌ واحدٌ بعينه موجودا وأبيض وخيّرًا . فيجب من ذلك أن يكون من وصفه بالقياس الى أىّ واحد من هذه على الصحة وصفه ، إن كان الواصف بالعرض على الصحة وصف — وأيضا فليس يمكن أن يكون مثل هذا القول خاصا للشيء الموصوف ، وذلك أنه ليس الطب فقط ، بل كثير من العلوم الباقية ،

يقال بالقياس إلى موجود ، فيصير كل واحد منها علما[1] لموجود . فمن البيّن أن هذا لا يكون لعلم من العلوم تحديدًا ، لأن التحديد يجب أن يكون خاصًّا ، لا عامًّا .

وربما لم يحدّوا الأمر ، لكن الذى له الأمر ، على ما ينبغى ، أو الذى له الأمر كامل بمنزلة حدّ الخطيب وحدّ السارق ، إذ كان الخطيب هو الذى يمكنه فى كل واحد أن يعلم الإقناع ولا ينقصه فى ذلك شىء ، والسارق هو الذى يأخذ الشىء سرًّا . وذلك أنه بيّن أن كل واحد من هذين إذا كان بهذه الحال ، فإن الواحد يكون خطيبًا حاذقًا ، والآخر سارقًا حاذقًا . وذلك أنه ليس من يأخذ الشىء سرًّا هو السارق ، لكن الذى يريد أن يأخذه سرًّا .

وينظر أيضًا إن كان وصف ما هو مأثور لنفسه على أنه محدث أو فاعل أو بأى حال كان مؤثرًا[2] من أجل غيره ، بمنزلة ما يصف العَدْلَ بأنه حافظُ النواميس ، أو الحكمة بأنها فاعلة للسعادة . وذلك أن الحافظ والفاعل إنما هما مأثوران من أجل غيرهما . إلا أنّا نقول إنه ليس يمنع من أن يكون المأثور[3] من أجل نفسه مأثورًا أيضا من أجل غيره . إلا أن مَنْ حَدَّ المأثور من أجل نفسه بهذا الوجه ليس خطؤه بالدون . وذلك أن الأفضل لكل واحد إنما هو فى جوهره خاصة . والمأثور من أجل نفسه أفضل من المأثور من أجل غيره . فعلى هذا كان يجب أن يدل الحدُّ أكثر .

(١) ف : علم بموجود . (٢) ف : مؤثر . (٣) ف : المؤثر .

١٣

< مواضع أخرى >

فينظر أيضا إن كان عنـد ما وصف [١٣٠٨] حدّ شيء من الأشـياء ١٥٠
حَدَّد هـذه أو الشيء الذى رُكب منها ، أو حدّد هذا بعد هذا . وذلك أنه إن كان حدّد هذه فيلزم أن يوجد لكليهما ولا لواحدٍ منهما — مثل ما لو أن إنسانًا حدَّ العدل بأنه عفة وشجاعة ، فإنهما إذا كانا اثنين فإن كل واحد منهما إذا كان له صاحبه صارا كلاهما[1] عادلًا ولا يكون واحد منهما عادلًا ، لأن كليهما لهما عدل ، وكل واحدٍ منهما ليس له عدل . و إن كان الموصوف ليس هو بعد قبيحًا جدًّا مِنْ قِبَلِ أن مثل هذا قد يعرض فى أشياء أُخَر (إذ كان ليس يمنع مانع أن يكون لكليهما من غير أن يكون لكل واحدٍ منهما) ، إلا أن وجود الضدين لهما يظن به أنه قبيح جدًّا . وهـذا يلزم إذا كان أحدهما له عفة وجبن ، والآخر له شجاعة وقَطْم ، لأن لكليهما يصير عدل وجور . وذلك إن العدل إن كان عفة وشجاعة ، فالجور جبن وقَطْم — و بالجملة فكل < ما > يمكن أن يحتج به فى < أن > الأجزاء والكل ليست واحدا ، فهو نافع فيما وصفناه الآن . وذلك أنه يشبه أن يكون الذى يحدّ بهذا الطريق يقول إن الأجزاء والكلَّ شيءٌ واحد . والأقاويل تكون خاصية[2] فى الأشياء التى تركيب الأجزاء منها ظاهر ، كالحال فى البيت وما أشبهه من سائر الأشـياء ، لأنه بيِّن أن الأجزاء قد تكون موجودة ، ولا يمنع مانع من أن يكون الكل غير موجود . فيجب

---

(١) ص : كليهما عادلين .   (٢) ف : لائقة .

لذلك ألا يكون الكل والأجزاء شيئًا واحدًا . — فإن لم يقل إن المحدود هو هـذه ، لكن الذى منهما ، فينبغى الآن أن ينظر إن كان ليس من شأنه أن يحدث عن الأشياء الموصوفة . فإن بعض الأشياء قد يكون حال بعضها عند بعض حالًا يكون يحدث منهما (1) شىء واحد ، مثل الخطّ والعدد .

وينظر أيضا إن كان المحدود من شأنه أن يكون فى واحد أوّلًا . والأشياء التى قال إنه يكون منها ، ليس من شأنها أن تكون فى واحد أوّلًا ، لكن كل واحد منهما يكون فى كل واحد منهما . وذلك أنه من البيّن أن الذى من هـذين ليس هو ذاك . فإن الأشياء التى فيها توجد الأجزاء فيها ضرورةً يجب أن يوجد الكل أيضًا . فيجب ألا يكون [٣٠٨ ب] الكل فى واحد أوّلًا ، لكن فى كثيرين . — وإن كانت الأجزاء والكل فى شىء واحد أوّلًا فينبغى أن ينظر إن لم تكن فى شىء واحد بعينه ، لكن يكون الكل فى شىء ، والأجزاء فى شىء غيره .

وينظر أيضًا إن كانت الأجزاء تفسد بفساد الكل . فإن الذى ينبغى أن يلزم عكس ذلك ، أعنى أن تكون الأجزاء إذا فَسَدَتْ فَسَدَ الكل ؛ و إذا فسد الكلّ فليس واجبًا ضرورةً أن تفسد الأجزاء . — أو إن كان الكل خيرًا (2) أو رديئًا ، والأجزاء ولا واحد من هذين ، أو إن كان الأمر بالعكس حتى تكون الأجزاء جيدة أو رديئة والكل ولا واحد من هذين . وذلك أنه ليس يمكن أن يكون شىء جيد أو ردىء من أشياء ليست واحدًا من هذين .

(1) ف : منها . (2) ف : جيدا .

ولا يمكن أن يكون من أشياء رديئة أو جيدة ماليس هو واحدًا من هذين. — ١٥٠ ب
أو إن كان أحد الاثنين أولى بأن يكون جيـدًا من الآخر بأن يكون رديئًا، والذى من هذين ليس هو بأن يكون جيدًا أولى منـه بأن يكون رديئًا — مثـال ذلك أن القِحَة إن كانت من الشجاعة والظن الكاذب، فإن الشجاعة أولى بأن تكون شيئا جيدًا من الظن الكاذب بأن يكون شيئًا رديئًا. فقد كان يجب أن يكون الذى منهما يلزم الأوّل حتى يكون إما على الإطلاق جيـدًا أو بأن يكون جيدًا أَوْلى منه بأن يكون رديئا. إلا أنّا نقول إن هـذا ليس هو من الاضطرار إن لم يكن كل واحد من هـذين جيدًا أو رديئًا بذاته. وذلك أن كثيرًا من الأشـياء الفاعلة كل واحد من الاثنين ليس بجيد[1]، فإذا اختلطت صارت شيئًا جيـدا، أو بعكس ذلك: أعنى أن كل واحدٍ منهما شىء جيـد، وإذا اختلطت صارت شيئًا رديئًا أو صارت ولا واحد من هـذين. وما قلناه فى هـذا الموضع بيِّنٌ خاصةً فى الأمور الفاعلة للصـحة والفاعلة للرض. فإن بعض الأدوية يبلغ من حالها إلى أن يكون كل واحد من اثنين منها على حدّته جيدًا، فإذا خلطا وتبودلا كانا شيئا رديئًا.

وينظر أيضا إن كان من شىء أجود وشىء أردأ، ولم يكن الكل أردأ من الأجود، وأجود من الأردأ. إلا أنّا نقول: ولا هذا أيضًا من الاضطرار إن لم تكن الأشياء التى منها رُكّب جيدةً بذاتها، لأن الأشياء التى ليست جيدة

---

(١) ف: يحمد.

بذاتها ليس يمنع مانع ألا يكون الكل منها جيدًا، كالحال فيما قلناه[1] [١٣٠٩] قُبَيْــلُ .

وينظر أيضًا إن كان الكل موطنًا لأحد الاثنين، فإن ذلك ليس يجب، كما لا يجب فى المقاطع : فإن المقطع ليس موطنًا لشىء من الحروف التى منها ركب .

وينظر أيضًا إن كان لم يذكر حال[2] التركيب، إذ ليس يكتفى فى التعريف[3] بأن يقال من هذه، لأن جوهر كل واحد من الأشياء المركبة ليس إنما هو منها على جهة كذا، كالحال فى البيت، لأن حدوثه ليس عن الأشياء التى هو منها كيفما ركبت .

وينظر أيضا إن كان قد وصف هــذا مع هذا، فينبغى أن يقول أولًا إن قوله هذا مع هذا هو قوله : إما هذا وهذا ، أو : هذا من هذه . لأن من قال : عَسل مع ماء، فقد قال: إما عسلًا مع ماء، أو المركب مع العسل والمــاء . فإن اعترف بأن قوله : هذا مع هذا، موافق لأحد القولين : أيهما كان — فيليق به أن يقول إن الأشـياء التى قيلت أولًا فى كل واحد من هذين متفقة . وأيضًا إذا فصّلت قولك واحدًا مع آخر على كم جهــة يقال، فينبغى أن ينظر إن كان ليس هذا مع هــذا أصلًا ، مثل أن يقال واحد مع آخر: إما على أنه قابل واحد بعينه (كالعدالة والشجاعة فى النفس)، أو فى مكان

---

(١) راجع قبل م ١ ف ٨ . (٢) ف : جهة . (٣) تحتها : التعرف .

واحد، أو فى زمان واحد، ولم يكن ما قيل فى هذه حقًّا أصلاً، فمن البيّن أن التحديد الموصوف ليس هو ولا لواحد إذ ليس هــذا مع هذا أصلاً . وإن كان وجود كل واحدٍ من اللذين فصــل منهما على كم جهــة يقال واحد مع ١٥١ آخر فى زمان واحدٍ بعينه حقًّا ، فينبغى أن ينظر إن كان يمكن ألا يقال كل واحدٍ منهما بالقياس إلى شىء واحد بعينه — مثال ذلك إن هو حدّ الشجاعة بأنهــا جرأة مع فكر صحيح . وذلك أنه قــد يمكن أن تكون له جرأة على أن يحتفظ ، وفكر صحيح فى الأمور الفاعلة للصحة . إلا أن الذى له هــذا مع هــذا فى زمان واحد ليس هو بعــد[1] شجاعا . — وأيضا إن كانا جميعًا يقالان بالقياس إلى شىء واحد بعينــه بمنزلة ما يقال بالقياس إلى الأشياء الطبية ، فإنه ليس يمنع مانع من أن تكون له جرأة ما وصحة فكر بالقياس إلى الأشياء الطبية، إلا أنه على حاله لا هذا شجاعًا، [٣٠٩ ب] الذى له هذا مع هذا . وذلك أن كل واحدٍ منهما ليس ينبغى أن يقال بالقياس إلى الآخر، ولا أى واحدٍ استقبلك منهما إلى واحدٍ بعينه، لكن بالقياس إلى الغاية التى للشجاعة، أعنى إلى مجاهدة الحروب، أو إن كانت غاية هى أكبر من هذه . — وبعض ما يوصف بهذه الصفة لا يقع تحت هذه القسمة التى ذكرت، مثل أن يكون الغيظ غمًّــا[2] مع توهم استخفاف . وذلك أنه إنما يريد أن يبيّن أن الغم إنمــا يكون بسبب هذا الوهم .

فأما كون الشىء بهــذا السبب فليس هو مساويًا لوجــوده مع هــذا فى صنف المذكورة .

---

(١) ص : بعض . (٢) تحتها : الغيز . — ص : غم .

١٤

< مواضع أخرى >

وأيضًا إن كان قال إن الكلّ هو تركيب هذه (مثل أن الحيوان تركيب النفس والبدن)، فينبغى أوّلًا أن ينظر إن كان لم يقل أى تركيب، بمنزلة ما لو حدّ لحمًا أو عظمًا فقال إنه تركيب النار والهواء والأرض والماء؛ إذ كان ليس يكتفى بذكر التركيب حتى يلخص مع ذلك أى تركيب هو، لأن اللحم ليس يتكوّن عند ما تتركب هذه كيفما كان، بل إنما يتكوّن اللحم عندما تتركب بجهة من الجهات، ويتكوّن العظم عند ما تتركب بجهة ما أخرى محدودة. ويشبه أن يكون لا واحد مما ذكرنا أصلًا هو والتركيب سواء. وذلك أن التركيب ضد التحليل. فأما هذان اللذان[1] وصفنا فليس لواحد منها ضدٌّ أصلًا.

وأيضًا مما يُقنَع به على مثال واحد أن كل مركب فهو تركيب، أو ولا واحد من المركبات تركيب. وكل واحد من الحيوانات هو مركب، وليس هو تركيبًا[2]، ولا واحد من سائر الأشياء المركبة هو تركيب.

وينظر أيضًا إن كان من شأن المتضادين أن يوجد الشيء بواحد على مثال واحد، وكان[3] قد حُدّ بواحد منهما، فمن البيّن أنه لم يحد إلا ولزم أن يكون لشيء واحد بعينه حدودٌ أكثر من واحد: وذلك أن تحديده بهذا ليس هو أولى به من تحديده بذاك، لأن كليهما من شأنهما أن يكونا فيه على مثال

(١) ص: هذين. (٢) ص: تركيب. (٣) ف: وإلا لزم.

واحد . وما يجرى هـذا المجرى حد النفس إن كان جوهرًا قابلًا للعلم فإنه أيضًا قابل للجهل على مثال قبوله للعلم . ومتى لم يتهيأ للإنسان أن [١٣١٠] يحتج على الحد كله من قِبَل أن ليس كله معروفا ، فيجب أن يحتج على شيء من أجزائه إذا كان معروفًا ولم يكن يبين أنه موصوف على ما ينبغي . وذلك أن جزء الحد إذا ارتفع ، ارتفع الحدُّ بأسره . ١٥١ ب

فأما ما كان من الحـدود غامضًا فينبغي أن يبحث عنها بأن نصلحها أو نشكلها تشكيلا[1] يَدُلُّك[2] منها على شيء ويكسبك حجـة . وذلك أنه واجبٌ ضرورةً على المجيب : إما أن يقبـل ما يأخذه عن السائل ؛ وإما أن يبين المعنى الذي يستدل عليه من القول ما هو .

وأيضًا فكما أن من[3] عادة الناس في المحافل التي تجتمع فيها لوضع الشرائع أن يأتوا بشريعة : فإن كانت الشريعة التي أُتِيَ بها أفضل من المتقـدمة ، رفضوا المتقـدمة — كذلك ينبغي أن يُفْعَل في الحـدود أيضـا ، أعني أن يؤتى بحـدٍّ آخر ؛ فإن بُيِّن أنه أجود من الأول وأدلّ على المحـدود ، فبيِّنٌ أن الأول يصير مرفوضًا ، لأنه ليس يكون للشيء الواحد حدود[4] كثيرة .

وفي جميع الحدود، ليس إصابتك في تحديد الشيء الذي قصد لتحديده من نفسك أو قبولك للحد إذا قيل ما ينبغي بأصل حقير .

---

(١) ص : تشكيل . (٢) ف : يجب .

(٣) أن من : تآكلت حروفهما . (٤) ص : حدودا .

فإنه واجبٌ عليك ضرورة أن تجعل هذه الأشياء نُصْبَ عينك وتنظر إليها كالمثال ، فتتفقد باستقصاءٍ نقصانَ ما كان يجب أن يكون فى الحد وما زيد فيه فضلًا ، حتى يمكنك أن تستخرج الحجج استخراجًا سهلا .

فليكن هذا مبلغَ ما نقوله فى الحدود .

][تمت المقالة السادسة من كتاب « طوبيقا »][

][قوبل به][

فهرس الكتاب

كتاب التحليلات الثانية « كتاب البرهان »

المقالة الثانية من كتاب البرهان

كتاب الطوبيقا

المقالة الأولى من كتاب الطوبيقا

صفحة

المقالة السادسة منه